الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

شعبة: العلوم الإنسانية- تاريخ

تخصص: العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الغربي في الفترة الحديثة والمعاصرة

موسومة بـ:

أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا و اقتصاديا ما بين سنتي 1962/1974

إعداد الطالب:

مسعود حيمد

باشراف الأستاذ: محمد بليل

و د .كمال حسنة مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة:

الاسم وللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د كمال بن صحراوي	.....أستاذ	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
أ.د محمد بليل	.....أستاذ	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
د.كمال حسنة	..... أستاذ .محاضر أ.....	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا مساعدا
أ.د ودان بوغفالة	..... أستاذ	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا
دة .ليلى بلقاسم	..... أستاذ .محاضر أ.....	جامعة غليزان	مناقشا
د. عبد الرحمان تونسي	..... أستاذ .محاضر أ.....	جامعة خميس مليانة	مناقشا

السنة الدراسية :1442-1443هـ / 2021-2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى شهداء الجزائر

و ***إلى*** روح **الوالد** سائلا الله جل جلاله أن يتغمده برحمته الواسعة ويدخله جنات الفردوس.**والدتي** العزيزة حفظها الله وأدام عليها موفور الصحة والعافية ،وأفراد الأسرة الإخوة والأخوات الزوجة والأبناء **مهدي أيوب ياسمين يونس** ، وكل الأساتذة الأفاضل من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة الدراسة الجامعية، و إلى روح الصديق والزميل في الدراسة الجامعية الأستاذ **بن صالح محمد الصديق** رحمه الله ، وإلى روح الصديق والزميل في الدراسة الجامعية الأستاذ **بن صالح بن السنوسي**رحمه الله .

زملاء العمل بمتوسطة العقيد محمد شعباني.

وزملاء الدراسة الجامعية :**محمد مداح جواد سماحي . الطاهر إبرير ، قويدر بوسويلف ، ياسين تباني ، فريد دلوم ، مختار عابي ، كمال طويرات ، العمري سلماني، وإلى** كل الأصدقاء وزملاء الدراسة من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة الدراسة الجامعية.

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

أتقدم بالشكر الجزيل وبكل آيات الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور **محمد بليل** الذي تفضل علينا بالمساعدة في إنجاز هذه الأطروحة ولولا التوجيهات التي قدمها لي ومرافقته طيلة مراحل الدراسة لما تمكنت من أتمامها، والشكر موصول للأستاذ المشرف المساعد الدكتور **حسنة كمال** ، كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور **عبد الحق شرف** رئيس مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا ، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن اشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه : **كمال بن صحراوي** ، **بلقاسم بن عودة**، **عبد الوهاب اوسليم** ، **مصطفى مرزوقي** ،**ليلى حمري**، **فوزية لزغم** ، **الياقوت كلاخي**، وكل الأساتذة والإداريين بقسم التاريخ بجامعة ابن خلدون – تيارت، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل قي قسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة على مد يد المساعدة ، ولا يفوتني أن انوه بالقائمين على مكتبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة تيارت والقائمين على دار الثقافة بالمسيلة وعلى رأسهم السيد **يوسف لعويجي** ، وكل القائمين على تسيير مكتبة المطالعة العمومية بوسعادة .

ومن هذا المقام أتوجه بالشكر والامتنان والعرفان إلى صديقي وزميلي في الدراسة الأستاذ الفاضل **محمد مداح** على المساعدة والتسهيلات التي قدمها لي طيلة فترة الدراسة في مرحلة الدكتوراه ، وأشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الدراسة .

المختصرات

Abréviations

1 –باللغة العربية

(ج.ت.و): جبهة التحرير الوطني.
(ج.ت.و) : جيش التحرير الوطني .
(م.و.ث.ج) : المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
(ل.ت.ت): لجنة التنسيق والتنفيذ.
(ح.م.ج.ج) : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
(و.م.أ): الولايات المتحدة الأمريكية
(د.د.ن) : دون دار نشر .
(ش.و.ن.ت): الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
(د.م.ج): ديوان المطبوعات الجامعية.
(د.س.ن): دون سنة نشر.
(تر): ترجمة .

2- باللغة الأجنبية

(A.N.O.M) Archives Nationales D'Outre-Mer.
(A.M.A.E) Archives Ministère des Affaires Etrangères.
(O.A.S) Organisation Secrète Armée.
(F.L.N) Front de Libération National.
(A.L.N) Armée de Libération Nationale.
(A.N.E.P) Entreprise National Edition et Publication.
(O.P.U) Office de Publication Universitaire

مـقــدمـة

مقدمة:

ألقى الإرث الاستعماري بظلاله على العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ويعزى ذلك إلى الأسس القانونية التي ارتبط بها استقلال الجزائر والمتمثل في اتفاقيات إيفيان الممضى عليها يوم 18 مارس 1962 من طرف الوفد المفاوض الجزائري ونظيره الفرنسي، وكانت لها ردود أفعال مؤيدة ورافضة من الجانبين؛ بسبب اختلاف الرؤى وتباين القراءات بشأنها.

كما ارتبطت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد استقلال بمخرجات اتفاقيات ايفيان، في الجانب السياسي والاقتصادي، مما دفع بالقيادة السياسية في الجزائر إلى محاولة تعديل بنودها ؛ لأنها أدت إلى تكبيل الاستقلال بقيود لا سيما في الجانب الاقتصادي ، وسعي فرنسا لإبقاء هيمنتها في الجزائر من أجل ضمان مصالحها الإستراتيجية، في ميدان المحروقات بصفة خاصة ، وهو ما أدى إلى اندلاع أزمات بين البلدين، تميزت بالترابط الشديد بين الجانب الاقتصادي والسياسي، نظرا للتداخل الكبير بينهما.

اتسم واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية في الجانب السياسي إلى الصعوبات التي عرفتها بعد وصول هواري بومدين إلى السلطة بعد إزاحة أول رئيس للجزائر المستقلة السيد أحمد بن بله من منصبه يوم 19 جوان 1965، حيث وصل العقيد هواري بومدين إلى أعلى هرم السلطة بدلا من الرئيس احمد بن بله، الذي تمّ وضعه في الإقامة الجبرية.

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بسبب سياسة التأميم التي انتهجها بومدين، وتعرضها للمصالح الاقتصادية والتجارية الفرنسية ، وكانت هذه الإحداث كفيلة إلى تأجيج الأزمات بين الطرفين، حيث عرف مسار العلاقات تجاذب ميز الفترة الممتدة من 1962 إلى 1974 ، حيث مست عملية التأميم، عديد القطاعات على سبيل المثال ،قطاع المناجم والبنوك انتهاء بتأميم البترول في 24 فيفري 1971؛ وتأثير ذلك على الصناعة البترولية العالمية، وقد أدت أزمات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر وفرنسا إلى انعكاسات في خضم القطبية الثنائية مجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وهي القوى المهيمنة على العالم أثناء الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تمتد الفترة التي سنضعها تحت مجهر الدراسة في الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1974. ومن هذا المنطلق فموضوع دراستنا موسوم في ما يلي :"**أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا**

و اقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962 "، وانطلاقا من تعريفنا للموضوع وفترته الزمنية الهامة ،التي عالجنا فيها هذا الموضوع منذ سنة 1962 حين تحصلت الجزائر على استقلالها وترتب عنها أزمة سياسية خانقة عرفت بأزمة صائفة 1962 وتوقفنا سنة 1974 التي عرفت فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية في المجالين السياسي والاقتصادي ذروتها ، بسبب تبني الجزائر مواقف سياسية واقتصادية مستقلة عن القرار الفرنسي؛ خلال كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية "الراحل هواري بومدين "في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المتغيرات الاقتصادية وضرورة تبني الدول المستعمرة سابقا ضمن حركة عدم الانحياز استقلالا اقتصاديا عن القوى الاستعمارية السابقة .

- أسباب اختيار الموضوع:

هناك كثير من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقات الجزائرية الفرنسية من جوانب وزوايا مختلفة إلا أن موضوع أزمات العلاقات بين الجزائر وفرنسا من الناحية التاريخية يعتبر موضوعا جديدا، لم يتم التطرق إليه من قبل بشكل كاف، إضافة إلى عزوف الباحثين عن دراسة ومعالجة هذا الموضوع بسبب تشعبه والتعقيد الشديد الذي يطبع سمة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهو الدافع الذي جذبني إليه من أجل تسليط الضوء على الأحداث الهامة التي يشملها الإطار ألزماني للدراسة.

وكذا محاولة متواضعة منا للوقوف على أبرز التوترات الحاصلة بين لالبدين على إثر استرجاع السيادة الوطنية و اعتراف الحكومة الفرنسية رسميا باستقلال الجزائر والتعاون معها في سياق التوقيع على اتفاقيات ايفيان بينهما.

-أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع محل الدراسة التي يتناولها الإطار الزماني الممتد من 1962 إلى غاية 1974، من حيث أهمية الإحداث التي تؤرخ لمرحلة حساسة من التاريخ المعاصر للجزائر، باستعادة الجزائر لسيادتها الوطنية بعد كفاح مرير، والدخول في مرحلة جديدة مغايرة تماما للمرحلة السابقة ، تميزها رهانات على مستوى العلاقات الثنائية مع المستعمر السابق، الذي يتجلى بوضوح في الدور الفرنسي المتراجع في الجزائر، لذلك وضعت فرنسا إستراتيجية لإبقاء وجودها السياسي والاقتصادي في مستعمرتها السابقة من خلال البنود التي وضعتها في

مفاوضات الاستقلال ، وتكللت باتفاقيات ايفيان، وقد احتدم الصراع فيما بعد في خضم الوضعية الصعبة التي ورثتها الجزائر في جميع الميادين سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ناهيك عن الوضع الثقافي المتدهور.

يعتبر الموضوع من وجهة نظرنا هام في سياقه التاريخ للوقوف على الازمات و التوترات الحاصلة في العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال الفترة المدروسة .

-أهداف الدراسة:

- إبراز كيفية تمكن الساسة الجزائريون في إدارة شؤون البلاد في خضم الأزمة السياسية الطاحنة التي شهدتها الجزائر فجر الاستقلال.

- تأثير الأزمة السياسية الداخلية في الجزائر على العلاقات الفرنسية الجزائرية.

- الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال .

- آفاق التعاون السياسي والاقتصادي بين الجزائر وفرنسا في خضم أزمات العلاقات المحتدمة بين الطرفين.

- مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

- تأثير المحيط الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية في خضم الحرب الباردة وحالة الاستقطاب بين المعسكرين الشرقي والغربي. بسبب المصالح السياسية والاقتصادية التي حققها كل طرف على حساب الأخر، ومدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي لعد 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني.

- ترابط بين المصالح السياسية والاقتصادية والتأثير المتبادل بينهما.

- الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية:

تطرح أمانا إشكالية كبرى عن الموضوع: في ماذا تمثلت طبيعة الأزمات الحاصلة في العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا بين سنتي 1962 إلى غاية 1974؟و ما هي أبرز تدعياتها على العلاقات الفرنسية الجزائرية ؟

ولأجل تحليل الموضوع أكثر عمقا ، نطرح الأسئلة الأتية :

- كيف ومتى ظهرت الإرهاصات الأولى للأمات بين البلدين؟

- ما هي انعكاسات أزمة صائفة 1962 على العلاقات الفرنسية الجزائرية فجر الاستقلال؟

- ما هو مسار وواقع العلاقات السياسية وأزماتها بن سنتي 1962 و 1974؟

- ما هي أبرز التحديات والأزمات التي اتسمت بها العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا بين سنتي 1962 إلى 1974.

ما هي أبرز انعكاسات أزمات العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة المدروسة؟

- الدراسات السابقة

يعتبر موضوع أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية، موضوعا جديدا في مجال الدراسات التي اعتنت بموضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية من الناحية التاريخية خلال الفترة التي تلت استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية سنة 1962.

إلا أننا استفدنا من وجود دراسات سابقة تطرقت إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية من زوايا مختلفة تاريخية وسياسية على سبيل المثال وليس الحصر أطروحة دكتوراه للباحثة في التاريخ فضيلة علاوي الموسومة بعنوان " **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي 1958 – 1972** "، وهي دراسة علمية أكاديمية مهمة نظرا للمادة العلمية الهامة التي تحتويها وبالخصوص، ما تعلق بالأرشيف، إضافة إلى دراسة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية ويتعلق الأمر بدراسة عن العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى غاية تأميم البترول ، من تأليف نازلي معوض أحمد ، ويعتبر من أهم المراجع في دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد استقلال الجزائر ، ناهيك عن دراسات باللغات الأجنبية نذكر منها أطروحة دكتوراه الموسومة ب:

-Arihir Mustapha, Les relations extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des torts infligés, de 1962 à nos jours : étude du rôle de la reconnaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation, Thèse doctorat en science politique, université de Bordeaux soutenue en 2014

-المنهج المتبع:

اتبعنا في دراستنا المنهج التاريخي الوصفي الذي اعتمدت عليه في جميع فصول الدراسة، وذلك برصد الإحداث وتحليلها، وطرح التساؤلات التي تتماشى مع السياق التاريخي للأحداث

ومن ثم الإجابة عليها لتوضيح الحقائق التاريخية بالتجرد من جميع الإحكام المسبقة،بالإضافة إلى القيام بإحصائيات تخص الجانب الاقتصادي في الفصل الرابع.

وحاولنا استخدام مناهج أخرى كالتحليلي والاحصائي والمقارن مرتبطة به من أجل تحليل عناصر هذه الدراسة

- مجال الدراسة:

تستهدف الدراسة الإطار ألزماني الممتد من 1962 إلى غاية 1974 ، أماالإطار المكاني فجاء على شكل عمودي **يبتدئ شمالا من فرنسا ويستمر جنوبا إلى الجزائر**، إلا أن ذلك لم يمنع من دراسة الموضوع أفقيا حيث تمتد العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النزاع الحدودي الجزائري المغربي سنة 1963، والتوجه شرقا نحو مصر أثناء حكم الرئيس احمد بن بله المتأثر بالفكر القومي الناصري ،وقد شهدت هذه الفترة أحداثا غاية في الأهمية والخطورة في تاريخ الجزائر المعاصر بدأ باستقلال الجزائر والظروف الصعبة التي واكبت الحدث ، مثل الجرائم التي اقترفتها منظمة الجيش السري الفرنسية من اجل تعطيل مسار المفاوضات بهدف الإبقاء على الوضع القائم في الجزائر ، وتسيير المرحلة الانتقالية من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس.

انتهجت الجزائر الخيار الاشتراكي في خضم المعارضة السياسية الحزبية والشخصية التي وقفت في وجهه رفضا للخيارات التي انتهجها في قيادة الجزائر، وسط ظروف اقتصادية واجتماعية يرثى لها؛ بسبب مخلفات المرحلة الاستعمارية ، والإستراتيجية التي اتبعها الرئيس احمد بن بله في مواجهة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، حيث اتسمت بفرار المستوطنين الأوروبيين الذين شغلوا أغلب المناصب الإدارية والوظائف الحكومية ،وتركوا بفرارهم فراغا كبير في دواليب التسيير الإداري ،بالإضافة إلى آلاف الهكتارات من أجود الأراضي الزراعية المهملة من طرف ملاكها من الأقدام السوداء والأوروبيين ، مع إقدامهم على إتلاف المعدات والآلات الزراعية، كما تتطرق الدراسة إلى التغيرات السياسية التي طرأت على البلاد بعد الإطاحة بالرئيس احمد بن بله من طرف العقيد هواري بومدين.

وانعكست هذه الظروف الداخلية و الخارجية على العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب إجراءات التأميم التي تبناها هذا الأخير ، مما تسبب في ظهور الأزمات بين الطرفين من حين

لأخر، وصولا إلى تأميم البترول سنة 1971 ثم انفجار الأزمة البترولية العالمية سنة 1973 بسبب الحرب العربية ضد العدو الصهيوني ودور الجزائر فيها، كما شهدت هذه الفترة تبلور السياسة الخارجية للجزائر من خلال عقد مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر ، وتنتهي الدراسة خلال حدث هام ، تمثل في **مشاركة الرئيس هواري بومدين في إشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 حيث ألقى خطابا بين فيه ملامح الو اقع الذي تعيشه العلاقات الدولية** وقدم اقتراحات وعدة حلول لمعالجة الاختلال الموجود بين الدول الفقيرة والغنية لا سيما في المجال الاقتصادي.

-خطة البحث:

ولدراسة موضوع أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا من 1962 إلى 1974، أعددت خطة بحث تتكون من مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة، وعدد من الملاحق التي تفيد القارئ والباحث في مجال الدراسات التاريخية بالأخص الوثائق الأرشيفية التي أوردناها كملاحق، نظرا لأهميتها في هذه الدراسة وقائمة المصادر والمراجع كآلاتي:

-**المقدمة** عرفنا من خلالها بموضوع دراستنا وأهميته، أهداف الدراسة والإشكالية العامة وفروعها وكذا دراسة نقدية للمصادر والمراجع المعتمد عليها والمصاعب التي وجهتنا.

-**الفصل التمهيدي موسوم ب: " الأوضاع العامة في الجز ائروفرنسا قبل سنة 1962"** حيث تطرقت فيه إلى الأوضاع السياسية والعسكرية السائدة في الجزائر وفرنسا قبل بدء المفاوضات التي قادت إلى استقلال الجزائر والمعروفة تاريخيا بمفاوضات ايفيان، ثم انتقلت للحديث عن السياسة الى انتهجها الجنرال شارل ديغول من أجل مجابهة الثورة التحريرية ، والخطط التي وضعها في سبيل ذلك ، على سبيل المثال مشروع قسنطينة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، بالإضافة إلى المناورات السياسية التي قام بها من أجل نفس الهدف إلا وهو القضاء على الثورة التحريرية ، وذلك باستعمال الشعارات الرنانة مثل سلم الشجعان وتقرير المصير .

-الفصل الأول فقد جاء موسوما ب: " مراحل المفاوضات السرية والعلنية والأزمات التي تخللتها ما بين سنتي 1960- 1962"، وقد تناولت في هذا الفصل المراحل السرية والعلنية قبل

سنة 1960 وأيضا مفاوضات إيفيان الأولى والثانية نظرا لأهميتها في تحديدمعالم المرحلة الجديدة في إطار المفاوضات بين وفدي الحكومتين الجزائرية والفرنسية، والصعوبات التي صادفتها، بالإضافة إلى الحديث عن بنود الاتفاقيات التي أطرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال.

- **الفصل الثاني موسوم ب:" أزمة صائفة 1962 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية"**، ويتطرق هذا الفصل إلى خطورة الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر فجر الاستقلال بسبب التنافس المحموم على السلطة بين رفقاء السلاح، حيث جنح هؤلاء إلى المواجهة العسكرية المسلحة وشهدت الأزمة سقوط العشرات من الضحايا من أبناء الشعب الواحد، كما تعرضت البلاد إلى اعتداء خارجي بسبب النزاع الحدودي مع المملكة المغربية، واندلاع حرب الرمال بين البلدين الشقيقين، وهذا ما أدى إلى عودة اللحمة الوطنية بين الجزائريين جراء الاعتداء المغربي على التراب الجزائري.ويندرج هذا الفصل تشريع الإرث الاستعماري بالمنطقة .

-**الفصل الثالث موسوم ب:أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا ما بين سنتي1962– 1974** ، حيث يتناول هذا الفصل واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية والمسار الذي أخذته، دون نهمل التطرق إلى الصعوبات التي تخللت العلاقات الثنائية بين البلدين في ظل التغيرات السياسية الحاصلة في الجزائر، بعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى سدة الحكم عقب الإطاحة بالرئيس احمد بن بله يوم 19 جوان 1965،إلى غاية انعقاد دورة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية بين الشمال والجنوب، في سنة 1974وكذا انعكاسات الحرب الباردة على العلاقات الدبلوماسية و السياسية بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية في نفس الفترة .

- **الفصل الرابع موسوم ب:تأثير الأزمات الاقتصادية على العلاقات الفرنسية الجزائرية 1962**-1974 ، وما عرفته من تجاذب ورهانات؛ بسبب الترابط بين القضايا السياسية والاقتصادية، وحدوث تصادم من حين لأخر خصوصا بعد انتهاج الرئيس هواري بومدين سياسة التأميم وتعارض ذلك مع المصالح الاقتصادية الفرنسية مما خلق حالة من التوتر الكبيرة بين البلدين المرتبطين باتفاقيات إيفيان.

وانهينا موضوعنا بخاتمة ، تطرقنا فيها لأهم الاستنتاجات الحاصلة و الناتجة عن هذه الأزمات على توتر العلاقات بين الجزائر و فرنسا، وأرفقنا دراستنا بمجموعة من لملاحق وقائمة الأعلام والببليوغرافية،ومحتويات الدراسة .

- دراسة نقدية للمصادروالمراجع الموظفة في الدراسة:

اعتمدت على مجموعة هامة من المصادر والمراجع المتنوعة، بهدف انجاز هذه الدراسة بلغات متعددة هي العربية والفرنسية إضافة إلى اللغتين الانجليزية والاسبانية، وتمثلت في المصادر الأرشيفية إضافة إلى مذكرات الشخصيات التي صنعت الإحداث او عاشتها، او كتبت شهادات حول المدة الزمنية التي أخضعناها للدراسة ومن بينها ما يلي:

المصادر الأرشيفية: تحصلت على الوثائق الأرشيفية بفضل المخزن الأرشيفي للأستاذ المشرف الدكتور محمد بليل الذي منحني هذه الوثائق المهمة التي ساعدتني كثيرا في انجاز البحث، وهي وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالكورناف، إضافة وثائق أرشيف ما وراء البحار بإكس بر وفانس من بينها العلب الأرشيفية التالية:

-Archives du ministère des affaires étrangères et européenne

- Boite 1,29 QO, Service de Liaisons avec l'Algérie, les accords de cessez le feu et déclarations gouvernementales, dossier 1957-1966

-Boite2, 29 QO, Service de liaisons avec l'Algérie, accords de cesser le feu et déclarations gouvernementales dossier A 10.1.1, 1962-1966

- BoiteN°148, SEAA, Secrétaires d'Etat des Affaires Algériennes, 1959-1967.

-Archives Nationales d'outre-mer à Aix en Provence

- plusieurs Boites concernant La politique Française en Algérie :

Archives Nationales D'Outre-mer

Série 5 /I : Département D'Oran

-ANOM, B, N° 5I/192, les pourparlers et discussions de Mullin 25-29 juin 1960

- ANOM, B, N° 5I/192 La presse Française, le Monde 22juin 1960

-المذكرات الشخصية لمختلف الشخصيات الوطنية التي صنعت الحدث وهي مصادر هامة عايشت أحداث الازمات و التوترات الحاصلة في العلاقات الفرنسية الجزائرية، منها مذكرات :

أول رئيس للجزائر المستقلة احمد بن بله رحمه الله ، وهي ذات أهمية بالغة ،لأنها تتزامن مع الإطار الزمني الذي ندرسه ، بالإضافة إلى الحوارات التي أجراها الصحفي المصري لطفي الخولي مع الرئيس هواري بومدين، دون أن ننسى عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، إذ لا يمكن للباحث أن يستغني عن مذكراته الموسومة بعنوان " عبد الرحمان فارس

،الحقيقة المرة، مذكرات سياسية ،1945-1965 "، نظرا لاطلاع الرجل على حيثيات الإحداث بكل جزئياتها ؛ لأنه عايش مرحلتين مختلفتين من تاريخ الجزائر المعاصر، قبل الاستقلال ومرحلة استعادة السيادة الوطنية، كما استفدت من مذكرات رضا مالك بوصفه احد الفاعلين الأساسيين في محادثات ايفيان ، وقد أورد ذلك في كتابه Redah Malek L'AlgérieaÉvian, Histoire des Négociation secrets 1956-1962، وقد استفدت من الكتاب في نسختيه سواء الأصلية باللغة الفرنسية أو المترجمة إلى اللغة العربية .

ومن بين المذكرات الشخصية التي اعتمدنا عليها في انجاز دراستي مذكرات سعد دحلب تحت عنوان : " سعد دحلب : Mission Accomplie Pour l'indépendance de Dahlab : Saad l'Algérieأحد الفاعلين الأساسيين وواحد من صناع القرار خلال مفاوضات إيفيان بفضل حنكته وتمكنه من الملفات موضوع التفاوض حيث وقف سدا منيعا في وجه الوفد الفرنسي المفاوض، وفي نفس السياق تندرج مذكرات رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة في مذكراته المعنونة : " بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقي اتايفيان "، وهو مصدر هام ، بالنسبة للباحث عندما يتناول موضوع اتفاقيات ايفيان ، وهو الأمر نفسه بالنسبة لكتاب السيد علي هارون حول أزمة صائفة 1962 تحت عنوان " خيبة الانطلاق او فتنة صيف 1962 " ، وهو كتاب مترجم ، وقد أفادنا كثيرا في دراسة الأزمة السياسية التي حدثت في الجزائر بعد الاستقلال، إضافة إلى مذكرات ومؤلفات لشخصيات وطنية قيادية أخرى صنعت الإحداث، على سبيل المثال وليس الحصر الدبلوماسي الجزائري محمد بجاوي والسيد دحو ولد قابلية العضو في جهاز المالغ أثناء الثورة منها : العقيد الطاهر الزبيري واحمد توفيق المدني ، ومذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس علي كافي ،واحمد طالب الإبراهيمي، وزهير احدادن و عبد الرحمان بن العقون، بالإضافة إلى مذكرات الشخصيات الفرنسية لإجراء مقاربة بين المصادر الجزائرية و الفرنسية ومعرفة الرأي والرأي الأخر، ومن بين هذه الشخصيات الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول في مذكراته الأمل .

بالإضافة إلى مصدر الشهادات الفاعلين الذين عايشوا أحداث هذه الفترة، فقد اعتمدنا على مصادر أخرى بالتعمق في طبيعة ألازمات المختلفة في العلاقات بين البلدين منها:

- كتاب العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، من تأليف نازلي معوض أحمد ، ويتناول الفترة من اتفاقيات ايفيان إلى غاية تأميم البترول، ويعتبر من أهم المراجع في دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال من وجهة نظر المختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

-إضافة إلى أطروحة دكتوراه للباحثة في التاريخ فضيلة علاوي الموسومة بعنوان " العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي 1958 – 1972 "، وهي دراسة علمية أكاديمية مهمة نظرا للمادة العلمية الهامة التي تحتويها وبالخصوص ما تعلق بالأرشيف، كما استفدت كثير من أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، للباحثة ميلودي سهام، بعنوان " اتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية"، فقد أبرزت- الباحثة الأسس القانونية للعلاقات الجزائرية الفرنسية بكثير من التحليل.

واعتمدنا كذلك على المقالات العلمية في إثراء الدراسة على سبيل المثال ، مقال للأستاذ محمد بليل الموسوم بعنوان " المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية " ، ومقال الباحث مراد بوعباش،قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، مفاوضات ايفيان أنموذجا " ، أما الجانب الاقتصادي فقد أخذ نصيبه من المراجع، من بينها، كتاب سعدون بوكابوس، الاقتصاد الجزائري محاولات للتنمية (1962 – 1989 ، 1999 – 2005)، وكتاب آخر في نفس السياق من تأليف احمد هني، عنوانه " اقتصاد الجزائر المستقلة "، والعديد من المقالات العلمية في هذا المجال ، ومقال الباحثان علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، بالإضافة إلى مقال منشور في جريدة الأهرام الاقتصادي من تأليف جلال احمد سعيد، بعنوان تجارة الجزائر الخارجية.

أما بالنسبة للأطروحات والرسائل الجامعية التي تعنى بالجانب الاقتصادي، فقد اعتمدت على البعض منها: كأطروحة دكتوراه في التاريخ للباحث تندراري عبد الرحمان، بعنوان " العمال الزراعيون والأزمة الزراعية في عمالة وهران،1880- 1954" ، وأطروحة دكتوراه للباحث عبد الكريم قواسمية تعالج إشكالية بناء الدولة في الجزائر ، بعنوان " الثورة الجزائرية وإشكالية بناء الدولة ما بين 1962 – 1978.

هذه نماذج للمصادر والمراجع باللغة العربية،أما باللغات الأجنبية فقد احتوت الدراسة مجموعة كبيرة نذكر منها:

-Phillip C Naylor, France and Algeria ,A History of Decolonization and transformation.
-Stefan Adler, Migration and international relations, The case of France and Algeria, Migration and development.
-Guy Perville. La guerre D'Algérie, Histoire et mémoires.
-Salah Mihoubi,La politique de coopération franco-algérienne.
--Himed Messaoud, Belil Mohamed, La stratégie de libération de pétrole en Algérie de l'Independence a la nationalisation, 1962 – 1971.
Fouad Kebdani, Attalah Habib, Aspectos mas destacados de la revolucion argelina y el establecimiento d'un Estado independiete : homenaje a Ahmed Ben Bella y Houari Boumedienne.
-Mustapha Mekidech, Secteur Pétrolier Algérien a la croises des chemins.

- صعوبات البحث:

صادفتني صعوبات كثيرة في إطار انجازي لهذه الاطروحة ، من أبرزها:

- تشعب المواضيع التي تشملها الدراسة ، إضافة إلى التداخل الشديد بين الجانب السياسي والاقتصادي، بسبب الخلفيات التي تأسست عليها العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد الاستقلال، وبعض الأزمات يصعب تصنيفها ، على سبيل المثال أزمة الهجرة أو اليد العاملة الجزائرية في فرنسا ، تعتبر أزمة متعددة الجوانب؛ فهي أزمة اجتماعية ذات تداعيات اقتصادية وسياسية، كذلك هو الشأن بالنسبة إلى أزمة التفجيرات النووية اتي قامت بها فرنسا بعد الاستقلال، فهي في الواقع أزمة تندرج في إطار التعاون العسكري بين البلدين إلاأن انعكاساتها كانت سياسية بعد أن هدد الرئيس احمد بن بله بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا إن استمرت في إجراء التحارب الذرية في الصحراء الجزائرية .

-أما العائق الأكبر الذي منعني من الحصول على المصادر الأرشيفية خارج الوطن فهو العارض الصحي الذي ضرب العالم والمتمثل في جائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى صعوبة التنقل داخل الوطن في المراحل الأولى لانتشار الوباء، بسبب الحظر الكلي والجزئي الذي عرفته مناطق الوطن، وقد استحال التنقل إلى فرنسا من جلب المصادر الأرشيفية التي تخدم موضوع دراستي ولولا المساعدة التي قدمها لي الأستاذ المشرف، حيث زودني بوثائق أرشيفية مكنتني من مواصلة البحث.

الفصل التمهيدي

الأوضاع العامة في الجزائروفرنسا قبل سنة 1962

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائرقبل مجيء الجنرال شارل ديغول على رأس الجمهورية الخامسة

1-الوضع السياسي

2- الوضع العسكري

المبحث الثاني : سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة و مجيء الجنرال شارل ديغول إلى حكم الجمهورية الخامسة

1 –سقوط الجمهورية الرابعة بفرنسا و انعكاساتها على الوضع في الجزائر

2 - مجيء الجنرال ديغول للحكم بفرنسا وقيام الجمهورية الخامسة

المبحث الثالث: إستراتيجية الجنرال شارل ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية

1-مشروع قسنطينة

2 -مناورات سياسة سلم الشجعان

3-مقترحات الجنرال ديغول في مجال تقرير المصيرللجزائريين

عرفت الجزائر أحداثا عديدة، ذات بعد سياسي وثوري بسبب اندلاع الثورة التحررية وتعنت مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم، منذ سنة 1954 إلى غاية سنة 1958 ؛التي شهدت سقوط الجمهورية الرابعة ومجيء الجمهورية الخامسة على عهد الجنرال ديغول ، لذلك سوف نتطرق للأوضاع السياسية والعسكرية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة تقديما لدراستنا من اجل معرفة مظاهر توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية .

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائروفرنسا قبل مجيء الجنرال ديغول

شهدت الجزائر أوضاع جديدة خلال مجيئ الجنرال ديغول للسلطة في فرنسا على أثر انقلاب ماي 1958العسكريين على الجمهورية الرابعة، مما سمح له بالحصول على صلاحيات واسعة لتنفيذ برنامجهم الجزائر الفرنسية ، قبل أن ينقلب عليهم ليحاول إيجاد خارج و حلول للممسألة الجزائرية .

1- الأوضاع السياسية

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954، حيث لم يتبادر أبدا الى أذهان السياسيين الفرنسيين والعسكريين، أنها ستتطور بذلك المنحى التصاعدي من حيث القوة والتأييد الشعبي[1]، وكذلك بسبب اختلال موازين القوى في الجانب العسكري، اذ لا يعقل أن يجابه الثوار بأسلحتهم التقليدية البسيطة أعتى قوة استعمارية عرفها التاريخ المعاصر.

صرح في هذا الشأن وزير الداخلية الفرنسي آنذاك **فرنسوا ميتران(François Mitterrand)**بتاريخ 05 نوفمبر 1954، أن لا مجال لاتخاذ أي شيء في مجابهة الثورة إلا الحرب، وأردف قائلا أن الجزائر هي فرنسا، وهي غير مستعدة بان تعترف بأي سلطة وأنها تمثل السلطة الوحيدة[2] ومن جهته أدلى رئيس الحكومة الفرنسية **ما نديس فرانس**[3] **(Mandes**

1يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين ج 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار،الجزائر، ط1966،2، ص،266.

2لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، طبعة وزارة المجاهدين الجزائر 2007، ص،143

3مانديس فرانس سياسي فرنسي من أصل برتغالي ولد بتاريخ: 1907/11/01 حاصل على شهادة االدكتوراه في القانون من جامعة باريس ، وامتهن المحاماه ، تقلد حقيبة الاقتصاد في عهد الحكومة المؤقتة أثناء الحرب الالمية الثانية سقطت الحكومة التي تراسها يوم 1956/02/02 بسبب الثورة الجزائرية، نوفي يوم 1982/10/18 ، ينظر :

France) بتصريح يوم 12 نوفمبر 1954 مضمونه أن الثورة يجب أن تقابل بالقمع، لان الرجال الذين يقودونها يتأصل فيهم الإجرام ، وان المسالة لا تعدوا ان تكون ذات طابع اقتصادي واجتماعي، مبررا ذلك بالعلاقة التي تربط فرنسا بالجزائر، مؤكدا انه لا يمكن أن يحدث انفصال بين الجزائر وفرنسا، ويبرر الفرنسيون أسباب اندلاع الثورة إلى أسباب اجتماعية واقتصادية ، إصرارا منهم على انتهاج سياسة الهروب من حقيقة ان الشعب الجزائري يرفض الاستعمار، ومن هذا المنطلق أبدت الحكومة الفرنسية التي يرأسها منداس فرانس عزمها إيجاد حل لهذه المسالة [1] .

تقدم وزير الداخلية فرنسوا **ميتران**[2] **يوم**05 جانفي 1955 بمناسبة طرح مشروع إصلاحات ردا على اندلاع الثورة التحريرية ،قصد المصادقة عليه في مجلس الوزراء يتضمن عددا من المسائل أبرزها:

-العمل على تطبيق القانون الذي يتضمن إدماج الجزائر في فرنسا الصادر يوم 20 سبتمبر 1947.

-إلغاء العمل بنظام البلديات المختلطة والهدف من هذا الإجراء هو توحيد الأنظمة المعمول بها في فرنسا والجزائر وبذلك يصير هناك قانون واحد في كلا البلدين.

-القيام بعملة دمج لقوات الشرطة الجزائرية في الشرطة الفرنسية بهدف وضع القوات الأمنية المتواجدة بالجزائر تحت مراقبة وزارة الداخلية الفرنسية بصفة دائمة ومستمرة.

- Jean - Louis Gerard, Dictionnaire historique et biographique de la guerre d Algerie , Edition Jean Curutchet, Paris ,2000,p ,p,72.

1مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل داخليا وخارجيا على غرة اول نوفمبر او بعض مأثر اول نوفمبر، دار الامة الجزائر/2007، ص،107

2 من أبرز الوجوه السياسية في فرنسا ولد **فرنسوا ميتيران** سنة 1915 تم تعيينه وزيرا للداخلية سنة 1954، ثم وزيرا للعدل في حكومة غي مولي في الفترة الممتدة من شهر فيفري 1956 الى غاية جوان 1957 توفي سنة 1996ينظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954– 1962) دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص،365.

-تأسيس مدرسة وطنية للإدارة يكون مقرها بالجزائر والغرض من ذلك ضمان التكوين للمسئولين الجزائريين و الموظفين، ويهدف الإجراء السالف الذكر إلى تعيين هؤلاء في مصالح التوظيف العمومي.[1]

وبتاريخ 25 جانفي 1955 تقرر تعيين **جاك سوستيل (Jacques Soustelle)** حاكما عاما على الجزائر بعد أن اطلع رئيس الحكومة الفرنسية على مجمل الإصلاحات التي تقم بها وزير الداخلية ، هذا الأخير قام بدوره بعرض إصلاحاته يوم 02 فيفري 1955 على أعضاء المجلس الوطني الفرنسي بغرض متابعتها ، إلا أن أعضاء المجلس اختلفوا حولها، وظهرت أطراف متناقضة في الآراء ، فقد ابدي احدها موافقته على الاصطلاحات مبررا ذلك بضرورة إرضاء الجميع من خلال العمل على تكريس مبدأ العدالة وكذا إعطاء الصبغة الرسمية للغة العربية ، وعلى نقيض هذا الاتجاه يرى طرف أخر قبول الإصلاحات، إلا انه يبدى تحفظا فيما يخص كيفية تطبيقه ، حيث يعتقد أن الحكومة أخطأت في كيفية تجسيد الإصلاحات على ارض الواقع[2].

أما الطرف الأخر فقد تصلب في موقفه وأدى رفضه القاطع لأية إصلاحات تصب في مصلحة الجزائريين ودعا الحكومة إلى إتباع أسلوب القمع بهدف القضاء على الثورة وإخمادها نيرانها المستعرة [3]، وبالرغم من المحاولات والجهود التي بذلها رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس في إقناع المستوطنين بأنه يقوم بالمراوغة، إلا أنهم قرروا سحب الثقة منه وتم لهم ذلك بمجموع 319 صوتا رافضا لسياسته وعلى النقيض من ذلك صوت 237 من الأعضاء بالموافقة داعمين لسياسة حكومته التي منيت بالهزيمة بتاريخ 06 فيفري 1955 [4] .

ظهرت إلى الوجود حكومة جديدة يوم 24 فيفري 1955 برئاسة **ادغار فور**، بعد سقوط حكومة منديس فرانس بصفة رسمية، ولم يتوان هذا الأخير في إرسال قوات عسكرية إضافية

---

1 عمار عمورة ، الموجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة ، الجزائر،2002،ص،199.

2 - نفسه

3لخضر شريط، المرجع السابق، ص، ص 147-148.

4 إدريس خضير ، البحث في تاريخالجزائر الحديث1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص،365.

نحو الجزائر، ناهيك عن إعداد مشروع إصلاحي وتقديمه إمام غرفة البرلمان قصد المصادقة عليه ،وهذا ما تم بالفعل يوم 19 أكتوبر 1955، وقد حمل المشروع بين طياته المقترحات التالية:

- تنفيذ برنامج عمل الذي اقترحه جاك سوستال **(Soustelle Jacques)** الوالي العام للجزائر، الهادف إلى تكريس سياسة الإدماج، والسماح لفئة من الجزائريين بالعمل في الوظائف التابعة للوظيفة العمومية.
- العمل بدستور سنة 1947، وقد ورد في محتواه أن الجزائر ارض فرنسية.

وقد رفض الأعضاء المستوطنون الأوروبيون في المجلس الجزائري، وهذا بالرغم من كون البرنامج يتعارض تماما مع تطلعات الشعب الجزائري والأهداف التي تصبو الثورة إلى تحقيقها، وجاء في الإعلان الذي صرح به نوابهم ما يلي:

- عدم قبول بمقترح إقامة النظام الفيدرالي في الجزائر بغض النظر عن شكله.
- الموافقة على الاقتراح المتضمن الإدماج في الميدان الاقتصادي والمالي وكذلك في المجال الاجتماعي.
- يعتبرون الإدماج السياسي أمرا سابقا لأوانه وبالتالي فهم يرفضون هذا المقترح.

وكان للمستوطنين ما أرادوا فقد جسدوا رفضهم على ارض الواقع فلم تطبق المقترحات المعلن عنها، ولم تعمر حكومة إدغار فوري(**Edgar Faure**)طويلا وما لبثت أن سقطت بعد أسابيع قليلة من تشكيلها[1]، في هذه الظروف تم الإعلان عن قيام حكومة جديدة برئاسة **غي مولي**[2] **Guy Mollet)**معلنة نواياها في تطبيق سياسة جديدة ترتكز على النقاط التالية:

- توقيف القتال بين الطرفين.
- تنظيم الانتخابات وإجرائها في شكل نظام يتوحد فيه الأوروبيون والمسلمون على أن يتم هذا الإجراء في المرحلة التي تلي وقف القتال.

---

[1] يحي بوعزيز المرجع السابق، ص-ص 268-269

[2] **غي مولي Guy MOLLET** سياسي فرنسي ولد سنة 1905 بمدينة اراس الفرنسية شغل منصب وزير خلال حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة ، تم تعيينه على راس الحكومة الفرنسية عام 1956 ، أنظر سعدي بزيان ، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومة للنشر الجزائر ، 2002،ص، 111.

- القيام بتنظيم مباحثات مع الأعضاء المنتخبين الجدد بهدف الاتفاق على تجديد نظام الحكم المعمول به في الجزائر[1].

فردت (ج.ت.و) على مقترحات حكومة غي مولي بالرفض، معلنة ان السبيل الوحيد للوصول إلى الحل يقتضي تحقيق المسائل التالية:

- الاعتراف الرسمي من طرف فرنسا بالاستقلال الجزائر.
- الإعلان عن العفو العام الإفراج عن المساجين.
- إيقاف العمليات العسكرية من طرف الجيش الفرنسي.
- تقوم حكومة جزائرية بعد تشكيلها بالتفاوض على أساس مبدأ الاستقلال.

وفي محاولة منه لتوضيح الطريقة التي سيعالج بها المسالة الجزائرية ألقى رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي تصريحين أثناء خطابه المؤرخ يوم 02 فيفري 1957 وأدلى بتصريح أخر بتاريخ 17 فيفري 1957 لتقديم الحلول التي يراها مناسبة وجاءت في النقاط التالية:

- السعي لإيجاد إعتمادات مالية الهدف منها مد يد المساعدة للفلاحين، وتشغيل اليد العاملة الموجودة في حالة بطالة، وذلك من خلال إطلاق المشاريع الكبرى مثل:
- في ميدان الإشغال العمومية شق الطرقات وتعبيدها.
- في مجال الري سقي الأراضي الزراعية
- تشييد مراكز للتكوين المهني.
- أما في مجال الاستثمار فقد اقترح غي مولي منح التسهيلات للشركات قصد استثمار أموالها في الجزائر.

وبادرت الحكومة في صياغة نص مشروع القانون الإطار، إلا أن هذه الأخيرة – الحكومة – سقطت قبل تنفيذ المشروع وحدث ذلك يوم 21 افريل 1956[2] لتحل محلها حكومة أخرى ترأسها **بورجيس مونوري (Bourges Maunoury)**وباشرت عملها بالعمل على إكمال عمل

[1] لخضر شريط، المرجع السابق، ص-ص 149-150

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص-ص 270-272

الحكومة السابقة من خلال إتمام مشروع القانون الإطار، وفي سياق تعهداتها وعدت حكومة بورجيس مونوري **(Bourges Maunaury)**بالقضاء على الثورة الجزائرية ، إلا أن نجمها أفل هي الأخرى وسقطت بتاريخ 30 سبتمبر 1957 ، وعرفت فرنسا بعدها شغورا في الميدان السياسي حيث مكثت البلاد مدة 35 يوما بدون حكومة[1] إلا أن هذا الوضع الاستثنائي التي مرت به فرنسا انتهى بتاريخ 05 نوفمبر 1957 بتعيين حكومة جديدة تقلد رئاستها **فيليكس غايار (Félix Gayard)**، وقد واجهت مشكلة تمثلت في التمرد الذي تزعمه أفراد الجيش، وابدي هؤلاء نواياهم في الانتصار عسكريا وذلك من خلال التوسع الأراضي التونسية ، وكذا السعي لإرغام الدول المغاربية على طرد جنود جيش التحرير الجزائري من الحدود المتاخمة للجزائر، أو مهاجمتهم بصفة متواصلة ، وليس أدل على ذلك من الهجوم الذي تعرضت له المنطقة الحدودية ساقية سيدي يوسف يم 08 نوفمبر 1958، وقد أسفر هذا الهجوم على استشهاد 75 شخصا ، أما عدد الجرحى فقد بلغ 100 جريح.

وأرادت فرنسا من خلال القيام بهذا الاعتداء توجيه إنذار لتونس بغزو أرضها ، وكان لهذا الحدث انعكاساته، فلم يتوان **الحبيب بورقيبة** رئيس تونس في التقدم إلى الولايات المتحدة الأمريكية يطلب منها إمداده بالأسلحة، كما وجه نفس الطلب إلى بريطانيا، رغبة في الذود عن حمى بلاده والدفاع عن سيادتها، كما كان يهدف إلى وضع نهاية للحرب إضافة الى تدويل القضية الجزائرية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء وساطة دبلوماسية بين فرنسا وتونس بهدف نزع فتيل الأزمة، كما قامت بإمدادها بالأسلحة بغرض الدفاع عن سيادة تونس، فأدت هذه الإحداث إلى حدوث أزمة سياسية أخرى بفرنسا حيث انتفض النواب الفرنسيون وأبدو غضبهم حيال رئيس الحكومة واتهموه بالفشل والضعف، كما سلك قادة الجيش نفس السلوك، وهو ما تسبب في إسقاط الحكومة في 15 ابريل 1958.

وبتاريخ 17 من شهر ماي 1958 وصل إلى الجزائر **جاك سوستال (Jaque Soustelle)** وباشر بالتخطيط بمعية الجنرال سالان **(Salan)** بهدف إعادة **الجنرال شارل ديغول**Charlesde gaule إلى سدة الحكم، وفي هذه الظروف المتسمة بالتشنج توسط غي

[1] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 ،دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان،1997،ص-ص 402-404

مولي بين حكومة بيير **فليملان (Pierre flemlin)**والجنرال ديغول لكي لا يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة بالقوة، وهو الأمر الذي حدث فعلا في جزيرة كورسيكا بتاريخ 23 ماي 1958، وأرسل قادة الجيش تهديدا للحومة وحذروا من مغبة استيلائهم عسكريا على السلطة في فرنسا، حينها تيقنت الحكومة ان تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هو السبيل الأمثل للخروج من الأزمة[1] .

2- الوضع العسكري:

انتشرت الثورة في ربوع الجزائر انتشار النار في الهشيم، فلجأت السلطة الاستعمارية الى استعمال أساليب مختلفة قصد مجابهتها والقضاء عليها فعمدت الى الدعاية بواسطة الصحافة المكتوبة من خلال الصحف التي تصدرها بالإضافة الى المنشورات التي توزعا هنا وهناك، كما لجأت في دعايتها ضد الثورة الى الوسائل السمعية من خلال البث الإذاعي من خلال برنامج إذاعي عنوانه " صوت البلاد " ، وهو منبر إعلامي باللغة العربية يتحدث فيه عملاء خونة من اجل طمس الحقائق وتشويهها قصد تضليل الجزائريين[2].

إضافةإلى هذه الأفعال قامت السلطات الاحتلال الفرنسي سنة 1957 بمصادرة الصحف ،وتوقيف كل شخص تشتبه فيه ناهيك عن المناضلين الذين ألقت القبض عليهم حيث بلغ عددهم الإجمالي 750 مناضلا[3]، وأطلقت عليهم أوصافا مشينة فنعتتهم بأنهم جماعات معزولة، وإنهم منبوذون من طرف الجماهير التي تأبى إلا أن تستمر الجزائر فرنسية تتمتع بكل الحقوق وتقوم بكل الواجبات [4] لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أقدمت السلطات الاستعمارية على تطبيق إجراءات زجرية وردعية بصورة قمعية ، ومن جهتها لم تتوان الحكومة الفرنسية في سن قانون الطوارئ، الذي يعتبر بحق من أكثر القرارات خطورة تتبناه الحكومة، ويتمثل في مجموعة من التدابير الهدف منها القضاء على الثورة وخنقها، ومن أبرزها:

- تطبيق إجراءات النفي وفرص الإقامة الجبرية.

[1] -عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 426 - 428

[2] ادريس خيضر، المرجع السابق، ص،370

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 404

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر،1984، ص ص،99 – 100.

- التضييق على الأشخاص من خلال مراقبة تحركاتهم، والقيام بعمليات المداهمة وتفتيش البيوت بصفة مستمرة ودون تحديد أوقات بعينها.
- ضرب رقابة شديدة على الصحافة وكذلك الأمر بالنسبة للمنشورات، كما شمل الإجراء وسائل الإعلام باختلاف أنواعها.

وتم تحديد مدة ستة أشهر كفترة زمنية لتطبيق هذا القانون قابلة للتجديد [1].

فأقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي بالزج بالجزائريين في المعتقلات والسجون بالإضافة الى مركز التعذيب فعجت هذه الأماكن بآلاف من أبناء الشعب الجزائري، من اجل استنطاقهم بهدف جمع المعلومات عن الثوار، وقد شهدت مراكز الاعتقال والتعذيب استعمال شتى وسائل وأصناف التعذيب، بواسطة الكهرباء ، والإغراق في الماء، وحرق الجسم بالسجائر، والاغتصاب ، كما نفذت عمليات إعدام في الكثير من المجاهدين ، منهم البطل الشهيد احمد زهانا المدعو " زبانا " يوم 19 جوان 1956، ومن جهته نفذ الجيش الفرنسي عمليات بحث وتمشيط كبيرة، بالتزامن مع القصف المدفعي للجبال والمداشر، كما عمد الجيش الفرنسي إلى انتهاج سياسة الأرض المحروقة وذلك بالقيام بإحراق الغابات، وتنفيذ العقوبة الجماعية على سكان المداشر والقرى في حال مساعدتهم المجاهدين وفق مبدأ المسؤولية الجماعية، ورغم كل هذه الإجراءات والتدابير الزجرية والردعية القاسية لم تتمكن الحكومة الفرنسية القضاء على الثورة، حينئذ قامت يوم 23 افريل 1955 بإصدار قرار ينص على استدعاء جنود الاحتياط في الجيش الفرنسي[2].،

أما في مجال التسليح فإن الجيش الفرنسي سرعان ما اكتشف حاجته الملحة لمزيد من الطائرات الحوامة – الهليكوبتر – فانكبوا على عقد صفقات في هذا المجال مع الدول الحليفة لهم، وفي هذا الإطار نجد ان إحدى الشركات المنحدرة من بلجيكا قامت سنة 1955 بإمداد الفرنسيين بكل مخزونها من الطائرات الحكومة، بعدما تمكن الفرنسيون بإقناعها أن هذا من

[1] الغالي غربي ،فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة لنشر الجزائر،2009، ص ص،267 - 268

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص،200 - 201

شأنه القضاء سريعا على الثورة [1]. وواصلت السلطات الاستعمارية انتهاج سياسة القمع فقامت بتشييد المطارات الجديدة، وإنشاء محتشدات لتجميع السكان أطلقت عليها تسمية " مناطق الأمان " ، وكانت تهدف من خلال إنشائها عزل الثوار عن الشعب الجزائري، الا انه ورغم التهديد الذي وصلتهم فأن السكان رفضوا الالتحاق بهذه المناطق[2].

ومن اجل تضييق الخناق على الثورة في مجال التسليح قام الجيش الفرنسي بإنشاء على الحدود الشرقية والحدود الغربية للجزائر خطي شال وموريس المكهربين، وتم زرع حقول الألغام في هذه المنطق المتاخمة للحدود للحد من تسرب الأسلحة ، كما تم تزويد الخطين بأنظمة تنصت، بالإضافة إلى تنصيب خيوط رفيعة ودقيقة بهدف الإنذار المبكر ، واستعمال الكاشف الضوئي لرصد حركة الثوار دخولا وخروجا، وكذا الاستعانة بالطيران قصد تكثيف المراقبة، إلا أن هذه الإجراءات لم تقف حائلا إمام استمرار الثورة بالرغم من خطورتها[3]، ولم تكتفي القوات الاستعمارية بهذه التدابير العسكرية بل أنشأت خط الموت وهو طريق معبد يتميز بالاتساع إضافة إلى كونه مزروع بالألغام[4].

وإمعانا في تكثيف أفعالها الإجرامية في حق الشعب الجزائري أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بتاريخ 07 جانفي 1957 تم من خلاله تحويل كل الصلاحيات إلى الجنرال **جاك ماسو(Jacques massu[5])**حيث أسندت إليه مهام الشرطة والجيش معا، وهذا دلالة على إعطائه مطلق الحرية في كيفية مجابهته الثورة، فاستغل ذلك في تنفيذ جرائم يندى لهل جبين الإنسانية نظرا لبشاعتها، تمثلت في التعذيب وتنفيذ الاغتيالات، ناهيك عن عمليات القتل خارج إطار القانون – بدون محاكمة – وتعزيز القمع، إلا أن وصول الجنرال إلى سدة الحكم في فرنسا عجل بإجراء تغيرات في هرم قيادة الجيش الفرنسي، وبادر هذا الأخير إلى تعيين الجنرال

---

[1] محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر،2009، ص ص، 119- 120

[2] ادريس خيضر، المرجع السابق، ص، 151

[3] محمد حسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني1956 – 1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1989،ص،160.

[4] خالد نزار، يوميات الحرب، ترجمة سعيد اللحام دار الفارابي، بيروت، لبنان،2004، ص ص، 105 – 106.

[5] جاك ماسو Jacques Massu: قائد الفرقة العاشرة للمظليين بالجيش الفرنسي، مولود بمنطقة شلان سير مان Chalons sur marne بفرنسا بتاريخ 05 ماي 1908 للمزيد، ينظر القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830 – 1962 المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1962،1954

شالعلى رأس قيادة القوات البرية ، وتم ذلك خلال شهر ديسمبر 1958، وقامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بحشد ما يناهز 150000 جندي قاموا بتنفيذ العديد من الهجمات والعمليات العسكرية عبر مختلف مناطق الجزائر، ومن بين الأمثلة على العمليات التي قامت وحدات الجيش الفرنسي نجد:

- العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الاستعمارية في مناطق الغرب الجزائري وشملت كل من: مدن سعيدة ووهران بالإضافة إلى سيدي بلعباس ومدينة تلمسان ووصلت العمليات إلى مناطق الجلفة وامتدت إلى جبال عمور.
- العمليات العسكرية في منطقة القبائل و الاخضرية.
- العمليات العسكرية التي أطلق عليها تسمية "التاج " وتم تنفيذها بجبال الونشريس.
- العمليات العسكرية المنفذة من طرف الجيش الفرنسي في الشمال القسنطيني، ومنطقة بوقاعة – ناحية سطيف - ، أقدمت خلالها وحدات الجيش الفرنسي على تدمير القرى و الأرياف غي المناطق الواقعة بين عنابة وبجاية[1] .

لقد بذلت الحكومة الفرنسية قصارى جهودها من اجل القضاء جذريا على الثورة الجزائرية وانتهجت في سبيل تحقيق مبتغاها أساليب غاية في الوحشية والخطورة، الا ان الثورة سارت قدما ولم تأبه بهذه الصعوبات والعراقيل، بل على العكس من ذلك فقد تطورت إلى درجة أنها نقلت التهديد إلى فرنسا بل إلى عقر دارها[2]، ومنيت الحكومات الفرنسية المتتالية بالفشل الذريع وهذا ما يؤكده تساقط الحكومات الواحدة تلو الأخرى ومنها من عمرت أسابيع قليلة

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص، 234 - 235

2 نفذت جبهة التحرير الوطني تهديدها بجعل فرنسا مسرحا لعملياتها العسكرية وهو ما حدث بالفعل يوم 26 اوت 1958 ، عندما نفذت مجموعات فدائية لجيش التحرير الوطني المتواجدة على التراب الفرنسي عمليات هجومية استهدفت مجموعة من الأهداف الاقتصادية والعسكرية في بعض المقاطعات الفرنسية ، وهو الحدث الذي تناقلته وسائل الإعلام العالمية ، ووكالات الأنباء ، واتسمت الهجمات التي نفذها الثوار الجزائريون بالدقة والتنسيق والقوة بالأخص في جنوب فرنسا وكذا في عاصمتها باريس، وكانت حصيلتها اربعة قتلى في صفوف قوات الشرطة الفرنسية وإحراق ثلاثة مستودعات كبيرة لتخزين البترول ، وتجدر الاشارة الى ان الانفجارات وقعت متزامنة في مدن: مرسيليا وفريون بالإضافة الى مدينة تولوز ، مما يدل على التنظيم المحكم في تنفيذ الهجوم. للزيد يرجى الاطلاع على: حياة تابتي:" ردود فعل الثورة الجزائرية على سياسة ديغول،(1958 – 1962) عسكريا وسياسيا"، **مجلة القرطاس**، العدد الخامس، 2017، ص، 223

فقط، إلا أن وصول الجنرال شارل ديغول إلى أعلى هرم السلطة في فرنسا أدى انتهاج سياسة أخرى، لهذا سنتطرق إلى السياسة الديغولية في مجابهة الثورة الجزائرية وتأثيرها على الأوضاع.

المبحث الثاني : سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء الجنرال شارل ديغول إلى حكم الجمهورية الخامسة

أدى تأثير الثورة الجزائرية إلى تفاقم الأوضاع في فرنسا، مما تسبب في حدوث أزمات سياسية ، ويمتد ذلك من قيام حكومة **ماندیس فرانس (Mandes France)**سنة 1955 وإلى غاية سقوط الجمهورية الرابعة ويعزى ذلك إلى المشكلات الناتجة عن الأوضاع في بلدان الشمال الإفريقي، وفي الجزائر بصفة اخص[1]، لذا تأزمت الأوضاع في فرنسا مما اثر سلبا على الاستقرار السياسي في البلاد حيث سقطت الحكومات تباعا، كم أثرت الثورة الجزائرية تأثيرا مباشرا عن الأوضاع الاقتصادية في فرنسا[2] نتيجة النفقات الباهظة التي خسرتها الخزينة بسبب ارتفاع تكاليف الحرب في الجزائر [3].

1 – سقوط الجمهورية الرابعة بفرنسا و انعكاساتها على الوضع في الجزائر

قام الجنرال راؤول **سالان** [4]**(Raoul Salan)**بالاتفاق مع الجنرال جاك ماسو**(Jacques Massu)**ذات الثالث عشر من شهر ماي 1958 والذي أدى إلى تغيير سياسي كبير في فرنسا،

1 محمد حسن ازغيدي، المرجع السابق،ص،167

2 نجحت الثورة الجزائرية في إسقاط خمس حكومات فرنسية بدأ من الجمهورية الرابعة ،ووصل الوضع إلى ان بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة 35 يوما شهر نوفمبر 1957،وظهر جليا ان الساسة الفرنسيين عاجزين عن تسيير الحكم مما ادى إلى سقوط سمعة فرنسا في الحضيض في نظر حلفائها ، بالأخص إمام الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تتربص بفرنسا، هذه الأخيرة لم تشهد هذا الوضع السياسي منذ سنة 1870 ، وقد دفعت الأوضاع الاقتصادية الصعبة بكبار الملاك إلى تعبيد الطريق نحو عودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم ، بسبب تهاوي البورصة سنتي 1957 و 1958 بنسبة عشرين بالمائة ، مما أصاب أصحاب الأسهم بالهلع وقد بلغ عددهم زهاء المليونين وخمسمائة الف مساهم .للمزيد ينظر ،محمد داعي:" انقلاب 13 جانفي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة "**مجلة متون**، جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة، العدد الرابع، ديسمبر 2017 ، ص،158

3 عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر من ما فبل التاريخ الى 1962 ، ج2 ،دار المعرفة،الجزائر،ص،399.

4 راؤول سالان **Salan Raoul**: قائد القوات الفرنسية بالشرق الأقصى، ولد سنة 1889 والتحق بالجيش الفرنسي سنة 1917 تم تعينه قائدا عاما للقوات المتعددة الأسلحة بالجزائر سنة 1956 للمزيد من المعلومات ينظر إلى: رشيد اوعيسى،

فهو بمثابة الشبكة المعقدة، ذات المخططات المتسمة بالمؤامرات، تحمل في طياتها مشاريع، وخطوطا متقاطعة تارة ومتوازية تارة أخرى[1]، وبالنسبة لمبررات الانقلاب فيرى الجنرال جاك **ماسو**أن اجتماع ثلاثة عوامل في آن واحد أدى إلى هذا الوضع وهي:

1 ضعف حكومة الجمهورية الرابعة.

2 الاتصال السري بين الحكومة الفرنسية والعدو؛ ويقصد به جبهة التحرير الوطني.

3 الموقف الدولي المنهار للحكومة الفرنسية[2].

وبخصوص الضعف الذي دب في دواليب الجمهورية الرابعة فيعزى ذلك إلى بروز عوامل خارجية طرأت على الصعيد الدولي، وتتمثل في ظهور قوى فاعلة على الساحة الدولية ، توصف بالقوى العظمى وهي تحاول جاهدة فرض هيمنتها على العالم وعلى فرنسا ذاتها، وفي نفس الوقت فإنها تبدي تأييدا لاستقلال الدول المستعمرة ، بالإضافة إلى وجود أسباب داخلية ساهمت في هشاشة الجمهورية الرابعة أبرزها انعدام الاستقرار السياسي بسبب طبيعة النظام السياسي القائم ، والذي افرزه دستور أكتوبر 1946 الذي أقرته الجمهورية الرابعة، ووصل الأمر إلى أن بقيت فرنسا بدون حكومة بعد سقوط حكومة **فليكس غايار**Felix **Gayard)إلى** غاية 13 من شهر ماي 1958 ، وتم في خضم الإحداث تشكيل لجنة للإنقاذ تشكلت من كل التنظيمات التي تضم الأوروبيين المعارضين للنظم القائم والراغبين في إسقاطه، وقد قادت مظاهرات عارمة بتاريخ 26 افريل 1958 رفعت شعارات الجزائر فرنسية، وشعار الجيش في السلطة بالإضافة إلى عبارة يسقط النظام ، وتعود أسباباختيار تاريخ 13 من شهر ماي إلى عزم الجمعية الوطنية الفرنسية التصويت على منح الثقة لحكومة فليملان(**flemlin**)، وتم إنشاء لجنة إنقاذ تزعمه الجنرال ماسو، وتولى الجنرال سالان(**SalanRaoul**)مسؤولية السلطات المدنية ، وصار بذلك الحاكم العسكري والمدني للجزائر في آن واحد، وإمام الطلب الملح الذي أبداه أنصار الجنرال شارل ديغول الموجودون في لجنة

حرب الجزائر حسب فاعليها الأساسيين، ترجمة محمد المعراجي، وعمر المعراجي ، دار القصبة للنشر،الجزائر،2010،ص،400.

1 صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي الحديث،2008، الجزئر،ص،85

2 دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر1961- 1962 ،وزارة الثقافة الجزائر،2008،ص،65

الإنقاذ في استدعاء هذا الأخير، لم يجد الجنرال ماسو مانعا من تجسيد مطالبهم فأرسل رسالة إلى الجنرال ديغول من أجل إقناعه بضرورة تولي الحكم في فرنسا، وأعلن ماسو(**Massu**)تهديده للحكومة بفصل الجزائر عن فرنسا ان لم يتم تلبية مطالبه ، وسرعان ما تم تعيين فليملان(**flemlin**)، رئيسا للحكومة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية بمجرد تداول اسم الجنرال ديغول، ووصف رئيس الحكومة وكذا الجمعية الوطنية: أن الجنرال سالان (**Salan**) ومن هم معه بأنهم متمردون[1].

2- مجيء الجنرال ديغول للحكم بفرنسا وقيام الجمهورية الخامسة

كان الجنرال ديغول في هذه الأثناء موجودا في قريته كولمبي، منعزلا بسبب تأثير الإخفاقات التي مني بها في الحرب العالمية الثانية[2] ، إلا انه خرج عن صمته يوم 15 من شهر ماي 1958 ليدلي بتصريح موجه للشعب الفرنسي معلنا استعداده لتولى زمام السلطة [3] وفي إطار المشاورات السياسية التقى هذا الأخير برئيس الحكومة فليملان (**flemlin**) بتاريخ 26 ماي 1958 وأكد له أن الواجب يملي عليه تحمل المسؤولية في هذه الظروف التي تمر بها بلادهم، وبأنه لن يبقى مكتوف الأيدي، كما أكد الجنرال لمحدثه انه على أتم الاستعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال الوضع القائم، وحتى الحكومة لم تتمكن من فعل اي شيء فاقتنعت بفكرة تسليم السلطة

لم يتوان رئيس الحكومة فليملان(**flemlin**)في تقديم استقالته يوم من شهر ماي 1958 طالبا من الجنرال ديغول بذل جهده في إرساء النظام وإعادة الطاعة في الجزائر، مقرا بعجزه في تجسيد ذلك [4]. حيث تسلم الجنرال السلطة يوم الفاتح من شهر جوان 1958 وفي الخامس من نفس الشهر قام هذا الأخير بزيارة إلى الجزائر، حيث أعلن بأنه مستعد لتجسيد سياسة

---

1 صالح بلحاج، المرجع السابقص، ص، 80،79، 88،87

2 محمد عباس،في كواليس التاريخ ،دوغول والجزائر أحداث ،قضايا ،وشهادات دار هومة ،الجزائر،2007،ص ص،213 - 214

3 صالح بلحاج، المرجع السابق،ص،80

4 شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد،1958 – 1962 ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت ، لبنان،1981، ص ص،31 – 32.

الإدماج، كما أوضح انه عازم على تحقيق المساواة [1] ومن أمام القصر الحكومي ألقى الجنرال خطابا أفصح من خلاله على نواياه في إقرار المصالحة بين الأوروبيين والمسلمين وتمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، وقال عبارته الشهيرة : " فهمتكم(**je vous ai compris**) [2]، فانطلت الحيلة على الجميع معتقدين في قرارة أنفسهم أن ديغول يقصدهم بكلامه، وبان هذا الأخير أتى مخلصا لهم من المآسي والإحزان التي يعيشونها جراء الحرب التي تدور رحاها في الجزائر، فعمل في البداية على تقليص النفوذ الذي يتمتع به المستوطنون الأوروبيون، فهو يعلم دورهم في انهيار نظام الحكم في فرنسا بفضل العلاقات والصلات التي تربطهم بقادة الجيش في الجزائر فقام بإبعادهم عنهم، وقام شارل ديغول((**Charles De Gaulle**)بخطوة أخرى لإنهاء العمل التي كانت المصالح الإدارية المختصة تؤديه S.A.S.[3]»

وفي سياق الإجراءات المنتهجة لتجسيد المصالحة التي أعلن عنها ديغول اقر هذا الأخير عن مشاركة عشرة ملايين من المسلمين في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 28 من شهر سبتمبر سنة 1958، وناشد الشعب الفرنسي التصويت على مشروعه السياسي الجديد الذي يتضمن تعديلات دستورية تنص على احترام حقوق الإفراد، بالإضافة إلى إلزام العسكريين بالخضوع إلى أوامر المدنيين، كما تم بموجب هذه التعديلات الدستورية منح حرية العمل النقابي للنقابات العمالية، وإقرار مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وفيما يخص القضية الجزائرية فإن التعديلات تضمنت إيجاد حل على أساس تفاوضي، كما تطرقت إلى مسألة المنظمات المتطرفة ذات التوجه اليمني حيث صدر في التعديلات الدستورية أمر بحلها، وقد ابدي الجنرال ديغول قناعته في منح شعوب المستعمرات استقلالها باستثناء الجزائر لان لها وضعا خاصا بالنظر إلى مكانتها عند الفرنسيين، فهي ترتبط بمشاعرهم ولها منزلة خاصة بوجدانهم اكبر من أي مستعمرة فرنسية أخرى[4].

1اوزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1989، ص،144

2- Marcel Egretaud, Réalité de la nation Algérienne, éd, Social, Paris, 1961, p, 264

3 تسمى اختصارا SAS : أسسها جاك سوستال سنة 1955، وكان الهدف من إنشائها التجسس على الثورة للمزيد الاطلاع على: حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954 – 1962 ،منشورات الخبر، الجزائر،207،ص ص، 165 - 167

4 - نفسه ، ص ص، 165 - 167

أحدث إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، برئاسة السيد فرحات عباس بتاريخ 19 سبتمبر 1958 زلزالا سياسا بحكومة فرنسا حسب تقري صحفي [1]،في حين حللت جريدة ايكو دالجي الأوضاع من وجهة نظرها ، بأن هذه التطورات السياسية ، قد أخلطت أوراق الحكومة الفرنسية وحساباتها [2] .

استمر لهيب الثورة الجزائرية بعد وصول الجنرال ديغول إلى رأس السلطة في فرنسا، رغم مراوغاته السياسية لاحتوائها، مما أرغمه على الاعتراف بأنه كان يجهل حقيقة الأوضاع على ارض الواقع، وهذا ما أدى به إلى الفشل الذريع في إيجاد حلول لها [3]، مما اضطره إلى انتهاج أسلوب أخر، بتوجهه إلى إغراء الجزائريين واستمالتهم من خلال استغلال الجانب الاقتصادي نظرا للظروف الاجتماعية الصعبة التي عانى منها الشعب الجزائري، فأعلن عن إطلاق مشروع قسنطينة[4]، وهو ما سنتطرق إليه في سياق حديثنا عن السياسة الديغولية في مجابهة ثورة التحرير الوطني.

1-L'ÉchoD'Oron, N° 31-271,Vendredi 19 Septembre 1958 ,P1

2-L'Écho D'Alger ,N° 16 – 887 , Samedi 20 Septembre 1958 ,pp 1- 3.

3 محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954 –1962 ،طبعة وزارة المجاهدين الجزائر، د ت، ص،263.

4 عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليلة،الجزائر،2009،ص،219

المبحث الثالث : إستراتيجية ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية

قام الجنرال ديغول بعدة اصلاحات اقتصادية وسياسية خلال وصوله الى سدة الحكم بفرنسا من أجل إيجاد حلول للمعضلة الجحزائرية، والاستجابة لرغبة العسكريين والمستوطنين معا في بداية مشواره السياسي ، منها :.

1 - مشروع قسنطينة:

يندرج هذا المشروع الاقتصادي الذي يمتد زمنيا من 1959 إلى غاية 1964[1]، ضمن خطط الجنرال ديغول [2]الرامية لوضع إستراتيجية اقتصادية هدفها خلق قواعد اقتصادية تكون أساسا لتراكم رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ضمان الاستقرار في جانبه الاجتماعي بالنسبة للشعب الجزائري من خلال العمل على زيادة فرص التشغيل[3]، وقد جاء الإعلان عنه غداة الزيارة التي قادت ديغول إلى مدينة قسنطينة يوم 03 من شهر أكتوبر 1958، ومن ساحة لابريش أطلق **ديغول(De Gaulle)**العنان لنفسه مؤكدا على ضرورة الانخراط في مشروع إصلاحي شامل تقدر مدته بخمس سنوات،[4] وكان يهدف إلى انجاز مجموعة من الأهداف الاقتصادية تمثلت في:

- منح الفلاحين الجزائريين مساحة 250 آلف هكتار من الأراضي قصد استصلاحها.

---

1 اوحى احد الضباط المختصين في الشؤون الاهلية الى الجنرال شارل ديغول ان الشعب الجزائري في حالة اجتماعية جد متدهورة بسبب الفقر والبطالة ، وبان هذه الحالة ادت الى اندلاع الثورة وتصاعدها ، واكد له بانه سيتم اخماد الثورة عند تحسين الظروف المعيشية للشعب الجزائري .للمزيد يرجى الاطلاع على :ينظر ، سمير بن سعدي:"جهود الفرق الادارية المختصة في تطبيق مشروع قسنطينة 1958 – 1962 زمورة بالشرق الجزائري انموذجا"، **المجلة الجزائرية**، المجلد 5،العدد 12021، ص،736 .

[2]-ولد شارل ديغولCharles de gaule بمدينة ليل الفرنسية سنة 1890 درس بالمدرسة العسكرية سانت بيير وتخرج منها ، تم تعيين شارل ديغول جنرال فرقة بالإضافة إلى منصب نائب كاتب الدولة للدفاع الوطني سنة 1940 ، يعد الجنرال شارل ديغول اول رئيس للجمهورية الخامسة للمزيد ينظر القرص المضغوط ، تاريخ الجزائر 1830 – 1962 **المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر** 1954،2002

3- Inga Braudel, Les rapports franco-algériennes depuis 1962 ,du pétrole et des hommes ,France,1981,pp,17 - 18

4بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضرباتنة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ،2013 / 2014 ص – ص 162- 163

- تشييد مساكن لمليون من الجزائريين.
- توفير وظائف للجزائريين وبلغ العدد المزمع توفيره 400 ألف منصب شغل .
- العمل على القيام بعملية إدماج اقتصادي ، وذلك بدمج اقتصاد الجزائر في اقتصاد فرنسا.
- إيجاد طبقة بورجوازية جزائرية وربط مصالحها بالمصالح الفرنسية.[1]
- تشييد المدارس بالإضافة إلى بناء المراكز الصحية.
- ضمان التمدرس للأطفال البالغين سن الدراسة.
- تأسيس مدن جديدة تراعي النمو الديموغرافي للمدن الكبيرة.
- الاهتمام بالأرياف من خلال ضمان التنمية الريفية وكذا ترقية المستوى المعيشي لسكان الأرياف.[2]

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تخصيص اعتمادات مالية ضخمة بلغت زهاء 242 مليار فرنك قديم، ليرتفع المبلغ إلى سنة 1960 إلى 326 مليار فرنك قديم.[3]

أما الهدف الحقيقي من مشروع قسنطينة الاقتصادي[4] فهو فصل الشعب عن ثورته، وذلك بإغرائه بتوفير مناصب العمل و تحسين مستوى المعيشة [5]

---

1 عمار ملاح،محطات حاسمة في تاريخ ثورة اول نوفمبر 1954،دار الهدى للطباعة والنشر ،عين مليلة الجزائر،2007،ص ص 205 - 208

2 عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 – 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010، ص،143

3 سمير بن سعدي، مرجع سابق ، ص،736

4 في هذا الشأن يوضح الأستاذ ناصر الدين سعيدوني فيقول: إن مشروع قسنطينة لم يكن مشروع للتنمية الاقتصادية ، او مشروعا لترقية المسلمين من الناحية الاجتماعية ، وهو في الوقت ذاته ليس معالجة آنية للأوضاع التي تعيشها الجزائر بل ينطلق من كونه يعبر عن سياسة استعمارية كولونيالية متطورة ، بالإضافة الى انه يمثل مشروعا استراتيجيا يتضمن خطة سياسية ذات بعد قريب المدى ، ولها في الوقت ذاته هدف بعيد المدى غير مباشر ، يصعب التعرف عليه إلا بعد مرور مدة ومنية تناهز الربع قرن ، يصعب محاصرته أو تجنب انعكاساته، على غرار نتائجه الثقافية. للمزيد الاطلاع ينظر،: ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت2000، ص،20

5 عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة، ، دار البعث، قسنطينة ، الجزائر الجزء 2، 1991، ص،141.

2 - سلم الشجعان:

تعتبر الدعوة إلى سلم الشجعان أولى المبادرات السياسية التي تبناها الجنرال شارل ديغول[1]،وفي هذا الإطار ألقى خطابا يوم 04 جوان 1958 بمناسبة زيارته لمدينة الجزائر، وهي الأولى منذ تقلده منصب رئيس الحكومة الفرنسية في الفاتح من شهر جوان 1958 ،بحيث طالب هذا الأخير من قادة جبهة التحرير التخلي عن الثورة دون ان يذكرهم صراحة بالاسم[2] وفي هذا الإطار خاطب الثوار الجزائريين قائلا: " اللذين يقودون الحرب على تراب الجزائر، اعترف بشجاعتهم ، والشجاعة لا لتنقص على ارض الجزائر ..." [3] ، ويعتبر سلم الشجعان إحدى الاستراتيجيات التي اعتمدها ديغول للقضاء على الثورة[4]إلاأن (ج . ت.و) رفضت المقترح الديغولي الذي يدعو الثوار إلى الاستسلام ووضع السلاح من جانب واحد ، ودعت الجبهة إلى ضرورة الحصول على الاستقلال التام[5].

تجسدت دعوة ديغول(**De Gaulle**) لاستسلام جبهة التحرير الوطني خلال الندوة الصحفية التي عقدها يوم 23 أكتوبر 1958 [6] وقال : " *بأنه ينبغي على أولئك الذين بادروا بالقتال ان يوقفوه ، وعليهم العودة إلى عائلاتهم ، وان يتصل قادتهم بالقيادة الفرنسيين ، وذلك بحمل العلم الأبيض – رمز الاستسلام - ، أما بشان القادة الموجودون بالخارج فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارات الفرنسية من اجل التباحث بخصوص شروط الاستسلام في إطار*

---

1 سيد علي أحمد مسعود:"المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام 1959 / 1961 "**مجلة البحوث والدراسات** المجلد13، العدد 1،2016، ص 291.

2 رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير، وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2- العدد 1 ،2008، ص،97

3- Max Gallo , De Gaulle, le premier des français , Edition Brocard et Taupin ,Paris,2004,p270

4 فضيلة حفاف: "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودورها في تقرير القضية الجزائرية"، **مجلة قضايا تاريخية** العدد 14، جانفي 2021، ص، 266.

5- www.algerie profonde.worldpress.com / paix des braves entré dans le site le 15-03-2020

6 حضر هذه الندوة الصحفية عدد كبير من الصحفيين ناهز 300 صحفي، وقد أقيمت بقصر ماتينيون في فرنسا، للمزيد ينظر، رمضان بورغدة: " عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير، وتأثيرهما على الثورة الجزائرية "، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 2- العدد 12008، ص،98.

نطاق الحكم الفرنسي، كما هو الحال بشأن الفرنسيين في الخارج عندما يقصدون سفارة بلدهم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك " [1] .

3 –مقترحات الجنرال ديغول في مجال تقرير المصير للجزائريين:

صار الجنرال ديغول(**De Gaulle**) مقتنعا اكثر من اي وقت مضى بضرورة إيجاد حل للمسالة الجزائرية في خضم الإحداث المتسارعة في الجزائر ، وفي سياق ذلك ألقى خطابا بتاريخ 16 من شهر سبتمبر 1959[2] عبر من خلاله عن إمكانية تقرير المصير للشعب الجزائري .

وقد قام بالتمهيد لهذه الخطوة من خلال الزيارة التي قادته إلى تفقد القوات الفرنسية شهر اوت 1958 [3] لكن وفق مقاربة تتماشي مع رؤيته ، تمثلت في منح الحكم الذاتي للجزائر، على ان يصاحب هذا الإجراء وحدة في الميدان الاقتصادي وكذا الشؤون الخارجية بالإضافة الى الميدان العسكري ، وقد أجرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مباحثات في هذا الصدد مع الجنرال ديغول(**De Gaulle**)[4] وحمل مشروع الجنرال ثلاثة مقترحات لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية[5] تمثلت في ما يلي:

أ - مقترح الإدماج:La francisation complète

يقصد بمصطلح الإدماج المساواة في الحقوق و الواجبات بين سكان الجزائر المسلمين او غيرهم من الأوروبيين والفرنسيين ، ويسمح هذا الإجراء للجزائريين المسلمين تقلد الوظائف الحكومية الإدارية و القضائية، وبهذا فهم يتمتعون بنفس الامتيازات التي يملكها الفرنسيون[6] بالعودة إلى أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية ندرك ان هذا الاقتراح ليس جديدا ، بل طالما

---

1 عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة الجزء 2، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1991، ص ،143

2 سيد علي أحمد مسعود، المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام ، مرجع سابق ، ص، 292.

3 مريم حيفر و السبتي غيلاني:"مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه" **مجلة الناصرية**، مجلد 10 العدد رقم 2، ديسمبر 2019، ص ص،651 - 652

4 بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص، 15.

5- Echo (L) D'Alger,17/09/1959

6 -Patrick Eveno et Jean Plachais, la guerre d'Algérie، dossier et témoignages ,Edition allain Michel,1990,p250.

دعت إليه النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية مطلع القرن العشرين، ألاأنها لم تجد آذانا صاغية من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي[1]

ب -مقترح الانفصال:La sécession

يؤدي الانفصال في حالة حدوثه إلى مغادرة فرنسا للجزائر وترك الجزائريين يديرون شؤونهم بمنأى عن الفرنسيين[2] غير أن هذا يلقى معارضة كبيرة من طرف الجنرال ديغول ، ويرى هذا الأخير أن الأمور ستتجه إلى الأسوأ ؛ لان الانفصال سيؤدي حسب الجنرال إلى الفقر وستؤول الأوضاع إلى الفوضى ، وتنبأ بحدوث المذابح ، وتمكن الشيوعيين من زمام الأمور مما يؤدي لا محالة إلى الديكتاتورية[3] لهذا طلب دوغول من الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان – يقصد به الانفصال -[4].

وبهدف إفراغ هذا الاقتراح من محتواه عمد الجنرال ديغول إلى جعل الصحراء استثناء من خلال إخراجها من إجراء الانفصال باعتبارها أرضا فرنسية؛ فقد ذكر في سياق حديثه اثنا عشر ولاية فقط،[5] ومن جهة أخرى ألمح ديغول إلى استبعاد الانفصال، فقد صرح بان الجزائريين مهما كانت أصولهم يحق لهم البقاء فرنسيين اذا اختاروا ذلك بمحض إرادتهم ، وأكد استعداد فرنسا تحقيق ذلك، ولو اقتضى الأمر وضعهم في مناطق محددة[6].

1- سيد علي أحمد مسعود، المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام المرجع السابق ،293

2 مريم حيفر، السبتي غيلاني، مرجع سابق ص ص،،653

3 - بوهناف يزيد ، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين1954 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ،2013 / 2014 ص ،180.

4 - رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول،ط1، الجزائر، منشورات بونة للبحوث والدراسات،2012،ص،304

5 شارل دوغول، مذكرات الأمل، د ط،بيروت، منشورات عويدات،1981، ص،87

6 مريم حيفر، السبتي غيلاني، مرجع سابق ص ،654

ج- مقترح الاتحاد الفيدرالي : Gouvernement des algériens par des Algériens

يقوم هذا الخيار على أساس الحكم الذاتي للجزائريين بحيث يشكل هؤلاء حكومتهم بالاعتماد على المساعدة الفرنسية في شكل نظام فيدرالي داخلي[1] يشمل المجموعات العرقية السكانية الموجودة في الجزائر بكل مكوناتها العربية والفرنسية والمزابية والقبائلية[2]، ومن شان ذلك أن يخلق مشكل الطائفية في الجزائر ناهيك عن وجد مشكلة المستوطنين[3].

صرح الجنرال ديغول ف ياطار هذا المسعى ، برغبته في إجراء استفتاء بحضور مراقبين دوليين ويكون ذلك في غضون أربعة سنوات[4]، ويهدف من خلال جلب المراقبين الدوليين إلى إضفاء الشرعية الدولية وكسب المجتمع الدولي والرأي العام العالمي إلى جانبه[5]، وندرك من خلال تصريحات الجنرال ديغول(**De Gaulle**) النوايا الاستعمارية بإبعادها الرامية إلى تقسيم الجزائر؛ لان هذا الأخير يرى أن الجزائر لم يكن أبدا بلدا ذو سيادة لأنه تعرض إلى أكثر من استعمار على مر التاريخ[6]، وتجاهل الجنرال ديغول من وجهة نظرنا تواجد الحكومات الوطنية التي قامت في الجزائر على مر التاريخ بدءا من يوغرطة إلى الأمير عبد القادر.

أكدت المراوغات السياسية للجنرال ديغول بما لا يدع مجالا للشك، أن مشروع تقرير المصير الذي أعلن عنه ، لا يرمي إلى إعادة السيادة إلى الجزائر؛بل المغزى الحقيقي منه ترسيخ الطابع الاستعماري في الجزائر من وجهة نظره ، بالإضافة إلى تضييق الخناق عن الثورة الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي[7] ،

---

1 يزيد بوهناف ،مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954 – 1962،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص،181.

2 سيد علي أحمد مسعود ،المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام المرجع السابق،ص،293

3 يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2،ج2 ،المؤسسة الوطنية للنشروالإشهار،1996،ص،286

4 مريم حيفر، السبتي غيلاني، مرجع سابق ص ،655

5 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، دمشق، اتحد الكتاب العرب،1999، ص،155.

6 لحسن أزغيدي:" سياسة ديغول اتجاه الثورة"، **مجلة التراث**، جمعية التراث والتراث الأثري العدد7، ص،125

7 المختار سالمي إشكالية الصراع على المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص، 165.

حاول ديغول من خلال طرح مبادرة تقرير المصير أن يحاول دون تسجيل القضية الجزائرية على لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة انعقاد دورتها الرابعة عشر بطلب من المجموعة الافرواسياوية[1]؛ لأن تقرير المصير يعد أداة أساسية لتدول القضية الجزائرية انطلاقا من مؤتمر بوندونغ وصولا إلى منظمة الأمم المتحدة، وقد قامت الدبلوماسية الجزائرية بتوظيف هذا الإطار السياسي قبل تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبعد تشكيلها بالتنسيق مع الدول الأفريقية والأسيوية التي عانت من ظلم الاستعمار[2]

1 سيد علي أحمد مسعود ،المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام المرجع السابق،ص،293.

2 الخير قشي مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير التبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية مجلة المصادر، المجلد 17، عدد 1، 2019، ص،64.

الفصل الأول: مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية وأزماتها إلى غاية 1962

المبحث الأول: مدخل عن المفاوضات بين قيادات من الثورة التحريرية والحكومة الفرنسية قبل سنة 1960:

1 -العوامل المؤدية إلى بدأ الاتصالات بين الطرفين

2- مرحلة الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية

3- تطور الأحداث قبل انطلاق المفاوضات

المبحث الثاني المفاوضات السرية والعلنية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية

1 - تأسيس الحكومة المؤقتة 19 للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958

2-مرحلة المفاوضات الأولية (جس النبض)بمولان سنة 1960

3 – مرحلة المفاوضات السرية في ايفيان الأولى 1961 إلى لي روس سنة 1962

4- - مفاوضات ايفيان الثانية ووقف إطلاق النار 07 مارس -18 مارس 1962

(تحليل مضمون اتفاقية ايفيان وانعكاساتها على الوضع في الجزائر عشية الاستقلال)

تمكنت الثورة الجزائري بعد سبع سنوات ونصف من الكفاح الثوري ، من الانتصار على أعتى قوة استعمارية في الفترة المعاصرة ، وأرغمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، خاصة على عهد الجنرال شارل ديغول من الجلوس على طاولة المفاوضات؛ لايجاد تسوية مرضية للطرفين ، تضمن الحقوق الكاملة للجزائريين وتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

المبحث الأول: مدخل عن المفاوضات بين قيادات من الثورة التحريرية والحكومة الفرنسية قبل سنة 1960:

نظرا لاتساع نطاق العمليات العسكرية وفشل الإدارة الفرنسية من إيقافها رغم الدعاية الكبيرة من خلال وسائل إعلامها، مما أدى ببعض الشخصيات الفرنسية من داخل السلطة الفرنسية أو خارجها بالتواصل مع قيادة الثورة لمعرفة توجهاتها ومطالبها، حيث بدأت بشكل سري قبل سنة 1960 وتصبح علنية بعد ذلك.

1 -العوامل المؤدية لبدأ الاتصالات بين الطرفين:

تعد المفاوضات التي قادت إلى اتفاقيات الاستقلال بالإمضاء عليها يوم 18 مارس 1962 بحق الأساس التي تقوم عليه العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، ومن هذا المنطلق قمت بتخصيص الفصل التمهيدي قصد معالجة الموضوع بدا بمراحل المفاوضات ومسارها ثم التطرق إلى الأزمات التي تخللتها ووصولا إلى تحليلها ونقدها ، فالبحث في موضوع العلاقات بين الجزائر وفرنسا يجب أن يمر حتما عبر اتفاقيات ايفيان التي ارتبط بها البلدان في المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية وكذا الثقافية، وأثارت جدلا واختلافا لم ينته إلى يومنا هذا بسبب تضارب المصالح مما أدى إلى حدوث أزمات في العلاقات الثنائية بين البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي كالأتي [1] :

1 الطيب لباز:"، مفاوضات الاستقلال بين الجزائر وفرنسا 1960-"1962، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد3، العدد3، سبتمبر ،2020، ص، 15

-الضغط الذي تعرض له قادة فرنسا من طرف الشعب الفرنسي، ومساندة كثير من الشخصيات الفرنسية اليسارية مع إلى جانب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

-إرهاق الاقتصاد الفرنسي من خلال التكلفة الكبيرة للثورة الجزائرية، وهذا ما يهدد تماسك ووحد الشعب الفرنسي المنقسم في هذا الشأن.

-قيام المجتمع الدولي بالضغط على فرنسا لإنهاء المشكلة الجزائرية.

-وجود تجاوب ورغبة من كلا الطرفين لإسراع في إنهاء الحرب ووضع حد للمأساة.

-تفاقم الخسائر من الناحية البشرية لكلا الجانبين المتحاربين، ناهيك عن مخلفات الثورة الجزائرية من جرحى ومعطوبين ولاجئين وأرامل ويتامى.

-المساندة التي حظيت بها القضية الجزائرية على الصعيد الدولي وفق مبدأ الحق في تقرير المصير للشعب الجزائري

-تكبدت الخزينة الفرنسية خسائر فادحة جراء تكاليف الحرب في الجزائر.[1]

2- مرحلة الاتصالات الأولية بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية

أدرك قادة الثورة التحريرية في الجزائر المصاعب التي ستجابههم للوصول إلى تحقيق الغاية المنشودة، وهي استعادة السيادة الوطنية واستقلال البلاد، لأن التشريعات الاستعمارية الفرنسية اعتبرت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، رغم الاختلاف والتباين الكبير في كل شيء .[2] .

بهذا الشأن ، صرحت جبهة التحرير الوطني وأكدت عن رغبتها في الوصول الى الحلول السلمية من خلال التفاوض و هذا ما ظهر جليا من خلال القراءة المتأنية لبنود بيان أول نوفمبر 1954 [3] ، قصد الابتعاد عن التفسيرات الخاطئة والتهم التي ما انفكت الحكومة

1الطيب لباز، مرجع سابق ، ص،15

[2]ايجي بوعزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د. م. ج، الجزائر ،1999، ص390

[3]رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر. فارس غضوب، ط1، م. و. إنالجزائر،2003، ص 25.

الفرنسية توجهها إلى (ج ت و) ، حيث تزعم أنها تقف ضد عملية السلام ، [1]و هو ما يؤكد الهدف الرئيسي من انتهاج سبيل الكفاح المسلح، ألا و هو الحرية والانعتاق من قيود المستعمر، وعودة السيادة الكاملة للشعب الجزائري[2]، بهدف ارغام فرنسا على الجلوس حول طاولة المفاوضات قصد إعادة تشييد دولة جزائرية اجتماعية كاملة السيادة ضمن إطارها الطبيعي المتمثل في المبادئ الإسلامية[3].

لكن في الواقع كان رد الحكومات الفرنسية هو الرفض وهذا الأمر لا يثير الاستغراب[4] وغالبا ما كان الرد يأتي على لسان فرانسوا ميتران(**FrançoisMitterrand**)وزير الداخلية الفرنسي الذي صرح يوم 03 نوفمبر 1954 قائلا : "...إن الحل الوحيد في الجزائر هو الحرب..."[5] وبسبب قوة الثورة الجزائرية فان السياسات الفرنسية والتي تنوعت بين العسكرية والسياسية فشلت جميعها في القضاء على الثورة [6] وفي تلك الفترة بالتزامن مع وضع أهداف خارجية أهمها الوصول بالقضية الجزائرية إلى التدويل[7] ، كما نصت من جهتها وثيقة مؤتمر الصومام 1956 على الشروط الواجب توفرها لإجراء المفاوضات التي ينبغي أن تنطلق على أساس الاستقلال وتحديد النقاط التي تتمحور حولها المحادثات، بدقة وأن المفاوض الوحيد المخول بهذه المهمة هو جبهة التحرير الوطني[8] .

---

1 فاتن العباسي:" المسار التاريخي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية وطبيعة الصعوبات التي واجهتها" **مجلة عصور**، المجلد 19، العدد الثاني ديسمبر 2020.

2إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2007 ، ص 295.

3جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م.و.ن، الجزائر ،1994، ص 261

4 رضا مالك ،الجزائر في ايفيان،تاريخ المفاوضات السرية،1956 – 1962 تر فارس غاضوب، ط1، دار الفرابي لبنان،2003، ص،25-35

5 صليحة صالحي:" قراءة نقدية للجانب العسكري لاتفاقيات ايفيان"،**مجلة تاريخ المغرب العربي** المجلد 3، العدد 6، 2017، ص،404.

6 رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر،2012، ص362

7أحمد حمدي:" دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة " **منشور في كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر** ،1998 ص 57

8حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962 ، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر ،1979 ، ص 29

حرصت الإدارة الفرنسية منذ اندلاع ثورة التحرير على تجاهل قادة الثورة، لأنهم في نظرها مجرد مخربين ووصفتهم بالخارجين عن القانون [1] ، وأن لا هدف لهم، الا القتل والخطف والإخلال بالأمن وان ما حدث لا يعدوا أن يكون حوادث عابرة؛ سيتم القضاء عليها مثلما تم القضاء سابقا على حوادث مماثلة ، حيث رفض مسئولو الجمهورية الفرنسية الرابعة من 1954 إلى 1955 الجلوس إلى الحوار والتفاوض معهم انطلاقا من هذه القناعات.[2]

ظهرت أولى إرهاصات الاتصال بين جبهة التحرير الوطني وممثلين عن الحكومة الفرنسية إلى ربيع عام 1955 [3]حين عينت الحكومة الفرنسية "جاك سوستيل" (**Soustelle Jacques**)حاكما عاما للجزائر، حيث بادر هذا الأخير الى إجراء اتصالات مع رؤساء الأحزاب و ممثلي الجمعيات الجزائرية بغرض التحاور معهم، ووقع اختياره لهذه المهمة على فانسان"مونتاي (**Monteil Vincent**)[54]" رئيس ديوانه العسكري والمدير السابق لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى، الذي يجيد التحدث باللغة العربية، وقد التقى هذا الأخير بمصطفى بن بولعيد بسجن تونس[6] ،كما التقى بالسيد فرحات عباس والسيد بن يوسف بن خدة في سجن سركاجي و الشيخ خير الدين، حسين بلحول[7]"، لكن لم تكلل هذه الاتصالات بالنجاح هذا ما نتج عنه إجراء سلسلة من الاتصالات بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وقيادة (ج. ت. و)

1سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة في الجزائر ،2010، ص 185

2أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص 584

3سامية خامس:" 19 مارس 1962 مسيرة نحو التحرر من النير الاستعماري" ، **مجلة الراصد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954** ، ع 2، الجزائر، مارس - أفريل 2002 ، ص 12

4فنسان مونتاي Vincent Monteil رئيس الديوان العسكري للحاكم العام جاك سوستيل ،واختصاصي في الشؤون الإسلامية، قدم استقالته من منصبه شهر جوان سنة 1955 للمزيد ينظر :

-Redah Malek L'Algérie à Evian, Histoire des négociation secretes 1956-1962 éd Dahleb, ,Alger,1995,p15 ,

5عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997 ، ص 511

6 حاج عبد القادر يخلف: " المفاوضات الجزائرية الفرنسية المعركة السياسية "**مجلة عصور جديدة** العدد 19-20، اكتوبر 2019، ص،341

7أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2005-2006، ص،146

سنة 1956م ،دون إن تخرج للعلن تفاصيل هذه اللقاءات [1]. وقد تم أول لقاء بالجزائر شهر جانفي 1956م حيث التقى مبعوثون عن منداس فرانس([2]**MendesFrance**[3])بصفة سرية مع عبان رمضان و بن يوسف بن خدة حيث أشرف الأستاذ "أندري ماندوز[4]**Mandous**)(**André**)"، على تنظيم اللقاء وخلاله طرح ممثلا وفد جبهة التحرير الوطني شروط المفاوضات الواردة في بيان أول نوفمبر 1954، وهو الامر الذي رفضه وفد منداس فرانس (**MendesFrance**) [5].

ثم تلاه لقاء الوفد الخارجي العاصمة المصرية القاهرة في العاشر من شهر أفريل 1956[6] بعد الاقتراح المقدم من طرف بينو الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية في حكومة غي موليي[7] (**Guy Mollet** ، وذلك من خلال العمل الدبلوماسي للرئيس المصري جمال عبد الناصرفقد أثمرت جهود الوساطة بإجراء محادثات مع وفد جبهة التحرير الوطني الموجود بمصر[8] وتم اللقاء بين محمد خيضر ممثلا للطرف الجزائري وغور**Gord** وبيغار و**Begard**من الجانب الفرنسي[9] " ، فاقترح هذا الأخير على ممثل جبهة التحرير مشروع رئيس الحكومة الفرنسية غي موللي (**GuyMollet**)وقد تضمن النقاط التالية:-

---

[1]عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1960 ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع الجزائر ،2013 ، ص 224.

[2] منداس فرانس، Mendes France مولود بباريسسنة، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الفرنسية الرابعة، تم تعينه رئيسا للحكومة الفرنسية سنة 1956 للمزيد يرجى الاطلاع على: سعد بن زيان، جرائم فرنسا بالجزائر دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2002، ص،111

3 من بين السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، ولد سنة 1907 وتوفي سنة 1982، عين رئيسا للحكومة في لفرنسا سنة 1954 إلى غاية جانفي 1955_ للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع، ينظر:

LE PETIT ROBERT: Dictionnaire de culture général, France, 1993.p1188

[4] أندري ماندوز André Mandous هو كاتب ومؤلف من أنصار القضية الجزائر، سعدي بزيان، المرجع السابق، ص،122

[5]محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر ، دار المعاصرة للنشر والتوزيع الجزائر ،2009 ص 168

[6]سيد علي احمد مسعود:" المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلم 1959-"1961، مرجع سابق، ص،290

[7]Phillip C Naylor, France and Algeria, A History of Decolonization and transformation, University press of Florida. Publisher , University Press of Florida; 1st edition (December 20, 2000)

8عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، ط 1 ، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،د.ت، ص 293

9مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر_القاهرة) 1954_1956، دار القصبة للنشر،الجزائر،2004، ص ص 182_184

-إيقاف الاقتتال بين الطرفين

- إجراء الانتخابات

تتم المفاوضات مع النواب المنتخبين بخصوص دستور الجزائر القادم[1] ، إلا أن السيد محمد خيضر تكفل بالرد وأكد أن الجبهة، لن تفاوض فرنسا إلا في حالة إن رضيت هذه الأخيرة بمبدأ حق تقرير المصير وأن (ج.ت.و) هي الوحيدة التي تملك حق التمثيل والتفاوض مع الفرنسيين. وفي شهر جويلية 1956 استقبلت عاصمة يوغسلافيا بلغراد لقاء جمع مبعوثي وفد(ج.ت.و) محمد يزيد وأحمد فرنسيس بممثل عن حكومة فرنسا السيد بيير كومين(**PierreCommin**[2])حيث رفع وفد الجبهة مطلب الوصول إلى تسوية شاملة للقضية الجزائرية قبل الشروع في وقف إطلاق النار[3] ، وبعد تنظيم هذا اللقاء جرى اتصال آخر شهر سبتمبر 1956 بالعاصمة الايطالية روما **Rome**جمع "محمد خيضر ، ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان من جهة وبين "بيير كومين(**commin Pierre**) وبير هيريوت (**Pierre Herbault**)" [4] .

وفي نفس السياق، اقترح ممثل فرنسا على الجزائريين منحهم الاستقلال في شؤونهم الداخلية، أما بخصوص المسائل المتعلقة بشؤون الدفاع والداخلية وكذلك الاقتصاد، فيقوم الجانبان بتقاسم المهام بينهما مناصفة ،على أن يحتفظ الجانب الفرنسي بالإشراف والامتي، حيث رفض الوفد الجزائري المقترحات المقدمة من طرف الجانب الفرنسي . ليتم تنظيم لقاء بالعاصمة بلغراد للمرة الثانية يوم 22 سبتمبر 1956 وجرى بين كل من السيد محمد خيضر و السيد الأمين دباغين (ج.ت.و)، و هيربرت بيير (**Hirbault Pierre**)ممثلا عن فرنسا [5] ، لكن توقفت هذه اللقاءات بعد شهر من أخر اتصال ، بسبب وقوع حادثة 22

1محمد الميلي،فراتر قانون والثورة الجزائرية ، دار الكتاب العربي في الجزائر ،2010 ،ص 10

2عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1 ، دار المعرفة والجزائر ،2009 ص 365

3نبيل أحمد بلاسي، الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1990 ، ص 204

4محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، ط2، دار ابنكثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،2007، ص 227.

5محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دار هومة الجزائر ، 2009، ص 261

أكتوبر 1956 و قيام فرنسا بعملية قرصنة جوية حيث تم اختطاف خمسة من قادة الثورة الجزائرية وهم على التوالي : بوضياف محمد ، آيت احمد حسين،مصطفى الأشراف خيضر محمد الذين كانوا يمتطون طائرة مغربية قصد السفر من مراكش إلى العاصمة تونس و هذا لحضور فعاليات المؤتمر ألمغاربي الذي أرادت فرنسا تنظيمه، لمناقشة قضية الإحداث الجارية في الجزائر[1] . إلا أن هناك سبب آخر، يتمثل في كون العدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر كان له الأثر السلبي على مجريات الأحداث و مسار اللقاء بين الطرفين؛ لأن فرنسا شاركت في هذا العدوان الغاشم على مصر، بذريعة ان مصر تقدم الدعم المادي و المعنوي للقضية الجزائرية[2]

أظهرت الإحداث أن حكومة الفرنسية برئاسة غي موللي (**Guy Mollet**) عجزت عن أداء دورها في مناقشة المشكلة الجزائرية بطرق سلمية، كما تيقن الجزائريون أن الطرف الفرنسي يهدف لاستغلال اللقاءات بغية ربح مزيد من الوقت؛ من أجل تحقيق سياسة فرنسا في الجزائر[3] و بذلك صارت (ج.ت. و) تملك مكانة وهيْبة على الساحة الدولية، في حين ضاعت هيبة فرنسا على الصعيد العالمي[4]،وتمكنت قيادة الثورة حسب وجهة نظرنا من جس نبض الحكومة الفرنسية في مجال المفاوضات، واستطاعت بناء استراتيجية دبلوماسية مستقبلا لفرض توجهاتها على المفاوض الفرنسي.

3- تطور الأحداث قبل انطلاق المفاوضات

أثرت ثورة التحرير الجزائرية على أوضاع فرنسا الداخلية ، فأدى ذلك إلى قيام تحالف بين المعمرين من جهة و قيادة الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر من جهة أخرى، يوم 13 ماي 1958 من أجل القيام بانقلاب عسكري، يقوده الجنرال "ماسو"(**Massu**)، لإجبار ديغول بالتمسك بسياستهم الرامية لمواصلة جهود التهدئة واجتناب التفاوض مع (ج-ت-و)،كما يهدف الانقلاب لعودة شارل ديغول إلى سدة الحكم.

1مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، تق . يسام العسلي اطلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ،1984 ، ص 325

[2]عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ، ط1 ،دار طليطلة في الجزائر ،2009 ، ص 215

[3]حسيئة حماميد، المستوطنون الأوربيون و الثورة الجزائرية 1954 -1962 ط1 منشورات الخبر،الجزائر،2007،ص142

[4]شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر. عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت ،1982 ، ص 168

سقطت الجمهورية الرابعة الفرنسية نتيجة العوامل السابقة الذكر ، وظهرت الجمهورية الخامسة [1]، وتقلد ديغول السلطة في 1 جوان 1958م[2] ، حيث أتى هذا الأخير بسياسة ظاهرها الإصلاح ،لكن أبعادها الحقيقية عدوانية واستعمارية[3]،و سعى للدعاية لمشاريعه الاجتماعية و الاقتصادية، باستعمال مختلف الوسائل العسكرية و السياسية، فقد تيقن أنه لا سبيل لحل المعضلة الجزائرية إلا بالحوار المباشر مع (ج.ت.و)، ورغم ذلك لم يدخر جهدا ولم يتوان في بذل مزيدا من الجهود العسكرية، سعيا للقضاء على ثورة التحرير بالوسائل العسكرية[4] . ترتب عن هذه السياسة الفرنسية المطبقة ، خسائر فادحة في صفوف الجزائريين ، حيثوصف فرحات عباس هذه الإجراءات بقوله:"*إن الجزائر لم تعرف عبئ الحرب مثل ما عرفته في عهد الجنرال شارل ديغول*"[5] ، وكان هدف الجنرال ديغول تحقيق مكاسب سياسية بالتفاوض مع قيادة الثورة من موقع قوة، والجلوس مع مفاوض ضعيف [6] .

بادر ديغول على الصعيد السياسي ، يوم 28 سبتمبر 1958 إلى تنظيم استفتاء شعبي بخصوص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، الرامي إلى تحقيق سياسة الاندماج[7] . و لهذا الغرض جاءت صياغة السؤال الخاص بالاستفتاء في فرنسا و الجزائر على النحو التالي:*" هل توافق على الدستور أم لا؟"* ، وسعيا منها لإنجاح الاستفتاء أجرت سلطات الاحتلال الفرنسي التصويت بالقوة في الجزائر، و قد أفرزت نتائج الاقتراع النسب المئوية التالية:

96.5%" نعم

"3. 5% ب "لا[8] "

---

[1]صالح فركوس،تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم ،2005 ، ص 444

[2]حميد عبد القادر، فرحات عباس رحل الجمهورية بدار المعرفة، الجزائر ،2007 ص 181

[3]محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية في مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع الجزائر ،2008 ، ص،231

[4]جريدة المجاهد، ع 55، 6 نوفمبر 1959، ص 5

[5]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954_1962) ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،1999 ، ص 131.

[6]احمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية بطل ومنشورات ثالة في الجزائر ، ص 144

[7]بن يوسف بن خدة،شهادات ومواقف، ط 1، شركة دار الأمة بالجزائر ،2007، ص 103.

[8]جوان غليسي، ثورة الجزائر ، تر . عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،مصر، 1966، ص 198

قام الجنرال ديغول بتطبيق سياسته بالجزائر على مختلف الأصعدة ، حيث أعلن يوم 3 أكتوبر 1958م عن "مشروع قسنطينة" وهو في الواقع ذو صبغة اقتصادية إلى حد بعيد، ظهر من خلال الدعاية الاستعمارية أن الهدف منه تحسين الحالة الاجتماعية للجزائريين، لكنه في الحقيقة يستهدف الأمر إغراء الشعب الجزائري من أجل التخلي عن مساندة ثورة التحرير"[1] ، والسعي إلى إيجاد القوة الثالثة، لكن هذه الأهداف لم تتحقق سبب تفطن (ج.ت. و) ، ومعارضة هذا المسعى بشدة من طرف المستوطنين .[2]

وبتاريخ 23 أكتوبر دعي ديغول الى طرح مبادرة "سلم الشجعان"[3]،و هو في واقع الحال لا يعدو أن يكون نداء للاستسلام ، وزرع بذور التفرقة والشقاق وسط صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني[4].وهو ما نعتبره محاولات ديغول لتنفيذ إصلاحات في غير محلها بسبب تمسك الجزائريين بثورتهم وقيادتها .

تفطنت قيادة (ج. ت. و) للمكيدة الديغولية، فقامت برد فعل تمثل في قيامها بحملة دعائية في أوساط الجماهير، جعلت الجزائريين يتجاهلون المشروع ، ففشل ولم يلق أي استجابة [5] ، و مسايرة للأحداث أعلنت (ح.م. ج. ج) رفضا لمقترح سلم الشجعان انطلاقا من كونه عاجزا عن الوصول بالقضية الجزائرية إلى الحل المنشود، والإصرار على أن طريق السلم لا يمر إلا بحق تقرير المصير للجزائر وباعتراف فرنسا، والإعلان بصفة رسمية عن بدا التفاوض بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية ضمن إطار المفاوضات الرسمية الجدية و إقامتها في دولة محايدة[6]".

---

[1] عبد المجيد عمراني،المرجع السابق، ص 124

[2] جريدة المجاهد، ع94 ، 25 أفريل 1961 ، ص 9.

[3] يجي يوعزيز:" مغزى وأبعاد 19 مارس 1962" **مجلة المصادر بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، ع5 والجزائر ، 2001 ،ص 17

[4] محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر،الرمز، والمال وتر. عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر في الجزائر ،2010 ، ص 521.

[5] مصطفى بورنان ، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830_1962 ، ج 3 ،ط2 ، دار الأمل ، الجزائر ،2004 ص 38

[6] عمر بوضربة:" موقف الحكومةالمؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية حق تقرير المصير16 / 9/"1959من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني الأرشيف"، **حولية المؤرخ**،ع2 ،2002 ، ص 287

تكبدت الخزينة الفرنسية خسائر فادحة، كادت أن تؤد بالاقتصاد الفرنسي إلى الانهيار، بسبب الفشل الذريعة للمناورات الديغولية، و لهذه الأسباب اضطر الجنرال ديغول **DeGaull**)إلى اللجوء مرغما للحل الذي رفضه في البداية ، فقد شرع في التفاوض مع (ج.ت. و) سنة 1959.

اعترف الجنرال شارل ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وجاء ذلك في خطاب، تزامن مع مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر، أراد ديغول من خلال خطابه استمالة وكسب الرأي العام العالمي لصالح فرنسا وبصفة خاصة هيئة الأمم المتحدة [1]، وأشترط هذا الأخير أن يتحقق تقرير المصير للشعب الجزائري، بعد مرور مدة لا تقل عن 4 سنوات، الهدف منها التهدئة ، كما اشترط عدم تجاوز عدد القتلى 200 شخص خلال السنة ، وأن يتم إجراء استفتاء نهاية السنوات الأربع المتفق عليها، وفق ثلاثة خيارات: إما قبول الاندماج مع فرنسا، أو إقامة فدرالية مع فرنسا، أو الاستقلال التام عن فرنسا، إلا أنه يميل إلى تفضيل الفيدرالية، فيتم تشكيل حكومة يشكلها الجزائريون، على ان يتم الاتحاد مع فرنسا في المسائل المتعلقة بالعلاقات الخارجية والدفاع و التعليم و الميدان الاقتصادي.

وبالنظر إلى الشروط المطروحة ،فإنه يستحيل تطبيق المقترحات على ارض الواقع، والأخطر من ذلك أن الصحراء غير معنية بتقرير المصير، يعني ذلك أن تفصل عن الجزائر وتصير فرنسية، و الجنرال ديغول على يقين بأن (ج.ت.و) لا يمكن أن تقبل بحل كهذا، إنما أراد ديغول مواصلة المناورات السياسية، بهدف إظهار تمسك الشعب الجزائري بفرنسا، وبأن (ج.ت.و) ليست ممثلة للشعب الجزائري، وبالتالي لا يمكن لها أن تكون مفاوضا شرعيا[2].

دخلت(ح. م. ج. ج) في حالة استنفار ،بسبب المبادرة التي أعلنها الجنرال ديغول**General De Gaulle**) ، و نتيجة لذلك عقدت العديد من الاجتماعات ، وفي مدة قاربت الأسبوعين قامت باستشارات في الداخل و الخارج ، و تم عقد ندوة صحفية بتونس يوم 28 سبتمبر 1958

[1] عمر بوضرية، موقف الحكومة المؤقتة من المناورات الدبلوماسية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص 285

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954_1962، د. م. ج، الجزائر ،2012، ص 98

بالرد على تصريحات ديغول، بواسطة ببيان أذيع في ختام الندوة [1] ، وكان رد (ح م. ج. ج) الترحيب بمبدأ حق تقرير المصير، لكن وفق الشروط التي تحددها المواثيق الدولية ، مع الحرص على صون التراب الوطني ،ووحدة الشعب الجزائري، كما صرحت عن استعدادها لبدأ المفاوضات[2] .

وأثناء انعقاد الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهري سبتمبر وديسمبر من عام 1959 م، أوصت الدول الإفريقية والآسيوية بإجراء المفاوضات بين الطرفين بصفة فورية، قصد الوصول إلى الحل السلمي، الذي يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير ، طبقا لإحكام الشرعية الدولية على رأسها مواثيق الأمم المتحدة ، بعد ذلك صدر تصريح من وزير خارجية فرنسا بتاريخ 12 أكتوبر 1959 ، معلنا استعداد الحكومة الفرنسية التفاوض مع(ج.ت. و) بخصوص ترتيبات وقف القتال[3] ، دون أن ننسى أن الجنرال ديغول كان قد أعلن يوم 10 أكتوبر 1959 استعداده التفاوض لوضع الشروط المناسبة بشأن وقف القتال، فردت عليه (ح. م. ج. ج) بمقترح يتضمن إسناد المفاوضات للوزراء الخمسة المعتقلين لديها إلا أن **ديغول** رفض الأمر، لأنه يرى أنه لا يقبل التفاوض مع رجال خارج المعركة، وعمل جاهدا ليظهر أن الحكومة الجزائرية المؤقتة ليست ممثلة لكل الجزائريين وذلك من خلال السعي لخلق قوة ثالثة[4] .

تجدر بنا الإشارة بأن سياسة التسوية المنتهجة من طرف الجنرال شارل ديغول تسببت في تمرد خطير داخل دواليب السلطة الفرنسيةمن قبل قاده عسكريين مناصرين للجزائر الفرنسية، حيث أقدم "ديغول" على اتخاذ إجراءات تأديبية، شملت الشخصيات المدنية والعسكرية التي شاركت في التمرد،

[1] عمر بوضربة،موقف (ح.م. ج. ج) من المناورات الدبلوماسية الفرنسية ....، المرجع السابق، ص 289_292

[2] جريدة المجاهد، ع92، 27 مارس 1961، ص 8.

[3] دريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962/ 1830 ، ج 2 ، دار الغرب الجزائر ،2006 ، ص 308

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص 262

ومن جهة أخرى سعى لاختراق صفوف الثورة من خلال مبادرة عقد لقاء بين مبعوثين عنه وصالح زعموم شهر مارس 1960[1] ، وتم التوصل إلى تنظيم لقاء آخر جمعه مع زعموم بقصر الإليزيه يوم 10 جوان 1960، إلا أن كل المحاولات التي قام بها ديغول ،منيت بالفشل الذر يع، مما أرغمه على توجيه خطاب لقادة الثورة الجزائرية بتاريخ 14 جوان 1960 قال فيه: *"إننا ننتظركم هنا لنجد معكم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن..."* و كان هذا بمثابة تمهيد لإجراء محادثات مولان[2]. ونعتقد بأم محاولات الجنرال ديغول ، كانت تهدف الى إيجاد انقسام داخل صفوف قيادة الثورة ، وبعدما اكتشفت خططه ، لم يبق له ال بالتوجه مباشرة لادة جبهة اتلحرير الوطني.

المبحث الثاني : المفاوضات السرية والعلنية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية

انتهت الاتصالات السرية بين ممثلي الحكومة الفرمنسية وبعض الفاعلين في الثورة التحريرية من شخصيات سياسية وقيادات ثورية الى الفشل والقطيعة، بسبب تعنت الحكومة الفرنسية في فرض واقع الجزائر الفرنسية، إلا أن استمرارية الثورة وحدوث مستجدات سياسية ودبلوماسية مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتغيير الرئيس ديغول لاستراتجيته في محاولته اختراق الثورة والتواصل معها ، دفعت مختلف الأطراف الى تلبية نداءات التفاوض ومناقشة القضايا المستعصية .

1 - تأسيس الحكومة المؤقتة 19سبتمبر1958:

حققت الثورة الجزائرية انتصارات باهرة ،داخليا وخارجيا، وأدى ذلك إلى تطور الأوضاع ، و تم إنشاء (م. و .ث. ج) و (ل.ت.ت)، كم ارتفعت وتيرة العمل الدبلوماسي، بغية الحصول على مساندة وتأييد المزيد من دول العالم، وزيادة التأثير على سياسة فرنسا الداخلية مما أدى إلى توالي تغيير حكوماتها. وفي وقت تزايدت فيه مناورات الحكومة الفرنسية إزاء القضية

[1] لخضر بورقعة، مذكراته شاهد على اغتيال الثورة ، تحرير صادق بخوش ، تق. سعد الدين الشاذلي ،ط2 ، دار الأمة في الجزائر ،2000 ص 189.

[2] شارل ديغول، مصدر سابق ص 94

الجزائرية، و الادعاء أنه لا يوجد ممثل شرعي تتفاوض معه[1] ،ومن النقاط الهامة التي نجحت فيها الثورة الجزائرية هي الصدى الإعلامي الذي جعل الرأي العام الفرنسي والعلمي يتعرف أكثر على القضية الجزائرية بفضل التغطية الإعلامية الواسعة للصحافة الأمريكية والبريطانية و الفرنسية[2]

لقد فكر قادة (ج.ت.و) في تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1956، وفي هذا الشأن يذكر السيد رضا مالك: "بأن تبلور فكرة تأسيس (ح.م. ج.ج) ظهرت بعد عملية الاختطاف التي تعرض لها زعماء (ج.ت.و) الخمسة بتاريخ 22 أكتوبر 1956 "[3]، و تندرج العملية في إطار القضاء على الثورة وقادتها ،بسبب تصديهم لطموح فرنسا الاستعمارية[4]،

لهذا نجد أن(ج.ت.و) قامت بإرسال مذكرة لمؤتمر "بربوني(")**Berbonie**المنعقد بيوغسلافيا بتاريخ: 18 و 19 جوان بحضور الرؤساء: (جمال عبد الناصر، نهرو، تيتو)[5]، وتضمنت المذكرة سالفة الذكر، مطلب تأسيس (ح.م. ج. ج) بهدف القيام بالتفاوض مع الطرف الفرنسي حول شروط الواجب توفرها في عملية السلام[6]، و أثناء اجتماع (م.و.ث.ج) في الفترة بين 20-28 اوت 1958 تم التطرق إلى الفكرة مجددا، وبالفعل فقد ربطت الاتصالات في هذا الموضوع مع حكومات الدول العربية [7] ،و أعرب قادة ثورة التحرير عن رغبتهم في الجلوس

1 بشير بلاح ، العربي منور ، نبيل داودة: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 2 ، دار المعرفة والجزائر ،2010 ص 181

[2] بزيان سعدي، جرائم فرنسا في 17 اكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، مجلة المصادر، العدد 6، الجزائر2002، ص،80

[3]محمد العربي الزبيري وآخرون،كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007 ، ص 105

[4] FARHAT ABBAS : Autopsie d'une guerre, Éd l'aurore, Paris, France, 1980, P232

[5]عيسى ليتيم، الكتلة الأفرو-آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، رسالة ماجستير ، إشراف أحمد صاري ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2006 ،ص 79

[6]عقيلة عفيري، مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، إشراف أحمد ناصر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2010 ، ص 66

[7]زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962 ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2012 ، ص57

على طاولة المفاوضات سنة 1958 انطلاقا من مبدأ الاعتراف باستقلال الجزائر[1] لذلك تقرر إسناد مهمة تشكيل الحكومة المؤقتة للجنة التنفيذ والتنسيق [2].

أما مغاربيا ، فقد أوصت الأحزاب الثلاثة في مؤتمر طنجة(حزب الاستقلال المغربي ،الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري)، الذي انعقد بتاريخ 27 أفريل 1958 بتأسيس حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الحكومة التونسية،و الحكومة المغربية [3] ،أما عن مهام وأهداف تشكيل(ح.م. ج.ج) فيقول بشأنها الأستاذ أحمد توفيق المدني: " المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ، والمهمة الأساسية ل(حم. ج. ج) هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل "[4]

أثيرت مسألة تشكيل (ج.م.ج.ج)، عندما ترأس فرحات عباس اجتماع (ل.ت.ت) بتاريخ 9 سبتمبر 1958،وتم التطرق الى الترتيبات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند الإعلان عن تشكيل (ح.م. ج. ج) [5]وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تأسيس هذا الجهاز وكذا الفصل في إسناد المناصب لأصحابها، بعد ذلك قام أعضاء (ل.ت.ت) بربط الاتصالات بحكومات الدول الصديقة بهدف الحصول على الاعتراف والتأييد منها [6] .

ولذلك تم الإعلان بصفة رسمية بالعاصمة المصرية القاهرة عن تأسيس(ج.م.ج.ج)يوم 19 سبتمبر 1958 ، وعين السيد فرحات عباس بعد الاتفاق بالإجماع رئيسا لها[7]، كما في نفس

---

[1] عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس ، دار المدى ، الجزائر ، 2003 ، ص 293.

[2] عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي ، منشورات دحلب ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 276.

[3] عمار العايد:"مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار "، **مجلة الراصد** والعدد 2 أفريل 2002 ، ص40

[4] عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899_2000 ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010، ص

[5] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 2 ، ط 1، دار الشعب الجزائر ، 1991، ص

[6] عبد الله مقلاني، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص،118

[7] Benjamin Stora- Zakiya Daoud : Farhat Abbas une autre Algerie, Ed casba, Alger, 1995, P298.

المناسبة ، تمّ توزيع الحقائب الوزارية على أعضاء الحكومة [1] وأذيع خبر الإعلان عن تشكيلها[2] على الساعة الواحدة من بعد الزوال بتوقيت الجزائر عبر موجات إذاعة عاصمة مصر القاهرة وعاصمة المملكة المغربية الرباط، والعاصمة تونس [3] ، لتصبح بذلك جهازا تستخدمه الثورة الجزائرية لتسيير مختلف شؤونها في شتى المجالات ،وكذلك التحضير للمفاوضات المزمع إجراؤها مع الطرف الفرنسي، فنالت الاعتراف لدى دول أفرواسيوية ناهز عددها العشرين دولة ،وبصفة اخص الدول العربية [4].

أما على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسي ،فقد عرفت (ح.م. ج. ج) تطورا هاما في هذا الجانب، لذلك نجحت القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، بمشاركتها في مختلف المؤتمرات الدولية، لحشد التعاطف و التأييد الدولي ، وإطلاع الرأي العام العالمي بتطور الكفاح والعمل على تطويق سياسة فرنسي، مما خلق تجاوبا من طرف المؤتمرين، الذين لم يترددوا في مطالبة حكومة فرنسا بالتعجيل بالتفاوض مع (ح. م. ج. ج)، من أجل الاعتراف باستقلال الجزائر[5]، وبفضل العمل الدبلوماسي والسياسي الذي قامت به (ح.م. ج. ج)، طفا تغير مهم في علاقاتها الخارجية وأصبحت تتعامل بندية مع الحكومات التي نالت اعترافها،

طرأ تغير واضح في الخطاب الرسمي الفرنسي، إذ لم تعد تصف(ج.ت.و) بالمتمردين والخارجين عن القانونيون من ناحية أخرى ظهرت الشخصية القوية للحكومة المؤقتة فقد أثبتت وجودها على المستوى العملي و القانوني على الصعيد الدولي، وحظي الشعب الجزائري بحكومة تفاوض المستعمر الفرنسي متى رغب في ذلك "[6] أما إذا نظرنا الى الامر من الناحية المعنوية، فإن تأسيس(ح. م. ج. ج)، يعد بحق إعادة بعث للجزائر كدولة لها كيانها، و هو في

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص190.

[2] جريدة المجاهد: ع 10، 30 أكتوبر 1958.

[3] مريم صغيرة، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962 دار الحكمة الجزائر ،2008 ، ص،111.

[4] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 293.

[5] أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 128

[6] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ،2007 ، ص82.

الوقت ذاته مؤشر على وجود أداة رسمية و ذات شرعية تفاوض فرنسا وتفند تذرعها المستمر بأنها لم تجد في الجزائر حكومة تتفاوض معها[1].

ومن هذا المنطلق ،فإن قيادة الثورة تمكنت من مواصلة تأسيس مؤسسات الثورة ، لمواجهة النشاط الدبلوماسي الفرنسي باجبارها على التعامل والتواصل و التفاوض مع حكومة الثورة،الممثلة في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجوائرية .

2-مرحلة المفاوضات الأولية(جس النبض)من مولان سنة 1960 إلى لقائي لوسارن ونيوشاتل مارس 1961

أ-مفاوضات مولان 25-29جوان 1960

جرت المحادثات الرسمية الأولى بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي في مدينة " مولان(" **MELUN**)الفرنسية [2] فقد مثل الحكومة الفرنسية موريس روجي (**Maurice Roger**)الكاتب العام للمندوبية الفرنسية بالجزائر ""والجنرال كاسين ميردي (**Kacine Homerde**[3])، وفي هذا اللقاء اشترط الفرنسيون أن يقابلوا نظرائهم الجزائريين بشكل انفرادي ومنع الوفد الجزائري من القيام بأي اتصالات مهما كان نوعها[4]، وتم التعامل مع المفاوضين الجزائريين كمتمردين وليس مفاوضين[5].

أبدى الوفد الفرنسي المفاوض تركيزا على مسألة وقف القتال إلا أن وفد جبهة التحرير الوطني أثار قضية بدأ المفاوضات[6] التي تنطلق وفق شرط الحق في تقرير المصير[7]"، غير أن المحادثات بين الطرفين تعثرت، ويرجع سبب ذلك لثقل الشروط التي وضعها الجنرال ديغول[8] ،

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية المرجع السابق ، ص 104.

[2] Saad Dahlab : Mission Accomplie Pour l'Indépendance de l'Algérie, Ed. Dahlab, Alger, 1999, P133

[3] Réda Malek : L'Algérie à Evian histoires des négociations secrètes 1956_1962, Ed. Dahlab , Alger, 1995,P115

[4] جوان غليسي، المصدر السابق ، ص 227.

[5] محمود الواعي، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ،1995ص،261.

[6] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية،مصر، 2001 ص 203.

[7] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف ، مصدر سابق ، ص 139.

[8] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2000، ص، 73

،الذي توقع مسبقا فشل المحادثات،معبرا عن ذلك بقوله : "كنت أتوقع فشل اللقاء نظرا لخلفيات (ح.م. ج. ج)، والتفويض المحدد لوفدها الذي حظر بنية عقد لقاء بيني وبين فرحات عباس" [1].

ورغم تعثر المحادثات بين الطرفين فان نتائج اللقاء تعتبر مفيدة وهامة بالنسبة لوفد (ح.م. ج. ج) ، ويعد هذا نجاحا من الناحية السياسية ، لأنها المرة الأولى التي يستدعى فيها وفد جبهة التحرير للحضور إلى فرنسا، من أجل التفاوض المباشر مع مفاوضين باسم الحكومة الفرنسية[2] "، كما سجلت (ح.م. ج. ج) نقطة ايجابية لصالحها باستجابتها للتفاوض، سواء أمام الشعب الفرنسي او جمعية الأمم المتحدة والرأي العام العالمي [3]و في هذا السياق يقول فرحات عباس : "إن مسار المفاوضات قد انطلق، ولا أحد يمكن أن يوقفه ، ومولان هي بدايته[4]"

أرغم الجنرال ديغول(**Générale De Gaulle**)عن إعلان "الجزائر جزائرية"، وهذا بفضل الانتصار الذي ما فتئت الثورة الجزائرية تحققه [5] إلا أنه رفع هذا الشعار بدون (ج. ت. و) رافضا أن يعترف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري، ورغبة في أن يحظى مشروعه بالنجاح، بادر ديغول بالقيام بتنظيم زيارة إلى الجزائر يوم 10 ديسمبر 1960[6] فخرج الشعب الجزائري لاستقباله بمظاهرات عارمة ،شملت أغلبية المدن الكبرى في الجزائر، ودامت المظاهرات عدة أيام، حيث استمرت من 11 إلى 16 ديسمبر، مخلفة استشهاد العشرات من الجزائريين ،الذين هتفوا للاستقلال الجزائر، [7] وأعلنوا تمسكهم بجبهة التحرير الوطني وقد دعت (ح.م. ج. ج) الشعب الجزائري إلى إيقاف المظاهرات بعد أن حققت أهدافها[8]، ولم يخف الجنرال شارل ديغول(**General Charles De Gaulle**)دهشته، فقد تيقن من ارتباط الشعب

[1] - نفسه

[2] محمد عباس،في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر (أحداث_قضايا_شهادات) ، دار هومة في الجزائر ،2007 ،ص 238

[3] محمود الواعي، المرجع السابق، ص 261

[4] Benjamin Stora et Zakiya Daoud :OP_Cit, P331

[5] شارل ديغول، المصدر السابق ، ص 96.

[6] علي زغدود،ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، م. و ...! ، الجزائر، 2004 ص 171

[7] مجلة أول نوفمبر، إحياء الذكرى 29 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، ع 110-111، ديسمبر 1989، ص 27

[8] عمار ملاح: المصدر السابق، ص 293

بالثورة فقال: "أن ما سمعته ورأيته هو الواقع، ويجب تقبله، و نزن بها مسألة الجزائر الوزن الصحيح[1]".

أحدثت المظاهرات تأثيرا على أرض الواقع ،فقد نتج عنها اقتناع الجنرال ديغول أن لا فائدة ترجى من أنصاف الحلول ، وبأنه يتحتم عليه التفاوض مع (ج. ت . و) ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، ومن نتائجها كذلك إيجاد تيار مناهض للسياسة الاستعمارية في أوساط الشعب الفرنسي[2] . أما دوليا فقد كان للمظاهرات تأثير كبير وصدي قوي، أدى إلى مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 15 بالأغلبية على قرار تعترف بموجبه للشعب الجزائري بالحق في نيل الاستقلال وتقرير المصير[3] ، وفندت بهذا ادعاء الحكومة الفرنسية، أن الأمر يتعلق بقضية داخلية تخص فرنسا فقط، هذه الأوضاع دفعت فرنسا إلى الاستعجال في إيجاد الأدوات من أجل حل تفاوضي[4] وبعد عودة الجنرال ديغول (**General Charles De Gaulle**)إلى فرنسا أبدى عزما على التفاوض المباشر مع وفد (ج.ت.و)،كما عبرت من جانبها الحكومة المؤقتة عن قبولها التفاوض. وبعد هذه الأحداث بشهرين انطلقت مفاوضات لوسارن (**Lucerne**)[5].

ب- لقاء لوسارن ونوشاتل 20 فيفري مارس 1961:

نجحت مساعي سويسرا في عقد لقاء بمدينة "لوسارن(" **Lucerne**)يوم20 فيقري 1961، بفضل المحادثات التي قام بها وزير الحكومة السويسرية "اوليفي لونغ("**OlivierLong**)مع مسؤولين في الحكومة الفرنسية [6] ، وجمع اللقاء الطيب بولحروف وأحمد بومنجل[1] مع جورج

[1] بجي بوعزيز ، ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960 محلة الأصالة ، ع73-1979،74،ص39

[2] ، المنظمة الوطنية للمجاهدين :"إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960" **مجلة أول نوفمبر**، ع 47، الجزائر ،1980، ص 14.

[3] مجهول :" مظاهرات 1960/ 12 / 11 صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري" **مجلة المجاهد** ، ع1479، 9 ديسمبر 1988، ص،313

[4] عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ،2010

[5] إبراهيم مياسى:" عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة" ، **مجلة الراصد** ، ع2 ، مارس أفريل 2002 ، ص8.

[6] رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق ، ص 43

بومبيدو(George Pompidou[2])و"برونو دولوس("Deleuse .Brono) مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية وأثناء إجراء المحادثات تطرق بومبيدوPompidou إلى الاقتراح الفرنسي، فيما يتعلق بالمؤسسات المؤقتة، تقرير المصير والضمانات المقدمة في هذا الشأن، كما شملت المفاوضات مسألة جنسية الأقلية الأوربية، إضافة إلى ضمانات تمثيل الأقليات، وناقش الطرفان كيفية تشكيل الهيئة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية[3].

أما الهدف الذي كان يسعى لتحقيقه الوفد المفاوض الفرنسي، محاولته عقد هدنة لوقف القتال، بالإضافة إلى أهداف أخرى، لعلّ أبرزها إبقاء القاعدة العسكرية في المرسى الكبير، والصحراء الجزائرية تحت سيادة فرنسا، وبخصوص مسألة الصحراء يقول جورج بومبيدو(Pompidou George): " *لا نقاش في قضية الصحراء* "، مدعيا أن فرنسا هي من أوجدتها[4]، لكن الجانب الجزائري بقيادة بومنجل رفض رأي بومبيدو قائلا: "*لا يمكننا التنازل عن الصحراء لأنها جزء لا يتجزأ من الجزائر* [5] "، وأكد لمحاوريه بأن (ج.ت. و) تعتبر الممثل الشرعي الوحيد، ردا على جورج بومبيدوPompidou،الذي لمح إلى أنه يمكن أن تشارك في المفاوضات تيارات أخرى، وتم رفض الهدنة، أما بالنسبة لمسألة وقف النار، فإن ذلك لا يتحقق إلا بعد انتهاء المفاوضات وتوقيع الاتفاق حسب الشرط الذي تم وضعه أثناء المحادثات بين الجانبين[6].

بعد مفاوضات دامت سبع ساعات، اتضح أن هوة الخلاف بين مواقف الجانبين شاسعة ، مما أدى في الأخير إلى توقف المحادثات، لكنها لم تفشل لأنها منحت كلا الطرفين فرصة التعرف أكثر على الموقف الآخر، وقد سمح اللقاء بتبادل الأفكار والآراء، ومعرفة نقاط التباعد في المواقف بهدف التوصل إلى الحل[7].

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية ، دار هومة في الجزائر ،2004 ص 157

[2] أوليفي لونغ، الملف السري -اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر تقديم ماكسبوتينبير ، د. م. ج ، الجزائر ،2011 ، ص 29.

[3] عبد الوهاب بن خليف،المرجع السابق ، ص 224

[4] بن يوسف بن خدة،شهادات ومواقف ، المصدر السابق ، ص 140

[5] محمد لحسنأزغيدي،المرجع السابق ، ص 265.

[6] عمار يوحوش،المرجع السابق ، ص 52

[7] محمد العربي الزبيري،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية.. والمرجع السابق ، ص،338

أما في مدينة نيوشاتل(**Neuchatelle**)السويسرية أعيد استئناف المفاوضات بين الوفدين من جديد، وفي هذه المرة تقدم جورج بومبيدو(**Pompidou George**)بمقترحات جديدة ،إلا أنها في الواقع لا تختلف عن عرضه السابق[1]، باستثناء الهدنة التي ذكرها، وبمقتضاها سيتم تحرير السجناء الخمسة ، أما ما يتعلق بمشكل الصحراء[2] فالمفاوضات حولها ما تزال مفتوحة[3] ، وأقر الجانبان اتفاقا حول بعض المسائل التي يمكن التفاوض حولها، كما جرى الاتفاق على انطلاق المفاوضات بصفة رسمية بتاريخ 07 افريل 1961 في مدينة إيفيان.

ج-تأجيل لقاء إيفيان Evian :

غير أن "لويس جوكس (**Louis Joxe**)أعلن يوم 30 مارس 1961 ،أن بلاده تنوي إجراء مفاوضات مع المصاليين، فردت (ح.م. ج. ج) برفض لقاء ايفيان المزمع عقده بتاريخ 7 أفريل 1961 [4]"، بسبب تأثير المحاولة الانقلابية التي قادها عمداء في الجيش الفرنسي يوم 22 أفريل على الجنرال شارل ديغول بالجزائر على المفاوضات ومسارها الذي انتهجته[5]،أما هدف الضباط الانقلابين فهو محاولة الضغط على فرنسا وإرغامها بغرض إبقاء الجزائر فرنسية، وعرقلة مسار التفاوض المعلن عنه في ايفيان، لكن حدث العكس على أرض الواقع وعجلوا بها [6].

إضافة إلى العراقيل السالفة الذكر ،قامت منظمة الجيش السري (**OAS**) يوم 01 أفريل 1961 باغتيال رئيس بلدية إيفيان كاميل بلان(**Camelle blanc**) بهدف تعطيل المفاوضات[7]

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 365 .364

[2] عميراوي أحميدة ، زاوية سليم وقاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى الجزائر ، 2009 ، ص ص 17_22 .

[3] محمد عباس ، نصر بلا ثمن - الثورة الجزائرية 19621954 ، دار القصبة الجزائر ،2007 ،ص 700

[4] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص،91.

[5] جيلبرت قران جيلوم وجون بيير بيرلو، الرهانات والصراعات الفرنسية من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة)، إشراف فريديريك آبيكاسيسوجيلبار ميني تر. خوله طالب الإبراهيمي ، إيناس للنشر ، الجزائر ،2011 ، ص 88

[6] دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1962

[7] ميلودي سهام، اتفاقيةإيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة تلمسان،2016/2015، ص،50

.

3- مرحلة المفاوضات السرية من ايفيان الأولى 1961 إلى لي روس سنة 1962

بعد فشل المفاوضات الأولية الخاصة بجس النبض بين الطرفين والتي جاءت استجابة لتصريح الجنرال ديغولDe Gaulle بتاريخ 16 سبتمبر 1959 برغبته بلقاء الثوار من أجل التفاوض معهم ، تواصلت الحكومة المؤقتة مع الطرف الفرنسي لمعرفة نواياه حول الموضوع لتتواصل معه بطرق سرية لحل بعض الأزمات العالقة من اجل تهيئة مجال التفاوض حول مواضيع الخلاف و الأزمات المستجدة بين الطرفين

أ-مفاوضات إيفيان Evian الأولى 20 ماي 1961:

ترأس الوفد الجزائري السيد كريم بلقاسم ، وتحضيرا للالتقاء بالوفد الفرنسي تم إعداد تقارير للقضايا المزمع مناقشتها مع لوي جوكس (**Louis Joxe**) رئيس البعثة الفرنسية التي ضمت وطاقمه في ايفيان (**Evian**) يوم 20 ماي لتبدأ المفاوضات على الساعة العاشرة. عرض الوفد الفرنسي مقترحاته التي تضمنت الهدنة ، قانون امتيازي للأوربيين ، تقسيم الجزائر أما مسألة الصحراء أقترح تأجيل قضيتها إلى أن تصبح الجزائر دولة مستقلة. فكان رد الوفد الجزائري الرفض الذي تمثل في قول كريم "المشكل المطروح قضية تصفية كاملة للاحتلال..."[1]. وأمام تمسك الطرفين بمواقفهما وخاصة مسألة الصحراء تم تأجيل المفاوضات إلى يوم 13 جوان 1961. وبعد تعليق المفاوضات قامت مظاهرات بمدن الجزائر امتدت من 1 إلى 9 جويلية تطالب باستئناف المفاوضات ، كما نجحت الانتفاضة في رفض فكرة التقسيم وأجبرت فرنسا للعودة إلى المفاوضات بمدينة لوغران السويسرية.

ب- محادثات لوغران 28-20 جويلية 1961:

التقى جوكس(**Louis Joxe**)رئيس الوفد الفرنسي بكريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري في لوغران(**Lugrin**) يوم 20 جويلية 1961، وخلال اللقاء اتفق الطرفان على تسوية عديد الخلافات[2]، وقد قدم الوفد الجزائري تنازلات جوهرية أهمها الضمانات التي قدمت للرعايا

[1] - عبد الله مقلاني، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق،.ص،166.

[2] - نفسه

الأوربيين المقيمين بالجزائر، وكذلك ملف التعاون بين الجزائر وفرنسا أثناء الفترة الانتقالية[1]، إلا أن مشكلة الصحراء بقيت عائقا أمام تقدم المفاوضات، وفي هذا الشأن صرح رئيس الوفد الفرنسي جوكس**Joxe** أن مسألة السيادة على الصحراء لا تعد مشكلة في حد ذاتها، وعند التقاء رئيسي الوفدان الجزائري والفرنسي قال جوكس (**Louis Joxe**) لكريم بلقاسم، بأن سياسة فرنسا إزاء القارة الإفريقية هي ضمان مصالحها و بالخصوص الاقتصادية منها، ومن هذا المنطلق يتعين على فرنسا أن تعالج موضوع الصحراء لوحده ، وهذا إذا اتفقت الدولتان الفرنسية و الجزائرية على التشارك في الصحراء بعد نيل الجزائر استقلالها[2]، ولهذه الأسباب أوقف كريم بلقاسم المفاوضات بتاريخ 28 جويلية 1961 قائلا : "*لا يمكن مواصلة المفاوضات مع طرف ينكر سيادتنا على الصحراء*"[3]، ومن خلال هذا الموقف يظهر جليا،أن الوفد الجزائري متمسك بمبادئه و لن يتنازل عنها.

وبالموازاة مع سيرورة المفاوضات شهدت الأوضاع الداخلية في الجزائر وفرنسا تطورا مهما، حيث أنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس اجتماع للمجلس الوطني للثورة يوم 09 أوت 1961 تم بموجبه تعيين السيد بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجزائرية، خلفا للسيد فرحات عباس[4]، وفي يوم 17 أكتوبر 1961 خرجت جماهير الجالية الجزائرية في العاصمة الفرنسية باريس (**Paris**) ،ونظمت مظاهرات عارمة[5]، قابلتها الشرطة الفرنسية بالقمع ،مما أدى إلى استشهاد عشرات الجزائريين المتظاهرين وكانت بحق إبادة جماعية[6] . إلا أنها ساهمت بالتعريف عالميا بالقضية الجزائرية ، وبرهنت على التمسك بالوحدة الترابية من طرف الشعب الجزائري، وكذا الالتفاف حول قيادته والتي تتجسد في جهة التحرير الوطني، وقد أسهمت

[1] أوليفي لون، المصدر السابق ، ص 99

[2] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961 ،دار هومة الجزائر ، 2010 ص ص-458457

[3] محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص 298.

[4] عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى والجزائر، 2005 ص 78

[5] يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج 2 ، دار الهدى والجزائر ، ،2009 ص ،219.

[6] طاهر بوعنيفة:"أحداث 1961 10 / 17 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة" **مجلة المجاهد**، ع 1419 ،16 أكتوبر 1987، ص ،32

مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في تقدم مسار المفاوضات[1]، وتلتها فيما بعد مظاهرات 01 نوفمبر 1961 وانتفاضة 11 ديسمبر 1961[2].

كما أدت هذه الجرائم إلى إدانة الجنرال ديغول على نطاق واسع من هيئة الأمم المتحدة ، واتجهت الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في فرنسا من سيئ إلى أسوأ، وكادت أن تهوي بها إلى الهلاك ، إضافة إلى تفاقم الخطر الذي نتج عن تزايد نشاط المنظمة السرية المسلحة(**O.A.S**)التي هددت بتقويض أسس الجمهورية الفرنسية الخامسة.

لذلك دعا الجنرال شارل ديغول الى عقد ندوة صحفية يوم 05 سبتمبر 1959، معترفا بسيادة الجزائر على صحرائها[3]، بعد ذلك أعلن بن يوسف بن خدة بتاريخ 24 أكتوبر 1959 استعداد (ج.ت.و) وقف إطلاق النار ، والإعلان عن استقلال الجزائر، ليأتي الدور على حل مختلف القضايا العالقة بين الطرفين، مثل مسألة أوضاع الأقلية الأوروبية في الجزائر، وكذلك الشأن بالنسبة لقضية مغادرة قوات الجيش الفرنسي لأرض الجزائر، والمسائل المتعلقة بالتعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الثقافية والتقنية و الاقتصادية مع حكومة الجزائر المستقلة[4].

ج-لقاء مدينة بال السويسرية 28 أكتوبر- 9 نوفمبر 1961 : التقى المندوبان الجزائريان في لجنة المفاوضات ، وهما على التوالي: السيد رضا مالك و السيد محمد الصديق بن يحي بالمبعوثين الفرنسيين كلود شابى (**Claude Chapet**) وبرونو دولوس**Brono**(**Deleuse**[5])يومي 28-29 أكتوبر 1961 بمدينة بال السويسرية في اللقاء الأول[6]، وقد أبدى ممثل الطرف الجزائري تركيزا على مسألة الصحراء، ليأتي الرد الفرنسي بالموافقة على الطرح الجزائري، في

1 محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر،الجزائر، 2005، ص.57

[2] سعدوني بشير،اتفاقياتايفيان18مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها مجلةأفاق للعلوم العدد 05 ،2016

[3]محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص ص 223_226

[4]إدريس خضير: المرجع السابق ، ص 378

[5]محمد بليل:" المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية"، ، **مجلة الحوار المتوسطي**،المجلدالتاسع،العدد 1،مارس 2018 ، ص 242

6عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 - الجزائر خاصة - ، ج 2 ، دار المعرفة في الجزائر ، 2006 ،ص 367

إطار التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري[1]، وأثناء اللقاء سأل الوفد الجزائري نظيره الفرنسي: "هل سيتم إجراء الاستفتاء في كل القطر الجزائري ؟ إلا أن الوفد الفرنسي كان رفض توضيح رأيه إزاء الاستفتاء.

واستعدادا للقاء بال الثاني المزمع عقده، درست (ح.م. ج. ج) المقترحات الفرنسية وحضرت الردود الملائمة، وبتاريخ 9 نوفمبر 1961 التقى الوفدان السابقان، فقدم المفاوضون الجزائريون الأجوبة على المقترحات الفرنسية التي تم طرحها في اللقاء السابق، وتضمنت إمكانية التعاون والمشاركة، وحدث تقارب وتفاهم بين الجانبين في العديد من القضايا ، مثل قضية الأقلية الأوربية التي تعيش في الجزائر، وكذا مسألة البترول ،والمسائل المرتبطة بالمرحلة الانتقالية، إلا أن اللقاء توقف من جانب (ح.م. ج. ج) نتيجة الإضراب عن الطعام الذي قام به الزعماء المعتقلون الخمسة في السجون الفرنسية. وبغية تقليص الخلافات الموجودة بين الجانبين، تقرر استئناف اللقاء بعد نهاية الإضراب[2] .

وبتاريخ 09 ديسمبر 1961 أجتمع ممثل الوفد الجزائري سعد دحلب ولوي جوكس(**louis Joxe**)ممثل الوفد الفرنسي في لقاء متجدد، أجاب خلاله هذا الأخير عن السؤال المتعلق بالاستفتاء، مصرحا بأن الشمال سيكون منفصلا عن الصحراء، لهذه الأسباب بقيت المسألة معلقة[3]، من ناحية أخرى أشار لوي جوكس إلى إمكانية منح المستوطنين الجنسية الجزائرية، ومسألة ازدواجية الجنسية بالنسبة لهم، وتم تحديد المهام المخولة للسلطة التنفيذية المؤقتة بكل دقة، كما تفاوض الطرفان حول الشروط الواجب توفرها لتأجير القواعد العسكرية بالمرسى الكبير والصحراء لفرنسا[4].

تجدد اللقاء يوم 23 ديسمبر 1961 بين(جوكس **Joxe Louis**) و سعد دحلب ، فطرحت قضية وحدة التراب الجزائري وتضمن ذلك الصحراء، وأثيرت مسألة احتفاظ فرنسا بالمرسى الكبير، مع تخفيض فترة إيجاره إلى 20 سنة، واحتفاظ فرنسا بمناطق بالصحراء لإجراء

---

[1] الغالي غربي:"السياسة الفرنسية الفصل الصحراء وردود الفعل الدولية" ك**تاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية**، المرجع السابق، ص 275

[2] محمد الدرعي،التطورات السياسية في الوطن العربي ، ج 2، ط1 ،دار مدتي ، د.م ،1998 ، ص 298

[3] عبد الله مقلاني، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق ، ص،166

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 405

تجاربها النووية لمدة زمنية تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، وبخصوص الجالية الفرنسية المقيمة بالجزائر ستحصل على ازدواجية الجنسية، أما بالنسبة للتعاون فقد تم تحديد كيفياته في المجال الاقتصادي والبترولي والثقافي وبصفة خاصة ميدان التعليم[1]، واقترح الوفد الفرنسي من جانبه إطلاق سراح السجناء الخمسة في غضون 20 يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار ، وتم التطرق أثناء المباحثات إلى وضعية الجيشين الفرنسي والجزائري. فرد دحلب بخصوص الجلاء عن قاعدة المرسى الكبير بتحديد مدة زمنية قدرت بأربع سنوات، وفيما تعلق بجلاء الجيش الفرنسي فقد تم تحديد فترته بثلاث سنوات[2].

ورغبة في تثمين المكتسبات المحققة ،وقعت استشارات موسعة قادها كلا الجانبين، و بالنسبة للوفد الجزائري، فقد طلب مهلة قصد الاتصال والتشاور مع المسجونين الخمسة في العاصمة الفرنسية باريس، وجرى ربط الاتصال بهم بواسطة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، فوافق المعتقلون الخمسة مع إبداء ملاحظاتهم وهي تتعلق خاصة بالأمور الداخلية[3] ،حيث طلب الوفد الفرنسي، حضور عدد من الوزراء.

وتمّ استئناف المحادثات من جديد، بعد أن تبادل الوفدان مذكرات من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية و تم ذلك أواخر شهر ديسمبر سنة 1961 وبداية شهر جانفي سنة 1962". حيث تمّ الاتفاق أثناء هذه اللقاءات على الالتقاء "أيام 11-19فيفري 1962. في "لي روس" بهدف إجراء المفاوضات[4]. وتحديد تاريخ واضح للالتقاء مرة أخرى ايفيان من أجل ضبط التفاهمات المتفق عليها بين الوفدين المفاوضين .

د- لقاء مدينة لي روس ما بين 11-19 فبراير 1962

عرفت مفاوضات ايفيان مرحلتين، فقد تم في الأولى دراسة مسودة الاتفاقيات وهذا في سرية خلال لقاء لي روس (**Les Rousses**)، أما المرحلة الثانية فبدأت فيها المفاوضات بين الجانبين وتم على إثرها توقيع اتفاقيات ايفيان[5]، حيث تم تنظيم جولة بغرض إنهاء اللقاءات المتكررة

[1] عقيلة عفيري، المرجع السابق ، ص 94

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ، ص 226

3رضا مالك، الجزائر في ايفيان ، المصدر السابق ، ص 256

[4]سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 111.

[5] صالح فركوس، المرجع السابق ، ص 462.

والانتقال إلى وضع أخر اللمسات لإنجاز الاتفاق، وتعد لي روس منعرجا حاسما لأنها اللقاء الذي حقق اتفاقيات ايفيان، وقد اكتست هذه الجولة طابع السرية مثل الاتصالات السابقة، إلا أنها كانت موسعة. وقد جرت المباحثات بمدينة لي روس(**Les Rousses**) الواقعة على الحدود الفرنسية السويسرية من 11 إلى غاية 19 من شهر فيفري 1962[1].

ولهذا الغرض قامت (ح م. ج. ج) بتكليف أربعة من وزرائها لقيادة المحادثات، وهم على التوالي: كريم بلقاسم، سعد دحلب، لخضر بن طوبال، محمد يزيد[2]، وعشرون من الخبراء منهم : محمد الصديق بن يحي ، رضا مالك، والصغير مصطفاى كخبير مالي ، وقاصدي مرباح[3] ومثل الوفد الفرنسي في المحادثات ثلاثة وزراء وهم على التوالي: لوي جوكس ،جون دو بروغلي (**Jean De Broglie**) ، روبير بيرو(**Perot Robert**)وضم الوفد الفرنسي أيضا خبراء ومستشارين منهم : برونو دولوس(**Brono Deleuse**)، كلودشايي (**Claude Challet**)، رولاند بيوكار (**Ronald Biochard**)، والجنرال دوگاما[4](**General De camas**)[5].

وتجدر الإشارة أن الجانب الفرنسي المشكل من الوزراء الثلاثة، الذين سبق ذكرهم، أجتمعوا مع الجنرال شارل ديغول، قبل هذه الجولة الحاسمة في مسار التفاوض من أجل تلقي أخر التوجيهات ،وفي هذا الصدد قال لهم الجنرال :"...*لا تدعوا المفاوضات لكي تستمر إلى ما لا نهاية ، يوجد الممكن والمستحيل، لا يجب الإلحاح بأن يكون الأوربيون جزائريين، ما ينبغي أن يكون هو أن للأقلية الأوروبية مدة ثلاث سنوات حتى تعبر عن رغبتها، أما مسألة الصحراء فلا تعقدوا كثيرا الأمور، فلا يوجد حل أخر غير أن نترك مصيرها للجزائريين ، وفي الميدان الاقتصادي والمجال العسكري كونوا حريصين على الأهم*" [6]

---

[1] يسام العسلي،المرجع السابق ، ص 220..

[2] سعد دحلب،المصدر السابق ، ص 141.

[3] رضا مالك، الجزائر في ايفيان. المصدر السابق، ص 277.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 408.

[4] - محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر ، المصدر السابق ، ص 263

[4]Redah Malek : OP. Cit, P218

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 408.

[6] - محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر ، المصدر السابق ، ص 263

أما "ميشال دوبري(**Michel Debret**") رئيس الحكومة الفرنسية، فقد حث الوفد الفرنسي المفاوض على ضرورة التشدد[1]. اتسمت المفاوضات بالصعوبة و المشقة، مما حتم على أعضاء الوفد الجزائري التحلي بكثير من الانتباه واليقظة من أجل مناقشة المسائل المطروحة للتفاوض بدقة وتفصيل، وقد توصل الجانبان إلى اتفاق مبدئي في ثالث يوم من المحادثات حول عديد القضايا، لعل من أهمها مشكلة استثمار الثروات الصحراوية، وهي المسألة التي طرحت ضمن الشروط التي وضعها المفاوضون الفرنسيون لهذا الغرض، ذلك أن الشروط سالفة الذكر اكتست طابعا سياسيا يكبل سلطة الدولة الجزائرية التي ستؤسس مستقبلا[2]، كما تطرقت المفاوضات الى الفترة الزمنية المحددة لاستخدام التجهيزات والمعدات النووية في الصحراء الجزائرية ، وكيفية إيجاد الصيغ الممكنة لإخلاء القاعدة العسكرية بالمرسى الكبير.

توصل الطرفان في النهاية إلى اتفاق، يتم بمقتضاه تأجير القاعدة لمدة زمنية تقدر ب 15 سنة ، أما فيما يتعلق بترحيل القوات الفرنسية من الأراضي الجزائرية، فقد تم التوصل الى اتفاق بخفض تعدادها نحو 80000 فرد في غضون ستة أشهر على أن يتم الجلاء الكامل بعد ثلاث سنوات، وحل المنشآت العسكرية[3]،

وبخصوص التعاون بين الدولتين فقد تم في هذا الملف على الاتفاق على مبدأ التعاون في المجال الاقتصادي و المجال التقني وكذا المجال الثقافي ، وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة اللغة أثارت جدلا كبيرا، فقد حرص الفرنسيين على بقاء لغتهم الفرنسية لغة رسمية بالجزائر، أو مساواتها باللغة العربية، وتم الاتفاق في النهاية على منح الأولوية للغة الفرنسية بالنسبة للغات الأجنبية الأخرى[4].

---

[1]Redah Malek : OP. Cit, P218

[2] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقياتايفيان، تر.لحسنزغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1987 ، ص 36.

[3]Charles Robert Ageron: Histoire de L'Algérie contemporaine, (1830_1982), Imprimerie des Presses Universitaires de France, France, 1983,P111.

[4]إدريس خضير، المرجع السابق ، ص 398

ودرست بكل عناية المسائل التي لها علاقة بوقف إطلاق النار، وكذا الضمانات المتعلقة بتطبيق تدابير تقرير المصير، والإفراج عن المعتقلين السياسيين في السجون والمعتقلات، وعودة المهاجرين واللاجئين، والإجراءات الخاصة بتسيير المرحلة الانتقالية من قبل الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تقوم بإعداد و تنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير المصير[1] .

ولإكمال الترتيبات المتفق عليها ، حول مسألة الأقلية الأوربية المقيمة في الجزائر، فكان القرار يقضي بعدم ازدواجية الجنسية، فإما أن يكون الأوروبيين جزائريين وبالتالي يخضعون لقوانين الجزائرية ، أو يمكنهم الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية، وفي هذه الحالة فإنهم يعتبرون أجانب ويعاملون دون عنصرية[2]".

ومن أجل تسريع عملية التفاوض عمد الطرفان إلى تقديم تنازلات متبادلة، وكان الهدف هو الوصول إلى وضع النصوص النهائية،وفي هذا الإطار يشير عضو الوفد المفاوض السيد سعد دحلب إلى ذلك بقوله أنهم- الوفد المفاوض- كانوا يتعاملون بحذر حول البنود أو الشروط المتناقضة مع مبدأ الوحدة الوطنية و السيادة[3]، وقد تم التوصل على هذا الأساس إلى الاتفاق الاستقلال وإقامة علاقات ثنائية تنطلق من مبدأ السيادة و الاستقلال لكلا الدولتين[4].

فقام أعضاء الوفد الجزائري بمناقشة كل المسائل والمواضيع، وبعد ذلك تم الانتهاء من كتابة الوثيقة المشتركة، والتي سيتم تقدمها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكذا الحكومة الفرنسية قبل المصادقة عليها[5]، ومن ثم كانت العودة إلى تونس التي وصلها الوفد الجزائري، هذا الأخير قدم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشروع الاتفاق ، فقامت من جانبها باستدعاء 71 من أعضاء (م .و.ث.ج) CNRA[6]. وفي دورته التي انعقدت من 22إلى غاية27 من شهر فيفري سنة 1962 بالعاصمة الليبية طرابلس، طرحت للمناقشة مشروع الاتفاق المبرم

[1] بن يوسف بن حدة، اتفاقيات ايفيان... والمصدر السابق، ص 37 6

[2] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق ، ص 323.

[3] محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص 299.

[4] عبد الرحمان بن العقون، المصدر نفسه ، ص 322

[5]أمحمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 167

6عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 538

مع الفرنسيين[1]، ومن جانب أخر تطرق المجلس إلى مجمل المسائل التي توصل الطرفان لتسويتها والتي لم تحل بعد، وتم هذا بناء على أراء من حضر من وزراء الحكومة المؤقتة ، وكذا الأخذ بآراء السجناء الخمسة وهم بن بلة وزملائه بالرغم من غيابهم و اعتبارهم حضورا[2] .

صوت المجلس بالأغلبية على المشروع[3]، وجاءت نتيجة التصويت بمجموع 45 صوت من أصل 49 من الحاضرين والمصوتين[4] و بالبحث عن خلفيات نتائج التصويت نجد اختلافا في الرؤى ووجهات النظر، ويظهر ذلك جليا في توجه السيد فرحات عباس الذي وافق على الاتفاقيات بسبب حرصه على تحرير السجناء الخمسة ، واعتقاده بإمكانية تعديل الاتفاقيات[5].

رفض أعضاء من هيئة الأركان المصادقة على نصوص هذا الاتفاق ، ووقفوا على النقيض من ذلك ، ممتنعين عن التصويت على هذه الاتفاقيات[6] من بينهم : هواري بومدين و علي منجلي و قايد أحمد و كذا قائد الولاية الخامسة مختار بويزم.

وفي هذا الشأن يقول هواري بومدين مبررا موقفه المعارض : "*اقترعت ضد الاتفاقيات لأننا لم نبلغ هدف الاستقلال* "، وأبدى المسجونون الخمسة موافقتهم ، وفي هذا الصدد أرسلوا رسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة يعلنون فيها موافقتهم على بنود الاتفاقيات[7].

وبتاريخ الخامس من شهر مارس سنة 1962 صدر بلاغ من طرف الحكومتين الفرنسية والجزائرية المؤقتة، وتمت إذاعته في نفس التوقيت في العاصمة الفرنسية باريس ،وكذلك في العاصمة التونسية، مفاده أن المرحلة النهائية من المفاوضات ستنطلق في ايفيان(Evian)بتاريخ 7 مارس بصفة رسمية وعلنية.

---

[1] Jean Lacouture, Algérie, La guerre est Finie, Éditions complexe, Bruxelles, 1985, P138.

[2] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962 ،دار هومية ،الجزائر ,2010 ،ص 59

[3] دحو ولد قابلية، اتفاقيات ايفيان، المحادثات والمفاوضات ابان ثورة التحرير الوطني 1954-1962 ، ينظر موقع النات : www.el-mouradia.dz/arab/algerie entré le 25 mars 2021

[4] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ،ص 45

[5] رضا مالك، الجزائر في ايفيان ، المصدر السابق ، ص 295

[6] أوليفي لونغ ،المصدر السابق ، ص 142

[7] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق،ص،144

المبحث الثالث: مفاوضات ايفيان الثانية ووقف إطلاق النار 07 مارس -18 مارس 1962(تحليل مضمون اتفاقية ايفيان وانعكاساتها على الوضع في الجزائر عشية الاستقلال)

1-دو افع تفضيل سويسرا لعقد الاجتماع:

اكتسبت الحكومة الجزائرية المؤقتة تأييد الرأي العام والسلطات العليا في سويسرا، بعد إقدام الحكومة السويسرية على الاتصال بممثل الحكومة المؤقتة بالعاصمة الإيطالية روما(**Rome**) السيد الطيب بولحروف بهدف التوسط لدى سيكوتوري رئيس الحكومة الغانية قصد الإفراج عن رعية سويسري معتقل في عاصمة غانا(**Ghana**) كوناكري(**Conakry**)،و كللت الوساطة الجزائري بالنجاح حيث أطلق سراح المعتقل السويسري، مما أدى الى إقامة روابط متينة بين الطرفين.

وارتفعت بذلك مصداقية الجزائريين عند الشعب السويسري ، أما عن العلاقات الجزائرية السويسرية فقد بدأت بصورة جدية يوم 20من شهر جوان 1960، ففي هذا التاريخ تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من تحقيق انتصار سياسي و دبلوماسي كبير1، حيث سجلت حكومة سويسرا انضمام الحكومة المؤقتة بصفة رسمية الى اتفاقيات جنيف2 ، وهو اعتراف بأهلية الحكومة المؤقتة بالأهلية القانونية والقضائية ، وتمكنها من إبرام المواثيق والمعاهدات الدولية، كما يثبت الاعتراف السويسري وجود جمهورية جزائرية تتميز عن فرنسا لدى

---

[1] محمد بجاوي ، النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960 مقال منشور كتاب الديبلوماسية الجزائرية 1830- 19662،ط2، مزيدة ومنقحة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر2007،1954،ص،ص183-191.

[2] اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 هي معاهدات دولية انضمت إليها أو صادقت عليها كل الدول تقريبًا. تكفل الاتفاقيات الحماية للجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان، وكذلك الجرحى والمرضى والغرقى من أعضاء القوات المسلحة في البحار، وأسرى الحرب، والمدنيين الذين يجدون أنفسهم تحت ظل حكم أجنبي في حالة نزاع دولي.للمزيد يطالع الموقع الالكتروني: https://www.icrc.org/ar/publication/0173-geneva-conventions-august-1949-12 ، تاريخ الدخول 15 أفريل 2020

حلفائها، وبهذا توطدت العلاقات من خلال الاتصالات وتبادل الآراء بين الشخصيات الجزائرية والشخصيات السويسرية بخصوص تطور القضية الجزائرية1،ونذكر في هذا الإطار الاتصالات التي قام بها الطيب بولحروف مع السويسرياوليفيلونغ(**Olivier long**) بصفته مسؤول المديرية السياسية في حكومة فيدرالية سويسرا2، وفي سياق الحوار بين الرجلين توجه أوليفي لونغ**Olivier long**)(بسؤال إلى نظيره الجزائري السيد بالحروف عن سبب تفضيل الجزائريين لسويسرا دون غيرها من الدول الأخرى ، فأجاب بولحروف بان سبب ذلك هو التكتم الذي يتميز به مسئولو هذا البلد ونزاهتها ، إضافة إلى جهودها المبذولة في إحلال السلام[3].

هذه العوامل مجتمعة دفعت المسؤولين الجزائريين إلى النظر إلى هذا البلد على انه الوحيد الذي يمكنه أن يوفر عوامل النجاح ، إضافة إلى وجود عامل أخر لا يقل أهمية إلا وهو قدرته على التدخل، وأضاف ممثل الحكومة المؤقتة في العاصمة الإيطالية روما في توضيح إستراتيجية الحكومة المؤقتة انه كان بالإمكان اللجوء إلى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو إلى دول أوروبا الشرقية ، أو التفكير في ألمانيا ولكن بصفة اقل ، إلا أننا لم نكن نريد الاعتماد على خدمات الدول المتورطة في الحرب الباردة المستعرة بين دول أوروبا الشرقية وأعدائها دول أوربا الغربية[4] .

وقد ابدي اوليفي لونغ (**Olivier long**)استعداده إلى المساهمة في إجراء المحادثات سواء بصورة علنية أو سرية على أن تحتضن بلاد هذه المفاوضات [5]، كما منح الجانب الفرنسي ضمانات مماثلة ، وعلى هذا الأساس انطلقت المباحثات بفضل الوساطة السويسرية سنة 1961 وامتدت إلى غاية شهر مارس 1962 وهو موعد انطلاق مفاوضات ايفيان الثانية ، وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين اقترحوا إجراء المفاوضات على الأراضي الفرنسية في أحد

[1] محمد بجاوي ، النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960، المرجع السابق ،ص، 183-191

[2] سعد دحلب المصدر السابق ،،ص،122

[3]- أوليفي لونغ، المصدر السابق ، ص 142

[4] -نفسه

5 Maurice Vaice , vers la paix en Algérie, les négociations d'Evian dans les archives diplomatiques françaises 15janvier 1961 -29juin 1962,ed ;alem, el afkar,alger,2012,p4

القصور الواقعة بالعاصمة الفرنسية باريس ، إلا أن كريم بلقاسم ورفاقه تمسكوا بإجراء المفاوضات في سويسرا لأنها على الحياد ، ورفضوا المقترح بعدما أدركوا كنه النوايا الفرنسية الرامية إلى إظهار تفوقهم وبأنهم المبادرون لمنح السلم بمحض إرادتهم[1]، لقد أعلم أوليفي صديق جوكس(Joxe) ، أنه مستعد لتسهيل الاتصالات السرية أو العلنية فوق تراب بلاده ، وقد أعطى نفس الضمانات للحكومة الفرنسية، ونشير في هذا الصدد إلى الحرص الشديد الذي أبداه المسئولون والوزراء السويسريون من اجل العمل على نجاح المباحثات ، ونذكر في هذا الشأن شخصية سويسرية ساهمت بفعالية في هذه المسألة ويتعلق الأمر بالوزير بيتي بيير الذي قام بدور كبير في تبني بلاده لمواقفها اتجاه الجزائر.[2]

2-تشكيلة الوفدين المفاوضين:

رجع أعضاء الوفدين بعد أن قام كل منهما بالتشاور مع حكومة بلاده بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي، وبتاريخ السابع من مارس عاد الطرفان إلى مجددا إلى طاولة المفاوضات ترأس فريق المفاوضات الجزائري السيد كريم بلقاسم كما ضم الوفد سعد دحلب ولخضر بن طوبال ومحمد يزيد بصفتهم أعضاء في الحكومة ،أما جيش التحرير الوطني فقد مثله كل من الطيب بولحروف ورضا مالك محمد الصديق بن يحي و الرائد بن عودة إضافة إلى الصغير مصطفاي[3].

ومن الجانب الفرنسي فقد تشكل من لوي جوكس(**Louis Joxe**)بصفته رئيسا، وضم كل من : (**Claude Chaillet**)الجنرال دي كامس(De camas)ورولان بيكار(**Rolland Brillcart**) وبرونو دولاسو) (**Brono Delusse**)بالإضافة الى جان دو برفلي(**Jean De Broglie**) وروبير برون (**Robert Buron**)، كما أنضم إلى هذه المباحثات المستشار بالرئاسة الفرنسية السيد برنار تريكو(**Bernnard Tricot**)وهو في الوقت ذاته ملحق بديوان لوي جوكس ، ومن رجال القانون فانسان لبوري(**Vincent Labouret**) الذي يحمل صفة المستشار القانوني مختص في الشؤون الجزائرية، وحضر المباحثات المستشار العسكري العقيد سقين دي بايزيسا

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن ،ص،716

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، 513

[3] جريدة المجاهد، العدد 9، 16 مارس 1962، ص 6. 8

Seguin De Pazisà، اما الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي فهو تيبوفليب **Philpe Thibault**)، وكلف المستشار في الدولة فرونسوابليزان(**François Plaisont**) بمحاضر جلسات المفاوضات.[1]

يعتبر هذا اللقاء بمثابة الجولة الأخيرة من المفاوضات ، وقد دامت 12 يوما ، جرت أحداثها في قصر الحظيرة بايفيان(**Evian**)[2] ، حيث سعى كل طرف إلى تحصيل أقصى ما يمكن تحصيله من تنازلات على حساب الطرف الأخر، وتباينت أهمية الأهداف لدى الجانبين ، فالفرنسيون يبدون اهتماما بموضوع الأقلية الأوروبية إضافة الى مسالة البنود العسكرية المزمع الاتفاق عليها ، في حين شكلت قضية المرحلة الانتقالية نقطة تركيز واهتمام لدى الجزائريين ، وتم خلال جلسات المباحثات التطرق إلى مسائل ذات أهمية بالغة لعل من أبرزها تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة إضافة بحث مشكلة أثارت جدلا حولها بين الطرفين وهي مسالة تكوين القوة المحلية ، وشملت المفاوضات مناقشة إجراءات وقف القتال.[3]

أما فيما يتعلق بالقوة المحلية قدم الفرنسيون اقتراحا يقضي بإنشاء قوة محلية محايدة قوامها 40000 رجل تعنى بعملية حفظ السلام خلال فترة المحلة الانتقالية ، كما توصل الطرفان إلى اتفاق حول تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتألف من 11 عضوا ،ينتمي خمسة منهم إلى جبة التحرير الوطني وهم :

عبد السلام بلعيد (مكلف بالشؤون الاقتصادية)

شوقي مصطفاي (مكلف بالشؤون العامة)

بومدين حميدو (نلف بالشؤون الاجتماعية)

محمد بن تفيتيفة (مكلف بالبريد)

عبد الرزاق شنتوف (مكلف بالشؤون الإدارية) [4]

وينحدر ثلاثة من العنصر الأوروبي وهم:

روت روجي**Rot Roger**(بصفة نائب للرئيس)

[1] بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات إيفيان، المصدرالسابق،ص، 37

[2] جريدة الحياة الجديدة،عدد 5874، 11مارس 2012،ص، 15

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص-ص،419،418

[4] عبد الرحمان فارس ،الحقيقة المرة، مذكرات سياسية ،1945-1965، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007، ص،137

شارل قونيفCharles conef (مكلف بالإشغال العمومية)

جين مانونيJin Manoni(مكلف بالشؤون المالية)[1]

، بينما يكون الثلاثة المتبقون من المسلمين الأحرار وهم:

بيوض ابراهيم (مكلف بالشؤون الثقافية)

الشيخ محمد (مكلف بملف الزراعة)

حصار عبد القادر (مكلف بشؤون النظام العام)[2]

يترأس الهيئة التنفيذية المؤقتة السيد عبد الرحمان فارس[3] ، بينما احتضنت روشي نوار Rocher noir (بومرداس حاليا)مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة[4].

تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان بتاريخ 18 مارس 1962 ، في تمام الساعة الخامسة والنصف مساءا، أمضى السيد كريم بلقاسم بصفته ممثلا عن الطرف الجزائري، أما من الجانب الفرنسي فقد وقع على الاتفاقيات السيد لوي جوكس(Louis Joxe) إضافة إلىروبير بورون (Robert Boron)وجو دو بروقلي (Jean De Broglie).[5]

3-الأزمات التي تخللت المفاوضات:

أثارت اتفاقيات ايفيان جدلا كبيرا لا يزال مستمرا الى يومنا هذا ، وما زال يكتنفها الغموض نظرا إلى التنازلات التي قدمها الجزائريون و الامتيازات التي حصل عليها الجانب الفرنسي ، وكذلك المشكلات والأزمات التي تخللتها، ولهذا يعتقد الكثير ان هناك جانب سري مظلم لم يتم الإعلان عنه ، وفي هذا الصدد وقصد إماطة اللثام عن هذه المسالة المريبة قمت بإجراء مقابلة مع الأستاذ عمر بوضربة ، الذي صرح لي بأنه التقى بالسيد بن يوسف بن خدة وسأله عن صحة ما يشاع بخصوص البنود السرية الموجودة في اتفاقيات ايفيان، فنفى بصورة قطعية

[1] عبد الرحمان فارس ،الحقيقة المرة المرجع السابق، ص،137

[2] عبد الرحمان فارس ،الحقيقة المرة المرجع نفسه، ص،137.

[3] ولد عبد الرحمان فارس سنة 1920 في مدينة بجاية، يحوز شهادة جامعية في الحقوق ،التحق بالثورة التحريرية سنة 1955،دخل السجن سنة 1960 وأطلق سراحه غداة الاستقلال ليتم تعيينه رئيسا للهيئة التنفيذية، ترك العمل السياسي بعد 1962 للمزيد ينظر: سعدي بزيان ،جرائم فرنسا بالجزائر،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2002،ص،111.

[4]محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مصدر سابق ص،20

[5] ميلودي سهام، اتفاقيةإيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص،29

وجود مثل هذه البنود وصرح أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد إشاعات [1] ، وهي احدى وجهات النظر لبعض قادة الثورة والحكومة المؤقتة الجزائرية ، الت يمكننا الاستفادة منها للوصل لبعض الحقائق النسبية عن اتفقيلا ايفيان .

ومن أهم المسائل التي أثارت عدة أزمات بين الجزائر وفرنسا خلال مراحل المفاوضات، تمثلت في القضايا التالية:

أ-موضوع المفاوضات ومستقبل العلاقات بين الجزائروفرنسا:

نشب الخلاف بين بداية المفاوضات بين الطرفين حول طبيعة القضايا القابلة للتفاوض، بصفة خاصة مستقبل العلاقات بين الجانبين ، لأن الفرنسيين لا يقرون في بعض الأحيان بتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري كممثل شرعي ووحيد ،وتصر على وجود تيارات سياسية أخرى[2]، علما أن الحكومة الفرنسية تعي جيدا أن لا وجود على أرض الواقع لتيارات سياسية أخرى ، سواء كانت ذات وزن سياسي صغير أو كبير باستثناء جبهة التحرير الوطني[3] إضافة إلى المناورات التي قام بها الجنرال ديغول(**General De Gaulle** باقتراحه وقف إطلاق النار دون أن أي إشارة إلى استقلال الجزائر، كما جاء بفكرة سلم الشجعان التي أعلن عنها للجزائريين شهر أكتوبر سنة 1958.

أما الهدف الحقيقي من هذه المناورات فهو القضاء على الثورة ، إلا أن نبرة الخطاب تغيرت بداية سنة 1961 حين أبدى ديغول نواياه لإجراء مفاوضات حقيقية قصد الوصول إلى اتفاق ينهي حالة الحرب و تؤدي إلى الاستقلال ، كما تتطرق المباحثات ضمن الإطار ذاته أهم المسائل وهي: وقف القتال بين الطرفين والضمانات الخاصة بتقرير المصير إضافة إلى مسالة في غاية الأهمية وتتعلق بطبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا مستقبلا[4].

[1] مقابلة مع الأستاذ عمر بوضربة بجامعة المسيلة يوم 05 فيفري 2018 على الساعة 11 صباحا بجامعة المسيلة

[2] مراد بوعباش:"قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، مفاوضات ايفيان أنموذجا "**مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية** المرجع نفسه ، ص،231

[3] رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، المصدر السابق،ص،175

[4] مراد بوعباشم ، رجع سابق ، ص،232

ب-مسألة الضمانات الخاصة بتقرير المصير:

لعل من أبرز الصعوبات التي عرقلت مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، قضيتين ركز عليهما الفرنسيون ، فقد تمسكوا بمبدأ استبعاد مسالة الصحراء في عملية تقرير المصير هذه أولى القضايا الشائكة ، أما القضية الثانية فتتعلق بالأقلية الأوروبية في الجزائر ، وهي ذات أهمية بالغة جعلت الفرنسيين يركزون عليها أثناء المفاوضات[1].

إضافة إلى المسألتين التي ذكرناهما سالفا، هناك مشكلة لا تقل خطورة و أهمية وهي وقف أطلاق النار ،وفي هذا الشأن فان الجانب الفرنسي أراد هدنة لمدة 18 شهرا من طرف واحد [2] وكان الهدف من هذا الاقتراح أن تظهر فرنسا بمظهر المبادر للسلام ،وان الجزائريين يعارضون ذلك ، لذلك تفاجأ المفاوضون الجزائريون بهذه المناورة؛ لان جبهة التحرير تتبنى موقفا يقوم على أساس رفض وقف القتال قبل التوصل إلى اتفاق [3] .

ج-مسالة بقاء الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد الاستقلال:

تعد مشكلة بقاء الأقلية الأوروبية في الجزائر مسالة شائكة، فهذه الجالية الاستيطانية مقسمة بين يهود ومسيحيين ومسلمين[4] تقوم على أسس اثنيه وليس على أساس المواطنة[5]، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تأزم عملية المفاوضات؛ لان الجنرال ديغول حاول فرض مشكل الأقليات ، وذلك من خلال تقسيم المجتمع الجزائري إلى عدد من المجموعات السكانية تتشكل من مجموعة عربية ومجموعة أوروبية بالإضافة إلى مجموعة ميزابية وأخرى قبائلية [6] كما طالب الوفد المفاوض الفرنسي بضمان الحقوق للرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر ، من

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق ،ص،377

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص،307

[3] جريدة المجاهد، العدد، 4 جوان 1961،ص،5

[4] المقصود بالمسلمين الحركى والمجندين في صفوف الجيش الفرنسي .

[5]Hosna : « Abdelhamid, accordsd'Evian processusd'une formation identitaire », **Revue sciences humaines** 27 juin 2007, p, 14

[6] مراد بوعباش، مرجع سابق ص،32.

خلال منحهم حق الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية وممارسة شعائرهم الدينية بحرية، كما طالبوا بحرية التعليم وضمان حقوقهم السياسية [1] .

وفي الأخير تمكن الطرفان من الوصل إلى ترتيبات تقضي أن الفرنسيين الذين يحوزون الجنسيتين الفرنسية والجزائرية، أي الجنسية المزدوجة لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الجزائرية و الفرنسية ، ولا يشمل الإجراء الفئات الأخرى؛ أي أن الاتفاق سيشمل الجالية الأوروبية التي سيبقى أفرادها فرنسيين فقط [2] .

وقد أبدت الحكومة المؤقتة موقفا واضحا وصارما، مفاده احترام ما تم اكتسابه بصورة شرعية فهو محل احترام ،أما خلاف ذلك فلا يوجد؛ لأنه من وجهة النظر الجزائرية لا يجب أن يشعر الفقراء أنهم لا يزالون تحت وطأة الاستعمار بعد نيل الاستقلال[3].

د-مسألة فصل الصحراء الجزائرية:

حظيت الصحراء الجزائرية باهتمام خاص لدى السلطات الاستعمارية بعد العثور عن النفط بها سنة 1965، ومن اجل فصلها عن التراب الجزائري سعت إلى ذلك باستعمال شتى الوسائل و الأدوات القانونية ،وتنفيذا لهذا المسعى قامت بإنشاء هيئة أطلقت عليها تسمية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية و تم ذلك يوم 10 جانفي 1957، ويعد الإجراء الذي أقدمت عليه الإدارة الاستعمارية بمثابة تمهيد لإعطاء الصحراء وضعا خاصا بها ، ثم فصلها عن الوطن الأم ، وتأكدت النوايا الفرنسية بظهور وزارة الصحراء.

كما أضيف للحكومة الفرنسية ضمن وزاراتها وزير الصحراء، فرفضت الحكومة المؤقتة هذه الإجراءات وأكدت أن الحل المناسب الوحيد والذي يتسم بالواقعية والمؤدي في الأخير إلى إزالة رواسب الاستعمار هو احترام الوحدة الترابية ، وهو السبيل إلى إقامة تعاون فعال ومثمر[4]، وبخصوص هذا الموضوع أكد السيد سعد دحلب في كتابه الموسوم " المهمة المنجزة من أجل

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، 21.

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص،184.

[3] مراد بوعباش،مرجع سابق ص،32..

[4] جريدة المجاهد، عدد،25 جوان 1961،ص 4

الاستقلال " أنه يستحيل الاتفاق ؛ بسبب عدم قدرة المفاوضين على المساس بحرمة التراب الوطني،ويعد ذلك في نظر المفاوضين مبدأ مقدس[1].

وبالرغم من هذا التباين الكبير في وجهات النظر بين الجانبين إلا أن التواصل لم ينقطع بينهما، فقد جرى يومي 28 و29 أكتوبر 1961 لقاء في سويسرا احتضنته مدينة بال جمع ممثلين عن الحكومة المؤقتة مع نظرائهم الفرنسيين ، وتم بعد ذلك تنظيم لقاء أخر هو الثاني من نوعه الذي يجمع الطرفين يوم 09 نوفمبر 1961 ، وفي هذا الإطار لم تنقطع اللقاءات حيث نظم لقاء في مدينة لي روس طوال الفترة الممتدة من 09 إلى غاية 11 فيفري 1962 تضمن جدول العمال إدراج نقاط في سياق الإطار الذي بدأت منه أولى المحادثات وهو مطلب الاستقلال، ومسالة وحدة التراب الوطني دون إغفال قضية الصحراء الجزائرية ، وتم خلال المحادثات التطرق الى طبيعة العلاقات المستقبلية التي ستجمع فرنسا و الجزائر ، إضافة إلى المشكلة المتعلقة بمصير المدنيين الفرنسيين بالجزائر [2].

4-تحليل محتويات اتفاقيات ايفيان(-قراءه في مضمون اتفاقيات ايفيان):

انتهت مفاوضات ايفيان إلى نتائج مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث أقرت صراحة استعادة السيادة الوطنية بعد 132 من الاستعمار الاستيطاني الذي دمر البلاد وعذب العباد وتوصل الوفدان المتفاوضان إلى وقف إطلاق وقف النار ، تمهيدا لبداية مرحلة انتقالية هدفها إجراء استفتاء شعبي ثم نقل مقاليد السلطة بسلاسة لتنظيم وتسير شؤون البلاد ، ومن خلال استنطاقنا للوثائق الأرشيفية لوزارة الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى النص الأصلي الكامل لاتفاقيات ايفيان الذي أدرجه البروفيسور موريس فايس في كتابه الموسوم بعنوان " نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 – 29 جوان 1962 "[3] وجدنا أن الاتفاقيات من حيث الشكل والتنظيم احتوت بنودا تضمنتها محاور انقسمت إليها كالأتي:

[1] سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص 145

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ،الجزائر دار ريحانة للنشر والتوزيع،ط1،2002،ص،27

[3] للمزيد حول النص الاصلي الكامل لاتفاقيات افيان ينظر الملحق رقم (1) الخاص بنماذج من نصوص اتفاقيات ايفيان

أ - اتفاقية وقف القتال : تم من خلالها وضع الترتيبات والإجراءات لوقف إطلاق النار وجاءت في مجموع 11 بندا.[1]

- إعلان الحكومة الفرنسية يخص حق تقرير المصير: اعتمادا على ما توفر لدينا من وثائق أرشيفية تخص اتفاقيات ايفيان تتضمن التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر تصريحا عاما [2]ويحتوي هذا الأخير خمسة فصول ، وقد نص أول فصل منها على تنظيم شؤون السلطات العامة وهذا خلال القترة الانتقالية ،وكذا ضمانات تقرير المصير بينما يتطرق الفصل الثاني إلى المسائل المتعلقة بالاستقلال وتشمل التعاون كذلك، ووجدنا أن الفصل الثالث من الاتفاقيات يعالج مسالة تحديد الشؤون الحربية والنظم الخاصة بها، بينما اختص الفصل الخامس من اتفاقيات الاستقلال المنازعات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين والنظم التي تسيرها، وصولا إلى الفصل الخامس الذي يتضمن النتائج المتعلقة باستفتاء تقرير المصير[3].

- إعلان يخص مسألة الضمانات:

ينقسم هذا الإعلان إلى ثلاثة أجزاء، حيث يعالج الجزء الأول التنظيمات العامة التي سيتم العمل بها مستقبلا، أما الجزء الثاني من الإعلان السلف الذكر فانه يحتوي أربعة فصول تتطرق في عمومها إلى قضية الحقوق المدنية، وكذلك يشمل هذا الجزء مسالة مهمة تتعلق بحماية الحريات والحقوق التي تخص المواطنين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام،و كذا المساهمة في تطبيق مجمل الضمانات، وتضمن أيضا محكمة الضمانات، ويتعلق الجزء الثالث من الإعلان الخاص بالضمانات بالمواطنين الفرنسيين الذين يقيمون في الجزائر ويحملون صفة الأجانب[4] .

---

[1] Archives ministère des affaires étrangère et européenne,29 QO, services de liaisons avec l'Algérie, boite 8, accords de cessez le feu et déclarations gouvernementales dossier A 10.1.1 ,01957-1966.

[2] ينظر الملحق رقم (01)

[3] Archives ministère des affaires étrangères et européenne,29 QO, services de liaisons avec l'Algérie, boite 8, accords de cessez le feu et déclarations gouvernementales dossier A 10.1.1 ,01957-1966.

[4] موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي-29جوان 1962 تر :صادق اسلام، عالم الأفكار، الجزائر، بت، ص،ص 606-608.

- إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي:

صدر هذا الإعلان محتويا مقدمة و أربعة أبواب[1] ، وقد تعرض الباب الأول إلى مسالة المساهمة الفرنسية في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تخص الجزائر، وتحدث الباب الثاني عن المبادلات التجارية في إطار استقلال الجزائر التجاري و الجمركي وعلى أساس تبادل المنافع و المصالح ، أما ما يخص العلاقات النقدية فقد تطرق إليها الباب الثالث حيث تدخل الجزائر في منطقة الفرنك ، أما الباب الرابع فهو فقد خصص لموضوع الضمانات و الحقوق المكتسبة و التعهدات السابقة.[2]

- إعلان خاص بمبادئ التعاون لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:

تضمن أربعة أبواب وقد جاء الباب الأول تحت عنوان المحروقات السائلة و الغازية ،ويتكون بدوره من عنصرين وهما: ضمانات الحقوق المكتسبة وامتداداتها وكذا الضمانات المستقبلية[3]، أما الباب الثاني فيخص المواد المعدنية الأخرى[4] ،وتدخل الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء في إطار الباب الثالث[5] ، بينما يعنى الباب الرابع بمسالة التحكيم[6] .

في حالة وجود نزاع بين الطرفين[7].

-إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:

يحتوي الإعلان الخاص بالتعاون الثقافي في إطار العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر ،ثلاثة أبواب[8] جاءت كما يلي: يقوم الباب الغول بضبط التعاون في المجال الثقافي بين البلدين، أما الباب الثاني فانه يعالج موضوع التبادل الثقافي بين الجانبين، ويشير الباب الثالث من هذا

---

[1] ينظر الملحق رقم (02)

[2] موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي-29جوان1962،المرجع نفسه،ص،ص،609-614

[3] ينظر الملحق رقم (03)

[4] ينظرالملحق رقم (04)

[5] ينظر الملحق رقم (05)

[6] ينظر الملحق رقم (06)

[7] موريس فايس، مرجع سابق، ص، ص،615-620

[8] ينظر الملحق رقم (07)

الإعلان إلى أن المساعدات في الإطار الثقافي تندرج في باب التعاون الاقتصادي والمالي المتفق عليه بين الجانب الفرنسي و الجزائري.[1]

-إعلان خاص بمبادئ التعاون الفني:

صدرت في شكل مواد بلغ عددها سبعة[2] تضمنت العديد من التدابير الخاصة بالجانب الفني والتقني حيث تتعهد فرنسا في هذا الشأن تقديم مساعدات فنية مثل وضع الهيئات و البعثات الدراسية و التجارب تحت تصرف الجزائر، وفتح منشآت وورشات التعليم إمام الجزائريين[3]

- إعلان بالاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية:

يتكون إعلان بالاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية من ثمانية مواد[4] تتطرق بصفة خاصة إلى الحقوق التي تحصلت عليها في المرسى الكبير إضافة إلى حرية الطيران فوق المجال الجوي لهذه القاعدة؛ حيث تشرف فرنسا على حركة الطيران، كما تضمن الإعلان ترتيبات أخرى تخص المسائل التنظيمية لتسيير قاعدة المرسى الكبير[5] .

- ملحق خاص بالمرسى الكبير:

يتضمن الملحق المذكور خمسة وثلاثين مادة[6]تتضمن هذه المواد الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في قاعدة المرسى الكبير، وكذا التسهيلات التي منحت للجانب الفرنسي في يخص تسهيلات النقل الجوي و النقل البري وكذلك النقل البحري ،وما تعلق المواصلات السلكية و اللاسلكية ،ووضع القوات الفرنسية في الجزائر [7]

---

[1] موريس فايس، مرجع سابق ، ص ص،621،-623

[2] انظر الملحق رقم (08)

[3] موريس فايس، مرجع سابق ص 624-626

[4] انظر الملحق رقم (09)

[5] Archives ministère des affaires étrangères et européennes,29 QO, service de liaisons avec l'Algérie, boite 8, accords de cessez le feu et déclarations gouvernementales , dossier A 10.1.1 ,01957-1966.

[6] انظر الملحق رقم (10)

[7] بن يوسف بن خدة،اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص،85-128

- البيان العام:

تندرج تحت البيان العام خمسة فصول[1] جاءت بالشكل والمضمون التالي:

الفصل الأول: في تنظيم السلطات العامة أثناء الفترة الانتقالية وفي ضمانات تقرير المصير

الفصل الثاني: في الاستقلال والتعاون المشترك

الفصل الثالث: في ضبط المسائل العسكرية

الفصل الرابع: في حل الخلافات

الفصل الخامس: في نتائج تقرير المصير.[2]

5- قراءة تحليلية نقدية لإتفاقيات ايفيان:

تباينت الأهداف المنشودة من طرف الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، إلا أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات بين الطرفين في ايفيان ، مكن من تحقيق بعض الرغبات ؛ لهذا ندرك من خلال تحليل مختلف المراحل و الأزمات التي مرت بها المحادثات ، أن الرغبة في الوصل إلى نتيجة أدى في الأخير إلى تسهيل التنازلات في سياق التوصل إلى تسوية شاملة والسيئ المهم عند الفرنسيين هو الحصول على الامتيازات الاقتصادية في إطار التعاون المستقبلي بين البلدين ، أما لدى الطرف الأخر وهو جبهة التحرير الوطني ممثلة بجناحها السياسي و الدبلوماسي الحكومة الجزائرية المؤقتة ،فان تجسيد الأهداف السياسية هو الغاية الاسمي التي سعت إليها لتحقيق مطالب الشعب الجزائري التي جاهد في سبيل الوصول وهي:

-استعادة السيادة الوطنية داخليا وخارجيا للجزائر

- تمكن الوفد المفاوض من تحقيق مكسب مهم تمثل في سلامة ووحدة التراب الوطني[3] ، بالرغم من لجوء الفرنسيين إلى استعمال الخدع والمناورات الهادفة إلى تقسيم البلاد وفصل

[1] انظر الملحق رقم (11)

[2] موريس فايس، مرجع نفسه ، ص، ص 636-644.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني المصدرالسابق، ص ،60.

الصحراء، وندرك هذا الانجاز من خلال الوصول إلى اتفاق يتم بمقتضاه تنظيم الاستفتاء في كامل التراب الوطني[1].

- أفتكت جبهة التحرير الوطني الاعتراف من الفرنسيين بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري[2]

- رفض منح الامتيازات للأقلية الأوروبية والحفاظ على وحدة وتماسك الشعب الجزائري،حيث تمسك الوفد المفاوض بصلابة في هذا الموضوع حسب السيد بن يوسف بن خدة[3]

- تفوق الوفد الجزائري المفاوض في مسالة هامة جدا تتعلق بوقف إطلاق النار حيث فرض رأيه على الفرنسيين المتمسكين بفكرة الجنرال شارل ديغول القاضية بوقف إطلاق النار قبل البدا في التفاوض، إلا أن الجبهة أصرت على الاتفاق أولا على الجوانب السياسية وكذلك العسكرية بصورة شاملة ثم وقف القتال.[4]

نعتقد بأن المكاسب المحققة في اتفاقيات الاستقلال ، تعتبر ايجابية ومهمة ومفصلية في تاريخ الجزائر المعاصرة، لأنها حقنت دماء الجزائريين واستعادت الاستقلال السياسي للبلاد؛إلا أن هذا لا يمنع من توجيه النقد لها ؛لان اتفاقيات ايفيان تعتبر السند القانوني الذي تأسست بموجبه العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962، ويظهر ذلك جليا في الأزمات و الصعوبات التي عرفها مسار العلاقات بين البلدين ،وقد صارت الاتفاقيات الممضى عليها مشكلات حقيقية تعيق سيرورة العلاقات بصورة طبيعية[5] ، بدأ من مشكلة المستوطنين الذين منحت لهم الاتفاقيات امتيازات كبيرة قصد حمايتهم وتوفير الحماية لممتلكاتهم ، وأعطتهم حق اكتساب الجنسية الجزائرية، ومنحتهم إضافة إلى هذا الامتياز حق الإقامة في الجزائر بصفتهم أجانب.

---

[1] محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجعالسابق، ص168.

[2] يحي بوعزيز، مغزى وابعاد 19مارس، المرجع السابق،ص48.

[3] عبد القادر صحراوي:" اتفاقيات ايفيان 1962 من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة " **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد رقم 6 ، العدد،8، سنة 2015 ، صص 49 -59

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق،ص،423

[5] احمد نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من الاستقلال إلىتأميمالبترول المرجعالسابق، ص،23،

وبتفسير هذه الوضعية نجد ان المستوطنين يقعون تحت طائلة القانون الجزائري في الحالة الأولى ،أما في الحالة الثانية فإنهم خاضعون للاتفاقية الخاصة بقوانين الإقامة، مع منحهم فترة زمنية تقدر بثلاث سنوات من اجل الاختيار تدوم إلى غاية تاريخ 10 جويلية 1965 ، فيما تواصل ممارسة الرعايا الفرنسيون لحقوقهم كفرنسيين خلا مدة المرحلة الانتقالية، استفادوا في الوقت ذاته من الحقوق خلال وجودهم بالجزائر [1]، وليس هذا فحسب بل يتعدى الأمر إلى اتخاذ تدابير الحماية الخاصة بهم – المستوطنون – بعد نهاية المرحلة الانتقالية و المقدرة زمنيا بثلاث سنوات؛ لان لهم الحق في ان يشاركوا بصفة رسمية في شؤون الحياة العامة، كما لهم الحق المشاركة في تسيير البلديات اعتمادا على تظم خاصة في كل من مدن وهران والجزائر العاصمة.

ويضاف إلى كل هذه الامتيازات احترام حقوق الملكية وذلك بعدم التعرض لهم بمنع أيإجراء من شانه أن يؤدي إلى مصادرة أملاكهم[2] ، كما يحق لهم من جانب أخر الاحتفاظ بقوانينهم الشخصية ، واستعمال لغتهم الفرنسية في مختلف الميادين وشؤون الحياة في جوانبها الإدارية والقضائية والسياسية؛ بمعنى ان للمستوطنين الحق في الوظيفة العمومية، زيادة على مختلف الامتيازات في الميدان الثقافي والجانب الديني، كما تضمنت بنود الاتفاقيات المبرمة في ايفيان على منح حق إخراج الأموال ونقلها إلى خارج البلاد على ان لا يلحق ذلك ضرار بالاقتصاد الجزائري، والسماح لهم بالإقامة على التراب الجزائري والدخول اليه والخروج منه باستظهار البطاقة الشخصية فقط، ومنع كل أشكال التميز بينهم وبين المواطنين الجزائريين فيما يخص القوانين المتعلقة بالإصلاح الزراعي أو دفع الضريبة ،إلا إن الملفت للانتباه أن نصوص الاتفاقيات تطرقت إلى حقوق الرعايا الفرنسيين في الجزائر وفي المقابل غضت الطرف عن حقوق الجزائريين الموجودين في فرنسا[3]

[1] بوبكر مولود، الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا رسالةماجستير، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة،2009، ص،10

[2] حسينة حاميد ،المرجع السابق،ص،217،

[3]خليفة الجندي، حوار حول الثورة المرجع السابق ص ص،201-209

أما المسائل العسكرية فقد تضمنها إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية الذي يمنح فرنسا الحق في الحصول على امتيازات في قاعدة المرسى الكبير واستخدامها لفترة زمنية قابلة للتجديد تقدر بخمسة عشر سنة ، يحق لها استخدام المنشآت و الهياكل العسكرية و كذا المطارات [1].

وفي هذا الإطار حصلت فرنسا على امتيازات تخص تواجدها بالصحراء الجزائرية حيث احتفظت بمواقع صحراوية لمد خمسة سنوات في مناطق رقان و كولمب بشار، مع الإشارة إلى أن لفرنسا الحق في أجراء تجارب نووية[2] وهذا ما حدث بالفعل حيث أقدم الجيش الفرنسي على إجراء تجربة نووية يوم 18 مارس 1963، حيث قام الفرنسيون بتفجير قنبلة نووية في الصحراء الجزائرية[3] وهو ما أدى إلى دخول الجزائر و فرنسا في مفاوضات جديدة في خضم الضغوط الدولية على فرنسا والتي مارستها الجزائر بفضل العمل الدبلوماسي على الصعيد العربي وحركة عدم الانحياز، مما اضطر فرنسا شهر ماي 1963 الانصياع إلى الضغوط بالموافقة على الإسراع في جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر وتقديم الموعد من شهر جويلية 1965 إلى موعد متقدم حدد بعام 1964 على أن يتم الجلاء قبل نهاية 1963 عن منطقة قسنطينة[4] .

وبخصوص مسألة التعاون الاقتصادي والمالي فقد أعلنت صراحة المقدمة التي جاءت في الاتفاقيات أن تقدم فرنسا للجزائر إعانة مالية يتم تقديرها وفق المصالح الفرنسية في الجزائر، وقد أسس لتنفيذ هذه الأهداف المعلن عنها صندوق الجهاز التقني الجزائري الفرنسي ،هذا الأخير تحصل على اعتمادات مالية في شكل دعم مالي قدر بثلاثين مليون فرنك سنة 1963 وارتفع مبلغ الدعم إلى سبعة وأربعين مليون فرنك سنة 1964 و بالموازاة مع ذلك حصل صندوق تجهيز التنمية الجزائري على مئة مليون فرنك عام 1963 وهي عبارة عن قرض،في حين

[1] فتح الله بن ازواو، ايديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية جامعة الجزائر،2000-2001، ص،136.

[2] جوان غليسي ، المصدر السابق،ص،233.

[3] بوعزة بوضرساية، التجارب النووية في الصحراء الجزائرية المرجع السابق، ص281

[4] لطفي الخولي ،عن الثورة، في الثورة ،بالثورة حوار مع بومدين سنوات 1974،1966،1965،دار الهدى الجزائر،2011،ص28

تحصل على مبلغ قدره ثمانمائة فرنك عام 1964 ، وبهدف تجنب الأخطار المترتبة عن العوامل الطبيعية تم تأسيس صندوق خاص بالفلاحة إلا انه لم يقم بالدور المنوط به بسبب التعسف في عمليات التأميم التي تتعلق بممتلكات الفرنسيين، ونستخلص من خلال اطلاعنا على بنود هذه الاتفاقية مدى الأهمية التي تكتسيها نظرا لاحتوائها على جوانب تعمل فرنسا من خلالها على زيادة سيطرة.

بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد في الجزائر[1] وفي المجال المنجمي و النفطي تضمنت الاتفاقيات طرق وكيفيات الاستغلال فيما تعلق بالبترول الجزائري، والمعادن الأخرى الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية ، وتم تحديد مدة الاستغلال بفترة تقدر بستة سنوات حصلت الشركات الفرنسية بمقتضاها على الأولوية في عروض التنقيب ، إذا حدثت مساواة مع الشركات البترولية الأخرى في مجال العروض [2] .

وفي مجال النفط نستنتج من خلال اطلاعنا على المادة الأولى الخاصة بإعلان المبادئ في مجال التعاون من اجل استغلال ثروات باطن الصحراء أن تضمن الجزائر جميع الحقوق المتعلقة بالاستثمار في ميدان التعدين وكذا النقل بالإضافة إلى نقل المواد المعدنية و نقل المحروقات، والإبقاء على الامتيازات كما كان عليه الشأن عند وقف القتال يوم 19 مارس 1962 .

وبالنظر إلى المادة السابعة (07) التي يتضمنها الإعلان الخاص بثروات باطن الصحراء ، ندرك القيود التي كبلت الجزائر في ميدان الاستثمار الخاص بثروات الصحراء[3] وهذا ما سيؤدي لاحقا إلى انتفاضة جزائرية في ميدان البترول ترجمها القرار التاريخي الصادر يوم 24 فيفري 1971 بتأميم البترول [4] وينطبق الأمر نفسه على مجالات أخرى كالتعاون في باقي المجالات .

---

[1] Salah Mouhoubi,La Politique de Coopération Algero-française, publiu, O.P.U1991,p53

[2] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين رهانات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر وزارةالثقافة، الجزائر،2008، ص،243.

[3] Salah Mouhoubi, OP, cit,p55

[4] عصام الشيخ:" قرارتأميم البترول الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، د**فاتر السياسة والقانون**، عدد 06 جانفي 2012، ص،193.

الفصل الثاني

أزمة صائفة 1962 و انعكاساتها على العلاقات الفرنسية الجزائرية

المبحث الأول: إرهاصات الأزمة وأسبابها والأطراف المشاركة فيها

1-إرهاصات الأزمة

2-أطراف الأزمة

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962 : أسبابها ، تطوراتها

1-خلفيات الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة

2 -اجتماع قيادة الأركان في تلمسان

3-تأسيس المكتب السياسي

4- المواجهة المسلحة والهجوم على العاصمة

المبحث الثالث : انعكاسات أزمة صائفة 1962 على العلاقات الفرنسية الجزائرية إقليميا ودوليا

1- مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي

2- دور السياسة الاستعمارية الفرنسية في توتر العلاقات المغربية الجزائرية

3 –اندلاع حرب الرمال بين الجزائر والمملكة المغربية وانعكاساتها الإقليمية والدولية

تمكنت الثورة الجزائرية من تحقيق الانتصار بفضل تضحيات الشعب الجزائري ومؤسسات ثورته ، بفضل قيادة سياسية وعسكرية قوية ،أجبرت فرنسا بالجلوس على طاولة المفاوضات ، ترتب عنها اتفاق الوفدين الفرنسي والجزائري بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان بتاريخ 18 مارس 1962.

لكن تطبيقاتها على أرض الواقع، أحدث خلافات بين الدولة الجزائري التي استرجعت سيادتها على ترابها الوطني ومحاولات فرنسا استغلال تواجدها التاريخي بالجزائر؛ لفرض شروط تطبيقاتها ، مما نجم عنه حدوث عدة أزمات في العالاقت الفرنسية الجزائرية ، سنحاول تحليلها ومناقشتها ضمن سياق الفصل الأتي :

المبحث الأول: إرهاصات الأزمة وأسبابها والأطراف المشاركة فيها

نتج عن توقيع اتفاقيات ايفيان بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسي ردود فعل مختلفة معارضة لها رغم التوافق الظاهري حول محتوياتها، حيث لم يوقع الأعضاء العسكريين من الوفد المفاوض الجزائري عليها وكذا رفض منظمة الجيش السري الجزائر الجزائرية أو المستقلة ، مما تسبب في مشاكل لدى الحكومتين .

وبالنسبة لقيادة الثورة وقعت خلافات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة مما تسبب في أزمة صائفة 1962 ، حيث سنحاول التعرف عل أسبابها ومظاهرها ونتائجها .

1 -إرهاصات الأزمة:

يبدو للوهلة الأولى أن أسباب انطلاق فتنة صائفة 1962 يعود لأسباب عسكرية كنتيجة لخروج البلاد من حرب تحريرية دامت ما يقارب ثمانية سنوات ، والحقيقة أنها ترجع إلى أسباب سياسية، بعد ان حدث الاختلاف داخل جبهة التحرير الوطني ، كما نشب داخل جيش التحرير الوطني كذلك، [1].

ولكي نفهم حقيقة ما حدث من وجهة نظرنا ،علينا أن نعود إلى الماضي لتقصي الحقائق ، حيث ظهرت إرهاصات الصراع في مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20 أوت 1956، حيث طفا إلى السطح خلاف بين قادة الثورة في أوج فترة الكفاح المسلح؛ لأن ثلاثة شخصيات تاريخية

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية،1958/1999، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001،ص،94

والمتمثلة في : عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال الذين اشتهروا أثناء الثورة وبعدها بالباءات الثلاث، قد سيطرت عليهم رغبة كبيرة لاحتكار السلطة والانفراد بها، لذلك دخلوا في صراع عاصف ضد عبان رمضان، وهو شخصية تاريخية لها وزنها وتأثيرها في مسار الثورة التحريرية ، والغرض من ذلك إقصاء عبان ، الذي تم تصفيته شهر ديسمبر سنة 1957.

ومن ناحية أخرى أقدم المجلس الوطني للثورة على الاستغناء عن وزارة القوات المسلحة ،حيث تمّ استحداث لجنة وزارية خاصة بشؤون الحرب، تشكلت من الباءات الثلاث، ليتم بعد ذلك تأسيس هيئة للأركان العامة للجيش تولى قيادتها العقيد هواري بومدين، وأدى هذا الإجراء إلى وجود ازدواجية السلطة[1].

صدر قرار أخر في نفس الدورة ينص على ضرورة الدخول إلى الوطن بالنسبة إلى هيئة الأركان، ومن جانبها قامت الحكومة الثالثة للجمهورية الجزائرية التي يترأسها السيد بن يوسف بن خدة بإصدار أمر في صيغة تنفيذية مع تحديد تاريخ لتطبيقه ينتهي يوم 31 مارس 1961 كآخر اجل للتنفيذ ،إلا أن الأوامر لقيت رفض ومعارضة هيئة الأركان التي لم تطبق القرارين اللذين سبق ذكرهما ، حيث تذرعت هيئة الأركان بصعوبة الدخول إلى داخل الوطن بسبب وجود خط شال وخط موريس على الحدود ، إضافة إلى ان الولايات داخل الجزائر ليست مستعدة للدخول تحت سلطة هيئة الأركان التي تملك قيادة موحدة.[2]

صارت هيئة الأركان شيئا فشيا لا تمتثل للأوامر، وبعد ذلك تحولت إلى معارض للحكومة ومنافس لها، كما قامت قيادة الأركان بتقديم إلى حكومة بن يوسف بن خدة استقالتها شهر جويلية 1961، ويعلل هذا الإجراء الذي أقدمت عليه هيئة الأركان العقيد هواري بومدين بأن أعضاء الحكومة المؤقتة دخلوا في صراع ضد بعضهم، ما يفسر الانقسامات التي ظهرت في صفوفهم، حيث غادرت هيئة الأركان تونس وتوجهت إلى ألمانيا، ثم عادت من جديد ، بيد أن

[1] - ادريس خضير ،المرجع السابق،ص،410

[2] - عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق ص 95

الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، لم تفصل في قضية الاستقالة وأبدت ترددا ، وسعت إلى إقناعها بالعدول عن الاستقالة [1].

كان ذلك كفيلا بتعزيز مواقف قيادة الأركان وإرساء مواقعها في ظل احتكام الصراع بينها وبين حكومة الرئيس بن خدة ، بسبب عودة قيادة الأركان من تونس اقوي من قبل واكتسبت شرعية في الجانب العسكري ،مما أتاح لها الهيمنة على جيش الحدود والسيطرة عليه بإحكام [2] ولم يكن بإمكان الحكومة المؤقتة فعل شيء سوى القيام بمراسلة ولايات الداخل تطلب منهم ان لا يتعاملوا مع هيئة قيادة الأركان إضافة إلى طلب الدعم منهم ، وتأجيل البت في هذه المسالة إلى غاية انعقاد الدورة القادمة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهكذا تم إرجاء الخلافات إلى تاريخ لاحق ليكون ذلك بالعاصمة الليبية طرابلس التي احتضنت فعاليات المؤتمر المنعقد من 27 ماي إلى غاية 07 من شهر جوان 1962.[3]

2 – أطراف أزمة صائفة 1962:

تمثلت الأطراف المتصارعة على السلطة في الجزائر بعد الاستفتاء على تقرير المصير ومحتويات اتفاقيات ايفيان بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة ، حيث نجم عنها صراع سياسي وأخر مسلح سوف نتطرق له في عناصرنا التالية

أ -هيئة قيادة الأركان:

ظهرت إلى الوجود فكرة تشكيل قيادة لجيش التحرير منذ أن بدأت المشاورات والاتصالات والاجتماعات في العاصمة الليبية طرابلس يوم 18 جانفي 1960 خلال اختتام الدورة الثالثة ل(م.و.ث.ج) وقد جرى الاتفاق على تأسيسها ،على أن تكون مسؤولة إمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وبذلك صارت هيئة قانونية مثل باقي الهيئات الرسمية مثل الحكومة، تضطلع بمهمة التنظيم في صفوف جيش التحرير الوطني، بالتزامن مع تشكيل قيادة رباعية

[1]- محمد العربي الزبيري ،تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص،356

2- نفسه،ص،357

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر نفسه،ص،358

ضمت كل من هواري بومدين وقايد احمد إضافة إلى عز الدين زراري[1] وعلي منجلي[2] وتم إقرار ذلك بتاريخ 18 جانفي 1960 وبدأت مهامها رسميا في 23 جانفي 1960 .

أما قيادتها فقد تولاها هواري بومدين نظرا للخبرة والمهارة التي يتمتع بها ، وقد اظهر ذلك خلال فترة تسيره للجبهة الغربية [3] ، من جهة أخرى بدا التحضير من طرف ضباط الولايات قصد الدخول إلى ولاياتهم يصدرهم دهيليس سلميان و احمد بن الشريف بالإضافة إلى اعبيد لخضر ،إلا أن محاولات بعضهم باءت بالفشل ، مثل ، أحمد بن شريف والطاهر الزبيري رغم تعدد المحاولات.

والملاحظ أن الولاية السادسة لا تملك تمثيلا لكونها ليس لها من يمثلها في الحدود حيث يرابط جيش الحدود وقد قامت هيئة الأركان بعمل جبار في مجال التنظيم[4]، بعد أن وجدت أمامها جيشا مفككا تنقصه التجهيزات والمعدات الحديثة ، بحاجة إلى فرض الانضباط في صفوفه ، مما أدى إلى تأزم الوضع نتيجة الوضع على الحدود الذي عرف سيطرة الجيش الفرنسي عليها .

تغيرت الأوضاع منذ تكوين هيئة قيادة الأركان وبفضلها جيش التحرير أكثر تنظيما[5] بوصفه جيش تقليدي يتسم بالتنظيم والتكوين إضافة إلى استحداث نظام التسيير المالي وفق مبادئ الطاعة [6]، كما أسندت للهيئة مهمة أخرى تتمثل في توحيد أركان جيش التحرير في القاعدة الشرقية و القاعدة الغربية [7] وانضوت الهيئة تحت قيادة لجنة ما بين الوزارات

---

[1] انظم الرائد عز الدينزراري إلى صفوف ثورة التحرير سنة 1955 وتم ترقيته الى رتبة رائد عام 1954 أوقفته القوات الاستعمارية يوم 14 جويلية 1954 إلا انه تمكن من الفرار وقد تم تعيينه عضوا بالمجلس الوطني للثورة ابتداء من 1959 إلى غاية 1962 وكذلك عضوية هيئة الأركان من سنة 1960 الى غاية سنة 1962 للمزيد الاطلاع على عبد الله مقلاتي ،أعلام وأبطال الثورة ،المرجع سابق،ص،210

[2] محمد عباس، ثوار عظماء المرجعسابق، ص 144

[3] سيد علي احمد مسعود، المرجع السابق، ص،58

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة الجماعية في الثورة الولاية الأولى نموذجا، دار هومة الجزائر،2010، ص،62-64

[5] احمد ذكار ، تطور جيش التحرير من 1954 إلى 1962 ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 11،العدد4 ،ص،328.

[6] محمد زروال، المرجع السابق، ص-ص،62-64.

[7] محمد عباس، المرجع السابق، ص، 144.

الحربية والتي تولى رئاستها الباءات الثلاث [1] وفي سياق المهام المنوط بها بدأت الهيئة نشاطها باستدعاء قدماء الضباط كأول إجراء قامت به، ثم انتقلت إلى أمر لا يقل أهمية والمتمثل في إطلاق سراح المعتقلين المشاركين في الحركة التي قام بها العقيد لعموري ، وتشكيل جبهة قتالية في الحدود الملية الجزائرية بالاعتماد على تك المجموعة[2].

وفي إطار العمل التنظيمي الذي باشرته قيادة الأركان أنشأت منطقتين للعمليات ، هما المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية ، وعلى رأس كل منطقة عينت ضابطا من جيش التحرير ويتعلق الأمر ببن سالم[3] عبد الرحمان وصالح السوفي، ثم انطلقت عملية توحيد الوحدات القتالية التي تم تشكيلها ، وأطلق عليها اسم فيلق يضم بين صفوفه 527 من الأفراد الضباط والجنود ،بالإضافة إلى وحدة خاصة بالتسليح في حين اصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقضي بانتقال قيادة الأركان إلى داخل البلاد وذلك بعد ان تنتهي من عملية تنظيم الموكلة إليها بخصوص الوحدات القتالية ، والعناية بمسالة المال و السلاح وذلك بإيصالها إلى الولايات لان ذلك يعد ضروريا في تلك الظروف الراهنة [4].

وفي هذا الشأن يذكر السيد علي كافي في مذكراته أن قرار الدخول إلى الولايات تأخر لان قوات العدو ضيقت الخناق على الحدود ودعمت أكثر الأسلاك الشائكة، أما من تمكن من اجتياز الحدود والدخول فعددهم قليل ،وقد استشهد معظمهم ، ومن أبرزهم العقيد لطفي الذي استشهد عند محاولته الدخول باجتياز الخط المكهرب[5] .

وقد اقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووافق على فك الحصار على خط موريس وأكد على بذل المزيد من المجهدات في سبيل ذلك ، وتولى المهمة العقيد هواري بومدين ،فقام بجمع

1 محمد تقية، الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر الجزائر، 2010، ص 370.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص،194

[3] عبد الرحمان بن سالم من مواليد سنة 1923 بالقرب من منطقة بوحجارة انضم إلى صفوف الجيش الفرنسي لإعالة أسرته بعد انطلاق شرارة ثورة التحرير عاد إلى الجزائر رفقة الجيش الفرنسي وقد تمركزت الكتيبة الخاصة بالرماة التي يعمل بها في عين الزانة ،فخطط ونفذ للقيام بعملية الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بالثكنة والانضمام إلى صفوف جيش التحرير ، و تم تعينه سنة 1957 قائدا للفيلق الثاني الموجود بالمنطقة الشرقية ، وقد واصل عمله بالجيش بعد الاستقلال إلىأن وافته المنية سنة 1980 للمزيد ينظر : عبد الله مقلاتي ،إعلام وأبطال الثورة ،المرجع السابق،ص،223.

[4] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفبر 1954 في الجزائر (د.ط)،دار هومة الجزائر 2000 ص،188

[5] علي كافي، مصدر سابق، ص،258

كمية كبيرة من الأسلحة ، ثم القيام بعديد الهجمات على خط موريس المكهرب سواء من الناحية الشرقية أو الغربية ،باستعمال الأسلحة الثقيلة ، وكان عدد المجاهدين المجندين معتبرا يفوق الألف ، يجابهون خطر الخط المكهرب فيستشهد منهم الكثير ويعجز جلهم عن اختراقه عدا مجموعة قليلة ،بينما يعود من بقي منهم إلى ثكناتهم الواقعة على الحدود ،واستمرت الهجمات إلى غاية وقف القتال سنة 1962.[1]

وفي سياق الحديث عن جيش التحرير وقيادة الأركان، لا يسعنا إلا العودة إلى الفترة الزمنية التي تعود إلى انطلاق الثورة التحريرية، فقد افتقد جيش التحرير إلى قوات قتالية خارج حدود البلاد ، إذ كان الاهتمام منصبا حول امتلاك السلاح و الذخيرة، ولم يتم إيجاد مخرج لهذه المعضلة إلا بالاعتماد على النفس وذلك بالحصول على السلاح من خلال افتكاكه من العدو الفرنسي ، أو جلبه من خارج الحدود بواسطة وحدات متخصصة في هذه المهام تقوم بنقل الأسلحة على الحدود المغربية الجزائرية وتم ذلك أيضا على الحدود الجزائرية التونسية، مما اوجد أرضية خصبة لإنشاء وحدات تتنقل تارة دخولا إلى البلاد وتارة خروجا منها[2].

إلا أنها لم تقبع خارج حدود الوطن، ومع تطور الثورة الجزائرية تزايدت الحاجة إلى مزيد من الأسلحة وهو الأمر الذي ادى إلى تضاعف عدد هذه الوحدات خارج الحدود الوطنية، ومن جانبها فان القوت الاستعمارية كانت تراقب الوضع جيدا، وهي على اطلاع بما يحدث، فعمدت هذه الأخيرة بداية سنة 1965 إلى وقف التموين وقطع مصادره عن داخل الوطن، مما مكن من تبلور مشروع الحواجز الحدودية ، حيث تم البدء في أشغال إنشائها بصيغة تنفيذية عام 1957 ، وهذا ما سمح باستقرار هذه الوحدات على حدود الجزائر شرق وغربا، وتزامن ذلك مع الممارسات التي قامت بها القوات الاستعمارية من قمع **وتشييد** مناطق محرمة في خضم ضغوط الحرب، مع نقص فادح في وسائل المعيشة، هذا الوضع الصعب اجبر الآلاف من الجزائريين الذين يسكنون الناطق المتاخمة الحدودية لا سيم الشرقية منها إلى النزوح خارج الوطن قصد تشكيل مخيمات لإقامة اللاجئين في البلدين المجاورين تونس وكذا المغرب لكن بدرجة اقل، وقد ساهمت السلطات الاستعمارية من حيث لا تدري في تشكيل جيش الحدود

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 495

[2] مدني بجاوي بن العربي، مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد ومسار، دار هومة الجزائر ،ص،319

والذي زاد عدد قواته وارتفع عتاده خلال هذه الفترة الزمنية، بارتفاع أعداد المتطوعين في صفوف الفيالق المتواجدة على الحدود[1] .

أما الناحية اللوجستيكية، فان كل المؤشرات العددية توحي بقوة جيش الحدود ، وبلغة الأرقام فقد بلغ عدد الإفراد بمختلف الرتب شهر ماي 1958 بالنسبة للقوات المرابطة في كل من تونس والمغرب حدود 1500 ألف إلى 20 ألف مجاهد، في حين سجل ارتفاع ملحوظ في مختلف النفقات المرتبطة بعمليات الصيانة والتسيير الإداري لوحدات الجيش الموجودة على الحدود بين الجزائر وتونس فقد ارتفع مبلغها من 550 ألف فرنك قديم خلال شهر سبتمبر من سنة 1957 إلى حدود 50 مليون وهذا شهر جانفي 1957 ،مما يؤكد تسجيل تصاعد عدديا في مؤشر النفقات بسبب الزيادة الملحوظة في إعداد اللاجئين الذين تطوعوا في صفوف الجيش ، وكذا تزايد عمليات مغادرة التراب الوطني وتناقص الدخول إليه ،في حين بلغت عمليات التسليح مستويات جيدة[2].

وفي جانب التكوين و التأطير تلقى الضباط في جيش الحدود تأهيلا في مختلف المعاهد والمدارس العسكرية المتواجدة في دول منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك اللذين تلقوا تكوينا خلال انضمامهم إلى صفوف قوات الجيش الفرنسي، وقاموا بتقديم استقالاتهم منه وذلك ابتداء من شهر سبتمبر سنة 1957، ثم انضموا إلى صفوف (ج . ت . و) خارج الحدود الوطنية، وفي هذا الصدد نذكر عدد من الضباط الذين تلقوا تكوينا في الشرق الأوسط من بينهم :

- عبد الرزاق بوحارة- كمال عبد الرحيم-عبد العزيز قارة-عبد الحميد الإبراهيمي.

أما من فئة الضباط الذين خدموا في صفوف الجيش الفرنسي نذكر:

-الملازم هوفمان-الملازم بوعنان - الضابط شابو[3]

عُرف عن هواري بومدين مهارته في التنظيم وقد وظفها بداية أواخر شهر جانفي سنة 1960 من اجل توحيد صفوف جيش التحرير والقيام بتنظيمه ،وفي هذا الإطار تلقى هذا الأخير

[1] مدني بجاوي بن العربي المرجعالسابق، ص 319

[2] مصطفى بن عمر الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر،2009، ص،261.

[3] خالد نزار، مذكرات خالد نزار تقديم علي هارون ،منشورات الشهاب باتنة، 1999، ص-ص،46-47

مساندة ودعما من لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ،وقد نجح في هذا المسعى بحلول فصل الصيف ، بعد أن استفاد من التجارب التي خاضها في هذا المجال فقد نجح أثناء تواجده في غرب البلاد ،كما درس التجارب التي فشلت في الشرق والتي قام بها من جاء قبله من قادة الجيش، وداخل هذه الأطر التنظيمية اتخذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالين ،فقد اجبر الجنود المقيمين داخل المدن في كل من المملكة المغربية وكذا الموجودون في تونس على الرجوع إلى الحدود، كما قام باستبدال قادة الوحدات، الذين ينحدر اغلبهم إلى فئة المجاهدين باستثناء الضباط الذين يملكون مسارا تكوينيا محترفا بالنظر إلى تشكيل جيش نظامي تقليدي.

أدرك هواري بومدين من خلال اطلاعه على التجارب السابقة التي فشلت، أنه لا مناص من دعم القادة المشاركين في المعارضة و كانوا من المساهمين فيها، وفي هذا السياق بادر بومدين إلى الإفراج عن المساجين هم من الجنود وكذلك الإطارات ممن تورطوا في الحركة، وهذا تلبية للمطالب الأساسية التي رفعها المقاتلون ،بان يعود قادتهم الذين اختاروهم ، وفي ذات المسعى و في إطار مؤامرة لعموري أُفرج عن الضباط المتهمين فيها، وتزامن ذلك مع عملية تنظيم الجيش في المنطقة الحدودية شرق البلاد[1] .

تميزت مهمة التنظيم بطابع استعجالي لان الجانب الأكبر من جيش الحدود الشرقي الذي بلغ تعداد أفراده 12 ألفا من المجاهدين يعمل في خضم الفوضى العارمة بسبب انعدام الانضباط، ونستثني من هذا الوضع قوات الولاية الثالثة إضافة إلى قوات الولاية الرابعة حيث كانت ترابطان في مخيم الزيتونة ومخيم الجنوب، وتولى النقيب بن احمد موسى قيادة كل هذه القوات وتنظيمها إقليميا، وفي نفس الإطار التنظيمي تم تقسيم منطقة الشريط الحدودية الشرقية الجزائرية إلى ثلاث أقسام تولى المجاهدون سلطة الإشراف عليها وقُسمت على أساس التنظيم التالي:

-المنطقة العملياتية الشمالية: يرأسها النقيب بن سالم يساعده الشاذلي بن جديد واحمد عبد الغني.

[1] عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، ص، 176

-المنطقة العملياتية الجنوبية: يقودها صالح السوفي ومحمد علاق

-المنطقة الثالثة: لها امتداد يبدأ من أقصى الجنوب ويصل إلى ليبيا وُضعت لاحقا تحت إشراف قنز محمد.

واعتمد قائد أركان جيش التحرير العقيد هواري بومدين على النمط الفرنسي في التخطيط التنظيمي بصفة جزئية، فقام بتكوين 05 مكاتب مختصة كما هو معمل به في القيادة العسكرية للجيش الفرنسي، واشرف الرائد علي منجلي على جميع الفروع وكذا المكاتب الإدارية إضافة إلى أدائه المهام المكلف بها والمتمثلة الاتصالات بالإضافة إلى الاستخبارات العامة وهي هيئة اضطلع الرائد سليمان إدارة المسائل السياسية الخاصة بها. وفيما يخص المناصب القيادة لم تسند مهام مسؤوليات القيادة المباشرة إلى الضباط الذين عملوا سابقا في الجيش الفرنسي ،وتم الاكتفاء بتعيينهم بالمكتب التنفيذي – يسمى المكتب الثالث- أين تدار عمليات التخطيط العسكري.[1]

و بهدف فرض الصرامة ومزيد من الانضباط اتبع قائد الأركان أساليب اشد قسوة وصلت إلى حد الإعدام في حالة الفرار، وهذا ما قام به هواري بومدين إذ أقدم على تنفيذ حكم الإعدام في مجموعة من الجنود والضباط الذين أذنبوا، ليتخذ منهم عبرة للإفراد الباقين ، بهذه الطريقة عرف التدريب ارتفاعا في المستوى، وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى التكوين وعمليات التسليح ، وبعد مرور 06 أشهر من تاريخ تأسيس هيئة قيادة الأركان العامة ، صار جيش الحدود متماسكا على الجبهتين الشرقية والغربية يتسم بالتنظيم والانضباط كما يتوفر على التكوين، كما تم توحيد الجيش بنجاح بفضل الانتباه إلى عنصر التمثيل في عمليات التأطير وكذلك المزج بين الوحدات المختلفة والمجموعات التي يتشكل منها السكان والتي ينحدر منها الجنود ، كما تم إبعاد الضباط المنتمين إلى الولاية الثالثة عن مناصب التأطير وكذلك المناصب القيادية، إلا أنهم مُنحوا مهاما ثانوية.[2]

ب الحكومة المؤقتة:

مرّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري بعدة مراحل كالأتي:

[1] محمد حربي، جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع،ص،222

[2] محمد عباس ،فصول من ملحمة الجزائر، دار هومة ، الجزائر،2009،ص-ص 287-288

ب1 -تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى: تبلورت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أن تفطن قادة الثورة التحريرية إلى ضرورة ذلك، وهذا ما ورد في مراسلة بين جرت في أواخر سنة 1955 بين عبان وخيضر [1]إلا أن الفكرة ترسخت أكثر بعد أن قامت سلطات الاحتلال باختطاف طائرة الزعماء الخمسة في عملية قرصنة تمت يوم 23 أكتوبر 1956 [2] وكانت (ج .ت .و) تهدف من خلال فكرة تأسيس الحكومة مجابهة الاعتداء الفرنسي الرامي إلى ايقاف ثورة التحرير من خلال القبض على مفجريها[3].

وفي هذا السياق يشير السيد بن يوسف بن خدة بأنه يقتضي على(ج . ت .و) ان يكون لهه رد حاسم على مستوى لحنة التنسيق والتنفيذ على استفزاز الفرنسيين ومواجهة المناورات التي يقومون بها ،وفي هذا الحديث للسيد بن خدة إشارة ضمنية إلى تأسيس حكومة مؤقتة[4] لان جبهة التحرير ستبقى حركة متمردة في أنظار المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تطور القضية الجزائرية التي أضحت معضلة دولية، وبسبب هذه التطورات تقرر سنة 1957 تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بناءً على اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية المنعقدة من 22 إلى غاية 28 اوت 1957، وعند انعقاد مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 17 إلى غاية 30 افريل 1958 أجرت (ج . ت .و) مشاورات مع الحكومة المغربية وكذلك الحكومة التونسية تم اتخاذ القرار القاضي بتأسيس الحكومة المؤقتة في المنفى.

استأثر الباءات الثلاث في هذه المرحلة بسلطة اتخاذ القرارات[5]؛ لان كريم بلقاسم تولى منصب الشؤون الحربية، وكان بوصوف مسئولا عن الاتصالات و الاستخبارات ، أما بن

---

[1] ابو القاسم سعد الله، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج 4، دارالبصائر الجزائر، د ت، ص،57

[2] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1961، منشورات دحلب ،(د ت)،ص،57

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962، مرجع سابق ،ص،115

[4] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر،الجزائر،2006،ص،101

[5]يستند الباءات الثلاث نفوذهم من خلال الشرعية الثورية التاريخية ؛ لأنهم ينتمون إلى المنظمة الخاصة إضافة إلى مجموعة 22 ،أوأنهم من المجموعة المعروفة بالتاريخيين التسعة كما هو الشأن بالنسبة لكريم بلقاسم، وكان كل واحد من الباءات تسانده قوة عسكرية ،؛لأنهم قادة ولايات ويتمتعون بمناصب مهمة في لجنة التنسيق و التنفيذ . للمزيد ينظر: لونيسي رابح ،المرجع السابق،ص،27

طوبال فقد أسندت إليه مهمة شؤون الداخلية إضافة إلى التنظيم الإداري[1]، وتجسيدا لهذا الهدف وتمهيدا لإعلان تشكيل (ح .م .ج.ج) بادر كل من السيد كريم بلقاسم إضافة إلى السيد محمود الشريف إلى إطلاق حملة دعائية تمهيدية[2].

وفي هذا الإطار أجرى الرجلان لقاء صحفيا مع جريدة المجاهد –لسان حال جبهة التحرير الوطني- لإماطة اللثام عن أسباب تشكيل الحكومة المؤقتة جاء في مضمونه أن الأسباب التي دفعت إلى ذلك متعددة يأتي على رأسها تجسيد رغبة الشعب الذي ألح على ذلك كثيرا، إضافة إلى إثبات وجود الأمة ، وإنهاء السيادة الفرنسية رسميا بعد مرور 04 أعوام على انطلاق الحرب[3].

أعلنت الجبهة رسميا بحضور وسائل الإعلام العالمية ومساندة حكومة مصر عن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 من سبتمبر 1958 في فندق كنتال بالعاصمة المصرية القاهرة ، وصرحت الحكومة المؤقتة بأنها ستتخذ من ارض الجزائر مقرا لها بصفة نهائية ، أما أعضاء تشكيلتها من الوزراء فان إقامتهم ستكون في الدول الشقيقة ، وستباشر أداء مهامها برئاسة السيد فرحات عباس على الساعة الواحدة زوالا بتوقيت الجزائر[4] ، أما عن المبادئ و الأسس التي ارتكزت عليها (ح .م . ج. ج) فقد جاءت على النحو التالي:

- مبدأ الوفاء لماضي الجزائر بالرغم من احتلالها من طرف فرنسا وقضائهم على الدولة الجزائرية فقد تمكن الثوار من بعثها عبر تأسيس الحكومة المؤقتة.
- التعهد بتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية .
- ترتكز أسس مفاوضات الاستقلال مع فرنسا في حق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

---

[1]-Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité , des origines a la prix du pouvoir(1954—1962) NAQD ,Enal,Alger,1993,p,215

[2] علي زغدود ، ذاكرة جبهة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،الرويبة، الجزائر،2004 ،ص،43 .

[3] جريدة المجاهد، عدد 07 ماي 1958.

[4]الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص،102

- احترام ميثاق الأمم المتحدة وكذا حقوق الإنسان و معاهدة جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب .
- التمسك بالوحدة المغاربية الفيدرالية، وبعروبة الجزائر واكبر دليل على ذلك التنويه والإشارة إلى كون الجزائر جزء من العالم العربي، وبان مبدأ التحرر يمثل معركة بمنأى عن التعصب الديني الذي تتم الإشارة إليه من طرف فرنسا .
- إظهار سياسة الحكومة بخصوص التسوية المتعلقة بالقضية الجزائرية وكذلك مسالة الأقلية الأوربية، حيث تلتزم الحكومة الجزائرية بإعطائهم حقوقهم في المواطنة،كما يحق لهم بان يحافظوا على هويتهم كفرنسيين وينالوا جميع حقوقهم المشروعة بصفتهم أجانب.[1]

وكما سبق أن اشرنا إلى المكانة التي يحظى بها الباءات الثلاث ، قام السيد كريم بلقاسم يوم الخامس من شهر ماي 1958 بتقديم تقرير مضمنا فيه إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة بحيث تكون لها القدرة أن توصيل السلاح إلى داخل البلاد وفي نفس الوقت تملك الفعالية خارج الجزائر، وفي هذا المسعى وجد تحالفا من طرف العقيد عمر اوعمران ، كما تحالف معه العقيد محمد الشريف، إلا أن كريم لقي معارضة من قبل لخضر بن طوبال بصفته قائدا للولاية الثالثة، وهو نفس الإجراء الذي اتخذه عبد الحفيظ بوصوف الذي يقود الولاية الخامسة حينئذ، والهدف قطع الطريق إمام كريم بلقاسم لكي لا ينفرد بالزعامة[2] ؛لهذه الأسباب انقسمت قيادة الجيش إلى جناحين، ويظهر ذلك من خلال إسناد رئاسة لجنة التنظيم العسكري الخاصة بالحدود الشرقية والتي تضم ثلاثة ولايات وهي: الولاية الأولى والولاية الثانية، بالإضافة إلى الولاية الثالثة للعقيد محمدي السعيد، وفي رد فعل معاكس تم تكليف العقيد هواري بومدين من طرف عبد الحفيظ بوصوف برئاسة لجنة التنظيم العسكري للجهة الغربية للجزائر، والتي ضمت حينئذ كل من الولاية الرابعة و الولاية الخامسة بالإضافة إلى الولاية السادسة التاريخية.[3]

[1] Gilbert Minier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962,Edition Casbah, 2013, p532.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص، 116

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، المرجع السابق،ص،471

ولقى ترشيح السيد الأمين دباغين لرئاسة الحكومة معارضة من السجناء الخمسة، وقد اغتنم الجنرال شارل ديغول هوة الخلافات التي طرأت بين قادة ثورة التحرير، فقام بزيادة إعداد المجندين من الجزائريين فارتفع العدد من 30 إلف إلى غاية 60 إلف، وهذا لمساندة و دعم القوات الفرنسية في الجزائر التي تعمل على القضاء على ثورة التحرير و يبلغ تعدادها زهاء 500 إلف من الجنود ، وناهز عدد الضباط في جهاز المخابرات 1400 سنة 1958 [1].

أما فيما تعلق باختيار فرحات عباس لرئاسة الحكومة وعدم اقتراح احد القادة الذين فجروا الثورة ؛فان السيد سعد دحلب يعزوا ذلك إلى الظروف السائدة في فرنسا والتي تستوجب وجود شخصية سياسية[2] تميل إلى الحلول التفاوضية[3] /

أشار السيد علي كافي بخصوص مسألة ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة، بأنها أتت بصورة مفاجئة ،ويرجع السبب إلى عدم استشارة قادة الولايات[4] ؛ رغم كونهم أعضاء في (م و ث ج)[5]، وعلى الصعيد الدبلوماسي أحدث الإعلان عن الحكومة المؤقتة صدى كبيرا، وندرك ذلك من خلال الاعترافات التي جاءت متتابعة مباشرة بعد ان انتهى رئيس الحكومة السيد فرحات عباس من قراءة البيان، فكانت الجمهورية العربية المتحدة ، السباقة إلى الاعتراف ،بالحكومة المؤقتة ، وتأتي العراق في المرتبة الثانية ، لتتوالى الاعترافات من ليبيا ،ودولة باكستان ، وفي مساء ذات اليوم اعترف اليمن بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة الجزائر ،2007،ص،90

[2] تختلف الآراء في هذه النقطة اذ هناك من يعتق ان احتدام الصراع بين الباءات الثلاث حول تصدر الزعامة، وبسبب التقارب في موازين القوى بينهم فضلوا اختيار رجل سياسي من أجل حسم النزاع بينهم .للمزيد الاطلاع على: لونيسي رابح، المرجع السابق ،ص،29

[3] Dahleb, Saad ,, O P, cit , p 96

[4] بخصوص هذه المسالة يؤكد فتحي الديب ضابط المخابرات المصرية ان برقيات احتجاج وفدت من القادة الموجودون داخل الجزائر شهر أكتوبر 1958 يعبرون عن تذمرهم من لجنة التنسيق والتنفيذ بسبب تشكيل الحكومة دون انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على انه منافي للتنظيمات المعمول بها في الثورة للمزيد يرجى الاطلاع على: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، القاهرة،1984، ص،400

[5] علي كافي، المصدر السابق، ص،225

[6] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص،400

نجحت الحكومة الجديدة في جلب مزيد من الدعم والمساندة للقضية الجزائرية على المستوى الدولي، إلا أنها عرفت صعوبات أعاقت عملها وأوشكت أن تعصف بها[1]نذكر منها

مؤامرة محمد لعموري: تبدأ إرهاصات هذه الحادثة إلى تاريخ إسناد قيادة الولاية الاولى لمحمد لعموري، حيث عمل تحت المسؤولية المباشرة للعقيد محمدي السعيد رئيس لجنة العمليات العسكرية على الحدود الشرقية للبلاد، هذا الأخير كان مسؤوله المباشر قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم[2] الذي كان عرضة للانتقاد من طرف لعموري ، حيث زعم ان كريم يتساهل في مسالة توغل الضباط السابقين في قوات الجيش الفرنسي بحجة تشكيل جيش تقليدي نظامي يشرف عليه ايدير مولود، هذا الاخير يذكر بشأنه بن طوبال ،بأنه سبق له ان تقلد مهمة قائد فيلق في صفوف الجيش الفرنسي، حيث حدثت مواجهة عسكرية بينه وبين جيش التحرير بالشمال القسنطيني خلال معركة كاديتا[3]، وبتاريخ 09 سبتمبر 1958 قامت (ل . ت. ت) بمعاقبة لعموري بتنزيل رتبته من عقيد إلى إلى رائد بالإضافة إلى منعه من ممارسة كل نشاط رسمي وإرغامه على الإقامة في المملكة العربية السعودية [4] .

بدأ لعموري يخطط للإطاحة بالحكومة المؤقتة، ومن اجل تحقيق هدفه استعان بالرائد سعدي جمعي، مستندا في مخططه على القوات المرابطة على الحدود الشرقية، كما تمكن من الحصول على دعم مصر بسبب موقف جمال عبد الناصر الرئيس المصري من الحكومة المؤقتة فقد كان متذمرا منها زاعما انها ابتعدت عن افكار القومية العربية[5]

بدأت فصول المؤامرة حين انتقل العقيد لعموري إلى تونس، بفضل الدعم و المساعدة المصرية التي قُدمت له من طرف المصريين، وفي مدينة الكاف الحدودية وبتاريخ 01 نوفمبر 1958 عقد الانقلابيون لقاء سريا بحضور خمسين ضابطا، بهدف إزاحة الحكومة المؤقتة من

---

[1] الطاهر جبلي ، القاعدة الشرقية (1954-1962) ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،إشراف جمال قنان ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2001/200،ص،166

[2] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص،167

[3] فتحي الديب، المصدر السابق،ص،408

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص،29

[5] نفسه ، ص،30

قيادة الثورة[1]، وهناك هدف أخر سعى إليه رفاق لعموري تمثل في ملاحقة الباءات الثلاث بسبب عجزهم عن ضمان التسليح لثورة التحرير.[2] كما يكيل هؤلاء تهما أخرى لخصومهم منها قبولهم عملية التفاوض بدون شروط مع فرنسا والخضوع لأوامر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[3] والرضي بأنصاف الحلول ، وكذا منح المناصب الحساسة لأناس مثل فرحات عباس وهم غير معروفين بالإخلاص والوفاء لثورة التحرير[4] .

ظهرت خيوط المؤامرة ،حسب رواية السيد علي كافي بواسطة سالم شلبك، وهذا الشخص ينحدر من أصول بربرية ذو جنسية ليبية، هذا الأخير استمع إلى الحديث الذي دار بين العقيد لعموري ورفاقه عن المؤامرة باللهجة الشاوية والتي يفهمها ، فقام بإخبار العقيد محمود الشريف، والذي بدوره أطلع كريم بلقاسم عن الأمر ،فطلب من الحكومة التونسية المساعدة فقامت بتلبية طلبه بسرعة بإرسال قوات عسكرية، وأثر ذلك تم اعتقال العقيد لعموري و البعض من مجموعته، بينما لاذ بالفرار البعض الأخر[5] .

أحيلت المجموعة الانقلابية للمحاكمة يوم 20 جانفي **1959** أدى خلالها العقيد عبد الحفيظ بوصوف دورا كبيرا ، وترأس جلسات المحاكمة العقيد هواري بومدين، بمعية الرائد علي منجلي بصفته وكيلا ، أما محامي المتآمرين فهو المحامي العقيد الصادق، وفي الأخير صدر حكم بالإعدام في حق لعموري وإفراد مجموعته ،كما صدر حكم يقضي بسجن بقية

[1] خرج الاجتماع السري الذي عقد في مدينة الكاف التونسية الحدودية بقرارات غاية في الخطورة حسب العقيد الطاهر الزبيري حيث عزمت مجموعة لعموري على إرسال مجموعة عسكرية من صنف كوماندوسإلى مقر الحكومة المؤقتة الموجود في تونس بهدف القاء القبض على كريم بلقاسم وفرحات عباس ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ومحمود الشريف ،بالإضافةإلىإغلاق الحدود الجزائرية التونسية ، كما عزموا على إيقاف عملية عبور السلاح والجنود الى داخل التراب الوطني قبل تسوية المشال القائمة . ينظر : لخضر سعيداني:" التطور السياسي و العسكري للثورة التحديات والمؤسسات 1954-"1962، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، المجلد 07، العدد 03 ،2020، ص،43.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق،ص،162

[3] لخضر سعيداني، مرجع سابق ، ص،43

[4] فتحي الديب، مصدر سابق،ص،408

[5] نفسه،ص409

المتواطئين لمدة سنتين ،في حين تم تنفيذ حكم الإعدام شهر مارس 1959 [1]وانتهت بذلك فصول مؤامرة محمد لعموري.

- **التنافس بين الباءات الثلاث:** لم تنبه متاعب الحكومة المؤقتة عند انتهاء هذه المؤامرة، بل تلاحقت الأزمات ، وعلى سبيل المثال التنافس المحموم بين كبار الشخصيات القيادية، كما عرفت جبهة التحرير الوطني الانقسام بين مختلف التيارات التي تشكلها ، وفي هذا الإطار نتطرق إلى إحدى هذه الشخصيات التاريخية ، متمثلة في السيد كريم بلقاسم إذ يعتقد في قرارة نفسه بأنه زعيم الثورة وقائدها الحقيقي ، وعلى هذا الأساس فانه لا يتوانى في المطالبة بتبوء زعامة الثورة بصفة حقيقية فعلية ، ويوعز ذلك لكونه من التسعة التاريخيين ،ويؤكد على أحقيته بدلا من السيد فرحات عباس الذي يتولى السلطة صوريا فقط[2].

يتصادم هذا الطموح مع المعارضة الصلبة التي يجسدها الثنائي لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، فهما متشبثان بأحد المبادئ التي ترتكز عليها ثورة التحرير، إلا وهو نبذ الزعامة الفردية والتمسك بمبدأ القيادة الجماعية، بالإضافة إلى كون الرجلان ينتميان إلى مجموعة 22 التاريخية التي فجرت الثورة ، وبالتالي فان لهما نفس الحقوق للمطالبة بالزعامة وهذا الأمر كبح طموح كريم وجعله في الأخير يتراجع [3].

-مشكلة التسليح.:**العجز عن إمداد الثورة بالسلاح:** لم يتوان العقيد هواري بومدين في كيل التهم للحكومة المؤقتة في تقصيرها في عملية تسليح الولاية الخامسة الواقعة في الجهة الغربية للبلاد وإمدادها بالمؤونة، إضافة إلى تهمة أخرى يوجهها قائد هيئة الأركان العقيد بومدين إلى ذات الأطراف، بخصوص جنود جيش التحرير الذين يتلقون تدريبا في الحدود الشرقية بين تونس والجزائر ، إذ يتم إرغامهم على دخول البلاد قصد إبعادهم ومنعهم للحول دون التدخل في أي شان يتعلق بالحكومة المؤقتة[4].

---

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، البصائر للنشر والتوزيع،2013،ص،400

[2] عقيلة ضيف الله، المرجعالسابق، ص، 440.

[3] عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية،1945-1962، المصدر السابق، ص،162

[4]احمد توفيق المدني، المصدرالسابق، ص،415.

أما على الصعيد الخارجي فقد نشب خلاف كان طرفاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى الجمهورية المتحدة بخصوص مسالة السلاح ،حيث كان يرسل من طرف هذه الدولة الشقيقة إلى المجاهدين لكن لا يتم تسليمه بسبب الإهمال والتماطل من طرف الحكومة المؤقتة التي تقوم بتكديسه بمخازن السلاح في كل من ليبيا وتونس[1] كما ساهمت أحداث أخرى في زيادة هوة الخلاف وتدق إسفينا آخر ليعمق من حدة التباين في وجهات النظر ومن بينها الحادثة التي سنخصها بالدراسة والتحليل.

-مقتل عميرة علاوة: تعود وقائع هذه الحادثة إلى تاريخ 10 فيفري 1959 في العاصمة المصرية القاهرة ، وأمام مقر الحكومة المؤقتة تفاجئ الناس بوجود جثة عميرة بالطريق ، بعد مقابلة أجراها مع رئيس الحكومة فرحات عباس في مقر عمله، حيث سمع الأشخاص المتواجدون بالمقر انطلاق أصوات عالية توحي بوجود شجار ، ويشاع بعدها أنه انتحر بالقفز من الطابق الخامس ،بعد أن نشب بينه وبين عبد الحفيظ بوصوف خلاف ، فأمره هذا الأخير بالتوجه إلى مراكش بالمغرب بهدف التحقيق معه إلا أن عميرة لم ينفذ الأوامر[2].

والظاهر أن السيد فرحات عباس، تلقى تقريرا جاء فيه أن عميرة علاوة ينسب الانحراف على مبادئ الثورة إلى وزراء الحكومة ، وأن تصرفاتها محل نقمة من جيش التحرير، وبدوره قام فرحات عباس بإرسال التقرير إلى عبد الحفيظ بوصوف، وهو الذي أمر باستدعائه إلى القاهرة [3]، وبحكم علاقة الصداقة الموجودة بين عميرة و الأمين دباغين ساءت العلاقة بين هذا الأخير ورئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس باستقالته حيث أدت هذه الحادثة إلى تفاقم الأزمة وساء الوضع داخل الحكومة المؤقتة ، وارتفاع حدة الخلافات بين وزرائها [4].

مما يجعلنا نعتقد أن هذه المشاكل التي حدثت بين قيادات الثورة بالخارج والداخل، أدت الى تدهور العلاقات بين المؤسسات الفاعلة في هرم الثورة ولم تنزل الى القاعدة حسب وجهة نظرنا.

---

[1] نفسه، ص416.

[2] بوحوش عار، المرجع السابق، ص، 458.

[3] فتحي الديب، المصدر السابق، ص،ص، -423-424

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، 442.

ب 2- تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية:

تنازل رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس مرغما في خضم الإحداث الخطيرة التي شهدتها ثورة التحرير وكادت أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بعدما أن كان مصرا على الرفض، إلا أن ذلك تم بشرط أن يتولى عشرة عقداء مسؤولية يتولون تمثيل الحكومة المؤقتة، ويمثلون من جهة أخرى هيئة أركان الجيش بالإضافة إلى تمثيل الولايات، وهؤلاء العقداء هم[1]:

*ممثلو الولايات: العقيد علي كافي، العقيد الصادق دهيليس، العقيد يزوران، العقيد لطفي إضافة إلى العقيد الحاج لخضر.

*ممثلو هيئة الأركان: العقيد هواري بومدين، العقيد محمدي السعيد.

*ممثلو الحكومة المؤقتة: العقيد لخضر بن طوبال، العقيد كريم بلقاسم العقيد عبد الحفيظ بوصوف.[2]

بدأ العقداء يفكرون بصفة فورية في مسألة انعقاد اجتماع لمجلس الثورة الجزائرية لكي يقوم بانتخاب تشكيلة الحكومة المؤقتة[3]، انطلق الاجتماع شهر جويلية ، حيث سارت ثورة التحرير خلال هذه الفترة العصيبة بدون قيادة ، وقد طالت مدة الاجتماع بسبب الخلاف العميق بين القادة في الداخل من جهة والحكومة المؤقتة من جهة اهرى حول المسائل المتعلقة بالمواجهة مع قوات الجيش الفرنسي بالإضافة إلى قضية تسيير شؤون ثورة التحرير وقد عرفت تشكيلة (م. و.ث.ج) الجديدة تغيرات تم على إثرها إبعاد كل من : الأستاذ احمد توفيق المدني ، والدكتور الأمين دباغين ، كما تم إقصاء إبراهيم مزهودي[4]،

استمرت الاجتماعات التي انعقدت بصفة غير منتظمة ا لفترة دامت خمسة أشهر ، حيث ظهر في الأفق، الاتفاق بين العقداء المجتمعون في تونس على التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى إثر ذلك تمت الدعوة إلى اجتماع منتصف شهر ديسمبر 1959

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق ،ص،40

[2] عمار بوحوش، المرجعالسابق، ص، 492

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر،2004،ص،355

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، 445

في العاصمة الليبية طرابلس[1] وابتداء من تاريخ 16 ديسمبر إلى غاية 18 من شهر جانفي 1959 في ظروف اتسمت بطابع السرية وسادها تكتم كبير، انعقدت دورة (م. و.ث.ج) الثالثة في مدينة طرابلس العاصمة الليبية [2] بعد مرور ثلاثة وثلاثين يوما تخللها مناقشات ساخنة خلال المداولات ، وجه عبرها كل من أحمد منجلي والعقيد هواري بومدين والعقيد سليمان دهيليس نقدا لاذعا للحكومة المؤقتة بسبب أفعالها، شمل الباءات الثلاث باعتبارهم أصحاب السلطة الحقيقية، إلا أن كريم بلقاسم كان الخاسر الأكبر لان مخرجات الاجتماع كانت في غير صالحه؛ بسبب إقصاءه من قيادة الجيش وتوجيهه للعمل بوزارة الشؤون الخارجية وهي الوظيفة التي رضي بها مكرها.[3]

ومن أهم مخرجات اجتماع (م.و.ث.ج) في الدورة الثالثة تشكيل حكومة جديدة يتولى رئاستها السيد فرحات عباس بعدما تم تثبيته في هذا المنصب ، إضافة إلى إسناد منصب نائب الرئيس إلى كريم بلقاسم، وتولى حقيبة وزارة المالية السيد احمد فرنسيس[4].

وتميزت هذه التشكيلة الحكومية الجديدة بتقليص عدد المناصب الوزارية إلى 13 وزيرا بعدما كانت تضم 19 وزيرا، كما ألغيت وزارة القوات المسلحة لتأتي بدلا عنها لجنة وزارية للحرب مع إسناد عضويتها للباءات الثلاث (كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال)[5] مع اعتمادها في أداء وظيفتها على قيادة الأركان التي يرأسها العقيد هواري بومدين، ويرتكز عملها أساسا على إعادة التنظيم في صفوف الجيش ، ويشمل هذا الإجراء الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية والغربية[6]،

تقرر في الدورة الثالثة سالفة الذكر بما تعلق بقيادة الجيش وجوب دخولهم إلى التراب الوطني ، بالإضافة إلى أنه تقرر إجراء عملية الهيكلة الخاصة بالجيش من الناحيتين البشرية والمادية،

---

[1] محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003،ص،433.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، 445.

[3] فتحي الديب، المصدر السابق،ص،462.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، 446.

[5] سيد علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (11960-1961)، دارالحكمة، الجزائر،2010،ص،18 .

[6] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، 447.

وأقر(م. و.ث.ج) في الدورة الثالثة أيضا دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى أرض الوطن ، ويشمل القرار وزارة الدفاع ، وباقي الوزارات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية ،إلا أنه تقرر استثناء وزارة الشؤون الخارجية[1] ، وبذلك نخلص الى أهمية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذه الظروف الصعبة على بقيادة الرئيس فرحات عباس .

ب 3- تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة:

سبق لنا التطرق في الفصل التمهيدي بشأن مفاوضات الاستقلال، أن محادثات **لوقران** التي تم إجراؤها بين ممثلي الحكومة المؤقتة والوفد الفرنسي ، قد منيت بالفشل وتوقفت يوم 28 جويلية 1961؛ بسبب استمرار الخلافات حول مسالة الأقلية الأوروبية وكذا قضية فصل الصحراء، فتفاقم الصراع بين(ح.م.ج.ج) قيادة الأركان لان هذه الأخيرة تطالب بالحزم في المفاوضات مع الفرنسيين وتوجه انتقادات لاذعة لخصومها في هذا الشأن[2].

في خضم هذه الأجواء المتوترة، دعت الحكومة المؤقتة لاجتماع (م. و.ث.ج) **للدورة الرابعة** ، وهذا ما تم فعلا في العاصمة الليبية طرابلس من 09 أوت إلى غاية 27 من نفس الشهر سنة 1961، وعند افتتاح أشغال المؤتمر طفت إلى سطح الخلافات مشكلتان أساسيتان واجهت المؤتمرين وهما :

- الأزمة المتفاقمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.
- مسألة المفاوضات مع الفرنسيين.[3]

ومن بين أهم القرارات التي خرجت بها الدورة الرابعة للمجلس إعلان تشكيل حكومة جديدة أوكلت رئاستها للسيد بن يوسف بن خدة خلفا للسيد فرحات عباس الذي فشل في إدارة المفاوضات مع الفرنسيين وكان هذا سببا كافيا لإعفائه من مهامه[4] ، وقد اتسمت مواقف الرئيس الجديد للحكومة بكونها أكثر تشددا وتصلبا مما كان عليه الأمر إبان ترأس سلفه

[1] سيد علي احمد مسعود، المرجع السابق، ص، 18.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، صن،458.

[3] محمد عباس، رواد الوطنية المرجع السابق، ص ،259.

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص، 192.

فرحات عباس، مما حدا بالفرنسيين إلى وصف التعديل على مستوى رئاسة الحكومة على انه يسير نحو التشدد[1]، حيث ستعرف المفاوضات مرحلة حاسمة في عهد هذه الحكومة .

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962 : أسبابها ، تطوراتها

تصاعدت حدة التوتر وتفاقمت الخلافات بالأخص بعد الاجتماع الذي انعقد في زمورة[2]؛ لأنه سمح للحكومة المؤقتة أن تتبنى إقرار إجراءات في غاية الخطورة خصوصا مسالة عزل هيئة قيادة الأركان ،وحدث هذا في تونس خلال انعقاد الاجتماع الوزاري بتاريخ 30 جوان 1962، فقد تضمن القرار عزل قادة قيادة الأركان وتجريدهم من رتبهم العسكرية ويتعلق الأمر بالعقيد هواري بومدين ، بالإضافة إلى قائد احمد سليمان ، ومس القرار أيضا علي منجلي[3]، و لم تحضر اجتماع زمورة الولايات الأولى والخامسة والسادسة ؛لأنها مساندة وموالية لهيئة الأركان [4].

1-خلفيات الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة

عجل انعقاد اجتماع زمورة ،انفجار الأزمة في زمن وجيز وبدا بمثابة بداية النهاية لتلك المعضلة [5]،وفي إطار الجهود الرامية إلى فرض سيطرتها أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا إلى كل الضباط في الولايات وكذا الوحدات المتواجدة بالحدود أن يخضعوا لسلطتها وبان يأتمروا بأوامر القيادة العسكرية التي عينتها وفي هذا الشأن نددت الحكومة المؤقتة بكل الإعمال المقترفة من طرف

---

[1] بن يوسف بن خدة ، مفاوضات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987،ص،54

[2] انعقد هذا الاجتماع بتاريخ 24و25 جان 1962 بمنطقة زمورة الواقعة بالقبائل الصغرى شمال مدينة برج بوعريريج ،بعدما قامت الولايات المعادية لهيئة قيادة الأركان المتحالفة مع بن بلة بالتنسيق بينها وربط الاتصال ،بحضور الولاية الثانية التي يقودها بوبنيدر إضافة إلى حضور الولاية الثالثة التي يتولى قيادتها محند اولحاج ،كما حضرت كذلك الولاية الرابعة وكان قائدها حينئذ يوسف الخطيب ، بالإضافة الى حضور فيدرالية فرنسا برئاسة عمر بوداود، كما تم اجتماع زمورة حضور بمشاركة منطقة الجزائر المستقلة التي يقودها الرائد عز الدين ، وبالإضافة الى هذه الإطراف حضرت فيدرالية تونس لجبهة التحرير الوطني للمزيد ، ينظر : حنيفي هلايلي ،أزمة صيف 1962، مرجع سابق ،ص،172

[3] Ben Yousef ben khada,opcit, p,22

[4] Gilbert Minier, Histoire Intérieure de FLN 1954-1962, op, cit, p655

[5] لخضر بورقعة، المصدر السابق ،ص،129

أعضاء قيادة الأركان الثلاثة، وإعفائهم من تقلد رتبهم العسكرية ،إضافة إلى رفض الأوامر الصادرة عن الضباط السابقين، ليعلن بن يوسف بن خدة من تونس عزل هيئة الأركان[1] وجاء رد فعل هيئة الأركان أن عارضت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المؤقتة[2] وأعلنت أنها غير شرعية وفي نفس الوقت غير قانونية ،باعتبار أن (م.و.ث.ج) هو المخول باتخاذ قرار العزل واليه ترجع صلاحية ذلك [3] وفي هذا الإطار قامت بالطعن في قرار الإقالة[4]، وتمردت بصورة صريحة وبدأت بالقيام بالإعمال المسلحة، وبهذا انطلق الصراع الدموي بين الجانبين المتنازعين[5]

وبتاريخ 02 جويلية 1962 أمرت قيادة الأركان في تصريح اصدر لجميع ضباطها وجنودها بالتهيؤ من اجل الدخول إلى الجزائر العاصمة والبقاء محافظين على مواقعهم [6] ، اما عن الأسباب التي جعلت جيش الحدود يخضع لأوامر قيادة الأركان، فان السيد بن يوسف بن خدة يقدم لنا مبررات لذلك ،تأتي في مقدمتها تلك الحملة الدعائية التي قادتها الهيئة العسكرية سالفة الذكر ضد الحكومة المؤقتة، وتمكنت من خلالها إظهار أعضاء الحكومة من الوزراء في موقف العجز والضعف ، ولم تسلم اتفاقيات ايفيان من هذا النشاط الدعائي وتم وصفها بالاستعمار الجديد، والقوا باللائمة في قضية اغتيال عبان رمضان على الباءات الثلاث موجهين أصابع الاتهام إليهم بإراقة دمه [7] .

---

[1] علي هارون، خيبة الانطلاقة أو أزمة صيف 1962 تر الصادق عماري دار القصبة للنشر ، الجزائر 2003،ص،80

[2] يوضح السيد بن يوسف بن خدة أسباب عزل هيئة قيادة الأركان ويعزو ذلك إلى الإعمال العدائية التي قامت بها هذه الأخيرة داخل الولايات والمتمثلةفي الحملة الدعائية ضدها والتهم الموجه إليها منها محاولة إلغاء جيش التحرير وإحلال القوة المحلية محله. للمزيد ينظر: -Ben Yousef ben khada,opcit, p, 178

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة ، المرجع السابق،ص،565

[4] يرى الرائد لخضر بورقعةأن بن يوسف بن خدة لم يفهم المعطيات الخاصة بالمرحلة، كما انه لم يكن حاسما في مسالة عناصر الصراع بالدقة المطلوبة، ولم يدرس التحالفات الموجودة حوله وقام بإقالة هيئة الأركان،والأمر جاء متأخرلأنهصدر بعدأن تفاقم نفوذ هذه المجموعة داخل الجيش وفي محيطه، لهذا تم الاستخفاف من قرارات رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة وضربوا بعرض الحائط قراراته واعتبروا رئاسته للحكومة عديم الشرعية. ينظر: لخضر بورقعة ، المصدر السابق ،ص،121

[5] لخضر بورقعة، المصدر السابق،ص،121

[6]-ALI Haroun, l'été de la désaccord, édition Casbah,Alger,2000,p47

[7]-Ben youcef ben khada,opcit, p,178

بتاريخ 03 جويلية 1962 دخلت التشكيلة الحكومية المؤقتة ارض الوطن بجميع أعضائها باستثناء محمد خيضر واحمد بن بلة ، وقد أقدمت على هذه الخطوة قصد المسارعة في هذا الإجراء قبل أن تقوم به هيئة الأركان ، وكان الأمل يخذوها للفوز بولايات الداخل [1]،وقد جاء في التقرير [2] الذي أصدرته لجنة ما بين الولايات إشارة إلى الأوضاع فائقة الخطورة، ورغم ذلك فان حدة الصراع و المواجهة تواصلت بين الجانبين ،مما خلق ارتباكا بين أعضاء اللجنة المذكورة؛ لان الولاية الثالثة وكذا منطقة الجزائر المستقلة أخلفتا الوعود التي قطعتها سابقا، عند القيام بالإسراع في استقبال الحكومة المؤقتة حين همت بدخول العاصمة من طرف العقيد محند اولحاج و الرائد عز الدين [3] .

وبلغ الاحتقان مبلغ الحقد ووصل الصراع درجة أن طلب احمد بن بله من الملك الليبي ألا يقوم بتسليم الأسلحة إلى الحكومة المؤقتة، ووافق الملك على أن لا يسلمه لأحد، إلى حين استقرار الأوضاع في الجزائر وبوجود رئيس شرعي للبلاد [4]

2-اجتماع قيادة الأركان في تلمسان

تفاقم النزاع بين مجموعة تيزي وزوز ومجموعة تلمسان، حيث وصل نائب رئيس الحكومة احمد بن بله العاصمة المغربية الرباط يوم 10 جويلية قادما إليها من العاصمة المصرية القاهرة، وتزامن هذا مع تواجد رابح بيطاط ومحمد يزيد في المغرب بصفتهما مبعوثين لبن يوسف بن خدة [5] وبتاريخ 11 جويلية 1962 اتجه بن بله إلى مدينة وجدة المغربية الحدودية ومنها انتقل إلى مدينة مغنية – باعتبارها مسقط رأسه - رفقة سي عثمان بصفته قائد الولاية الخامسة ومحمد خيضر بالإضافة إلى بومنجل، حيث حظي الوفد بحفاوة الاستقبال [6].

---

[1]-Slimane Cheikh, Algérie en armes ou le temps de servitudes,2Emme Edition casbah,Alger,1998,p,407

[2] تمت دراسة عديد النقاط في جدول الإعمال وعبر المداولات بين أعضاء لجنة بين الولايات وقد أرسل الى الحكومة المؤقتة تقرير إضافةإلى السيد احمد بن بلة كذلك، وجاء فيه تأكيد حياد أعضاء اللجنة حيال النزاع القائم بين الطرفين المتنازعين. للمزيد يرجى الاطلاع على: محمد حربي، المصدر السابق، ص-ص 349-350

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص،351

[4] ابراهيم الهادي المشيريقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة الجزائر،2010، ص، 600

[5] علي هارون، خيبة الانطلاقة المصدر السابق، ص،112

[6] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص،34

حظرت الجماهير في مدينة تلمسان بكثافة لاستقبال الوفد المعار ضللحكومة المؤقتة السابق ذكره وعلى رأسها الوزير احمد فرنسيس؛ لان الولاية الخامسة تدين بالولاء العلني لأحمد بن بلة[1] ومن ثم اتجه إلى مدينة وهران رفقة محمد خيضر ، كما حضر مسؤول المنطقة الحرة للجزائر ياسف سعدي المهرجان إلى جانبهما [2] في حين التحق فرحات عباس بمدينة تلمسان وانخرط في الجناح الموالي لبن بله مثل محمد خيضر واحمد فرانسيس وعلي بومنجل ورابح بيطاط ، وتم اتخاذ فيلا ريفو مقرا يتجمع فيه أنصار هذا الجناح[3] ويتضح جليا من خلال هذا النشاط ان احمد بن بله صار يحظى بالتفاف الأنصار حوله وتمكن من استقطاب الحلفاء[4].

اتسع التمثيل في الشق السياسي وفي الميدان العسكري بالنسبة لجماعة وجدة والتي ستأخذ لاحقا تسمية " جماعة تلمسان "،إلاأن هذا لم يمنع من وجود اختلاف في وجهات النظر بين أعضائها.

وقد تجسد ذلك بعد ان دب الخلاف بين احمد بن بله من جهة و قيادة الأركان العامة من جهة أخرى حول مسالة الطرق الواجب إتباعها لبلوغ الهدف وهو الوصول إلى اعلي هرم السلطة ، حيث أصر احمد بن بله على تحقيق هدفه لكنه يتريث حتى استغلال وسائل المصالحة المتاحة والتي تمكنه من ذلك ، لكن هيئة قيادة الاركان ترى غير هذا الراي؛ وتفضل القيام بإعلان المكتب السياسي بصفة فورية ،بل تريد الزحف نحو العاصمة وذلك بغير إعارة أي أهمية لوجود للحكومة المؤقتة[5] .

وفي الجانب السياسي ظهر في الأفق تحالف بين السيد فرحات عباس بصفته رئيس للحكومة المؤقتة سابق ونائب رئيس الحكومة المؤقتة احمد بن بله والوزيرين في الحكومة محمد خيضر ورابح بيطاط إضافة إلى أحمد فرنسيس الذي تقلد سابقا منصب وزير المالية، أما عسكريا فقد تواجد قائد الولاية السادسة العقيد محمد شعباني ، إلى جانب حضور العقيد عثمان

[1] المرجع نفسه،ص،35

[2] علي هارون، خيبة الانطلاقة المصدر السابق، ص،113

[3] علي هارون، المصدر نفسه،ص،114

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق،ص،282

[5] المصدر نفسه ،ص، 283

قائد الولاية الخامسة، كما حضر العقيد الحاج لخضر والطاهر الزبيري بصفتها ممثلان للولاية الأولى ، وهذا يمنح الانطباع ان جماعة تلمسان المساندة لأحمد بن بله أصبحت تشتغل مثل الحكومة بسبب تمثيلها السياسي و العسكري الموسع[1].

تعتبر مدينة تلمسان منطقة تمركز بالنسبة لقيادة الأركان بقيادة هواري بومدين، باعتبارها جزء من الولاية الخامسة الموالية لنائب رئيس الحكومة احمد بن بلة ، وقد كانت هيئة الأركان تعد لإجراء مباحثات مع أعضاء من الحكومة المؤقتة التي يترأسها بن يوسف بن خدة وبرفقته كل من سعد دحلب و كريم بلقاسم بالإضافة إلى محمد بوضياف و حسن ايت احمد وأعضاء آخرون، إلا انه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق مع استمرار الاقتتال بين الوحدات القتالية التابعة لمختلف الولايات، في هذه الظروف التي تتسم بالتشنج عقدت قيادة الأركان اجتماعا في مدينة تلمسان تم الاتفاق من خلاله على ضرورة الاستيلاء على العاصمة باعتبارها مركز القيادة؛ لأنه لم يعد هناك مجال للحوار مع الأعضاء الممثلين للحكومة المؤقتة[2]

3 - تأسيس المكتب السياسي:

تمكنت جماعة تلمسان من إحكام سيطرتها على جيش الحدود كم سيطرت على جيوش بعض الولايات، فقد انضمت إليها الولاية الأولى التي يتولى قيادتها العيد الطاهر زبيري، وحصلت على مساندة العقيد عثمان الذي يقود الولاية الخامسة، كما انضم إلى هذا التحالف العقيد محمد شعباني وهو على رأس الولاية السادسة، وبهذا لم يبقى لجماعة تلمسان إلا إحكام هيمنتها على باقي الولايات وهي: الولاية الثانية بالإضافة إلى الولايتين الثالثة و الولاية الرابعة، دون أن ننسى الشخصيات التاريخية التي أبدت مساندتها لهذه المجموعة نذكر في هذا السياق فرحات عباس و محمد خيضر ورابح بيطاط[3] .

إلا أن الولاية الرابعة التي تحكم سيطرتها على الجزائر العاصمة ومختلف المنشآت والمراكز وكذا أهم المرافق للدولة الجزائرية بقيادة يوسف الخطيب، أبدت هذه الأخيرة موقفا يتسم

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص،123

[2] مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي "، مواقف وشهادات من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى عين مليلة، الجزائر،2009، ص ص،207-208

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق،ص،62

بالإصرار على التمسك بالحياد في الصراع القائم بين الأطراف المتصارعة [1]، في ظل هذه الظروف المتردية لم تقف لجنة ما بين الولايات مكتوفة الأيدي بل حاولت التوسط لإذابة الجليد في العلاقة المتوترة بين أطراف الصراع، وفي هذا الصدد أشات وفدا يتشكل من العقيد محند ولحاج و العقيد حسين الخطيب بالإضافة إلى سعيد حرموش وتمثلت المهمة الأساسية لهذا الوفد إجراء اتصال مع احمد بن بله بهدف الفصل بينه وبين قيادة الأركان، إلا أن المحاولة منيت بالفشل بسبب رفض هذا الأخير ودعوته التي وجهها إلى جميع الولايات بغرض إجراء مباحثات معه في تلمسان، وكان هدفه من ذلك دفعها إلى المصادقة على المكتب السياسي[2].

وقد باءت كل المحولات لاستمالة الولاية الرابعة إلى جانب مجموعة تلمسان منها المحاولة التي بادر بها احمد بن شريف بمعية محمد فتال، ولم يتوان ياسف سعدي كذلك في محاولة السيطرة على هذه الولاية الا انه مني بالفشل الذريع، وفي اطار التحالفات القائمة في خضم الصراع فقد ساندت الولاية الثالثة وعلى رأسها العقيد محند ولحاج مجموعة تيزي وزو التي يتولى قيادتها كريم بلقاسم بدعم من محمد بوضياف[3] .

في ظل توتر الأوضاع وتشنجها بين الأطراف المتصارعة استمر احمد بن بله على إصراره في مسالة تشكيل المكتب السياسي رغبة منه في منحه صفة الشرعية الثورية ،متجاهلا بذلك صلاحيات (م.و.ث.ج)، وبتاريخ 15 جويلية 1962 عقد ممثلو الولايات اجتماعا أعلنوا من خلاله عن تشكيل المكتب السياسي [4]أما عن جدول أعمال الاجتماع فقد اعد مسبقا واحتوى نقطتين أساسيتين هما تشكيل مكتب سياسي بالإضافة إلى إنشاء قيادة موحدة [5]، وفعلا فقد لقي الاجتماع استجابة من طرف الولايات وانعقد بمدينة الأصنام حيث شارك فيه ممثلين عن الولايات على النحو التالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص، 63.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص، 294.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق ص ص، 63-64 .

[4] لخضر بورقعة ، المصدر السابق،ص،92.

[5] ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق،ص،41.

- ممثل الولاية الأولى: العقيد الطاهر زبيري
- ممثل الولاية الثانية: العقيد صالح بوبنيدر
- ممثل الولاية الثالثة: العقيد محند ولحاج
- ممثل الولاية الرابعة: حسين الخطيب
- ممثل الولاية الخامسة: العقيد عثمان
- ممثل الولاية السادسة: العقيد محمد شعباني[1]

وقد قام بتمثيل قيادة الأركان في هذا اللقاء[2] العقيد هواري بومدين برفقة علي منجلي بسبب وجود الرائد سليمان في الأسر لدى صالح بوبنيدر بالولاية الثانية [3]، أما عن الاتفاق المبرم فيذكر العقيد الطاهر زبيري في كتابه الموسوم " 50 عاما من الكفاح – مذكرات قائد أركان جزائري " ، إن الاتفاق يقضي بدخول العاصمة وان يسمح للمكتب السياسي بالنشاط فيها إضافة إلى الموافقة على عودة العناصر المناوئة للنظام، مع بقاء تشكيلة المكتب السياسي المكونة من الزعماء الخمسة التاريخيين يضاف اليهم الحاج بن علا ومحمدي السعيد، كما تم الاتفاق على إجراء انتخابات من اجل تشكيل المجلس التأسيسي ، والعمل على توحيد الجيش وكذلك توحيد القيادة ، وتوعية الشعب بمختلف القرارات التي يتم اتخاذها من خلال إقامة المهرجانات الشعبية[4] .

---

[1] محفوظ اليزيدي، المصدرالسابق، ص ،301.

[2] حضر هذا اللقاء شخصيات سياسية وعسكرية مساندة لقيادة الأركان وهم: احمد بن بلة بصفته تائب رئيس الحكومة و محمد خيضر والسيد فرحات عباسبالإضافة الى احمد فرنسيس ومجمدي السعيد كما حضر أيضاالأستاذ احمد بومنجلوكذا العقيد الحاج والحاج بن علا واحمد قايد بالإضافةإلى عمر اوعمران ينظر : محمد تقية، المصدر السابق، ص،597..

[3] محمد تقية، المصدر السابق، ص، 597.

[4] الطاهر الزبيري ،المصدر السابق،ص،284.

أعربت الولايات التي تساند احمد بن بله تمسكها بهذه الاقتراحات، الا ان الولاية الثالثة ورغم قبولها إلا أنها على اعترضت على تعيين محمدي السعيد وطلبت باستبداله بكريم بلقاسم[1] ، واصطدم هذا الشرط برفض العقيد عثمان والعقيد محمد شعباني كما جاء الرفض من طرف العقيد الطاهر الزبيري ، ولتفادي انسداد الأوضاع قدمت الولاية الرابعة مقترحا يقضي تأسيس مكتب سياسي مؤقت يتشكل من قادة الولايات ، على ان تكون المهمة المسندة إليه هي الدعوة إلى انعقاد مؤتمر (ج.ت.و)[2].

بتاريخ 21 جويلية 1962 وعقب تبادل الآراء بين العقيد الطاهر الزبيري و العقيد محمد شعباني و العقيد عثمان، طلب العقداء الثلاثة منحهم بعض الوقت قصد اجراء مباحثات مع نوابهم وتوجهوا صوب مدينة تلمسان، وفي اليوم الموالي الموافق لتاريخ 22 جويلية 1962 قام الأستاذ احمد بومنجل بالإعلان عن تشكيلة المكتب السياسي[3] من خلال ندوة صحفية قام بتنشيطها في تلمسان، مؤكدا في سياق الحديث عن تواجد ضباط الجيش في مدينة تلمسان ان هذا الحضور لا يعني إعلان المبايعة لأحمد بن بله، لكنه لا يعدو ان يكون إبداء لحسن النوايا الغرض منه البحث عن حل للازمة يحظى بالتوافق والإجماع، بعيدا عن مظاهر المغامرة او المواجهة التي لا يحبذهما أي احد [4] .

ومن جهته بادر السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإخطار جماعة تلمسان ان الحكومة المؤقتة قد وافقت على تشكيلة المكتب السياسي، الا انها اشترطت مصادقة (م.و.ث.ج) ، وفي الجانب السياسي استقال من التشكيلة الحكومية سعد دحلب وزير الخارجية، وحذا حسين ايت احمد نفس النهج وقام أيضا بتقديم استقالته.5أما

---

[1] عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة (1962-1978)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د الحلقة الثالثة، تخصص: الحركة الوطنية والتورةالجزائرية كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2018/2017، ص،71

[2] محمد تقية، المصدر السابق، ص،597

[3] يعلل السيد احمد بن بلة اعلان تشكيل المكتب السياسي الى حيازته ثقة (م.و.ث.ج) المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس باعتباره سلطة وطنية شرعية، ينظر : محمد تقية ،المرجع السابق،ص،597

[4] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص،42

[5] زيدان زوليخة المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص،161

محمد بوضياف فلم يرض بمقترحات قيادة الأركان المعلن عنها في مؤتمر طرابلس، واتخذ بتاريخ 26 جويلية 1962 [1] قرارا بتأسيس لجنة وطنية بهدف الدفاع عن الثورة انطلاقا من مدينة تيزي وزو تتكون عضويتها من قائد الولاية الثالثة العقيد محند والحاج بالإضافة إلى كل من محمد بوضياف و كريم بلقاسم ، ويعتبر هذا الإعلان بمثابة التصعيد في مسار الأزمة، وشكل هذا التأزم نقطة البداية لتمرد الولايات ،وتبدي رايها فيما يخص إعلان تشكيل المكتب السياسي[2]

4 - المواجهة المسلحة والهجوم على العاصمة

كان الهدف الأساسي الذي أراد المكتب السياسي بلوغه هو كسب التأييد من طرف الولايات ، وقد تمكن من تحقيق ذلك مع الولاية الأولى و الولاية الخامسة كما حقق ذلك مع الولاية السادسة بقيادة محمد شعباني، وقامت هذه الولايات بإجراء الاتصالات مع هيئة قيادة الأركان [3]وأعلنت الولاية الثالثة و الرابعة إضافة إلى الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر رفضها القرار، واظهروا علانية نواياهم في مواجهة الجيش بالقوة في حال تم فرض الدكتاتورية العسكرية – كما أسموها – أما الولاية الثالثة فقد أعلنت انحيازها بمساندة مجموعة تيزي وزو، وهذا رغم مناشدة يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة العقيد محند ولحاج عدم الانحياز الي أي من الأطراف [4] .

منيت المحاولات التي قام بها احمد بن بله في سبيل إقناعهم وافتكاك موافقتهم بتزكية المكتب السياسي بالفشل، حينها قرر العودة إلى مدينة تلمسان حيث تم اجتماع المكتب السياسي وصدر القرار باحتلال مدينة قسنطينة وذلك بالاعتماد على قوات جيش الحدود[5] وفعلا تم

---

[1] عبد الكريم قواسمية، الدولة الجزائرية ومسالة بناء الدولة (1962-1978)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د الحلقة الثالثة، تخصص: الحركة الوطنية والثورةالجزائرية كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2018/2017، ص،72.

[2] الطاهر الزبيري ،المصدر السابق،ص،284.

[3] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية: ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ،دار النعمان ،الجزائر،2012،ص،203

[4] محمد بلعباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة للنشر والتوزيع ، الجزائر،291،2009

[5] ادريس خيضر، المرجع السابق،ص،417.

الهجوم يوم 25 جويلية 1962 بقيادة العربي برجم[1] وتمكن من إحكام سيطرة جيش الحدود عليها بعد وقوع معارك، حيث تم اسر العديد من الشخصيات القيادية على المستولى السياسي و العسكري في الولاية الثانية منهم لخظر بن طوبال و صالح بوبنيدر وبذلك تم إزاحة قوات الولاية الثانية من الصراع وتحييدها وصارت من المواليين لهيئة قيادة الأركان [2] .

في خضم هذه الظروف صرح السيد محمد بوضياف وكذا كريم بلقاسم اللذان يتوجدان في تيزي وزو أنهما بصدد القيام بمواجهة القوة التي يستعملها احمد بن بله

أما في العاصمة فقد بقي بن يوسف بن خدة معزولا ولم يجد حلا للمعضلة التي يواجهها غير الاستنجاد بالشعب من خلال نداء الاستغاثة التي أطلقه، إلا انه لم يجد أذانا صاغية ،فقد دعا الشعب إلى التعبير عن طموحه في السلم و الوحدة ، إلا أنه حدث ما لم يكن في الحسبان ،فقد قامت قوات الولاية الرابعة باحتلال مدينة الجزائر يوم 29 جويلية 1962م.[3]

وبتاريخ 02 أوت 1962 عقد المكتب السياسي المشكل في تلمسان،اجتماعا في هذه المدينة ،قصد البتحضير للهجوم على العاصمة ، وقد حضرته جماعة تيزي وزو بثلاث ممثلين عنها وهم محند ولحاج ومحمد بوضياف إضافة إلى كريم بلقاسم ،كما حضر اللقاء كذلك محمد خيضر بمعية رابح بيطاط لتمثيل المكتب السياسي وقد صدر عن الاجتماع هذا الاتفاق:

- ان يتم الاعتراف بتشكيلة المكتب السياسي في غضون شهر.
- إجراء انتخابات خلال شهر أوت خاصة بالمجلس الوطني التأسيسي.
- عقد اجتماع بصفة استثنائية يخص (م.و.ث.ج) بالإضافة إلى مؤتمر جبهة التحرير الوطني.

---

[1] يذكر العقيد الطاهر الزبيري في مسالة الهجوم على مدينة قسنطينة من طرف جيش الحدود ان العديد من ضباط الولاية الثانية وقفوا إلى جانب هيئة الأركان وساندوها رغم ان قائدها صالح بوبنيدر من اشد المعارضين لقائد الأركان العقيد هواري بومدين واحمد بن بلة ، كم يذكر تميز الضابط العربي برجم بمحبة الجنود حيث حظي بشعبية كبيرة بينهم ،بالإضافة إلى مساندة الرائد رابح بلوصيف الذي قدم من مدينة عين مليلة للمشاركة في اقتحام مدينة قسنطينة ، وأيده في هذا المسعى عدد كبير من جنود الشمال القسنطيني ،كما قامت الولاية الأولى بدعمه بكتيبة كاملة من الجنود وأمدته بالذخيرة و السلاح والمئونةإضافةإلى منحه الشاحنات العسكرية. ،ينظر: الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص،285.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، الطبعة 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص،85.

[3] علي هارون ، المصدر السابق، ص،165.

إلا أن الاتفاق المبرم تم خرقه ولم تحترمه الأطراف الموقعة عليه ، وفي هذا الشأن يقول محمد بوضياف أن الاتفاق تم خرقه بعد أسبوعين [1]،وعقب الاجتماع المنعقد يوم 02 أوت، قدم بن بله من تلمسان إلى العاصمة بمعية أعضاء من تشكيلة المكتب السياسي، وتزامن ذلك مع استقالة رئيسي الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة في نفس اليوم[2]، في هذه الظروف قام المكتب التأسيسي بتاريخ 04 أوت 1962 بعقد اجتماع يعد الأول في العاصمة وقد خرج بعدة قرارات لعل أهمها تحديد تاريخ إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بيوم 02 سبتمبر 1962 حيث تم تأجيلها إلى موعد أخر حدد له تاريخ 16 سبتمبر 1962 إلا انه هذا التاريخ هو الأخر اجل إلى غاية 20 سبتمبر 1962 ،غير أن سيطرة الولاية الرابعة على الجزائر العاصمة أدت إلى ظهور المكتب السياسي في موقف ضعف، وهذا بالرغم من الدعم الذي يلقاه من طرف عديد المناضلين الوطنيين مثل ياسف سعدي ومساندة العسكريين[3].

دفعت الظروف المستجدة بالطرفين إلى كيل التهم والانتقادات الحادة الجارحة إلى بعضهما البعض؛ بهدف النيل من المصداقية التي يتمتع كل طرف، واستقطاب الشعب إلى جانبه ،كما لجا الخصوم إلى تراشق التهم بخصوص المسؤولية الملقاة على عاتقهما المتعلقة بتبعات قيام حرب أهلية وشيكة ظهرت ملامحها في الأفق ، ويتنصل كل جانب منها تأكيدا على رفضها، وبذلك سارت الأمور من سيئ إلى أسوا وتسارعت الإحداث فاحتدم الصراع ؛ بسبب بعض الترشيح .

وفي هذا الصدد رفضت الولاية الرابعة أن تترشح بعض الشخصيات مثل فارس عبد الرحمان أو الشيخ خير الدين في الجزائر العاصمة ،مما أدى إلى مزيد من التشنج في العلاقات بسبب الرفض الذي أبداه المكتب السياسي حيال هذه الاقتراحات ،وتشبث كل طرف بوجهة نظره، بعد ذلك قام المكتب السياسي بنشر القائمة الاسمية للمرشحين للانتخابات البرلمانية ، المزمع إجراؤها بدون السماح للأحزاب وقوائم الأحرار بالمشاركة فيها، عندئذ لم تجد الولاية الرابعة بدا في اللجوء إلى استعمال العنف للتعبير عن الاحتجاج اتجاه تصرفات اللجنة الانتخابية ،

[1] محمد تقية، المصدر السابق، ص،600

[2] محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى دارالهدى، الجزائر،1999، ص،183

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق،ص،286.

وفي العاصمة أعلنت حال الطوارئ ، لتنطلق عملية الإعداد والتهيؤ لمجابه اي هجوم قد يحدث، مثلما وقع في مدينة قسنطينة من قبل ،مما أدى إلى تأجيل إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي من طرف المكتب السياسي إلى تاريخ 20 سبتمبر 1962[1].

وهذا ما دفع الولايتين الثالثة والرابعة بالقيام بالمطالبة باستدعاء (م.و.ث.ج) لعقد اجتماع وبتاريخ 27 من شهر أوت 1962 تم عقد اجتماع في مدينة بوسعادة حيث تقرر دخول العاصمة بحضور احمد بن بلة ومحمدي السعيد بالإضافة إلى حضور الحاج بن علا و محمد خيضر إلى جانب الحضور من أعضاء قيادة الأركان على رأسهم العقيد هواري بومدين بصفته قائد الأركان و الشريف بلقاسم وهو احد أعضاء قيادة الجيش بالجهة الغربية للوطن وعلي منجلي إضافة إلى احمد قايد.

ولم يقتصر الحضور على هؤلاء فقط بل تواجد إلى جانبهم قادة الولايات الموالية لقيادة الاركان العامة وهم: قائد الولاية السادسة محمد شعباني وبوحجر بن خدو المدعو سي عثمان قائد الولاية الخامسة كما حضر اللقاء قائد الولاية الأولى العقيد الطاهر الزبيري والعربي الميلي المدعو العربي برجم قائد الولاية الثانية، وفي الأخير توج الاجتماع بصدور بلاغ يتضمن تنديدا بسبب إقدام وحدات جيش الولاية الرابعة باحتلال الجزائر العاصمة [2].

وبعد مرور يوم واحد عن هذه الإحداث قام المكتب السياسي بتوجيه نداء للقوات المساندة التي تحظى بدعم جيش الحدود، طالبا منها التحرك من اجل مد يد المساعدة للمكتب السياسي بهدف فرض النظام وإعادة الأمن للعاصمة، وما كان من الولايتين الثالثة و الرابعة إلا أن ردت ببيان مشترك عن التهديد الذي تعرضت إليه، وأبدت تأهبا من طرف وحداتها القتالية لمواجهة أي هجوم من شانه أن يهدد مواقعها.

لم يتوان احمد بن بلة عن إعلان الزحف على الجزائر العاصمة ومهاجمتها يوم 03 سبتمبر 1962 وذلك عبر اربعة محاور وهي: محور الذي ينطلق من مدينة بوسعادة ويمر عبر مدينة سيدي عيسى وصولا إلى مدينة سور الغزلان، اما بخصوص المواجهات العنيفة بين القوات التي زحفت من الوحدات القتالية التابعة للولاية الرابعة، ومن خلال المحور الذي يمر عبر

[1] المصدر نفسه ، ص، 287.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص،84-85.

مدن عين وسارة وكذلك قصر البخاري، بالإضافة إلى محور الجهة الغربية عبر مدينة تيارت ومدينة غليزان أما من جهة الشرق فقد تم عبر مدينة سطيف [1].

ومن جانبه أمر محمد خيضر بالزحف نحو العاصمة، ويعد هذا حسب وجهة نظر القيادة في الولاية الرابعة بمثابة الانقلاب العسكري ضد الحكومة المؤقتة التي بالرغم من كونهم يختلفون معها إلاأنها حسب رايهم تعتبر تجسيدا للشرعية، اما بالنسبة لعملية لتمركز القوات فقد اخذ الرائد لخضر بورقعة مواقع لقواته في مدينة عين وسارة، بينما تمركزت قوات الضابط يوسف بن خروف في منطقة سيدي عيسى، وفي نفس الإطار فان الوحدات القتالية للرائد عمار رمضان تمركزت نواحي منطقة الأصنام الواقعة في الجهة الغربية [2].

وفي هذه الظروف لم تجد الولاية الرابعة من سند إلا من طرف الولاية الثالثة، التي ما لبثت أن سحبت كتائبها بعد أن شددت هيئة الأركان العامة هجومها، ووقف حسين أيت أحمد إلى جانب الولاية الرابعة ، وقام الرائد لخضر بورقعة إضافة إلى الرائد محمد بوسماحة وهما من الولاية الرابعة بربط الاتصالات مع العقيد محمد شعباني بهدف وقف الاشتباكات إلا أن الحوار بين الطرفين مني بالفشل، وقد حاولا أن يقنعاه أن الولاية الرابعة تقف على الحياد، غير أن العقيد شعباني أصر على تنفيذ أوامر الزحف صوب الجزائر العاصمة[3].

وفي الجانب العسكري احتدمت المواجهات ووقعت الاشتباكات الكبرى بين القوات التابعة لجيش الحدود والوحدات القتالية الخاصة بالولايات الموالية له من جهة، وبين قوات الولاية الرابعة من جهة أخرى، بلغ عدد القتلى حصيلة ثقيلة ناهزت الألف ضحية ،بالإضافة إلى العدد الهائل من المصابين و الجرحى، ومن اجل تحقيق الطموح في الوصول إلى السلطة تمت التضحية بأرواح الآخرين[4]،وبالنظر إلى خطورة الإحداث والخسائر الفادحة في الأرواح تتبادر إلى أذهاننا العديد من الأسئلة وفي مقدمتها من يتحمل وزر هذه الأرواح البريئة التي أزهقت ولا

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص،855.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص، 308.

[3] عمار جرمان، الحقيقة ،مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال ،دار الهدى عين مليلة 2007، ص، 177

[4] بلحاج الصالح ، المرجع السابق، ص،587

ذنب لها إلا بسبب صراع بين الإخوة الأعداء؟ وكيف برر قادة الثورة هذا الانزلاق الخطير أمام الرأي العام الداخلي والخارجي؟

ألم ينص بيان أول نوفمبر 1954 صراحة على بناء الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية؟[1] وما قام به هؤلاء بعيد كل البعد عن ذلك في نظرنا، فان كل الإطراف مسؤولة عن ذلك لأنها جنحت إلى الحرب دونما اعتبار للمعاناة الطويلة والمريرة التي كابدها الشعب الجزائري قبل الثورة التحريرية وخلال تحقيق الانتصارات،الأكيد أن هذه الإحداث ستبقى إحدى المحطات التاريخية الصعبة أمام الجزائريين للاستفادة من دروس التاريخ من خلال الحوار والتوافق حسب وجهة نظرنا .

إلا أنه بعد حدوث المواجهات العسكرية الدامية، تم التوصل إلى عقد اتفاق جمع كل من احمد بن بله وحضره كل من محمد بورقيبة والعقيد سي حسين حيث تم اللقاء بمدينة سور الغزلان، وقد نجحوا في وقف المعارك بوجود العقيد الطاهر الزبيري، ومن ثم توجهوا صوب مدينة قصر البخاري حيث استطاعوا إيقاف القتال الدائر هناك، وذلك بحضور العقيد بن الشريف [2]وينص الاتفاق الذي ابرم بين مختلف إطراف الأزمة على انسحاب قوات الولاية الرابعة من العاصمة، وفي إطار الجهود الرامية إلى التهدئة ووقف القتال وكذا مراقبة سريان الهدنة المتفق غليها زار احمد بن بله منطقة الأصنام بمعية العقيد حسان وتم ذلك بتاريخ 05 سبتمبر 1962، وبهذا انسحبت الوحدات العسكرية للولاية الرابعة لتحل محلها القوات التابعة للولاية الثالثة[3].

ما إن بدا المكتب السياسي بممارسة مهامه حتى واجه رفضا ومعارضة كبيرة من طرف الولاية الرابعة، أما المسالة التي أفاضت الكأس وأدت إلى احتدام الصراع بين الطرفين، فهي تتعلق بالمجلس التأسيسي وهوية المرشحين لعضويته، فقد عارضت الولاية الرابعة قبول أسماء بعض المرشحين على قوائمها الانتخابية، ومن بن هؤلاء الشيخ خير الدين، إضافة إلى عبد الرحمان فارس وأسماء أخرى تم التحفظ عليها، وتبعا لذلك سعى قائد الولاية الرابعة

[1] بيان أول نوفمبر 1954

[2] محفوظ اليزيدي، المصدر،ض،302

[3] محمد تقية، المصدر السابق، ص، 603

حسن الخطيب لمطالبة (م.و.ث.ج) للانعقاد، فجاءه الرد من طرف محمد خيضر مفاده انه لا يمكن ان يتم هذا الأمر؛ والسبب وجود العاصمة تحت سيطرة القوات التابعة للولاية الرابعة[1].

وكان تاريخ 20 من شهر أوت 1962 إيذانا باحتدام المواجهة العسكرية بين الجانبين، ويظهر ذلك في الاشتباكات التي جرت تطورات أحداثها في أعالي القصبة بين الوحدات العسكرية للولاية الرابعة والأفواج المسلحة تحت قيادة ياسف سعدي، وفي التطور السياسي للإحداث أصدرت الولاية الثالثة وكذا الولاية الرابعة بتاريخ 24 من شهر اوت 1962 إعلانا جاء في مضمونه أنهما قرارا الإبقاء على مجلسيهما قائمين إلى غاية قيام دولة جزائرية تكون منبثقة بصفة شرعية وقانونية عن المجلس التأسيسي، ليعلن السيد محمد خيضر في اليوم الموالي أن المكتب السياسي يستحيل عليه في خضم هذه الظروف المتسمة بتمرد الولاية الرابعة أن يقوم بأداء مهامه، إلا أن الولايتين المتحالفتين ونقصد بهما الثالثة والرابعة ردت على تصريحات محمد خيضر، بأنهما على أتم الاستعداد للدفاع عن العاصمة ومجابهة اي تعدي عليها، وعلى اثر ذلك تم اعتقال عدد من أعضاء المكتب السياسي وهم من فئة العسكريين[2].

وشهد يوم 25 من شهر اوت 1962 تصعيدا للأحداث بعد المواجهة المسلحة بين العناصر الموالية لياسف سعدي قائد المنطقة الحرة وقوات الولاية الرابعة، حيث عبر سكان القصبة عن تذمرهم مرددين شعار " سبع سنين بركات " مطالبين بضرورة وقف القتال والتطاحن بين الإخوة وهذا بالرغم من إجراءات حظر التجول المفروض عليهم[3].

وبتاريخ 31 من شهر أوت 1962، دخلت القوات المتحالفة إلى العاصمة عن طريق محورين رئيسين هما : سور الغزلان و قصر البخاري التي تعد بمثابة الحاجز الاخير في اتجاه الجزائر العاصمة، حيث شهدت هذه المدينة مواجهات عنيفة انجر عنها سقوط مئات القتلى

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص، 302، 303

[2] Ali Haroun,op,cit,p,166

[3] صالح بلخاج، المرجع السابق،ص،582

والجرحى[1]، واستمرت المواجهات عدة أيام تخللتها مفاوضات بين طرفي النزاع ، انتهت يوم 05 سبتمبر 1954 بدخول الوحدات القتالية المتحالفة إلى العاصمة [2].

ومن خلال تحللينا لمسار الاقتتال بين الطرفين المتخاصمين وجنوحهما للسلم بعد النداءات المتكررة من الجماهير الجزائرية و بعض عقلاء الثورة في توقيف الفتنة وفتح المجال أمام أنصار قيادة الأركان للدخول للعاصمة، وتشكيل حكومة وطنية بقيادة أول رئيس للجمهورية الجزائرية ممثلا في الرئيس الراحل أحمد بن بلة ، وبالتالي وصلت الأزمة إلى نهايتها بعد صراع مرير ذهب ضحيته الكثير من ضحايا الطرفين .

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة صائفة 1962 على العلاقات الفرنسية الجزائرية إقليميا

بعدما احتدم الصراع على السلطة في الجزائر ووصل إلى مراحل خطيرة ، وكاد التطاحن بين الإخوةالأعداء أن ينزلق بالأوضاع إلى الهاوية، يتبادر إلى الأذهان تساؤل في غاية الأهمية، حول موقف الدولة المستعمرة السابقة للجزائر وكذا دول الجوار، ممثلة في المملكة المغربية من الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وتعارضها مع مصالح المغرب بحجج تاريخية واهية في نظرنا

1- انعكاسات أزمة صائفة 1962 على العلاقات الجزائرية الفرنسية:

اتسم الموقف الرسمي ممثلا في الدوائر الحاكمة في العاصمة الفرنسية باريس حيال الصراع على السلطة في الجزائر بالحيطة والترقب والحذر والاهتمام، كما حرصت على تجنب اي تدخل مباشر او مبادرة من شانها ان تزج بها في أتون الصراع الداخلي الدائر بين الجزائريين، وحقيقة الأوضاع، أن الفرنسيين سواء تعلق الأمر بالموقف الرسمي او الشعبي شعروا بالخوف الشديد؛ لأنه سيؤثر لا محالة على ألاف المواطنين الفرنسيين الذين يقيمون

[1] في هذا السياق يعلق الشاذلي بن جديد عن هذه المواجهات بقوله : " لم يكن من السهل رؤية أولئك اللذين كانوا بالأمس في خندق واحد يوجهون السلاح الى صدور بعضهم بعض، لكن كان لا بد من حل ، حتى لو تم عن طريق القوة ' للمزيد ينظر : الشاذلي بن جديد، مذكرات، الجزء الاول ، ملامح حياة 1979/1929، تحرير عبد الله بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011،ص،189

2 عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص،89

في الجزائر وندرك خطورة الوضع من خلال الاطلاع على الوثائق الأرشيفية التي اطلعنا عليها، فقد ورد في التقرير المطول الذي أرسله أول سفير لفرنسا في الجزائر السيد جون مارسيل جانيني[1] **Jean Marcelle Jannini** إلى كاتب الدولة لدى الوزير الأول الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية، يخبره بالأوضاع السائدة بالجزائر خلال مدة ستة أشهر الذي اضطلع فيها بمهمته في الجزائر ويشير صراحة إلى تردي الأوضاع السياسية والأمنية بسبب الصراع على السلطة في الجزائر[2] وفي الجانب السياسي نظرت الزعامات السياسية الديغولية إلى تطور الإحداث في الجزائر، بأنه يمثل مصدر تحدي كبير إلى سياسة الجنرال شارل ديغول، التي تميزت بطول أمدها ومشقتها قصد ،وهدفت إلى إيجاد حل للمسالة الجزائرية[3].

لقد تزامنت الأزمة مع وجود ثلاثمائة إلف عسكري فرنسي بين ضباط وجنود على ارض الجزائر، وكان بإمكان فرنسا استعمال قواتها لترجيح كفة احد طرفي الصراع[4] – الحكومة المؤقتة أو المكتب السياسي – إلا أنها لم تفعل،[5] وقد يرجع ذلك إلى التأثير النفسي الذي تركته الحرب التحريرية بكل ما تحمله من قسوة ومعاناة على الفرنسيين والجزائريين على حد سواء، واتجهت السلطات الفرنسية في باريس إلى الأساليب الدبلوماسية السلمية، وفي هذا الشأن قامت بتوجيه النداءات بصورة متكررة إلى الإطراف المتصارعة قصد مراعاة وجود الأوروبيين في الجزائر والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، كما طالبت بالإفراج على المختطفين والمعتقلين منهم، إلا أن جوهر النداءات المتكررة لم يخلو من تهديد ضمني بالجنوح إلى استخدام القوة العسكرية المتواجدة بالجزائر، غير ان السلطات الفرنسية تجنبت القيام بأي عمل قد يحسب عليها؛ بالنظر إلى الوضع القانوني الجديد للجزائر ، فهي لم تعد مستعمرة

---

[1] جون مارسيل جانيني Jean Marcelle Jannini : أستاذ العلوم السياسية والاقتصاد في جامعة باريس، ووزير الصناعة في حكومة ميشيل دوبريه ، وأول سفير في الجزائر المستقلة ، ينظر : نازلي معوض احمد ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول، مطبوعات مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978،ص ،75

[2] للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على تقرير السفير الفرنسي في الملحق رقم 14

[3] New York times, 27 juillet1962

[4] Archives ministère des affaires étrangère et européenne,29 QO, services de liaisons avec l'Algérie, accords de cesser le feux et déclarations gouvernementales dossier A 10.1.1 ,0 1957-1966.

[5] للاطلاع على المزيد بخصوص هذا الموضوع ينظر الملحق رقم 14

فرنسية ؛بل دولة مستقلة يمنع القانون الدولي والأعراف الدبلوماسية التدخل في شؤونها الداخلية، وهو الأمر الذي أدركته فرنسا جيدا بخصوص التدخل في الشأن الجزائري[1] .

ولا شك أن فرنسا أكثر حرصا من أي طرف أجنبي خارجي في استقرار الأوضاع السياسية في الجزائر واستتباب الأمن بها، وهذا بالنظر إلى تشعب مصالحها وحجمها الضخم، وقد بحثنا في الوثائق الأرشيفية والمصادر التاريخية المتعلقة بالموضوع فلم نجد من الأدلة المادية أو المعنوية ما يشير إلى تفضيل الحكومة الفرنسية لأي طرف على الأخر[2]؛ لأنها على يقين أنها إذا فعلت ذلك فان أصابع الاتهام ستتجه نحو هذا الطرف بكونه أداة من أدوات الاستعمار الجديد، ويعزى سبب ذلك إلى النزعة الثورية المتطرفة التي اتسمت بها الوطنية الجزائرية في أديباتها التاريخية المعاصرة.

إلا أن الكثير من المراقبين للشأن الجزائري يرجحون التأييد الخفي للحكومة الفرنسية وعلى رأسها الجنرال شارل ديغول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الطرف المنافس ممثلا في أعضاء المكتب السياسي، ويبررون ذلك بالنزعة الاعتدالية والنهج الليبرالي لكثير من أعضاء الحكومة المؤقتة[3] .

بالإضافة إلى العوامل السياسية والأمنية التي أوردناها آنفا التي أسهمت في تبلور الموقف الحيادي الفرنسي، هناك عوامل إستراتيجية لا تقل أهمية تتمثل أساسا في البعد البترولي للعلاقات الجزائرية الفرنسية، دون إغفال البرنامج النووي الفرنسي، حيث عمدت فرنسا إلى استخدام الصحراء الجزائرية ورأت فيها المكان الأمثل لإجراء تجاربها الذرية غير أبهة بخطورة

---

[1] نازلي معوض احمد، امرجع سابق ، صص 73 - 74

[2] الملفت للانتباه هو الموقف الفرنسي المحايد أثناء انفجار أزمة صائفة 1962 ، لأنه من البديهي أنأجهزة الاستخبارات الفرنسية كانت تتابع الوضع عن كثب ، تماما مثلما فعل السفير الفرنسي السيد جانيني لان الأمر يتعلق أولاوأخيرا بالمصالح الفرنسية وبوجود رعايا فرنسيين وممتلكاتهم ، وكان بإمكان الفرنسيين تغليب طرف على أخر بسبب نفوذهم وتأثيرهم على مجريات الأوضاع بسبب توغلهم في الشؤون الإدارية وكذا وجود قوة عسكرية مهمة على ارض الجزائر، وقد أجرينا بحثا مستفيضا في الوثائق الأرشيفية المتوفرة لدينا لعلنا نجد بين ثناياها ما يشير الى انحياز الفرنسيين إلى احد إطراف النزاع إلاإننا لم نعثر على أي وثيقة تشير إلى ذلك باستثناء التخمين الذي ورد في كتاب العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول. ،بينما لم ترد أي إشارة في المصادر التاريخية التي اطلعنا عليها في هذا الشأن. للمزيد ينظر: نازلي معوض احمد، المرجع سابق ، ص ص 73 - 74

[3] المصدر نفسه، ص، 74

هذه التجارب فبادرت إلى إنشاء ميدان للتفجيرات النووية عام 1957 بمنطقة حمودية – رقان حتى تتمكن من اللحاق بركب الدول الكبرى التي تملك السلاح النووي[1] إذ كان الفرنسيون علقوا الآمال على إنهاء برنامجهم الخاص بالتجارب الذرية في صحراء الجزائر وعلى هذا الأساس تجنبت فرنسا كل ما يؤدي إلى توتر العلاقات مع الجزائريين وهم في أوج حماسهم الثوري غداة الاستقلال ؛لان ذلك قد يدفعهم إلى إلغاء التنازلات المؤقتة الإقليمية التي وردت في اتفاقيات ايفيان المتعلقة بالقواعد العسكرية المخصصة للبحث في المجال الذري[2] والمتواجدة بالصحراء الجزائرية [3]،وفعلا قامت فرنسا بإجراء عديد التجارب الذرية في صحراء الجزائر[4] .

وقد أبدت الحكومة الفرنسية نواياها الحسنة وحيادها الموضوعي للدولة الجزائرية الجديدة ،فقامت بتعيين الأستاذ جان مارسيل جانيني، في منصب سفير فرنسا في الجزائر، ويعتبر أول سفير لفرنسا في الجزائر المستقلة، وجاء تعيينه خلفا للمندوب السامي الفرنسي كريستيان فوشيه**Christian Fouchet**الذي أدى مهامه في الفترة الممتدة من إبرام اتفاقيات ايفيان إلى غاية إجراء استفتاء الخاص بالاستقلال، ومن ناحية اخرى قامت الصحف الفرنسية في نفس الفترة بإصدار بيان موجه إلى الطلبة الفرنسيين تدعوهم إلى للتطوع بالعمل خلال قضاء عطلتهم الصيفية بالجزائر الصيفية قصد المساهمة في بناء وتشييد الدولة الجزائرية الجديدة[5] ، غير ان الحكومة الفرنسية ورغم انشغالها بالأحداث الدائرة في الجزائر إلا أنها لم تنسى مصالحها في الجزائر، وفي هذا الصدد صدر قرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية قرار يقضي بتخصيص مبلغ مالي معتبر يقدر ب خمسمائة وستين مليون فرنك

[1] عمار منصوري، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث استعماري ثقيل مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر المجلد17، عدد 1، 2019، ص،14.

[2] لزهر بديدة:" الصحراء الجزائرية في سياسة الجنرال ديغول" **مجلة البحوث والدراسات عدد 5**، جويلية 2007 ص،16.

[3] Philippe Herriman : « Les relations Économique de l'Algérie et ses Option Socialiste »,in l**e monde diplomatique**, juin1964, pp 8 - 13

[4] للمزيد حول التجارب الذرية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية، ينظر الملحق رقم (16)

[5] نازلي معوض احمد ، المرجع السابق، ص، 75

فرنسي جديد[1] ، الغرض منه تعزيز وجودها في قاعدة المرسى الكبير، التي حصلت فرنسا من خلال اتفاقيات ايفيان على حق الاحتفاظ بها لفترة زمنية تناهز 15 سنة [2].

لكن سرعان ما تغير الموقف الفرنسي السلمي المهادن ، عندما لاحت في الأفق نذر الحرب الأهلية، التي دقت طبولها الإطراف المتصارعة على السلطة ، فقد وجهت الحكومة الفرنسية إنذارا شديد اللهجة أصدره وزير المالية فاليري جيسكار ديستان **Valery Giscard d'estaing**[3]، دعا من خلاله إطراف الأزمة إلى تشكيل حكومة مستقرة ، محذرا من مغبة تضييع المساعدات الاقتصادية الفرنسية، مؤكدا في هذا الصدد استعداد فرنسا تقديم قرض مالي للجزائر، من اجل مجابهة الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها، لكنه قرض مشروط بمدى وجود سلطة مؤهلة لتوقيع القرض من خلال تحمل المسؤولية [4].

وفي نفس السياق عقد الجنرال شارل ديغول اجتماعا لمجلس الوزراء أعقبه بصفة مباشرة تصريح لوزير الاستعلامات في الحكومة الفرنسية **بير بفييت Pierre pevet** تضمن تحذيرا للجزائريين مفاده إمكانية عدول فرنسا عن إقراض الجزائر أموالا بصفة مؤقتة، والكف عن تقديم المساعدات الاقتصادية كما نصت عليه اتفاقيات ايفيان، ويبقى ذلك مشروط بتنظيم الجزائريين لشؤونهم السياسية، واقر نفس المسؤول – وزير الاستعلامات – رفض الحكومة الفرنسية منح قرض مالي قدره ثلاثمائة مليون فرنك فرنسي جديد بناء على طلب رسمي تقدم به السيد عبد الرحمان فارس بصفته رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، أما الجنرال ديغول فقد ابد من جهته استياء وغضبا من تجاهل الزعماء السياسيين الجزائريين لالتزاماتهم تجاه اتفاقيات ايفيان في جنبها المتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية في فترة زمنية لا تتجاوز الثلاث أسابيع من تاريخ إعلان استقلال الجزائر[5].

---

[1] Journal Officielle de la République Française ,17 juillet 1962

[2] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 75.

[3] جريدة الاهرام المصرية، 19 اوت 1962، ص، 2.

[4] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 76.

[5] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 76.

2-اشكالية الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي:

لم يكد الشعب الجزائري يتخلص من لعنة الفتنة التي ألمت به في صيف 1962 حتى ،ظهرت في الأفق بوادر أزمة مع الأشقاء في المغرب كدرت صفو العلاقات الأخوية،بالنظر إلى روح التضامن والمساندة، التي قدمها المغرب حكومة وشعبا إلى الثورة الجزائرية، فقد كانت أرضه قاعدة خلفية لإيواء الثوار وتسليحهم، إضافة إلى مساندة ثورة التحرير على المستوى السياسي والدبلوماسي من خلال انعقاد مؤتمر طنجة على الأراضي المغربية شهر افريل 1958، وانتهائه بقرارات مساندة للثورة الجزائرية، وهو الأمر الذي لم تتقبله فرنسا بقيادة الجنرال شارل ديغول، الذي انتهج سياسة تسميم العلاقات بين المغرب والثورة الجزائرية لتفجير مكاسب المؤتمر، عن طريق افتعال مشكل الحدود بين البلدين الشقيقين.

لهذه الأسباب طفت إلى السطح مشكلة النزاع الحدودي الجزائري المغربي، الذي يعد من أكبر المعضلات التي شهدتها البلدان المغاربية في بداية الستينات ،بسبب المطالب الترابية التي طرحتها الحكومة المغربية تجاه الأراضي الجزائرية، مما ولد حالة من التوتر في العلاقات بين الطرفين، ترجمت إلى حرب عرفت تاريخيا باسم حرب الرمال في " أكتوبر 1963".

-ولمعرفة الجذور التاريخية للنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، سنحاول العودة إلى إرهاصات النزاع الحدودي بين البلدين إلى الإرث التاريخي الاستعماري، الذي ترك أثرا سلبيا ونتائج وخيمة على البلدان المستعمرة، على غرار بلدان المغرب العربي التي عانت ويلات الاستعمار الأوروبي الذي عمر طويلا على أرضها[1] ،ويرجع السبب الرئيسي الذي أجج الصراع إلى مسألة سيادية تتعلق بالحدود الترابية بين البلدين، حيث تعود جذورها الى الفترة العثمانية التي لم تحسم مسألة الحدود[2] ،كما استهدف المخطط الاستعماري تجزئة المغرب العربي بوضع نقاط حدودية بين أقطاره، تهدف أساسا إلى زرع بذور الشقاق والفتنة، وإلى وضع

[1] احمد نبيل بلاسي. الاتجاه العربي الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر (المجلد د ط). القاهرة: الهيئة الدستورية العامة للكتاب. (1990- ص- 185

[2] العربي بلعزوز. (30 09, 2018). جذور حرب الرمال بين المغرب والجزائر - الفترة الاستعمارية- 1956/1955. الحوار المتوسطي (المجلد التاسع)2018/09/30 - الصفحات 118-98

قنابل موقوتة تنفجر من حين لآخر، كما لم يراع رغبة السكان حيث قسم أبناء العشيرة الواحدة[1] فقد وطدت الشعوب المغاربية أواصر الأخوة في ظل المعاناة المشتركة التي جسدها على ارض الواقع عبر تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر[2].

وقد دعم المغاربة الأمير عبد القادر سابقا في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي ، مما يوضح لنا طبيعة الاخوة بين الشعبين[3] ومدى تعرض المغرب الشقيق للضغط من قبل فرنسا لمنعها من دعم المقاومة الجزائرية وفرض معاهدة رسمية بين المملكة المغربية وحكومة الاستعمار الفرنسي ،بعدم مساعدة مقاومة الأمير عبد القادر ، عرفت باتفاقية طنجة يوم 10 سبتمبر 1844[4]. وعقدت مع سلطان المغرب اتفاقية لالا مغنية في 18 مارس 1845 لرسم الحدود بينهما [5] .حيث نستخلص أن الحدود كانت برضا الطرفين بغض النظر عن الظروف التاريخية السابقة أيام الحكم العثماني ، الذي كانت تمتد فيه حدود الجزائر الى وادي ملوية ، مما يعني أن فرنسا ، قامت بإرضاء السلطان المغربي بجزء من التراب الجزائري من أجل ضبط الحدود مع المغرب والقضاء على مقاومات الجزائريين[6] .

3- دور السياسة الاستعمارية الفرنسية في توتير العلاقات المغربية الجزائرية

وجدت الثورة الجزائرية بعد اندلاعها في 01 نوفمبر 1954 ،سندا قويا لدى الأشقاء في المغرب ،حيث تلقى جيش التحرير الوطني مؤازرة من جيش التحرير المغربي ،فتجسدت على

[1] ابراهيم مياسي. - الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934 (المجلد د ط). الجزائر: دار هومة.- 2009 - ص333

[2] عبد الله مقلاتي.- العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، التاريخ و الآثار. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة – 2008/2007 -،ص 27

[3] عبد الحميد زوزو. (2005). المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،مؤسسات و مواثيق (المجلد ط1). دار هومة للطباعة و النشر.ص،30

[4] المرجع نفسه، ص-ص 30-33

[5] العربي بلعزوز، المرجع السابق ،ص،99

[6] اسماعيل معراف غالية،الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية (المجلد د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. - 1999 ،ص، 42.

الواقع وحدة النضال[1] و في الوقت الذي أضحت المملكة المغربية تدعم الثورة الجزائرية بشتى الأشكال ، كان حزب الاستقلال المغربي بقيادة علال الفاسي يقوم بالمناورات منذ نهاية سنة 1955 بغية ضم أراضي جزائرية إلى المملكة[2].

وقد بدأت أولى الإرهاصات للمسعى المغربي حين كان زعيم حزب الاستقلال في المنفى بمصر سنة 1955 ، بأن تشكل لديه تصور بالخريطة التي يجب تكون عليها المملكة المغربية من خلال إحياء الإمبراطورية المغربية المضمحلة والتي تضم افني و الساقية الحمراء ووادي الذهب وموريتانيا وجزء من مالي بالإضافة إلى أقاليم جزائرية تشمل تندوف و شار والساورة وتوات وعين صالح وقورارة[3].

فاستنادا إلى الخلفيات التاريخية سالفة الذكر، ترسخ شعور لدى بعض الوجوه الفاعلة في الطبقة السياسية المغربية أن جزء كبير من الأراضي الواقعة في الجنوب الغربي الجزائري هي ملك للملكة المغربية ،مع العلم أن تلك الأراضي لم تكن يوما مقسمة جغرافيا بشكل محدد[4] وتجسدت تلك المناورات حين قام حزب الاستقلال بإنشاء خلايا للحزب في المناطق الحدودية الجزائرية المتاخمة للمغرب ، بهدف الدعاية و تشكيل قاعدة شعبية محلية تؤمن أن تندوف وما جاورها مغربية الأصل ، ثم دفعها للمطالبة بالانضمام إليه[5] .

و أنشا لهذا الغرض مجموعات " الزوكيت "التخريبية وهي شبيهة بالميليشيات تقوم بأعمال عصابات قطاع الطرق من سلب ونهب[6] ، فقامت باعتقال جنود جيش التحرير على الحدود وسلب مؤونتهم، متخذة من المناطق الحدودية؛ الممتدة من عين الصفراء مرورا بالبيض وبشار وتندوف معاقل لها، إضافة إلى حملاتها الدعائية لتعبئة السكان بالمناطق الحدودية، قصد إقناعهم بأنهم مغاربة و ليسوا جزائريين، معتمدة على مناشير تحريضية يتم توزيعها على

---

[1] شعبوني أمينة، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا 1962-1978، رسالةماجستير كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية جامعة الجزائر 2012،2011/2، ص،56.

[2] العربي بلعزوز، المرجع السابق ،ص، 101.

[3] شعبونيأمينة المرجعالسابق، ص،57.

[4] العربي بلعزوز، المرجع السابق ،ص، 100.

[5] المرجع السابق ،ص،101.

[6] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص،-ص ،385-386.

السكان تتضمن الأطماع المغربية الممتدة من بشار إلى تندوف وصولا إلى كروشة بالأبيض سيدي الشيخ[1].

تفطنت قيادة جيش التحرير لهذه المخططات، ووقفت مندهشة أمام تصاعد الموقف ،بعد أن أقدمت بعض عناصر جيش التحرير المغربي على أعمال النهب و القتل و نسبتها للجزائريين[2]و بحلول سنة 1958 تضاعفت الإعمال العدائية لعصابات الزوكيت ، وأصبحت تمارس تحرشاتها جهارا وامتد إلى قطع طريق القوافل الجزائرية و حجز السلاح و المؤونة، واعتقال أفراد الجيش و اللاجئين وإخضاعهم للتعذيب ،و إجبارهم على الاعتراف بمغربيتهم[3] و من أجل التخلص من هذه المشكلة توجه وفد جزائري إلى الملك محمد الخامس ، الذي لم يكن على علم بما يحدث و أسفرت المحادثات عن قرار الملك بحل مليشيات الزوكيت التي كانت تحت سلطة علال الفاسي[4].

هذا موقف أحد الوجوه المعروفة في الطبقة السياسية المغربية ،و لمعرفة موقف السلطة السياسية الرسمية المتمثلة في الملك ،فيجدر بنا استقصاء الأحداث غداة استقلال المغرب سنة 1956 ،حيث بدأ الملك ينساق وراء المطالب القطرية مع التخلي نسبيا عن الثورة الجزائرية ،ومساندة مساعي حزب الاستقلال باستكمال الوحدة الترابية وبناء المغرب الكبير[5] و في هذا الإطار قرر ملك المغرب في خطابه يوم 25 مارس 1958 بمنطقة المحاميد جنوب مراكش ،متابعة المساعي من اجل إرجاع الصحراء إلى المغرب [6] و أعاد المغرب التذكير بمشكل الحدود مع الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر طنجة في 27 افريل 1958، وهو حدث مهم في تاريخ الثورة اعتبارا للقرارات المصيرية التي توصل إليها المؤتمرون، و ردود الفعل الفرنسية مجسدة في سياسة الجنرال ديغول الهادفة إلى تسميم العلاقات الجزائرية المغربية من خلال إثارة مشكل الجدود.

---

[1] فؤاد عبد العزيز.- حرب الرمال شهادات حية (المجلد د ط). الجزائر: دار الشروق للنشر. - 2013 ،ص، 06

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص، 398.

[3] فؤاد عبد العزيز، المرجع السابق، ص، 08.

[4] المرجع نفسه، ص، 08

[5] شعبوني أمينة، ا لمرجع السابق، ص ،57.

[6] المرجع نفسه ، ص،58.

ومن أجل توحيد الكفاح المشترك بين الأقطار المغاربية بعد استقلال، حيث عقدت كل من المغرب وتونس بهذه البلدان **مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958**، حيث أن معركة تصفية الاستعمار في دول المغرب العربي هي لا محالة شرط جوهري لقيام الوحدة المنشودة ،لهذا فقد رافقت الدعوة إلى عقد المؤتمر ظروف دولية وإقليمية وأخرى داخلية ،كانت وراء الخلفيات الحقيقية والإبعاد التي أدت إلى انعقاد مؤتمر طنجة[1] تبلورت فكرة عقد المؤتمر من القناعة المغربية المؤيدة لضرورة نصرة القضية الجزائرية وايجاد حل لها، وقد تجسدت على أرض الواقع في 27 افريل 1958 ، وقد اكتسى الحدث أهمية بالغة بالنسبة لدول المغرب العربي، و ذلك بالتركيز على دعم الثورة الجزائرية وإبراز مكانتها عربيا و دوليا[2] و تجسدت المبادرة فعليا بدعوة من السياسي المغربي علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال لعقد مؤتمر مغاربي استنادا الى مقررات اللجنة التنفيذية للحزب عند اجتماعها في 2 مارس 1958 بمدينة طنجة[3].

استمرت الاتصالات والمحادثات مدة شهرين بين الأحزاب الثلاثة، وقد اتفقت على عقد المؤتمر بمدينة طنجة وحدد تاريخ المؤتمر شهر افريل عام 1958 [4] و قد انطلقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أشغالها ابتداء من يوم 25 افريل1958 ،بعد وصول السيد فرحات عباس و الباهي لدغم إلى المغرب [5] لتبدأ فعاليات المؤتمر بقصر المارشال بمدينة طنجة يوم 27 افريل 1958 برئاسة علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي[6] ،و قد بلغ عدد أعضاء الوفود الحاضرة في فعاليات المؤتمر 19 عضوا:

مثل الوفد الجزائري السيد فرحات عباس، الشيخ محمد خير الدين عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و ممثل جهة التحرير الوطني بالمغرب، عبدالحميد بوصوف عضو اللجنة

---

[1] معمر العايب ، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية ونقدية. الجزائر: دار الحكمة للنشر-2010- ص،123

[2] مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 (الإصدار ج2). الجزائر: دار الحكمة2010 - ص 164،.

[3] عمار بن سلطان ،الدعم العربي للثورة الجزائرية. الجزائر: المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنيةوثورة اول نوفمبر. -2009 ص- 87.

[4] معمر العايب، المرجع نفسه،ص،138.

[5] دلباني زهرة: "وساطة تونس و المغرب لحل القضية الجزائرية سلميا 1956-"1962، **مجلة اول نوفمبر**، المؤسسة الوطنية للنشر، 2017 ،ص ،29 .

[6] محمد بجاوي،الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961 (المجلد الطبعة 2). الجزائر: دار الكتاب،2005- -ص،171

التنفيذية ل (ج،ت، و) والمسؤول العسكري للولاية الخامسة، عبد الحميد مهري عضو اللجنة التنفيذية ل (ج ات، و)، أحمد فرانسيس الناطق الرسمي باسم (ج ت،و)، أحمد بومنجل الناطق الرسمي باسم جهة التحرير الوطني، رشيد قايد[1] للحزب الدستوري الحر التونسي، الطيب المهيري أمين عام مساعد للحزب الحر الدستوري، عبدالله فرحات مدير الديوان الرئاسي عبد المجيد شاكر مدير الحزب الحر الدستوري، أمين التليلي عضو الديوان السياسي لحزب الحر الدستوري، علي البلهوان رئيس بلدية العاصمة تونس، الطاهر بلخوجة الأمين العام لاتحاد الطلبة[2] .

شمل الوفد المغربي كل من علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال، أحمد بلفريج الأمين العام الحزب الاستقلال ورئيس للحكومة المغربية، عبدالرحيم بوعبيد المساعد العام لحزب الاستقلال، بوبكر القادري، محبوب الصديق الأمين العام لاتحاد العمال المغاربة، الفقيه البصري قائد جهة المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي، كما حضر وفد ملاحظ من موريتانيا و قطر و أمريكا و فرنسا[3] استمرت أشغال المؤتمر 04 ايام من 27 افريل إلى غاية 30 افريل 1958 [2]، وكانت أهم مخرجاته القرارات العلنية الخاصة بالقضية الجزائرية والتي صادق عليها المؤتمرون المتمثلة في ما يلي:

قرار حول حرب التحرير الجزائرية، عالج هذا القرار طبيعة الحرب في الجزائر وآثارها على الوضعية في شمال إفريقيا والعالم، كما تم التطرق إلى الجهود التي بذلتها تونس والمغرب لإيجاد حل سلمي بين فرنسا و(ج.ت.و)، و سياسة التصعيد التي انتهجتها فرنسا تجاه تونس والمغرب بسبب تضامنها مع الثورة [4]،و قد تفرع قرار المؤتمر حول الثورة الجزائرية إل ثلاث نقاط:

*أن تقدم الأحزاب السياسية المغاربية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كاملا لمساندة من طرف شعوبها وتأييد حكومتيهما .

---

[1] Yves Courierre. L'heur des colonels librairie arthème. Fayard. Paris .0P¨M%µ1970 p182

[2] محمد خيرالدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين. الجزائر: مؤسسة الضحى، ص، 151.

[3] محمد خيرالدين، المصدر نفسه،ص،151.

[4] عبد الله حمادي.. التوجه المغاربي قي ذاكرة الحركة الوطنية. مجلة الذاكرة الوطنية .2002،ص،313

*تؤكد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري .

*يوصي بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بعد استشارة تونس والمغرب[1]إلاأن قرارات المؤتمر لاقت ردود فعل فرنسية مناهضة حاولت تسميم العلاقات الجزائرية المغربية.

ترسخت وحدة الكفاح بين جيش التحرير الوطني الجزائري وجيش التحرير المغربي قرب الحدود الغربية، عززت فرنسا المنطقة بقواعد عسكرية لضرب الثوار على الحدود[2] ،باعتبار الحدود المغربية أصبحت قواعد خلفية لهم، لذلك بمجيء الجنرال شارل ديغول إلى السلطة قرر القضاء على الثورة وذلك بإقامة خطوط شائكة مكهربة على الحدود الجزائرية من بينها خط شال في الحدود الغربية للجزائر لعزل الثورة وإبعاد المغرب عنها قصد قطع المساعدات عليها[3]، وذلك بإثارة ديغول قضية الحدود على الملك المغربي محمد الخامس بالتفاوض معه، بعد اتخاذ الحكومة المغربية في ربيع 1958 قرار إنشاء لجنة الحدود[4] بتاريخ 03 أوت 1958 أعلنت الصحافة المغربية عن المفاوضات الفرنسية المغربية بخصوص الحدود وأن ملف المغرب جاهز في هذا الموضوع [5] إلا أن المفاوضات تعثرت بسبب الشروط الفرنسية الداعية إلى التخلي عن دعم الثورة الجزائرية، لكن الملك محمد الخامس رفض ذلك، وأرجأ مسالة رسم الحدود إلى غاية استقلال الجزائر[6] وقد سعى الجنرال **ديغول De Gaulle** إلى الحيلولة دون تجسيد فكرة توحيد بلدان المغرب العربي على مراحل، بل أنه عمل جاهدا لمنع أي تقارب بين المغرب وتونس، يكون على حسابه ولذلك وجه لكل من قيادتي البلدين رسالة تختلف مضمونا

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ،344.

[2] شعبوني أمينة المرجعالسابق، ص،56.

[3] انطلق المخطط العسكري للجنرال شال في 04 فيفري 1959 ، فقد أقام هذا الأخيرالأسلاك الشائكة في المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية المغربية والتونسية ، ووضع حقول الألغام ، وجعل المناطق المحرمة، وقام بعمليات الرصد و التدخل بواسطة قوات عسكرية كبيرة، كما قام ببناء المحتشدات لمحاصرة الشعب الجزائري والتضييق عليه، وقامت الادارة الاستعمارية بقيادة الجنرال شال باستحداث إدارةأهلية موالية لقيادة الجيش الفرنسي ، وتم كذلك إنشاء البلديات الريفية ، وتنظيم النشاطات الاجتماعية لفائدة الجزائريين بهدف كسب ودهم واستمالتهم .للمزيد ينظر :صليحة صالحي: "قراءة نقدية للجانب العسكري لمفاوضات ايفيان" ، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، المجلد 3، ألعدد،2017،ص،408.

[4] شعبوني أمينة المرجعنفسه، ص،56.

[5] محمد الميلي، المرجع السابق، ص، 120.

[6] زكي مبارك أصول الأزمة في العلاقة الجزائرية المغربية الرباط دار ابي الزفراق للطباعة والنشر،2007، ص،137

ولهجة عن الأخر وكان الهدف من ذلك، هو القضاء على التقارب الذي يمكن أن يحدث بين تونس والمغرب مما يؤدي إلى تكوين جبهة واحدة حول المطالبة بالجلاء الفرنسي[1] ،

فعند زيارة ديغول للجزائر أكد لمستقبلية في وهران يوم 06 جوان 1958 من الأوربيين أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية ويكفل النجاح و الانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار[2] .أسند أيضا الجنرال شال مهمة إقامة حواجز ملغمة على الحدود الشرقية والغربية الجزائرية، مجندين لذلك وسائل مالية ضخمة، وقد كانت مهمة هذه الحواجز ،هي عزل جيش التحرير عن الدعم الخارجي للقواعد الخلفية[3] ،فقد كان خط موريس على الحدود الغربية وكان المجاهدون خلال خروجهم من الجزائر باتجاه المغرب يواجهون مباشرة خط الحماية الذي يكشف وجودهم[4].

تباينت وجهات النظربين قادة البلدان المغاربية لمشكلة الحدود في ما يلي :

-حيث كانت **النظرة المغربية لمشكلة الحدود الجزائرية المغربية**مرتبطة بالتصور المغربي لمسالة الحدود المشتركة مع الجزائر إلى أطروحة الحق التاريخي، التي تبناها ودافع عنها زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي في الكتاب الأبيض الذي أصدره حزبه في نوفمبر 1955، ويتضمن خريطة المغرب الكبير، الذي يضم موريتانيا وبشار وتندوف الموجودتان تحت السيادة الجزائرية وجزء من مالي و السنغال و مدينتي سبته و مليلة الخاضعتان للسيادة الاسبانية ،كما يضم إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب [5].

بسبب تمسك علال الفاسي بهذه التصور، فان المغرب يرفض مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار ،و يرى أن المناطق التي يطالب بها هي امتداد طبيعي لحدوده استنادا إلى المعطيات التاريخية التي جاء بها حزب الاستقلال ، وقد تجسد هذا الموقف أثناء توقيع المغرب على ميثاق

---

[1] محمد الميلي، المرجع السابق،ص،94.

[2] معمر العايب، المرجعالسابق، ص،189.

[3] عمار بوجلال، حواجز الموت 1959-1975 الجهة المنسية (المجلد ط خ). (ترجمة زينب قي، المترجمون) الجزائر: دار غرناطة-2010 – ص ،64-77.

[4] جمال قندل،خط موريس وتأثيره على الثورة التحريرية1957-1962. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التباريح. الجزائر: جامعة الجزائر-2000 -ص، 90

[5] اسماعيل معرافغالية المرجعالسابق، ص،44

الوحدة الإفريقية ، فقد تقدم ممثلوه يوم 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية جاء فيه : " لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب ، و لا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة و تحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا " [1] كما تتبنى القوى السياسية في المغرب نفس الخطاب.

وتعتبر فرنسا في نظر المغاربة مسؤولة عن بتر أجزاء مهمة من المغرب ، لهذا طالبت أحزاب اليمين بأجزاء إقليمية جزائرية تصل حتى مستغانم في الشمال و تندوف في الجنوب[2] على أساس المجموعات السكانية التي تدين بالولاء للسلطان المغربي، وبالتالي فإن الحدود لا توضع على أساس جغرافي أو إقليمي[3] إن المفهوم الإسلامي للسلطة والمستوحى من بعد ديني للسلطان ، هو الأساس الذي يقوم عليه الحكم عند السلطان المغربي ،و بالتالي فان المناطق الصحراوية و القبائل المهاجرة التي تدين بالولاء للسلطان المغربي تعتبر مغربية[4]. وهذه تعتبر من الحجج التي ارتكزت عليه السلطة الرسمية، بالمغرب بغض النظر عن مغالطاتها التاريخة من وجهة نظرنا .

-أما النظرة الجزائرية لمشكلة الحدود الجزائرية المغربية:فتعتبر أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"[5] بهذه العبارة المختصرة أوضح الرئيس الجزائري احمد بن بلة يوم 03 أكتوبر1963 في مدينة بشار موقف الجزائر من قضية الحدود ، و هو المبدأ الذي بموجبه يجب أن تبقى و تحترم الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها [6] من هذا المنطلق فان أي تسوية للحدود يجب أن تقوم

[1] عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود (الإصدار الجزء الأول). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية- د ت ص،96

[2]Houari Addi - introuvable réconciliation entre Alger et le Rabat. Le monde diplomatique ،p 12. Décembre, 1999

[3] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي1945-1985 الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار.2001، ص،191

[4] -Nicol Grimaud, - la politique extérieure de l'Algérie 1962-1978. Paris: Edition Karthala.p182

[5] محمد رضوان. منازعات الجدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية. الجزائر: إفريقيا الشرق- 1999 - ص، 95

[6] Boualem Bougetaia. Les frontières méridionales de l'Algérie. Alger: SNED 1981 - .p177

على شرعية قانونية، ويعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر ،و عرفت بها إفريقيا [1].

و قد أبدت اغلب الدول الإفريقية تمسكها بهذا المبدأ الذي يعتبر آلية لحماية السلام[2] و هو المبدأ ذاته الذي حظي بتأييد الدول الإفريقية بصفة رسمية ،في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة سنة 1964 ،حيث أسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في نص الوثيقة الختامية الصادرة عنه : " إن مشاكل الحدود هي عامل خطير و داعم للخلافات ، وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية و في الإطار الإفريقي الخالص ... و تلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند الاستقلال..."[3] إن تمسك الجزائر بالإرث الاستعماري في مسالة الحدود ،ما هو في حقيقة الأمر إلا دفاع عن الحدود الوطنية ، و حفاظ على مكتسبات الثورة و تثمين للاستقلال الوطني ، و لهذا جعلت قضية الحدود أهم هدف لسياستها الخارجية ، بغية إيجاد حل في إطار القواعد و المبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار .

و قد عملت الجزائر على تكريس هذا المبدأ وفق تصورها في منظمة الوحدة الإفريقية[4] ، وشكل هذا سندا قويا لها ، في احتجاجها على المطالب المغربية اتجاه أراضي تندوف و بشار، وهو نفس الإطار القانوني الذي لجأت إليه الجزائر للرد على الحجج المغربية فيما يخص اتفاقها مع الحكومة المؤقتة المبرم يوم 06 جويلية 1961 ، واعتبر المسؤولون الجزائريون أن الاتفاق لا يتضمن صفة الإلزام و لا يكتسي أي قيمة قانونية ، ما دام الأمر لا يتعلق بوثيقة قانونية أو معاهدة دبلوماسية أو اتفاق دولي ، وأن الاتفاق المبرم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،و المغرب لا يعدو أن يكون مجرد اقتراحات غير ملزمة ، و أن أحد

---

[1] RamdaneLamamra : « L'Afrique et le Principe de L'Intangibilité des frontières ». **Revue Algérienne des relations internationales** – 1986 p-p ،91-99.

[2] Chikh Slimane .L'Algérie porte de l'Afrique. Alger: Edition Casbah- p - 219 - 1999

[3] عمر سعد الله، المرجعالسابق، ص، 97

[4] محمد رضوان، المرجع السابق، ص، 178

الطرفين ليس له الصلاحيات التي تخوله مراجعة حدود البلاد[1] لقد أدى انسحاب الحكومة المؤقتة بعد أزمة صائفة 1962 إلى تغير الأوضاع السياسية في الجزائر، فتحرر الرئيس الجزائري احمد بن بلة وحكومته من كل الالتزامات ،و أعلنت عن تمسكها بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ، و نبذت اتفاق جويلية 1961، واعتبرته اعتداء على الاستقلال الوطني ،الذي تأخر بسبب مسالة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي شبر من ارض الجزائر[2].

إضافة للعوامل السابقة ، ثمة عوامل العوامل الشخصية و أخرى متعلقة باختلاف أنظمة الحكم في توتر العلاقات بين البلدين حيث تتمتع الجزائر بالحكم الجمهوري ،في حين يحكم المغرب نظاما ملكيا ، وهو ما يفسر لنا جوهر الاختلاف السياسي وكذا التباين الأيديولوجي العميق بينهما ،ونظرة فلسفية مختلفة إلى طبيعة الحكم ،وهو الإطار الذي يحدد الاتجاهات والمواقف لكل منهما ، مما يؤدي في الأخير إلى تضارب المصالح ،وتنامي التهديد الذي يمثله كل طرف للأخر ،و بالتالي فان المطالب الإقليمية ما هي في حقيقة الأمر إلا ذرائع للنزاع بين النظامين ،ينظر كل منهما إلى الأخر على انه مصدر تهديد ويظهر هذا جليا في خطاب الملك الحسن الثاني الموجه إلى الشعب المغربي يوم 25 أكتوبر 1963 بقوله : " إن الأكثر خطورة من الإحداث الجارية هو رغبة بن بلة في إعطاء النزاع بعدا إيديولوجيا من خلال قوله إن هناك لا تطابقا بين النظام الجزائري و النظام المغربي ... إن الذي يهم بن بله ليس الحسن الثاني ولا تندوف و لا حاسي البيضاء ،و لكن النظام الذي اختاره المغرب..."[3].

ووصل الخلاف في نظام الحكم بين البلدين المتجاورين ، إن تعطلت كل آليات التقارب بين البلدين ،فقد ثارت المخاوف المغربية من احتمال إن تشكل الجزائر خطرا محتملا على الملكية في المغرب ، بسبب طبيعة الحركة التحررية الجزائرية وعلاقاتها الخارجية ، و بالأخص مع مصر الناصرية ،و الأخطر في ذلك إمكانية التحالف مع المعارضة المغربية[4] هذا التحالف الثلاثي بين

[1] المرجع نفسه،ص،178

[2]Benjamin Stora- . Algérie , Maroc histoire parallèles destin croisés. Alger: éd. Barzakh 2002 p 24

[3]-ClaudPalazzoli.-. Le Maroc politique. Paris. Fayard, 1974.p 83

[4]-Dgerad, Abdaziz - Dualite de Monde Arab. Alger: ANAP 1987 p 144

بن بلة و عبد الناصر و المعارض المغربي بن بركة ، شكل تهديدا لاستمرار النظام الملكي ، هذا ما يؤكده ضابط المخابرات المصرية فتحي الديب في كتابه " عبد الناصر و ثورة الجزائر، فيقول في هذا الصدد :" إن زيارة عبد الناصر إلى الجزائر في ماي 1963 قد أظهرت بن بله كرجل دولة و زعيم قادر على تحقيق انتصارات جديدة بدعم من قوى التحرر العربي ... الأمر الذي انعكس سلبا على كيان الحكم في المغرب في صورة خطر مباشر أصبح يهدد النظام المغربي مع احتمالات انتشار مبادئ الاشتراكية في المنطقة..."[1].

و كرد فعل على هذا التحالف ،عملت المملكة المغربية على تدعيم المعارضة الجزائرية ،و في هذا الشأن أرسل الملك الحسن الثاني لمحمد خيضر معاونيه بهدف ربط المعارضة الجزائرية بالسلطات المغربية لتدعيمها ماليا و أدبيا[2] ، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة بين البلدين ،هناك عوامل لا تقل أهمية ،وهي ذاتية ونفسية ،تتعلق بشخصية قادة البلدين ،ولها تأثير كبير في تصور كل قائد لدوره ومكانته داخليا و خارجيا ، فالملك المغربي الحسن الثاني نشأ و تربى في بيئة تعتبره شريفا ،و يتمتع بالقداسة الشخصية ، عدا كونه يحمل اسم جده الأول الحسن الذي حكم المغرب بن سنتي 1873-1894 المنتمي إلى العلويين من سلالة فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم[3] و انطلاقا من هذه الاعتبارات الذاتية ،فالملك المغربي يحمل مجد أجداده ، وأكثر من ذلك فهو ذو نسب شريف ،و قداسة دينية ترفعه إلى مقام أمير المؤمنين ،و من جهة أخرى فان أمجاد الملك محمد الخامس والد الحسن الثاني ،أثقلت كاهله ،و خلقت لديه إحساسا بالمسؤولية لحمل أعباء الإرث التاريخي ،و جعلت الاعتداء على المملكة ،هو اعتداء على كل هذه المرجعيات.

ويختلف الأمر في الجزائر ،فهي على طرف نقيض مما يحدث في المغرب، فالثورة الجزائرية قامت على أساس العمل الجماعي ،و التخلي عن الزعامة الفردية و هذا سر تفوقها و نجاحها ، بالنظر إلى فشل الثورات الشعبية التي أفل نجمها بعد استشهاد قائدها ،و الأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ الجزائر .

---

[1] فتحي الديب.، عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العرب 1984 ص، 610

[2]- المصدر نفسه،ص،611

[3]- لاندرو روم، الحسن الثاني ملك المغرب، تر ،بن حمان الداودي، المترجمون،الرباط: المطبعة الملكية.1969 -

و لهذا فان الرئيس الجزائري أحمد بن بلة المتمسك بالأفكار التحررية يعتبر بلاده دولة محورية في المغرب العربي ،قادرة على تحقيق التواصل الثوري بين أقطاره ، وهذا ما منحه رغبة جامحة في بناء مشروع الوحدة المغاربية [1] لقد خلق التفكير الثوري لأحمد بن بله هاجسا كبيرا ،و تهديدا للحسن الثاني ،و أدى إلى علاقات عدائية بين القائدين ، و من السهل استنتاج ذلك بقراءة تحليلية لتصريح ، العاهل المغربي حين قال:" أصبحت اعرف بن بله معرفة جيدة ،كان كثير الغضب ،و سليط اللسان، لقد تهجم على أسرتي بدءا بمولاي إسماعيل وانتهاء بوالدي... إن إنسانا كهذا لا يمكن أن يمثل الجزائر، لقد أيقنت انه هو الذي يخلق المشاكل و ليس بلده أو حزبه..." [2] ، بالنظر إلى الاختلاف والتباين في الآراء والمواقف و طريقة التفكير ، فان طبول الحرب بدأت تقرع ،و ظهرت بوادرها في الأفق ، فدرجة الاحتقان بلغت أوجها ،و أصبحت نذير شؤم يهدد باندلاع حرب بين الأشقاء.

4 –اندلاع حرب الرمال بين الجزائر والمملكة المغربية و انعكاساتها الإقليمية والدولية

قامت قوات مغربية بعبور الحدود الجزائرية واحتلت مركز زغدو ورفعت العلم المغربي عليه مستغلة الأجواء المشحونة والعلاقات المتوترة بين البلدين والاتهامات المتبادلة، والتصريحات الصحفية الإذاعية والمكتوبة المعادية في كلا البلدين ،كما تم الاستيلاء أيضا على مركز الصفصاف الواقع داخل عمق التراب الجزائري بمسافة 25 كيلومتر ،فانزعجت الحكومة الجزائرية و عبرت عن استنكارها لهذه الأفعال المعادية[3] .

تسللت كتيبة مغربية أخرى إلى منطقة حاسي البيضاء يوم 26 سبتمبر 1963 و تمركزت بالقرب من بئر للماء ،كما احتلت كتيبة أخرى حاسي طلحة و تنجوت ،و عند مرور دورية عسكرية جزائرية بالقرب من بئر الماء في حاسي البيضاء لاحظت و جود القوات المغربية، فنبهتهم بوجوب المغادرة بعد التزود بالمياه ،لأنهم داخل التراب الجزائري وبعد مرور ثلاثة أسابيع عن هذه الحادثة ، عادت فرقة عسكرية إلى حاسي البيضاء فوجدت القوات العسكرية

[1] Nicol- Grimaud, op cit p 192

[2] Éric Lourent,Hassan2. Mémoire d'un roi Edition Plon. Paris 1998 p 86

[3] علي هارون. - فتنة صيف 1962. الجزائر: دار القصبة، 2002 -، ص، 105

متمركزة في نقس المكان ، ورفضت المغادرة وقامت بإطلاق النار صوب الجنود الجزائريين[1] بعد هذا التصعيد العسكري و الشعور بخطورة الوضع.تأزمت الأاوضاع ,أضحت على شفى حرب بين البلدين .

وهو الأمر رالذي دفع بالبلدين إلى عقد لقاء لوزير الخارجية يوم 05 أكتوبر 1963 قي مدينة وجدة المغربية ، و انتهى اللقاء باتفاق الطرفين على وضع حد لكل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بن البلدين ،و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين ،كما تم الاتفاق على عقد لقاء قمة يوم 10 أكتوبر 1963 في تلمسان على مستوى الرؤساء ، إلا أن القمة فشلت بسبب غياب الطرف المغربي[2] نتيجة تصلب المواقف ، مما أدى إلى مزيد من الاحتقان و التعقيد ، حيث نستشف من هذا من تصريح وزير الدفاع الجزائري هوراي بومدين بقوله: "كل حبة رمل حررناها من أيدي الاستعمار الفرنسي هي ملك للجزائر "[3]، ورغم كل هذه الأحداث ،فان الجهود الدبلوماسية الدولية، لم تتوقف بغية وضع حد للصراع العسكري المتنامي بين الأخوة الأعداء .

وفي هذا الشأن، قام الرئيس الغاني نيكروما بزيارة إلى الجزائر و المغرب ، لإذابة الجليد ولتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع ، إلا أن المبادرة ولدت ميتة ، بسبب إصرار كليهما على مواقفه بشأن المطالب الإقليمية، و نفس الهدف سعى إليه الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي من أجل عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية ،إلا انه فشل في ذلك بسب رفض و تعنت المملكة المغربية ، و على النقيض من ذلك ساندت الجزائر المقترح و أيدته وقد فشلت هذه الجهود، على الرغم من اللقاءات الثنائية والجهود الدبلوماسية الدولية على مستوى القارة الإفريقية في نزع فتيل الحرب التي اشتعلت شرارتها فوق رمال ملتهبة[4].

تسارعت الإحداث و تأزمت العلاقات أكثر فأكثر وفي خضم الأوضاع المتشنجة على الحدود، حيث ألقى الرئيس الجزائري احمد بن بلة خطابا حماسيا، قائلا :"حقرونا " ، مشيرا إلى المباغتة

[1]Michel Martini.- . Chronique des années Algériennes 1962-1972. France: Edition bouchen.2002

[2]Dgerad, A op cit p 141

[3] الطاهر زبيري. – مصدر سابق ص، 41

[4] محمد رضوان المرجع السابق، ص،223

و الخداع الذي تجلى في الهجمات المغربية لان المحادثات الدبلوماسية لم تنته بعد، مما زاد في تأثر الجماهير ووصلت التعبئة الشعبية أوجها، حيث لاقت صرخة الرئيس صدى كبيرا في الأوساط الشعبية و السياسية ،فتدفقت السيول البشرية من كل حدب و صوب رغبة في التطوع للذود عن الحدود ،فلم تستطع ثكنة علي خوجة بالعاصمة استيعاب جحافل المتطوعين المتحمسين ،و استدعى الأمر إغلاق أبواب الثكنة للتحكم في الفوضى العارمة جراء الحماس الكبير الذي ميز العملية ، وتم إنشاء ثلاثة وحدات من المتطوعين ، وجهوا إلى حاسي البيضاء و بشار[1].

سارت الأوضاع من سيئ إلى أسوأ بعد الاشتباكات التي وقعت في حاسي البيضاء شهر سبتمبر ، و بدأ الطرفان باستعمال الأسلحة الثقيلة في القصف ابتداء من 14 أكتوبر 1963 في برج لطفي و تنجوب وحاسي بيضا ،و هذا بسبب النزاع حول مراكز حدودية متنازع عليها في منطقة كولمب بشار ، بعد أن حاولت القوات المغربية الدخول إليها عنوة ، ردا على قيام السلطات الجزائرية بقمع أحداث شغب في مدينة تندوف قام بها بعض الأشخاص الموالين للمغرب[2] قد أسفرت هذه الإحداث الدموية في سقوط 130 قتيلا[3] بالموازاة مع هذا استمرت المعارك في مناطق ايش و فقيق و بني ونيف و بالجنوب الغربي من بشار على بعد 50 كيلومتر في منطقة تينفوشي ،أين يوجد البرجان حاسي بيضا و تنجوب بين بشار و تندوف .

إن حرب الرمال الحقيقية وقعت أحداثها في منطقة مركالة قرب تندوف[4] ،و التي استولت عليها القوات الملكية المغربية ، بعد محاصرة القوات الجزائرية المؤلفة من مجاهدي جيش التحرير الوطني ، انطلاقا من منطقة زاك ، وكان هجوما مباغتا ،لان الجزائريين لم يحسنوا المناورة ،و كانوا يكتفون بالمتوقع في المرتفعات و إطلاق النار[5] لأنهم اعتادوا حرب العصابات وليست لديهم خبرة في الحروب النظامية ، و أرض المعركة لا تصلح إلا لهذا النوع من الحروب

[1] خالد نزار ،مذكرات اللواء خالد نزار. الجزائر، دار الشهاب للنشر والطبع، 2000،ص، 60.

[2] محمد رضوان، المرجعالسابق، ص، 223.

[3] علي الشامي، الصحراء الغربية عفدة التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الحكمة، -- 1980 –ص ،59.

[4] محمد بلقاسم. وحدة المغرب العربي فكرة وواقع 1954-1975 (المجلد د ط). الجزائر: دار البصائر د ت ص،365.

[5] فؤاد عبد العزيز.، حرب الرمال شهادات حية (المجلد د ط). الجزائر: دار الشروق للنشر - 2013 ص،11.

بسبب طبيعة الأرض الصحراوية ، إضافة إلى تفوق الجيش المغربي من ناحية الجاهزية و التنظيم ،و حتى المناطق المتنازع عليها ،فهي اقرب إلى تمركز القوات المغربية و هذا ما سهل عملية الدعم اللوجستي ،و المتمثلة في نقل الجنود و العتاد ، و لم يكن في تندوف العدد الكافي من الجنود ،القادر على ردع الهجمات المعادية [1] و في مجال التسليح و التجهيز والتموين عادت الأفضلية أثناء حرب الرمال إلى المغرب ، و ذلك بفضل الدعم الخارجي الذي تحصل عليه من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [2].

ناهيك عن سوء تقدير للقوات المغربية ، حيث اعتقد الجزائريون أن عدد الجنود المغاربة لا يتعدى 300 ،لكن بعد القيام بالعمليات الاستخبارية والاستطلاعية تبين أن العدد الحقيقي يتعدى 1300 عسكري مجهزين بأسلحة متطورة ، وبحوزتهم 07 دبابات[3] و قد تلقت الجزائر دعما خارجيا تمثل في أسلحة مصرية ،إلا أنها وصلت متأخرة ،إذ كان القتال يوشك أن ينتهي ،كما أرسلت كوبا يوم 28 أكتوبر 03 سفن محملة بالأسلحة و المدرعات ،و لكن الجيش الجزائري لم يستعملها في القتال كما يقول الرئيس الجزائري احمد بن بله[4] و في حدود الساعة 6و45د من صباح الأول من نوفمبر 1963 انطلقت الدبابات المغربية ،و بدأت تطلق النار صوب القوات الجزائرية ،التي كانت في موقف ضعف بسبب الاعتماد على الأسلحة القديمة المستعملة إبان حرب التحرير و نقص فادح في العتاد، مما اجبر الجزائريين على تجنب المواجهة المباشرة و استعمال حرب العصابات[5].

إلا أن مسار الحرب تغير بوصول قوات الولاية السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني ، الذي تمكن من الوصول إلى قلب المعركة ، و خاض معارك في المناطق الجبلية بنجاح ، فتراجع الجيش المغربي ،مما سمح للجنود الجزائريين بزراعة 170 لغما على طول الحدود منعا لتوغل

---

[1] خالد نزار، المرجع السابق، ص، 61.

[2] علي،تابليت،سمير, حشاني، بوكنة, عبد العزيز، العلاقات الجزائرية الأمريكية، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر د ت،،ص،194.

[3] فؤاد عبد العزيز المرجعالسابق، ص،50.

[4] احمد منصور، الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر دار بن حزم للطباعة و النشر و التوزيع 2007 – ص ،257.

[5] فؤاد عبد العزيز، المرجع السابق، ص، 109.

الفوات المغربية من جديد [1] كما تمكنت القوات الجزائرية في هذه المعارك من احتلال منطقة فقيق ،وأسر 11 جنديا مغربيا والاستحواذ على 75 قطعة من مختلف الأسلحة[2] و كما هو الشأن بالنسبة لجميع الحروب في العالم ،فهي تبدأ بفوهات البنادق و تنتهي إلى طاولة المفاوضات ، تم الإعلان عن وقف إطلاق النار يوم 02 نوفمبر 1963 ،بعد جهود دولية لإرساء السلام ، و مبادرات التسوية التي قادتها أطراف عربية وأفريقية، حيث انسحب الجانبان إلى الحدود الدولية[3].

- كان لهذه الحرب انعكاسات على الجزائر: حيث استغرقت المواجهة العسكرية مدة زمنية قصيرة، لم تتجاوز 15 يوما إذ انطلقت المواجهة يوم 19 أكتوبر 1963 و انتهت يوم 02 نوفمبر 1963 إلا أن تداعياتها كانت كبيرة على الأوضاع الداخلية في الجزائر، و بالنظر إلى الجانب الاجتماعي فقد أدت إلى سقوط كثير من القتلى والجرحى[4].

أما على الصعيد السياسي ، فقد كانت سببا في عودة اللحمة الوطنية، و قد استغل نظام الرئيس الجزائري احمد بن بلة الصراع العسكري على الحدود الغربية أيما استغلال، فقد وضع حزب جبهة القوى الاشتراكية إمام خيارين : إما أن تواصل عملها المسلح ضد السلطة ، فتلحق بها تهمة الخيانة في هذا الطرف العصيب ، و إما أن تتصالح مع النظام ،فيعتبر ذلك نجاحا لهذا الأخير ،و قد تم اختيار الحل الثاني ؛ لان ذلك يعتبر في تلك الظروف كفاحا حقيقيا من اجل الاشتراكية ومعادة الامبريالية[5].

قامت جبهة القوى الاشتراكية بتوقيف جميع أنشطتها السياسية والعسكرية ،كرد فعل ضد تجاوزات الجيش المغربي لحدود الجزائر وظهر الموقف الوطني الذي اتخذه العقيد محند اولحاج ،عندما أوقف تمرده في منطقة القبائل ، وتضامن مع القيادة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحدود و جعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وحتى العقيد محمد شعباني

---

[1] المرجع نفسه،ص،109.

[2] المرجع نفسه،ص،109.

[3] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة،2000، ص،181.

[4] المصدر نفسه،ص،181.

[5] محمد بوضياف، الجزائر إلىأين (المجلد د ط). تر : محمد بن زغيبة، ويحيزغودي، الجزائر: دار النخلة. د ت ص،153

الذي كان من المعارضين، تناسى خلافاته ونضم مع فيالقه إلى الجيش الوطني الشعبي[1] كما أبرز النزاع مكانة الجزائر الدولية وسمعتها ،بفضل الإشعاع النضالي و الفكري الكبير للثورة الجزائرية ، فقد تمكنت من حشد التأييد والتعاطف الدوليين ،أما على المستوى الداخلي فقد انتبهت الجماهير الشعبية إلى الأخطار التي تحدق بالوطن في حالة انقسام الصف [2]، و أظهرت الحرب ضرورة تحديث الجيش الجزائري ،و هو ما حرصت القيادة الجزائرية على تنفيذه ، إذ تطور بفضل التدريب والتجهيز ، و انتقل من الاعتماد على حرب العصابات إلى جيش نظامي تقليدي مجهز بمختلف الأسلحة الحديثة و المتطورة[3] ورغم توقف الحرب إلا أنها أحدثت شرخا في العلاقة الأخوية بين الشعبين الشقيقين ، فقد لقيت الثورة التحريرية مساندة منقطعة النظير ،و تضامنا من طرف المغرب حكومة و شعبا ، و بسبب تغير في الظروف انقلبت الأوضاع و تلقت الجزائر طعنة في الظهر كما يقول العقيد محند اولحاج [4].

كما خلقت حرب الرمال حالة من التوتر المزمن في العلاقات الجزائرية المغربية ،وكان لها تأثير سلبي عميق، أدى إلى صراع سياسي و مناقشات حادة بين البلدين[5] وعلى الصعيد الإقليمي لم تتوان الجارتان الشرقيتان للجزائر ليبيا و تونس ، بتهديد الحدود الشرقية للبلاد من خلال مطالبهما الترابية في الأراضي الجزائرية[6].

توصلنا من خلال دراستنا للصراع الحدودي الخطير المفتعل من قبل المغرب بتواطؤ الأجهزة الاستعلامية الفرنسية من وجهة نظرنا في تدمير البلدين المستقلين عنها، إلى النتائج التالية:

* ساهمت الخلفيات التاريخية للنزاع الحدودي الجزائري المغربي في إذكاء الصراع وإشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين.

---

[1] الطاهر زبيري،المرجع،ص،49.

[2] محي الدين عميمور،أيام مع الرئيس هواري بومدينوذكرياتأخرى (المجلد ط1). القاهرة: دار اقرأ 1995-. ص،154

[3] لطاهر زبيري،المرجع،ص،50

[4] فؤاد عبد العزيز، المرجع السابق، ص، 132.

[5] محمد رضوان المرجعالسابق، ص،223.

[6] محمد عموري ، أزمات العلاقات الدولية و مشروع الوحدة من مؤتمر طنجة الئ لقاء زرالدة 1958- 1988، رسالة ماجستير، الجزائر معهد الحقوق و العلوم الإدارية ،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية 1995 – 1996.

* يتحمل الاستعمار الفرنسي المسؤولية كاملة في مشاكل الحدود التي حدثت بين دول المغرب العربي ،حيث عمدت إلى ترك قنابل موقوتة ،تنذر بالانفجار في أية لحظة ، مثلما انفجر النزاع الحدودي الجزائري المغربي.

* يتجلى بوضوح دور السياسة الفرنسية في تسميم العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال العمل على استغلال المشكل الحدودي بين البلدين في بث الشقاق والعداوة بينهما.

* رغم القواسم المشتركة و الروابط القوية التي تجمع الشعب الجزائري و الشعب المغربي ، و المساعدات التي قدمتها المملكة المغربية للجزائر أثناء الثورة ، إلا أن اندفاع القيادة السياسية في البلدين إلى أتون الحرب، حولها إلى خصومة.

* أدى الاختلاف الإيديولوجي بين قادة البلدين ،و تضارب المصالح إلى اندلاع حرب لا منتصر فيها إلا أعداء الوحدة بين الشعبين.

* بسبب التصلب في المواقف وتعصب كل طرف الى تصوره لمسألة الحدود، فشلت المساعي الدبلوماسية في تقريب وجهات النظر.

* شكلت الدوافع الشخصية الذاتية للقيادة في البلدين، عنصرا مهما في تأجيج النزاع والجنوح إلى الحرب ،نظرا لتصور كل قائد لدوره و أهميته في إدارة النزاع

*اقتنع الشعب الجزائري انه لا مجال للانقسام الداخلي ،و أن الوحدة هي السبيل الوحيد لردع العداء ،و درئا للفتنة.

* تسببت المطالب المغربية في الأراضي الجزائرية بدخول تونس و ليبيا في ذات النهج، ومطالبتهما بحقوق ترابية في الجزائر.

*تمثلت أهم الانعكاسات الايجابية لحرب الرمال على الجزائر ، بعودة اللحمة الوطنية ، وعودة المنشقين المسلحين المرابطين في جبال منطقة القبائل إلى جادة الصواب ،و تحكيم العقل و الحكمة ،ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ،بغض النظر عن المصالح السياسية الآنية و الضيقة ،و هذا بالفعل ما قامت به جبهة القوى الاشتراكية ،و جناحها العسكري بقيادة العقيد محتد اولحاج، وانضمام العقيد محمد شعباني مع وحداته القتالية إلى صفوف الجيش الوطني الشعبي رغم حدة الخلاف مع هواري بومدين.

الفصل الثالث أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية السياسية ما بين سنتي 1962- 1974

المبحث الأول: الوضع السياسي في الجزائر ما بين سنتي 1962- 1963

1–الأوضاع السياسية قبيل عهد الرئيس أحمد بن بلة

2-المعارضة السياسية للرئيس أحمد بن بلة

3 – الاستفتاء على دستور 1963

4- الأزمات السياسية بين البلدين على عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

4-1–مدخل عن واقع العلاقات الثنائية بعد استعادة السيادة الوطنية

4-2 - توتر العلاقات بين البلدين ا 1962-1965:

أ-أزمة استرجاع الاذاعة الجزائرية 28 أكتوبر 1962:

ب- أزمة التجارب النووية الفرنسية في الجزائر 1962-1965:

ج-أزمة تأميم الممتلكات الشاغرة 1963

المبحث الثاني :التحولات السياسية في الجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين:

1 -الظروف العامة لوصول الرئيس هواري بومدين للسلطة

2- معارضة نظام هواري بومدين سياسيا:

3-أزمة الهجرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمات السياسية العلاقات الفرنسية الجزائرية في خضم الحرب الباردة

1-الإطار التاريخي للحرب الباردة

2-تأثير توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية على العلاقات الدولية

توترت العلاقت بين الجزائر وفرنسا لأسباب عديدة ، بعضها يرجع للإرث الاستعماري والبعض الأخر لسوء التفاهمات في تطبيق اتفقيات ايفيان، ومحاولة فرنسا فرض وصايتها على الدولة الفتية التي أسترجعت سيادتها بدماء الشهداء ومقاومات وثورة مسلحة ، انتهت بتحقيق النصر وارغام فرنسا بالجلوس على طاولة المفاوضات من اجل إيجاد صيغ لتحقيق رغبة الجزائريين في الاستقلال ، ونجم عن هذه الأوضاع مستجدات داخلية وأخرى خارجية ، أدت الى حدوث عدة أزمات سياسية في العلاقات الفرنسية الجزائرية .

المبحث الأول: الوضع السياسي في الجزائر من 1962 إلى غاية 1965

عرفت فترة الرئيس الراحل أحمد بن بلة العديد من الأحداث السياسية منذ وصوله إلى السلطة على اثر صائفة 1962 وحدوث توافق بين الأطراف المتصارعة حاول من مسيرته السياسية بناء دولة جزائرية بمؤسسة رسمية .

1-الأوضاع السياسية قبيل عهد الرئيس أحمد بن بلة :

تعتبر دورة المجلس الوطني للثورة ،التي انعقدت بالعاصمة الليبية طرابلس ما بين 27 من شهر ماي إلى غاية 06 من شهر جوان 1962 بمثابة الدورة الاستثنائية؛ لان الدورة التي سبقتها المنعقدة بتاريخ 22 من شهر فيفري إلى غاية 27 من نفس الشهر هي أخر دورات المجلس، إذا عدنا إلى الاعتبارات التي أخذتها الحكومة المؤقتة في الحسبان، فقد خصصت هذه الأخيرة للمصادقة على اتفاقيات ايفيان؛ لأنه من المقرر عقد مؤتمر عام عقب استقلال البلاد مباشرة داخل التراب الوطني.

وكان الهدف من ذلك البحث عن الاطر المستقبلية التي تحدد المسار الذي سيتم إتباعه في جزائر ما بعد الاستقلال، واستشراف المؤسسات التنفيذية وكذلك المؤسسات القيادية المزمع إنشاؤها لتسيير البلاد، وقد سادت هذه المقترحات وكان بمثابة الرأي الغالب، بعد التوقيع بصورة مباشرة على اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962، وقبل إطلاق سراح الزعماء المسجونين في فرنسا، إلا أن الأمور تغيرت بعد أن دعا أحمد بن بله ومحمد خيضر من

العاصمة المغربية الرباط بعقد دورة طارئة للمجلس الثورة بمجرد وصول الزعماء الخمسة إلى هناك[1].

وبالفعل فقد بدأت التحضيرات لعقد الاجتماع شهر أفريل، وتم إرسال الاستدعاءات إلى قادة الولايات على أن يكونوا بمعية أعضاء مجالسهم كلهم [2] وعلى ارض الواقع سجل غياب عدد كبير من أعضاء اللجان التابعين للولايات شهر ماي 1962 بطرابلس وهم ممارسون لمهامهم في ولاياتهم الذين ينتمون إليها، وهنا تجدر الإشارة أن جل أعضاء الولاية الثالثة وكذا الولاية الرابعة لم يذهبوا إلى العاصمة الليبية طرابلس، وفي هذا الشأن أقدمت الولاية الثالثة على منح السعيد بوزوران الوكالة للتصويت نيابة عن أعضائها وعددهم أصواتهم خمسة أصوات، وهو نفس الإجراء الذي قامت به الولاية الرابعة، هذه الأخيرة منحت توكيلا للتصويت إلى العقيد احمد بن الشريف ليقوم من خلال هذا التفويض بالتصويت نيابة عن الأعضاء الأربعة لهذه الولاية[3].

كما شهدت هذه الدورة غياب أعضاء منطقة الجزائر المستقلة Zone Autonome D'Alger عمر اوصديق إضافة إلى غياب الرائد عز الدين، واللذان قاما بدورهما بتفويض الولاية السادسة قصد التصويت نيابة عنهما، فتكونت تركيبة (م.و.ث.ج) من هذه العناصر عشية التوجه لمناقشة المشروع في مدينة الحمامات التونسية، وهذا الاخير سيتجول بدوره بعد القيام بإجراء تعديلات عليه ثم التصويت عليه إلى ميثاق طرابلس [4]،وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر نقطتين أساسيتين هما :

- مناقشة برنامج طرابلس وإثراؤه والمصادقة عليه.
- تشكيل المكتب السياسي.

[1] محمد عباس، ديغول والجزائر (أحداث – قضايا – شهادات) ، (د ط) ، دار هومة الجزائر،2000،ص،347

[2] علي كافي، مذكرات من القائد السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962)، المرجع السابق، ص، 285

[3] علي هارون، خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962، المصدر السابق، ص،19

[4] المصدر نفسه،ص،19

وقد تكفل علي كافي بإدارة أشغال المؤتمر بالإضافة الى كل من بن يحي وغمر بوداود، نجح المؤتمرون في المصادقة بالإجماع على برنامج طرابلس، لكن مساعيهم في التوافق على تشكيلة المكتب السياسي منيت بالفشل، ويكتسي هذا الأمر أهمية كبرى بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به في تمثيل السلطة التي ستنبثق مستقبلا في الجزائر، بغض النظر عن كونه بديلا للحكومة المؤقتة و (م.و.ث.ج)[1]، إثر هذا الفشل ظهرت في الأفق العديد من المقترحات التي طرحت إلا أن حدة الخلاف حالت دون تجسيدها، مم تسبب في رفع جلسة المناقشات، وانتهى الأمر إلى إنشاء لجنتين تهدفان إلى طرح اقتراحين[2] تمثلا فيما يلي:

تقدم احمد بن بله ومعه محمد خيضر بمقترح يتمثل في إنشاء قائمة تتشكل من مجموع سبعة أعضاء يضاف إليهم خمس آخرون وهم السجناء الخمس، كما تضمنت القائمة المعلن عنها اسمين آخرين هما: محمدي السعيد والحاج بن علا [3].

أما الاقتراح الثاني فان مضمونه تشكيل قائمة من تسعة اعضاء تقدم به كريم بلقاسم وتضم خمسة أعضاء وهم الزعماء السجناء الخمس، يضاف إلى هؤلاء الباءات الثلاث (بوصوف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم) كما ضمت القائمة سعد دحلب، وفي الأخير فازت القائمة التي اقترحها احمد بن بلة بمجموع ثلاثة وثلاثين صوتا، وفي المقابل تحصلت قائمة كريم بلقاسم على مجموع أصوات بلغ واحد وثلاثين صوتا [4].

وبفضل تحالف السعيد ازوران مع احمد بن بله تمكن هذا الأخير من ترجيح الكفة لصالحه وذلك بعدما ظن الجميع أن كريم بلقاسم سيحظى بالدعم من طرف ازوران؛ لأنه من الولاية الثالثة التي ينتمي إليها كلاهما[5] إلا ان محمد بوضياف وحسين ايت احمد أعلنا رفضهما المشاركة ، تم ذلك مباشرة بعد الإفصاح عن نتائج التصويت، وذريعتهم في ذلك هي عدم استشارتهما في امر الترشح لعضوية المكتب السياسي، فتسبب ذلك في إحداث الفوضى داخل

[1] زوليخة زيدان المحامي، المرجع السابق،ص،147

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المصدر السابق،ص،172

[3] سعد دحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر المصدرالسابق، ص،172

[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق،ص،59

[5] المرجع نفسه،ص،59

قاعة الاجتماع، غير ان النتيجة المحصل عليها بعد التصويت اصطدمت بقوانين (م.و.ث.ج) التي تنص على وجوب تحصيل 3/2 الأصوات ؛ما يناهز 46 صوتا؛ لان النصاب القانوني لتشكيلة المجلس تبلغ 69 عضوا وجوبا، حتى يصير القرار ذو صبغة قانونية وشرعية ويكون في نفس الوقت ملزما للجميع لهذا فان النتيجة المحصل عليها بعد إجراء التصويت غير شرعية، وهو ما تسبب في تفاقم المشكلة وأدى في النهاية إلى انفجار أزمة صيف 1962[1].

في خضم حالة الاحتقان السائدة آثر الكثير من الحاضرين الانسحاب من فعاليات المؤتمر مفضلين المغادرة دون القيام بالتوقيع على المحاضر، وكان بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة من بين الذين غادروا، وبذلك بقي اجتماع المؤتمر مفتوحا [2].

ومن أجل البحث والتعمق أكثر في الموقف الذي صدر من السيد بن خدة بخصوص مغادرته فعاليات المؤتمر بحثت في مؤلفاته فوجدت تبريرا لهذا الحدث في كتابه الموسوم بعنوان " شهادات ومواقف " وفي هذا الشأن كتب قائلا بأنه كان يتوجس من إمكانية وقوع انقلاب في طرابلس ينتج بسببه سقوط الحكومة المؤقتة؛ لان هواري بومدين وأحمد بن بلة[3] صارا بمثابة نواة للمعارضة، يستغلها كل الساخطين وكذا المرشحين لتولي السلطة كقاعدة لنشاطهم" ويواصل بن خدة تقديم المبررات في هذه المسالة فيقول: " رأيت انه من الأفضل المحافظة على الحكومة المؤقتة؛ لان (م.و.ث.ج) لم يتمكن من التوصل إلى تعيين قيادة جديدة ، وظلت الحكومة المؤقتة بمثابة السلطة الوحيدة التي يعترف بها الشعب، وكذلك على الصعيد الدولي، بالرغم من الانتقادات الموجهة نحوها" ويضيف رئيس الحكومة المؤقتة لشرح موقفه بصورة أكثر وضوحا : " يتوجب عليها – الحكومة المؤقتة- ان تواصل في أداء مهامها حتى الاستقلال " .

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بله،(د ط)،دار هومة الجزائر،2011،ص،26

[2] المرجع نفسه،ص،61

3 في هذا الموضوع يذكر العقيد علي كافي ان هواري بومدين سعى في البداية إلى كسب ود محمد بوضياف ،محاولا استمالته إلى جانبه فأرسل له عبد العزيز بوتفليقة تحت اسم "محمد بوخرطة " الى قصر توركان (Turquant) ليقنعه إلا انه مني بالفشل والسبب يعود الى شخصية محمد بوضياف فقد كان صارما في مواقفه وفيا لمبادئه ،إلا أن مرسل بومدين عبد العزيز بوتفليقة أسدى له النصح وذلك بالمراهنة على احمد بن بلة، ينظر على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من القائد العسكري إلى المناضل السياسي،1946-1962، دار القصبة الجزائر،1999، ص،283

وبدوره أمتطى احمد بن بلة الطائرة مغادرا[1] إلى العاصمة المصرية القاهرة[2]، وسط هذه الأجواء المتسمة بالانسداد بين هيئات الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي وكذلك على مستوى هيئاتها العسكرية والمدنية على حد سواء، تم عقد اجتماع بتاريخ 24 و25 جوان 1962 في مدينة زمورة الواقعة في منطقة برج بوعريريج [3]، شاركت فيه الولايات الثانية والثالثة بالإضافة إلى الولاية الرابعة والمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة (ZAA) كما عرف الاجتماع المذكور حضور ممثل عن فيدرالية فرنسا وهو قدور عمار[4]، وكانت أهم مخرجات اجتماع زمورة إصدار قرارين في غاية الأهمية ، أما القرار الأول فهو تأسيس لجنة تهدف إلى التنسيق بين الولايات، تتمثل مهمتها الأساسية في الحفاظ على وحدة البلاد، وفيما يخص القرار الثاني فانه في شكل نداء إلى الأعضاء المشكلين للحكومة المؤقتة بصفتها سلطة البلاد التي تمتلك الصفة الشرعية، وهدف النداء المحافظة على تماسكهم ووحدتهم حتى الوصول إلى انتخاب الجمعية التأسيسية من اجل حماية وصيانة مصلحة الشعب[5] .

وبتاريخ 15 من شهر جويلية 1961 استقالت هيئة الاركان العامة بعد حادثة الطيار الفرنسي الذي تم أسره من طرف وحدات جيش الحدود التي قامت بإسقاط طائرته يوم 21 جوان 1961 فوق الأراضي التونسية ، وبسبب هذه الحادثة تعرضت الحكومة إلى ضغوط كبيرة من طرف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بعد احتجاج الحكومة الفرنسية، غير أن قائد الأركان العامة العقيد هواري بومدين رفض تسليم الطيار، لكنه أذعن في الأخير بعدما تم إجباره على تنفيذ أمر التسليم، مما تسبب في توتر العلاقات بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، لهذه

---

[1] في هذا الشأن يذكر الأستاذ محمد العربي الزبيري ان (م.و.ث.ج) لم يختتم أشغاله رسميا، ولم يقم بانتخاب أي هيئة سياسية، بالإضافة إلى عدم تجديد الثقة في الحكومة المؤقتة. ينظر: محمد العربي الزبيري ،تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 (د –ط)، دار هومة ، الجزائر، 2015، ص –ص 100-1001

[2] سعد دحلب، المصدر السابق،ص،144

[3] أمحمد بوحموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف. مسعودة يحياوي قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2005/2004، ص،214

[4] المرجع نفسه،ص،214

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص، 71

الاعتبارات تذرعت لجنة التنسيق بين الولايات بتجريد هيئة الأركان العامة من مهامها ؛ لأنها قدمت استقالتها[1]، وفي هذا الإطار اصدر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة قرار يوم 30 جوان 1962 يعزل بموجبه قيادة الأركان، هذا التصعيد الذي بدر من بن خدة اغضب احمد بن بله ومحمد خيضر، هذا الأخير قدم استقالته واتجه إلى المغرب، بينما فضل احمد بن بلة السفر إلى العاصمة المصرية القاهرة[2].

تم إجراء الاستفتاء الخاص باستقلال الجزائر وأعلن استقلالها يوم 03 جويلية، فدخلت الحكومة المؤقتة إلى الجزائر العاصمة برئاسة بن يوسف بن خدة، وبهذا ظهرت بوادر انتقال الصراع إلى داخل البلاد، وإيذانا بذلك أدلى بن خدة بتصريح حاد فتح من خلاله النار على من يناصبه الخصومة فقال: " إن إرادة الشعب ستقف حصنا منيعا في مجابهة الديكتاتورية العسكرية "[3].

في خضم هذه الإحداث بادرت الولاية الرابعة إلى الدعوة لعقد اجتماع في مدينة الأصنام، وهو ما تم فعلا بتاريخ 15 من شهر جويلية 1962، وشهد حضور الولايات التاريخية الستة وافرز الاجتماع المذكور مخرجات أهمها:

* الحد من المزايدة وكذا الاحتكاك بين الأطراف المتصارعة.

* ضرورة الإسراع في تنظيم اجتماع لأعضاء (م.و.ث.ج)، وإذا امتنع هؤلاء عن الحضور وأسفر ذلك عن حالة شغور، سيؤدي هذا الإجراء إلى تكوين تشكيلة المكتب السياسي تتألف من القادة الستة للولايات التاريخية فضلا عن إضافة عضوين اثنين من أعضاء فيدرالية جبهة التحرير في فرنساكما تتضمن التشكيلة تمثيل القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية للحدود بواسطة عضوين آخرين[4].

---

[1] سيد علي احمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا، (1960 -1961)، من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 20 أوت 1961، إشراف محمد العربي الزبيري، رسالة ماجستير في التاريخ قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2002/2001، ص،30.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص، 842-943.

[3] محمد عباس، دوغول ...والجزائر المرجع السابق،356.

[4] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، المصدر السابق،ص،128

وفي 22 جويلية 1962 أعلن احمد بن بلة عن تشكيل المكتب السياسي بصفة رسمية، فكانت بحق مفاجأة مدوية للمؤتمرين، وكانت حجته في ذلك حيازته ثقة (م.و.ث.ج) المنعقد في طرابلس، وهو حسب رأيه بمثابة السلطة الوطنية ذات الشرعية[1]، وردا على هذا الإعلان الأحادي الجانب من مدينة تلمسان معقل أنصار بن بله، جاء رد الفعل من مدينة تيزي وزو حيث عرفت ظهور(لجنة الاتصال من أجل الدفاع عن الثورة) بتاريخ 27 جويلية 1962 بتشكيلة ضمت محمد بوضياف إضافة إلى كريم بلقاسم[2].

اللافت للانتباه في هذه المشاحنات بين الخصوم السياسيين في هذه الجولة أنها لم تعمر طويلا ، فقد بادر الطرفان إلى إجراء مفاوضات ثنائية يوم 02 أوت 1962 أسفرت عن التوصل إلى اتفاق ينص على أن يتم الاعتراف بتشكيلة المكتب السياسي مؤقتا لفترة زمنية تعادلا شهرا واحدا، بالإضافة إلى تنظيم انتخابات خاصة بالمجلس الوطني التأسيسي خلال شهر أوت 1962 وتم الاتفاق على تاريخ السابع من شهر أوت 1962 باعتباره تاريخا أوليا، كما يلتزم (م.و.ث.ج) بعقد اجتماع بهدف إعادة النظر في التشكيلة التي يتكون منها المكتب السياسي، بعدما تم التوصل إلى هذا الاتفاق باشر المكتب السياسي بدخول العاصمة بتاريخ 03 أوت 1962، وعرفت تشكيلة المكتب انضمام محمد بوضياف، إلا أنه سرعان ما شهد الوضع انتكاسة؛ بسبب تنكر محمد خيضر و احمد بن بله لاتفاق 02 آوت 1962 الذي تم إبرامه [3] .

وفي خضم هذه الإحداث المتسارعة عقدت جماعة تلمسان اجتماعا شهر أوت 1962 تم بناء على مخرجاته الاتفاق رسميا على دخول الجزائر العاصمة بواسطة الاعتماد على استخدام القوات العسكرية وتسخيرها لهذا الغرض، وفعلا سارت يوم 30 أوت 1962 أربعة فيالق عسكرية تابعة للولايات التاريخية، بدعم ومساندة قوات جيش الحدود، على مستوى جبهات ثلاث؛ ويهدف الهجوم إلى حصار الولاية الرابعة ثم دخول الجزائر العاصمة[4].

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في عهد الرئيس احمد بن بلة المرجعالسابق، ص ،42.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص، 846.

[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص،45.

[4] الطاهر زبيري، المرجع السابق،ص،288

بعدما حققت جماعة تلمسان النصر ، بزعامة هيئة الأركان العامة المتحالفة مع أحمد بن بلة على خصمها المتمثل في الحكومة المؤقتة، بادرت تشكيلة المكتب السياسي الذي يتكون من عضوية : احمد بن بلة ورابح بيطاط بالإضافة إلى كل من محمد خيضر و الحاج بن علا كما ضمت التشكيلة العقيد محمدي السعيد، بالقيام بعملية الانتقاء الخاصة بالأشخاص المرشحين لعضوية المجلس الوطني التأسيسي من طرف (ج.ت.و)، وقد امتنع كل من حسين ايت احمد ومحمد بوضياف عن الترشح لعضوية المجلس وأقدما على الاستقالة، ويرجع ذلك إلى الخلاف التقليدي الناشب بينهم[1] .

والملاحظ عن تشكيلة المجلس أنها تميزت بإقصاء العديد من الشخصيات التاريخية الثورية التي عرفت بخصومتها مع المكتب السياسي، من المرشحين لعضوية المجلس الوطني التأسيسي حيث خلت القائمة المعلنة من أسمائهم، فمن القادة العسكريين شمل الإبعاد كل من : مصطفى بن عودة و عبد الحفيظ بوصوف إضافة إلى علي كافي وصالح بوبنيدر، ولم يستثن هذا الإجراء السياسيين كذلك فقد مس شخصيات سياسية تاريخية مثل : رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، ومحمد حربي كما أقصي محمد الصديق بن يحي، وامتدت مقصلة الإقصاء إلى زعيم تاريخي له وزن كبير في تاريخ الثورة التحريرية بل كان احد الفاعلين الأساسين فيها، ويتعلق الأمر بالعقيد كريم بلقاسم، وشهد المجلس التأسيسي هيمنة العسكريين المنتمين إلى جيش الحدود على عدد هام من مقاعده، ومن جانب آخر تعرض عدد كبير من المجاهدين في الداخل إلى ازاحتهم من تشكيلة المجلس الوطني التأسيسي[2] .

تم تنظيم الانتخابات عن طريق الاقتراع العام في 20 من شهر سبتمبر 1962 وكان مجموع التعداد العام للهيئة الناخبة يناهز 6.504.066 ناخب، شارك بصفة فعلية منهم في العملية الانتخابية عدد قدر ب: 5.303.660 ناخبا، بينما وصلت النسبة المئوية للمقاطعين 18.46.

انعقدت أولى جلسات المجلس التأسيسي الوطني، - وهي الجلسة الافتتاحية - المنبثق عن الانتخابات السالفة الذكر بتاريخ 25 سبتمبر 1962، تم خلالها نقل السلطة من الهيئة

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، (د-ط)،البصائر الجديدة،الجزائر،2014،ص،16

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، طبعة مزيدة ومنقحة، دار المعرفة، الجزائر، 2011 ، ص – ص:41-42

التنفيذية المؤقتة التي ترأسها عبد الرحمان فارس[1] إلى المجلس التأسيسي المنتخب، كما تم في ذات الجلسة الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية، أما رئاسة المجلس فقد أسندت إلى فرحات عباس بعد انتخابه لشغل هذا المنصب، وتم يوم 28 سبتمبر 1962 انتخاب احمد بن بله رئيسا للحكومة بمجموع 159 صوتا مع تسجيل غياب 19 صوتا ، وفي المقابل امتنع عضو واحد عن التصويت، وبناء على هذه النتائج شرع بن بله في تشكيل الحكومة[2].

أما الانتخابات الرئاسية فقد تم تنظيمها يوم 15 سبتمبر 1963 بمرشح وحيد ممثلا في شخص رئيس الحكومة احمد بن بله الذي حصل على مجموع أصوات " نعم "قدر ب: 5805103 من مجموع 5827614 ناخبا من أصل 6581340 مسجلا بنسبة 88.20% من المسجلين ومن الناخبين بنسبة 99.61[3] % .ورغم وصوله للسلطة من خلال الانتخابات والاستفتاء على الدستور إلا أنه وجهته العديد من المشاكل السياسية :

2- المعارضة السياسية للرئيس أحمد بن بلة

لم يكن وصول السيد احمد بن بلة إلى اعلي هرم السلطة في الجزائر باعتباره اول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة بردا وسلاما عليه، إذ لم يمضي على تقلده زمام السلطة الا فترة يسيرة حتى ظهرت المعارضة السياسية الحزبية والشخصية لنظامه[4]؛ بسبب النزعة الفردية التي اتسم بها في تسيير دواليب الحكم ،إضافة إلى الشخصية النرجسية للرئيس وعدم تحكمه في زمام الأمور بسبب انصياعه للتأثيرات الخارجية وتأثره الكبير بشخصية الرئيس المصري

---

[1] تم إنشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة بموجب اتفاقيات ايفيان التي نصت على تكوين هيئة تتولى مسؤولية إدارة شؤون الجزائر العامة والخاصة خلال فترة المرحلة الانتقالية الممتدة من وقف إطلاق النار الى غاية تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي الوطني وذلك على ان تقوم بتنسيق أعمالها بالتعاون مع مندوب فرنسي سام ، وقد ضمت عضويتها أعضاء جزائريين وفرنسيين ، اتخذت من روشي نوار – بومرداس حاليا – مقرا لها ، بتاريخ 17 افريل 1962 تم التنصيب الرسمي لهذه الهيئة برئاسة السيد عبد الرحمان فارس ،ينظر عمار قليل ،ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، (د ط) ،دار العثمانية،2013،ص،313

[2] Ali Haroun, L'Été de la désaccorde op cit , p,159

[3] قواسمية عبد الكريم، مرجع سابق ص،169.

4 محمد بليل، الانتقال الصعب من الأزمة إلى مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة 1962 –1965، دورية كان التاريخية، العدد 21، 2013، ص، 43.

جمال عبد الناصر وبأفكاره القومية، وفي هذه الظروف ظهرت أولى الإرهاصات للمعارضة السياسية الحزبية في الجزائر وفي هذا الإطار أسس منسق الثورة الجزائرية محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكية Socialiste (PRS) Parti de la Révolution يوم 20 سبتمبر 1962 وهو تاريخ رمزي، فهو يصادف انتخابات المجلس التأسيسي، وقد فعل بوضياف ذلك متعمدا ليؤكد رفضه لهذه الانتخابات وللسلطة التي ستتمخض عنها مستقبلا[1] وترجع أسباب معارضة محمد بوضياف للنظام إلى تنصل جماعة تلمسان من التزامها بخصوص اتفاق 20 أوت 1962 المبرم بشان قوائم المرشحين لانتخابات المجلس التأسيس يوم 19 أوت 1962، ألا أن بوضياف وبحكم منصبه السياسي بوصفه عضوا في المكتب السياسي فقد تم تجاهله، ولم يستشر فيها،مما دفع به إلى تقديم استقالته من عضوية المكتب السياسي ،[2] ولم يكن بوضياف وحيدا في هذا المسعى فقد انضمت اليه شخصيات سياسية على غرار ابو بكر بلقايد ومحمد علي عمار[3].

يرى مؤسس الحزب محمد بوضياف من جهته بأن حزبه يراهن على تربية الجماهير على الاشتراكية العلمية التي يتبناها الحزب في خطه السياسي[4] ولذلك لم يتوان منسق الثورة في بذل قصارى جهده في التعبئة وتجنيد مناضلي حزبه، والقيام بالدعاية من خلال طبع المناشير المناوئة للنظام وتوزيعها، ومن ثم دعا إلى الجيش إلى التمرد بهدف الإطاحة بالنظام القائم[5] بيد إن مؤسس الحزب أصيب بخيبة لما ادر كان الواقع يناقض الطموح السياسي الذي يصبو اليه ؛ بسبب محدودية انتشار الحزب الذي لم يتمكن من جمع فئات كبيرة من الشعب حوله بل لم

[1] ابراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص ص، 84 – 85.

[2] صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر،(الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني 1956 – 1965) ، (د ط) ،دار بن مرابط،(د ب) ،2016،ص،196.

[3] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص، 65.

[4] محمد عباس، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)،(د ط) ، دار هومة،الجزائر،2009، ص ،85.

[5] زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق،ص،173.

يتعدى عدد أنصاره ومنضاليه المئات، تمكنت منهم قوات الأمن وكانت تفرقهم في تجمعاتهم التي يقومون بها[1]

ولم ينته الأمر عند محمد بوضياف فقد قام كل من العقيد كريم بلقاسم والعقيد محند اولحاج بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية بتاريخ 17 افريل 1963، واتسمت هذه الحركة السياسية المعارضة بطابعها السري، وكان الغرض من إنشائها استهداف نظام بن بله المتحالف مع قائد الأركان العقيد هواري بومدين، وتمركزت الحركة بمنطقة القبائل اين تقبع قوات العقيد محند اولحاج ، التي يناهز عدد أفرادها تسعة ألاف جندي[2] وكان من المفترض حسب التخطيط الذي تم إعداده أن يتم الهجوم على العاصمة بتاريخ 03 من شهر جويلية 1963 بهدف الإطاحة بحكم الرئيس احمد بن بله؛ وبسبب الحسابات السياسية للعقيد محند اولحاج تم صرف النظر عن الخطة؛ لأن حسن أيت أحمد توجس خيفة أن يتمكن منافسه في منطقة القبائل العقيد كريم بلقاسم من الاستيلاء عن القاعدة الشعبية، وقد يتمكن من تقلد السلطة في الجزائر إن تمت الإطاحة بالرئيس احمد بن بلة؛ وقد اقنع ايت احمد العقيد محند اولحاج بهذه الفكرة، لذلك لم تهاجم العاصمة من طرف قوات الحزب الاتحاد الديموقراطي للثور الاشتراكية[3].

كما أدت الممارسات السياسية للرئيس احمد بن بله إلى بروز المعارضة الراديكالية لنظامه ولم تقتصر على الحركات الذي ذكرناها آنفا، فقد أسس حسين ايت احمد يوم 29 جوان 1962 جبهة القوى الاشتراكية(Le Front des Forces Socialistes (FFS[4]، عندما شعر هذا الاخير أن بن بلة يسير بالبلاد نحو الحكم الفردي المستبد الديكتاتوري[5] الذي يجسده حكم الحزب الواحد.

---

[1] جمال بلفردي، المرجع السابق،ص،89.

[2] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر،1962 – 1989، ج2، (د ط)، دار هومة ،الجزائر، 2007،ص، 64 .

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين المرجع السابق، ص،78

[4] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962- 1980، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993،ص،139

[5] الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، المصدر السابق،ص،75

أراد بن بله تطبيق هذا النمط من النظام الاشتراكي الأحادي الحزب ، حيث عارضته جبهة القوى الاشتراكية،[1] وكانت كل المؤشرات توحي بذلك بعد أن ضيق أول رئيس للبلاد على أداء المعارضة ، فقد تورط في خطف الرئيس السابق للحكومة المؤقتة فرحات عباس الذي شغل كذلك منصب رئيس المجلس التأسيسي المنتخب، كما تعرض المناضل السياسي محمد بوضياف بدوره إلى الاعتقال، ولم ينجو بدوره صالح بوبنيدر من هذ الإجراء ، وامتد الأمر إلى العديد من الشخصيات الثورية الأخرى على غرار بوعلام اوصديق، وتم هذا بناء على تهم مختلفة كالإخلال بالنظام على سبيل المثال[2].

لهذه الغاية ، تحالف أأت احمد مع محند اولحاج الذي قاد المعارضة المسلحة للسلطة المركزية في الجزائر العاصمة بقيادة بن بلة [3] من خلال التصعيد بين الطرفين وأدي ذلك إلى سقوط الضحايا من رجال الجيش والأمن ، بعد أن بادر حسين أيت احمد في تدريب مقاتلين بمساعدة حليفه العقيد محند اولحاج [4] .

إلا أن التمرد العسكري الذي قادته جبهة الأقوى الاشتراكية ، سرعان ما توقف بعد الاعتداء المغربي على الأراضي الجزائرية[5] فيما عرف تاريخيا بحرب الرمال التي اندلعت يوم 19 أكتوبر 1963 ، حيث تم التوصل إلى اتفاق تنتهي بموجبه الخلافات السياسية قصد التفرغ لمواجهة العدوان المغربي [6].

ولم تنته المتاعب السياسية للرئيس احمد بن بله عند معارضة الاحزاب السياسية بل امتد الأمر إلى المعارضة التي قدتها الشخصيات السياسية ذات الكاريزما الثورية والثقل السياسي

---

[1]Waleska Chapparo Rodriguez ,Crisis De Legitimitadi en Argelia 1930 – 1992,informi de seminario para optari al grado de licenciada en historia, universidad de Santiago, chile, 2014,p,70.

[2] جمال بلفردي، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الجزائرية الحاكمة،،ص،91

[3] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962- 1980،المرجع السابق،ص،139

[4] الطاهر زبيري، المصدر،ص،76

[5] بخصوص هذه المسألة يذكر القيادي في جبهة القوى الاشتراكية الرائد لخضر بورقعة في كتابه الموسوم:" شاهد على اغتيال الثورة " بأنه بمجرد سماع خبر الاعتداء المغربي السافر على أراضينا قررنا وقف جميع نشاطاتنا العسكرية والسياسية وقمنا بتوجيه قواتنا إلى جبهة القتال " :ينظر، شاهد على اغتيال الثورة، المصدر السابق، ص،91

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 29.

الكبير ، تجسدت في معارضة محمد خيضر الأمين العام لجبهة التحرير الوطني حيث استقال هذا الأخير من منصبه وقدم استقالته بصفة رسمية للمكتب السياسي المنعقد بتاريخ 16 أفريل 1963، وتم بعد ذلك تعيين أحمد بن بلة أمينا عاما للحزب من طرف المكتب السياسي[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، قد أبدي معارضة للحكم الفردي الذي انتهجه أول رؤساء الجزائر ،بتركيز كل السلطات في يد شخص واحد، فرئيس الحزب هو نفسه رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية في أن واحد[2] ،وبسبب هذه المواقف دفع فرحات عباس الثمن، حيث أودع السجن يوم 19 أوت 1964 وسنه تناهز 65 سنة ، وقضى أربعة أشهر في غياهب السجن تنقلا بين الابيار إلى وهران وانتهاء بمعتقل أدرار في أقصى الجنوب، أين تم وضعه في الإقامة الجبرية[3].

وجهت إلى فرحات عباس تهم تتمثل في معاداة التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية، علاوة اتهامه بالبورجوازية ، وفي شهر جوان 1965 أطلق سراحه[4] ، كما اعترض على حكم الرئيس احمد بن بلة العقيد محمد شعباني قائد الولاية التاريخية السادسة، هذا الأخير كان من بين أشد الداعين إلى تطهير الجيش من الضباط الفارين من صفوف الجيش الفرنسي، وقد أبدي حرصا شديدا على منع تسلل هؤلاء الضباط إلى الولاية السادسة التي يتولى قيادتها[5] وعرض أفكاره بصورة صريحة خلال انعقاد مؤتمر (ج ت و) المنعقد بالعاصمة الجزائر سنة 1964.

لقي ذلك صدى إعلاميا واسعا، مما ألّب السلطة على العقيد شعباني، فقد حاول هواري بومدين التخلص منه بكل الوسائل ، من بينها إرساله لمواصلة تكوينه العسكري في الاتحاد السوفيتي ، لكنه رفض العرض، كما حول قائد الأركان بومدين إبعاد شعباني عن الجيش

---

[1] ابراهيم لونيسي ،الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة،ص،105.

[2] يوسف حميطوش، منابع الثقافة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة،2006، ص،316

[3] ليلى بن عمار بن منصور،ص،55

[4] يوسف حميطوش، المرجع السابق،ص361،.

[5] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ،ص ص 85- 86

والحد من نفوذه، ومن هنا بدا تصادم الأفكار بين الطرفين[1]وأخذت الإشاعات طريقها إلى الترويج ضد محمد شعباني، أخطرها الترويج إلى اتهامه بمحاولة الانفصال بالصحراء ، كما أشيع حوله ارتباطه بعلاقات مشبوهة بفرنسا[2]وبتاريخ 08 جويلية 1964 تم إلقاء القبض على العقيد شعباني بعد أن زحفت قوات عسكرية بقيادة عبد الله بن الهوشات على منطقة بسكرة مقر تمركز شعباني وقواته، وتمت العملية دون اراقة الدماء[3] وإثر ذلك تم تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة العقيد شعباني، وقد صدر حكم بإعدامه بعد ان وجهت له تهم التمرد على نظام الحكم، إضافة إلى تهمة زرع الفتنة وسط صفوف الجيش[4] وتم تنفيذ حكم الإعدام يوم 04 سبتمبر 1964 في وهران بسجن سيدي الهواري ، وفي اليوم ذاته دفن في مقبرة سيدي الهواري[5].

ومن جهتها عارضت رموز دينية نظام بن بله، بسبب التوجه الاشتراكي الذي انتهجه على غرار الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال بيان له [6] ، وكانت علاقته مع الرئيس بن بلة متوترة منذ أن كان في القاهرة[7]حيث قام بإصدار بيان يوم 16 افريل 1964 [8]، محذرا نظام الرئيس بن بله من استرداد المبادئ المخالفة لقيم المجتمع الجزائري[9].

---

[1] احمد درواز، العقيد محمد شعباني (الامل و الالم) ، (د ط) ، دار هومة، الجزائر، 2013 ، ص ص 94- 95

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ،المرجع السابق،ص،87

[3] الطاهر الزبيري،المرجع السابق، ص،59

[4] الشاذلي بن جديد،مذكرات (ملامح حياة 1929 – 1979)، تحريرعبد العزيز بوباكير،ج 1، (د ط)، دار القصبة ،الجزائر ،2011،ص،210.

[5] رابح لونيسي، المرجع السابق،ص،90.

[6] أصدر الشيخ البشير الإبراهيمي بيانا صريحا اتسم باللهجة الشديدة انتقد خلاله الرئيس احمد بن بلة بسبب التوجه الإيديولوجي الذي اختاره للدولة الجزائرية المستقلة، وأعربالإبراهيمي عن استنكاره لهذا التوجه إلي يخالف انتماء الشعب الجزائري إلى الدين الإسلامي وقال في هذا الشان: " ان وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبذ في أزمة روحية لا نظير لها ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل ..." ينظر ،أثأر الشيخ البشير الإبراهيمي ، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي 5،ط 1،دار الغرب الإسلامي ،لبنان،1997،ص،31

[7] محمد بليل، الانتقال الصعب من الأزمةإلى مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة 1962 –1965، المرجع السابق، ص،43.

[8] الطاهر سعود،ص ،328 .

[9] مي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس2، دارهومة، الجزائر،2003، ص،45.

ولم يفوت بن بله فرصة انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني لتمر مرور الكرام، فقد أبدى غضبه من أصحاب التوجه الديني ممن سماهم بأصحاب العمائم، متهما إياهم بالتقاعس في مساعدة الثورة غداة انطلاقها[1]وأدى التصادم بين ابن بله والشيخ البشير الإبراهيمي إلى وضع هذا الأخير تحت الإقامة الجبرية، وظل الشيخ في هذا الوضع إلى أن توفي يوم 20 ماي 1965.[2]

3- الاستفتاء على دستور1963:

بناء على القانون الدستوري الذي تم سنه بتاريخ 20 سبتمبر 1962 أسندت للمجلس التأسيسي مهمة إعداد دستور الجزائر التصويت عليه وهذا قبل الاستفتاء عليه من طرف الشعب الجزائري،إضافة إلى مهام أخرى تتمثل في تعيين الحكومة والتشريع، لهذا الغرض قام المجلس التأسيسي بتشكيل اللجنة الخاصة بالدستور، تشكلت من بين نواب هذا المجلس[3].

اضطلع المكتب السياسي بمهمة الإعداد للمشروع الأصلي لمسودة دستور 1963 ، وفي نفس الإطار تقرر طرحه للإثراء و المناقشة في ندوات جهوية للإطارات ، في كل من الجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة وذلك في الفترة الممتدة من 20 ال 27 جويلية 1963 بمشاركة 2000 مندوب وطني وبحضور السيد احمد بن بله بصفته رئيس الحكومة الأمين العام للمكتب السياسي إضافة إلى الحاج بن علا المسؤول عن المنظمات الجماهيرية وقد أشارت الإطارات المجتمعة من خلال اللائحة السياسية التي أصدرتها إلى الطابق بين برنامج طرابلس و مشروع دستور 1963، كما طرح إمام ندوة إطارات الحزب بالجزائر العاصمة ، وتم ذلك في قاعة سيمنا الماجستيك بحي باب الواد ، وحظي بالموافقة يوم 31 جويلية 1963، وبعد ذلك قام خمسة نواب بتقديم مشروع الدستور على المجلس ، حيث تمت الموافقة عليه بتاريخ 29 أوت 1963 ، وافق 139 نائبا بينما اعترض عليه 23 وفضل 08 نواب الامتناع عن التصويت :

---

[1] احمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، (أحلام ومحن 1932 – 1965)، ج 1، (د ط)، دار القصبة الجزائر،2012، ص،187.

[2] عبد الكريم بوصفصاف واخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و20 ،ج 2،ط 1 ، دار يونفار ستي براس، الجزائر 2015 ، ص ص، 22- - 23

[3]قواسمية عبد الكريم الثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة المرجع السابق ،2018/1017، ص،120.

وسجل غياب 23 نائبا [1] ومن ثم عرض على الاستفتاء الشعبي يوم 08 سبتمبر 1963 وصدر نص الدستور بصفة رسمية يوم 10 سبتمبر 1963 [2] وهو مكون من مقدمة و 10 نقاط أساسية تندرج في 79 مادة[3] صدرت نتائج التصويت في الجريدة الرسمية بموافقة 5166185 من المصوتين من مجموع الأصوات المعبر عنها شعبيا والمقدرة ب: 5270597 ، وقد بلغ عدد المسجلين في هذا الاستفتاء الشعبي 6391818 ، اما عدد المعارضين لمشروع الدستور فقد بلغ 105017 ، وفيما يخص الأصوات الملغاة فقد سجلت عددا وصل إلى 13377 صوتا[4]

ويرى فقهاء القانون الدستوري ان دستور الجزائر الصادر سنة 1963 غلب عليه الطابع الإيديولوجي على حساب الطابع القانوني ؛ لأنه كرس هيمنة الحزب الواحد إضافة إلى النهج الاشتراكي ، وقد تخللته خروقات قانونية ؛لأنه من المفترض ان يقوم المجلس التأسيسي التي تم تشكيله بناء على اتفاقيات ايفيان بصياغة مسودة المشروع الدستوري ، إلاأن احمد بن بله اسند المهمة إلى المكتب السياسي لحزب (ج ت و) ، كما يعاب على الدستور طابع الأحادية[5] ناهيك عن تركيز السلطات في يد شخص واحد، فرئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة ورئيس الحزب؛ لذلك طفت الخلافات بين قادة الثورة إلى السطح، ولم يعمر الدستور طويلا اذ سرعان ما قام الرئيس احمد بن إلى تجميده بعد 23 يمما فقط من العمل به ، واستند في هذا الإجراء إلى المادة 59 من الدستور التي تتيح لرئيس الجمهوري اتخاذ الإجراءات الاستثنائية في حالة الخطر ؛ وهذا لهدف حماية المؤسسات الجمهورية، وحماية الأمة على حد سواء[6]، وفي سنة 1965 الغي العمل بدستور 1963 بعد إنهاء حكم الرئيس احمد بن بلة من طرف هواري

[1] قواسمية عبد الكريم، مرجع سابق ، ص،121

[2] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عينمليلة، الجزائر،1990، ص،73.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64، المؤرخ في 1963/09/10

[4] Le Journal officiel de la République Algérienne, Année02 , Numéro 36,06/09 /1963, p878

[5] عمر فرحاتي،العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في الجزائر بين فترة الاتحادية والتعددية، مجلة الاجتهاد القضائي،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04

[6] جريدة المساء الجزائرية، 2013/03/12، ص، 03.

بومدين يوم 19 جوان 1965، حيث تم تشكيل مجلس لقيادة الثورة والعمل وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 65/182 الصادر بتاريخ :10 جويلية 1965.[1]

4 - الأزمات السياسية بين البلدين على عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965):

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية على عهد الرئيس أحمد بن بلة العديد من ألازمات السياسية بسبب التوتر الحاصل في العلاقات بينهما لأسباب تاريخية وأخرى مستجدة على الساحة بسبب مخلفات الاستعمار في المجال السياسي.

4-1- و اقع العلاقات الثنائية بين البلدين بعد استعادة السيادة الوطنية:

ارتبطت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بالخلفيات التاريخية ، اذ غالبا ما تتسم بالحساسية المفرطة؛ لان جروح 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني لم تندمل بعد، ومن هذا المنطلق فهي علاقات غير طبيعة، يتغير مسارها بين الانسداد تارة إلى الانفتاح تارة أخرى، وقد امضي الوفد الجزائري المفاوض اتفاقيات ايفيان بهدف قيادة معركة سلمية للتخلص من جميع مظاهر التبعية لفرنسا؛ لان الهدف الذي سعى إليه الجزائريون تمثل في التأسيس لإقامة علاقات تعاون مع الجانب الفرنسي على أساس مبدأ ضمان المصالح المشتركة للطرفين[2] وبعد التوقيع على الاتفاقيات في 18 مارس 1962 ، واستقلال الجزائر في 03 من شهر جويلية 1962[3] بعدما الغى البرلمان الفرنسي قرار 1834 القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا ، وكذا المادة رقم 09 من الدستور الفرنسي لسنة 1848 الذي يعتبر الجزائر ثلاثة عمالات تابعة لفرنسا[4] ، بدا الأمر حتميا على الجنرال شارل ديغول ان يقوم بفتح صفحة جديدة في ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية في خضم السعي الحثيث للاستفادة من ارث الاستعمار نحو مقاربة جديدة تقوم على أسس فلسفة عمادها الاستغلال والنظرة البرغماتية للعلاقات بين البلدين والانتقال من

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 65/182 الصادر يوم 1963/07/10.

[2] امينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا المرجعالسابق، ص،20

[3]Maguemati Wagbou, Estado Moderno en Argelia Podre y Sociedad, Pensamientojuridico,N° 43,Bogota,2016,p,458.

[4] محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1881 – 1914، القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجستير – قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانيا وهران، 2006- 2007،ص 20.

مفهوم الشراكة إلى واقع التبعية ، وبناء على هذه النظرة التحليلية نستنتج ان السياسة الديغولية لا تعدو ان تكون مطية لنوع جديد من الاستعمار من خلال سلاح استراتيجي المتمثل في اتفاقيات ايفيان[1]؛ لأنها تضمن المصالح الفرنسية وهذا ما يظهر بصراحة ووضوح عند الاطلاع على الوثائق الأرشيفية التي تؤكد صحة المخاوف التي أبداها الزعماء الجزائريون الذين عارضوا هذه الاتفاقيات منهم الرئيس احمد بن بلة[2]

ومن بين المسائل التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الفرنسية في إبقاء هيمنتها في الجزائر، قضية بقاء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وضمان حقوقهم، وترمي هذه الإستراتيجية إلى دوام سيطرة هؤلاء على قطاعات تكتسي أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية للجزائريين، تتمثل في قطاعات التعليم و الإدارة بالإضافة إلى قطاع العدالة [3] .

إلاأن التواصل السياسي بين الجزائر وفرنسا كان موجودا في اعلى هرم السلطة السياسية للبلدين في طابعه السلمي، وظهر لنا ذلك من خلال استنطاق الوثائق الأرشيفية، منها وثيقة تتضمن تهنئة من الرئيس أحمد بن بلة إلى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول بمناسبة حلول السنة الميلادية 1963[4] وهي في رأينا تعبر عن مرور التيار بين القيادة السياسية للبلدين

---

[1] Salah Mouhoubi,La politique de coopération Algero- française, bilan et perspectives,O.P.U Alger,1986,p,140

[2] مسعود حيمد ، محمد بليل :"العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965" **مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا**، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد05، العدد01،ص،538.

[2] فضيلة علاوي، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق،ص،183

[2] ينظر الملحق رقم (15)

[2]- Archives ministère des affaires étrangères et européennes , :boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967.

[2] فضيلة علاوي، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق،ص،183

[2] ينظر الملحق رقم (15)

[3] فضيلة علاوي، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق،ص،183

[4] ينظر الملحق رقم (15)

من خلال البراغماتية التي تطبع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رغم الخلفيات التاريخية والإرث الاستعماري الذي يطغى على العلاقات بين الجانبين[1].

بالإضافة إلى حرص السلطات الفرنسية على ضمان سيرورة العمل الدبلوماسي من خلال تعيين السفراء بعد الاستقلال مباشرة[2] ، والشيء الملفت للانتباه أن المصالح الدبلوماسية الفرنسية تولي عناية خاصة لهذه المسالة بسبب أهمية علاقاتها مع الجزائر[3] وندرك ذلك من خلال التدقيق في السيرة الذاتية للسفراء المزمع تعينهم إذ يخضع هذا الإجراء إلى تتبع المسار السياسي والمهني للشخصيات المرشحة لتولي هذا المنصب الحساس والمؤثر بصفة مباشرة في العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين[4] وقد صدر في الجريدة الرسمية الفرنسية تعيين السيد **غورس Gorse كأول** سفير للجمهورية الفرنسية في الجزائر المستقلة[5]

4-2- توتر العلاقات بين البلدين 1962-1965:

اتسمت العلاقات الجزائرية بالتداخل الشديد بين العلاقات السياسية والاقتصادية ، بسبب الترابط بين هذه الميادين؛ لذلك فقد تبدأ الأزمة بين الجانبين بسبب مشكلة اقتصادية إلى أن تأثيرها وارتدادها يمتد إلى الجانب السياسي، فتصير الأزمات اقتصادية ذات صبغة سياسية وقد يحدث عكس ذلك ، وفي كثير من الأحيان يصعب تحديد طبيعة الأزمة بسبب هذا الترابط ، الذي يتعدى إلى الجانب الاجتماعي والثقافي وتنجم عنه في الأخير أزمات سياسية أو اقتصادية ، ويعود ذلك في نظرنا إلى سياسة الهيمنة والابتزاز التي اتبعتها فرنسا في علاقاتها مع مستعمرتها السابقة بدافع الإبقاء على الوصاية والمحافظة على المصالح الاقتصادية والثقافية ، وهي التي تكتسي أهمية بالغة في استراتيجيه السياسة الفرنسية في الجزائر أو في

---

[1]- Archives ministère des affaires étrangères et européennes ,: boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967.

[2] انظر الملحق رقم (16)

[3]-Archives ministère des affaires étrangères et européennes :,boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967

[4] انظر الملحق رقم (17)

[5] انظر الملحق رقم (18)

المستعمرات الفرنسية بصفة عامة. ونتج عن توتر العلاقات بين البلدين خلال هذه المرحلة العددية من الأزمات التالية:

أ-أزمة استرجاع الإذاعة الجزائرية 28 أكتوبر 1962:

بدا البث الإذاعي في الجزائر إلى أواخر فترة العشرينات من القرن العشرين سنة 1926 خلال الوجود الاستعماري، تحت سلطة وإشراف الحاكم العام للجزائر وملكية الحكومة الفرنسية خلال أحداث الحرب العالمية الثانية ، وفد تم إدماجالإذاعة الجزائرية بالإذاعة الفرنسية خلال هذه المرحلة الاستثنائية ؛ لتزامن ذلك مع وجود الحكومة المؤقتة الفرنسية على الأرضي الجزائرية ؛ لأن فرنسا وقعت تحت الاحتلال الالماني حينئذ[1].

وصار البث الإذاعيأكثر انتشارا سنة 1948 عندما أنشأت السلطات الاستعمارية أستوديوهات جهوية للراديو ففي مدن بجاية ووهران وقسنطينة، وفي نفس الإطار تم إنجاز محطات للربط الإذاعي في عديد المدن، ووصل عدد المستمعين ما يناهز358 ألف مستمع سنة 1956، من بينهم 157 ألف جزائري[2] وبقيت الإذاعة تحت وصاية سلطات الاحتلال الفرنسي إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية [3] .

إلاأن حكومة الرئيس أحمد بن بلة لم تبق على الوضع القائم في مبنى الإذاعة ، إذ قامت بالاستيلاء عليها يوم 28 من شهر أكتوبر 1962[4] واستبدلت العناصر الأجنبية التي تسيء هيئة وجهاز الراديو بعناصر جزائرية ، مع توجيه طلب رسمي للموظفين الأجانب بالانسحاب[5] من المقر[1]، وكانت الحكومة الفرنسية تخشى استبدال عمالها في الاذاعة بعمال من دول أجنبية [2] .

---

[1] الحاج تيطواني:" وسائلالإعلام في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، بدايات الصحافة المكتوبة،الإذاعة والتلفزيون" **مجلة الاتصال والصحافة** المجلد06، العدد02، 2019.ص،163.

[2] الحاج تيطواني، المرجع نفسه،ص،163.

[3] الحاج تيطواني، المرجع نفسه،ص،164.

[4] مسعود حيمد ، محمد بليل ،المرجع السابق،ص،538.

[5] كشف العقيد عبد العزيز شكيري - وهو رفيق عبد القادر نور الذي يعتبر أول مدير للإذاعة الوطنية بعد استرجاعها من الفرنسيين – أن الجنود الفرنسيين عندما كانوا يهمون بالانسحاب من مبنى الإذاعة قاموا بسرقة قع غيار وكذا أجهزة دقيقة سمعية بصرية بهدف تعطيل البث الإذاعي ، إلا انه تم الانتباه لذلك ، وقام العقيد عبد العزيز شكيري رفقة

وقد لاحت في الأفق مظاهر التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب هذه الأزمة ،حيث احتجت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية على قيام الجزائريين بالاستيلاء على مبنى الإذاعة [3].

ب- أزمة التجارب النووية الفرنسية في الجزائر 1960-1965:

بدأت أولى التجارب النووية في العالم في القرن العشرين، بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتفجير قنبلة ذرية يوم 16 جويلية 1945 بقوة 20 كط بمنطقة الاموغوردو بنيو مكسيكو[4]، وشهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تسابقا نحو التسلح النووي باعتباره السلاح الأكثر فتكا وهو في الوقت ذاته مصدر للردع والترهيب[5] وتعود أولى الإرهاصات المتعلقة باكتشاف الأسلحة الذرية إلى سنة 1896 عندما اكتشف العالم هنري بيكريل الانبعاث التلقائي للإشعاعات المنبعثة من المادة ، وتم بعدها اكتشاف انشطار ذرة اليورانيوم سنة 1938 ، ليتم إنشاء أول مفاعل نووي سنة 1942 بالولايات المتحدة الأمريكية ، التي استخدمت هذا السلاح في قصف مدينتي هيروشيما ونغازاكي في اليابان يومي 06 و09 أوت 1945 [6].

ومن هنا بدا السباق بين الدول الكبرى نحو التسلح في اطار التطلع نحو زعامة العالم، إذ بعد مرور أربع سنوات دخل الاتحاد السوفيتي ميدان التجارب الذرية ،فقام بأول تجربة بتاريخ 29 أوت 1949 ، والتحقت به المملكة المتحدة في 03 أكتوبر 1973 [7] وعلى غرار الدول المتنافسة سعت فرنسا إلى امتلاك برنامج نووي خاص بها ، وكان هذا حتمية بالنظر إلى التوتر الذي ساد

الصحفي الراحل عيسى مسعودي وعبد القادر نور ولغواطي وخالد سافر بتفتيشهم عند مخرج المبنى ، وهو ما جعلهم ينسحبون من المكان كاللصوص ورؤوسهم منكسة للمزيد الاطلاع على: www.djazairess.com/echorouk

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 77

[2] انظر الملحق رقم (18)

[3] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 77

[4] عمار منصوري، التفجيرات النووية الفرنسية في الحائر، ارث استعماري ثقيل مجلة مصادر المجلد17، العدد 1،2019، ص،12

[5] نفسه،ص،12.

[6] نفسه،ص،13

[7] عبد القادر فكاير:"التجارب النووية في الجزائر والمواقف الوطنية"، **مجلة مصادر**، العدد 15، ،ص،141

العلاقات الدولية في تلك الفترة ، إذ اتسمت بالتوتر بين فرنسا وألمانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، مما أضفى خدة على سباق التسلح[1] .

وفي 30 جانفي 1946 قررت فرنسا بعث مشروعها النووي ، وفي هذا الاطار تم تأسيس محافظة الطاقة النووية برئاسة الجنرال فرنسيس بيران Francis Perrin ،قصد التكفل بالأبحاث النووية ، وتم الإعلان عن الهداف السلمية للتجارب الذرية[2]،إلا أن الواقع يؤكد أن الأوضاع الدولية والإقليمية إضافة إلى الوضع الداخلي الفرنسي كلها عوامل آدت إلى تدعيم القرارات العسكرية لخلف شمال الأطلسي ؛بسبب الإخطار التي واجهت الكتلة الغربية الليبرالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [3].

وفي المقابل أشارت كل التصريحات الرسمية للمسؤولين الفرنسيين عن الإغراض السلمية للتجاب النووية الفرنسية ، والتأكيد عن بعدها عن الأغراض العسكرية ، تزامن ذلك مع السعي الحثيث الذي قامت به الإدارة الجديدة للمحافظة الفرنسية للطاقة الذرية التي يرأسها الجنرال بيار غليوما(**Pierre Galiomat**)في توفير كل الدعم و الإمكانيات العسكرية لتنفيذ المشروع ، كما رصدت وزارة المالية الفرنسية سنة 1952 ميزانية هامة للمشروع النووي الفرنسي ، تحت إشراف فليكس غيار(**Felix Gayard**) رئيس الحكومة الفرنسية[4] وتم بموجب برونكول صادر بتاريخ 20 ماي 1955 تمكين وزارة الدفاع الفرنسية إقامة مفاعل نووي للبلوتونيوم ، وفي سرية تامة كلف الجنرال البرت بوشالي (**Albert Bouchalet**) بتحويل المشروع النووي السلمي إلى مشروع قنبلة ذرية [5]

بعد تقلد الجنرال شارل ديغول السلطة في فرنسا بدا من سنة 1958 ، تأكد بصفة رسمية البرنامج النووي الفرنسي، بعد ان اكتنفته السرية في عهد الجمهورية الرابعة ، وأمر ديغول

---

[1] امال قبايلي، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية جريمةدولية التجارب النووية برقان 1961 أنموذجا، مجلة قضايا تاريخية العدد 06،2017، ص،156.

[2]- Bill Goldshmitht, Les rivalités atomique,Paris,Fayard,1964,p178.

[3] عمار جفال، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954/ص،29.

[4] Yves Courriere ,La guerre d'Algérie, dictionnaire et document, tome 5, p, 2341

[5] James Peterspeglman,Les barons de l atonomie, 1er Edition, Le seuil, Paris, 1982, p, 10 – 11.

بالقيام بتجربة الأسلحة النووية ابتداء من 22 جويلية 1958 [1]، وفي إطار السياسة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية عن مناطق الشمال ، أصدرت فرنسا بتاريخ 10 جانفي 1957 القانون رقم 27 – 57 الخاص بإنشاء الأقاليم الصحراوية ، لتتحصل فرنسا على موقع يضمن جمع مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية[2]، وبتاريخ 13 جوان 1957 انشأت السلطات الفرنسية هيكلا اداريا خاصا بالصحراء تمثل في وزارة الصحراء (Sahara Ministère du)تحت إشراف الوزير ماكس لوجون (**Max Loujond**) [3] ناهيك عن تأكيد الجنرال ديغول في خطاباته عن أهمية الصحراء فضلا عن صدور قانون 1957 الذي خصت به الجمعية الوطنية الفرنسية التنظيم الإداري في الصحراء ، فظهر عندئذ أقاليم الساورة والواحات بكونهما تابعين للمنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية[4] وفي سنة 1957 تم إنشاء المركز الصحراوي للتجارب النووية (C.S.E.M) ، بهدف إجراء التجاوب الذرية في صحراء الجزائر ، وأسندت مهمة التسيير للكتيبة الثانية من الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 1957 إلى غاية سنة 1958 بالإشراف على تسيير وانجاز المحطة في رقان بالمنطقة المسماة الهضبة[5].

من جانب أخر تمكنت فرنسا بربط اتصالات مع الكيان الصهيوني وهذا ما يفسر حصولها على التكنولوجيا النووية بعد حصار الدول الأوروبية لها والسرية التي تميز بها البرنامج النووي الأمريكي، إلا أن الكيان الصهيوني تمكن بفضل الدعم الأمريكي من تشييد أول مفاعل نووي والمسمى " نحال سوريك " وكانت طاقته تقدر ب: 5 ميغاواط سنة 1955 [6] ويعود أولى إرهاصات التحالف الفرنسي الصهيوني حين كانت فرنسا تبحث عن حليف يمكنها من اكتساب الإسرار النووية بعد أن أغلقت الدول النووية الثلاث المجال في وجهها، فعثرت غلى ضالتها

[1] عمار منصوري، المرجع السابق،ص،14.

[2] J. O. R .F , N°570, la loi n° 27 – 57 du 10 janvier 1957, Créant une Organisation Commune de Région Saharienne.

[3] أمال قبايلي،المرجع السابق، ص،157.

[4] عبد الكاضم العبودي، يرابيع رقان وجرائم فرنسا في الصحراء الجزائرية، ط 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2000، ص،54.

[5] امال قبايلي، المرجعالسابق، ص،158

[6] خير الدين شطرة:"الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر – المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية" **مجلة الحقيقة**، العدد 34، ص،37.

المنشودة في الكيان الصهيوني ، فعقدا اتفاقا سريا سنة 1953، ويقضي الاتفاق بان تتكفل فرنسا بالجانب المادي والجيوستراتيجي مقابل أن يضمن الكيان الصهيوني الجوانب التقنية التي تشمل جلب العلماء النوويين ، وكذا الإحداثيات الخاصة بصناعة القنبلة الذرية[1] وادي هذا الاتفاق السري بين الجانبين إلى تمكنهما خلال فترة قصيرة إلى تحقيق أهدافهما المنشودة ، ولم هذا الانجاز لبتم لولا تواطؤ اللوبي اليهودي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك رغم الاختلاف والتباين في الأهداف المرجوة من كلا الطرفين المتحالفين [2] .

وبتاريخ 13 فيفري 1960 استيقظ سان رقان على هول انفجار قوي [3] وتم ذلك على الساعة 07 و04 د و 20ثا، حيث فجرت فرنسا أول قنبلة ذرية في تاريخها، أطلق عليها تسمية اليربوع الأزرق (**Gerboise bleu**)في سماء رقان[4] دون القيام بأي إجراءات أمنية احترازية من اجل حماية السكان والمستخدمين العسكريين الفرنسيين وهذا ما تثبته الوثائق الأرشيفية [5]، وقامت الأمم المتحدة بإدانة هذا الفعل[6] كما ندد السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة بهذا التفجير يوم 22 فيفري 1960 على صفحات جريدة المجاهد [7].

وقد أحدثت التجارب النووية الفرنسية أزمة في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد فترة وجيزة من الاستقلال لم تتعد ستة أسابيع من نيل الاستقلال ، فقد أذاعت إذاعة الجزائر يوم 13 أوت 1962 تصريحا للسيد محمد خيضر الامين العام للمكتب السياسي ، جاء فيه ان الجزائر لن تسمح في المستقبل لفرنسا بإجراء تجارب ذرية في صحراء الجزائر[8] وتبلور هذا التصور أكثر بصفة رسمية عند زيارة الرئيس الجزائري احمد بن بله شهر أكتوبر 1962 إلى

---

[1] خير الدين شطرة، المرجع السابق،ص،36.

[2] نفسه، ص،36.

[3] لخضر شعاشعية:" الأساس القانوني الدولي لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر، (دراسة لتحديد القواعد الموضوعية والأخلاقية في القانون الدولي لمطالبة فرنسا بالتعويض)"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** المجلد7، العدد2014،2 ، ص،360..

[4] انظر الملحق رقم (21)

[5] انظر الملحق رقم (22)

[6] عمار منصوري، المرجع السابق، ص،15.

[7] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص،146.

[8] Journal ,Le monde, du ,23/11/1960

الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أعلن صراحة من هناك عن نوايا بلاده في وضع جد لوجود القواعد العسكرية الأجنبية [1] كما أعلن بن بلة عن مراجعة اتفاقيات ايفيان بأنها تمثل حلولا سياسية لمشكلات سياسية[2] .

ومن جهته صرح أول وزير للخارجية في الجزائر محمد خميستي يوم 30 نوفمبر 1962 من العاصمة الفرنسية باريس ان وجود قواعد عسكرية أجنبية لم يعد مقبولا ووصف هذا الأمر بالظاهرة المضادة لأهداف الجزائر في استتباب الأمن ، ومن هذا المنطلق حسب لأنه يجب إعادة انظر في بنود الاتفاق العسكري المتضمن في اتفاقيات ايفيان[3].

إلا أن فرنسا ظلت مصرة على التمسك بموقفها القاضي بالاستمرار في إجراء التجارب الذرية ،وفي هذا الصدد أعلن بيير مسنييرPierre Messenerوزير الدفاع الفرنسي إمام الجمعية الوطنية الفرنسية ، بداية سنة 1963 ، ان فرنسا تمتلك قنبلة ذرية تعادل قوتها ثلاث أضعاف قنبلة هيروشيما ، وأضاف انه سيجري إنتاجها حتى تتسلح بها القاذفات الفرنسية من نوع ميراج – 4 ، والتي تفوق سرعتها سرعة الصوت[4] ، بعد مرور أيام تردد في دوائر الحلف الأطلسي ، ورود أخبار عن عزم فرنسا استئناف تجاربها الذرية تحت الأرض في الصحراء الكبرى ،تمهيدا لتجربة القنبلة الهيدروجينية التي تعتزم تفجيرها في المحيط الهادي سنة 1964 ، وهو الأمر الذي دفع الرئيس اخمد بن بله إلى التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا إن قدمت على القيام بأي تجارب في الصحراء الجزائرية[5].

وبتاريخ 17 مارس 1963 أعلنت فرنسا عن نواياها في مواصلة تجاربها النووية تحت الارض في الصحراء الجزائرية بعين يكر،فجاء الرد الجزائري باجتماع لمجلس الوزراء عقد على الفور تحت رئاسة الرئيس احمد بن بلة ، وبعد الاجتماع صدر بيان رسمي ، يقضي باستدعاء سفير

---

[1] New York times,14 aout 1962

[2] Philip C Naylor.France and Algeria, A History of declination and transformation, university press of Canada, p, 56.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص،149.

[4] نفسه،ص،149.

[5] نازلي معوض أحمد المرجع السابق، ص، 81.

الجزائر في فرنسا عبد اللطيف رحال بهدف إجراء مشاورات بصورة استعجاليه ، كما طلب مجلس الوزراء من وزير الخارجية السيد محمد خميستي استدعاء السفير الفرنسي غورس من اجل إبلاغه احتجاج الحكومة الفرنسية بخصوص إجراء التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية ، وأشار البيان إلى الحكومة الفرنسية وطلب منها استدعاء سفيرها في الجزائر[1] ضربت فرنسا بالاحتجاجات الجزائرية عرض الحائط ، وأقدمت يوم 18 مارس 1963 ، وأطلقت على العملية اسم " مونيك " (**Monique**) ، وقدرت الطاقة التفجيرية لهذه القنبلة 120 كط[2]، لم يتأخر الرد الجزائري على الاستفزاز الفرنسي فعقد بن بله اجتماعا طارئا للمجلس التأسيسي بتاريخ 19 مارس 1963 ، كانت أهم مخرجاته طلب الجانب الجزائري من الفرنسيين تعديل الجانب العسكري من اتفاقيات ايفيان ؛ لأنها تتنافى مع المصالح الجزائرية ولا تتوافق مع السيادة الوطنية ، كما يتوجب في نفس الإطار إصدار نص صريح يمنع بموجبه فرنسا من إجراء تجارب نووية على الأراضي الجزائرية ؛ وارجع البيان المطول الذي صدر في هذا الشأن تعديل اتفاقيات ايفيان إلى كون الظروف التي أمضيت فيها تعد استثنائية [3] .

وفي خضم الأجواء المشحونة بين الطرفين ، تم استدعاء السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية الجزائرية ، وجرى إبلاغه بالقرار الذي اتخذته الحكومة الجزائرية بموافقة المجلس التأسيسي ، والقاضي بالدعوة إلى بدا مفاوضات من اجل تعديل اتفاقيات ايفيان، قصد إدراج نص يمنع إجراء التجارب النووية فوق الأراضي الجزائرية[4] وهكذا انطلقت المفاوضات شهر افريل 1963 بعد توتر العلاقة بين الجانبين ، قادها من الجانب الجزائري الرئيس احمد بن بله ونائب وزير الخارجية[5] زمن الجانب الفرنسي تولى القيام بهذه المهمة جان دي بروجلي **jean De Broglie**الوزير المختص في الشؤون الجزائرية وسفير فرنسا في الجزائر السيد غورس تكللت

[1]Le monde, 16 mars 1963

[2] عبد القادر فكاير، ،المرجع السابق،ص،150.

[3] نازلي معوض احمد المرجع السابق، ص،84.

[4] عبد القادر فكاير، ،المرجع السابق،ص،151 .

[5] شارك نائب وزير الخارجية في المفاوضات بدلا من وزير الخارجية؛ لان هذا الأخير تم اغتياله في تلك الفترة وهو السيد محمد خميستي للمزيد ينظر: نازلي معوض أحمد المرجع السابق، ص،84.

بالتوصل إلى اتفاق يوم 20 ماي 1963 ، ينص على إجراء تعديل زمني لبعض نصوص اتفاقيات ايفيان في شقها العسكريين[1] .

وقد أفضت المفاوضات إلى مخرجات تركزت في إخلاء قاعدة عين يكر للتجارب الذرية قبل انتهاء سنة 1964 ، مع أن اتفاقيات ايفيان نصت على الانسحاب من هذه القاعدة بعد 05 سنوات وتحديدا بتاريخ 01 جويلية 1967 ، والإسراع في انسحاب وحدات الجيش الفرنسي المتبقية على الأراضي الجزائرية، بالإضافة إلى جلاء القوات الفرنسية الموجودة في قسنطينة قبل نهاية سنة 1963[2].

ورغم تعهدات الفرنسيين بعدم إجراء التجارب الذرية سواء فوق الأرض اوتحتها إلا أن فرنسا استمرت في إجراء هذه التجارب، وفي هذا الشأن قامت فرنسا بإطلاق صاروخا ذا مرحلتين يناهز قوته واحد طن فوق صحراء الجزائر، واستمرت التجارب الفرنسية على الأراضي الجزائرية حتى نهاية عهد بن بلة، فقد أعلن في العاصمة الفرنسية باريس أما قليلة قبل سقوط نظام الرئيس بن بله عن نجاح فرنسا في إطلاق صاروخ ذي ثلاث مراحل أطلق عليه اسم الماس[3].

ج-أزمة تأميم الممتلكات الشاغرة:

تواصلت السياسة الاستعمارية على مدار 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني المدمر، وخلال هذه الفترة قامت بمصادرة ممتلكات الجزائريين تحت ذرائع مختلفة ، الا ان قيام الثورة الجزائرية التي أجبرت المستعمر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات التي كللت باتفاقيات الاستقلال الموسومة باتفاقيات ايفيان ، وقد نصت على ضمانات تتعلق بحرية الحركة بين الجزائر وفرنسا وكذا ضمان امن الأشخاص [4] وتكمن خطورة الامتيازات التي حصل عليها المفاوضون الفرنسيون في الضمانات المقدمة في الجانب المتعلق بالمستوطنين الأوروبيين ، فقد

---

[1] عبد القادر فكاير، ،المرجع السابق،ص،151 .

[2] نازلي معوض احمد، المرجعالسابق، ص، 84 – 86.

[3] نازلي معوض احمد المرجعنفسه، ص، 68 – 87.

[4] Journal officiel de la république française, proclamation de l'accord d'Evian, N° 67 Paris, 20mars 1962, pp 3022 - 3024

أكد الجانب الفرنسي على وجوب احتفاظ هؤلاء بالجنسية المزدوجة ، ويعد هذا من قبيل الانتهاك الصريح لسيادة الجزائر[1] وفي نفس الاطار تضمنت الاتفاقية على عدم مصادرة أملاك الأوروبيين الباقين في الجزائر ، وفي حالة وقوع ذلك فانه يجب منحهم تعويضا مناسبا على أن يتم ذلك بعد اتفاق مسبق ، وينص الاتفاق على تعامل هؤلاء باللغة الفرنسية في معاملاتهم ، وفي حالة اختيارهم الجنسية الفرنسية فإنهم يعاملون كأجانب ، ويكفل لهم القانون الدولي العام كل الضمانات التي يمنحها للأجانب، ناهيك عن حقهم في الحصول على امتيازات خاصة[2]، وفي الأخير تم التوصل إلى تسوية تخص هذه المسالة إذ منح هؤلاء فترة زمنية تقدر بثلاث سنوات يحتفظون خلالها بجنسيتهم الفرنسية ، وبعد انقضائها يستطيعون المفاضلة بين الجنسية الجزائرية او الفرنسية [3] الا ان الرحيل الجماعي للمستوطنين مكن الجزائر من تجنب مشكلة كبيرة بعد ان فقدت الضمانات المقدمة في اتفاقيات ايفيان أهميتها وخطورتها في آن واحد ، ولم يبقى في الجزائر الا قلة من الأوروبيين الذين فضلوا البقاء ، بسبب الأوضاع المتردية و الجرائم التي قامت منظمة الجيش السري)**(O.A.S**[4].

ولمواجهة الإشكالية القانونية الناجمة عن الوضعية المستجدة التي أفرزتها الأملاك الشاغرة أصدرت الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس أول وثيقة تتعلق بهذه المشكلة[5]وهو الأمر رقم 62 / 020 المؤرخ في 24 أوت 1962[6] يتعلق باسترجاع الأملاك الشاغرة ويتضمن حمايتها وتسيرها[7].

---

[1] ميلود بلعالية، محمدعيساني:"صدى تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر، مارس 1963 في جريدة لوموندالفرنسية"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 05، العدد 02 ،2021، ص،972.

[2] ادريس بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية الجزءالأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص،11.

[3]Serge Moureaux, Les Accords d'Evian et l'avenir de la Révolution Algérienne, Edition Plon, paris, 1962, p198.

[4] ميلود بلعالية، محمدعيساني، المرجعالسابق، ص،873

[5]مسعود حيمد ، محمد بليل ،المرجع السابق،ص،540.

5www.legavox.fr /blog/maitre-brahimi/biens-appartenant-pieds-noirs-declares-17562.htm

[7]Nacerdinne Gueche : « La législation des bien vacants en Algérie », **Revue algérienne des sciences juridiques et politiques,** volume 1,numéro 1,p,130.

ومن أجل وضع حد للغش في المعاملات في بيع ممتلكات الإقدام السوداء الشاغرة للجزائريين قصد التهرب من مصادرتها ، تم إصدار مرسوم بتاريخ 23 أكتوبر 1962 يحمل رقم 62/03 ، ويتضمن هذا المرسوم منعا لكل المعاملات مثل: بيع الأراضي وتأجيرها والعقارات المتعلقة بالأملاك الشاغرة ، وتعتبر كل العقود المبرمة في الفترة الممتدة من تاريخ 01 جويلية 1962 إلى غاية 23 أكتوبر 1963 لاغيه ولا قيمة لها واعتبارها صورية غير صحيحة لا تنتج اثر [1] .

كما صدر مرسوم يوم أخر يوم 08 مارس 1963 تحت رقم 63/88 يتضمن تنظيم الاملاك الشاغرة والتكفل بحالات الشغور ، وكذا الجهات القضائية المختصة في معالجة هذه القضايا ، ويمثل هذا الإجراء وضع حد نهائي للازمة التي أحدثها رحيل الأوروبيين والفرنسيين وكذا الجزائريين المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي ، الذين تخلوا عن أداء واجبهم باعتبارهم ملاك حقيقيين[2] .

وتوالى صدور لوائح التسيير الذاتي في الجزائر شهر مارس ، وفي هذا الصدد صدر يوم 18 مارس[3] لائحة تحويل الأملاك الشاغرة إلى أموال عامة مملوكة للدولة الجزائرية، أضف إلى ذلك صدور لائحة أخرى يوم 22 مارس 1963 تتعلق بالتنظيمات الإدارية لتسيير هذه الأملاك ، بالإضافة إلى مرسوم 23 مارس الذي يفرض إجراءات الحراسة على الأملاك الشاغرة التي خلفها المستوطنون الأوروبيون بعد رحيلهم عن الجزائر[4] .

وبعد إصدار هذه اللوائح المتعلقة بالتسيير الذاتي ، وهي بحق نقطة الانطلاق في مسيرة التجربة الاشتراكية في الجزائر ، حيث وضعت أراض زراعية تناهز مساحتها مليون وخمسمائة إلف هكتار وهو ما مقداره أكثر من 25% المساحة الكلية المزروعة في الجزائر ، على شكل مزارع جماعية ذات تسيير جماعي ذاتي ، كم شمل الإطار التنظيمي الجديد الملكية العقارية الخاصة

---

[1] زديك الطاهر:" مطالب الإقدام السوداء بالتعويض على ممتلكاتهم بالجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد السابع والعشرون، ص،266.

[2] زديك الطاهر، المرجع السابق،ص،266

[3] André Ghanassia ,www.lemonde.fr/ archives/article/1966/04/14/les-biens-vacants-et-les-biens-nationalises-des-francais-d-algerie_2696979_1819218.html

[4] نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص، 97..

بالقطاع الزراعي في الجزائر ، تتضمن 05 ألاف مزرعة تركها ملاكها الكولون ، إضافة إلى 127 مزرعة كبيرة يقع ثلثها في منطقة وهران[1] وقد تولى الفلاحون والعمال تسيير هذه المنشآت الفلاحية والصناعية بصورة تلقائية بعد أعمال التخريب التي قامت بها منظمة الجيش السري الإرهابية [2] لذلك فإن الاستنتاج الذي نخلص إليه في هذه المسالة فإن اللوائح الصادرة شهر مارس قد عملت على سن القوانين الخاصة بالتسيير الذاتي بصفة رسمية في خم نظام الدولة الجديدة ولم تعمل على إيجاده ؛ لأنه بطبعه موجود على ارض الواقع[3] ، وفي الإطار التنظيمي تم تقسيم الأراضي الزراعية المسيرة ذاتيا إلى مجموعة من الوحدات الإنتاجية ،بلغ عددها 2191 وحدة، وبهدف تسهيل عملة تسييرها عمدت الحكومة الجزائرية إلى إصدار المرسوم رقم 95 – 63 بتاريخ 22 مارس 1963 ، الذي تضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية بالإضافة إلى الأراضي الشاغرة، وحدد المرسوم كيفية تسيير كل وحدة إنتاجية ، وتمثلت تلك الهياكل في :

-الجمعية العامة للعمال. -مجلس العمال. -لجنة التسيير -المدير.[4]

وبتاريخ 26 جويلية 1963 صدر المرسوم رقم 176/ 63 المتعلق بالأملاك المسلوبة التي تمت مصادرتها من طرف الاستعمار لصالح القياد والباشاغات وأعوان الاستعمار، ويهدف هذا المرسوم إلى إدراج الأملاك المنزوعة دون وجه حق إلى أملاك الدولة، من اجل معاقبة الأشخاص الذين تعاونوا مع الاستعمار[5].

بعد ذلك توالت قرارات ولوائح التأميم في ميادين بيع وتصدير واستيراد الكبريت والدخان، وهي المجالات التي سيطر عليها العنصر الأوروبي ، ثم جاء الدور على تأميم الشركات المتخصصة في بيع المعادن القديمة، كما تم في نفس الإطار تأميم دولا السينما والفنادق

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 97.

[2] جمال بلفردي:" حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962 – سبتمبر 1963"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** العدد09، ص،106.

[3] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 99

[4] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق ،ص،240.

[5] زديك الطاهر، المرجع السابق،ص،266.

المملوكة للفرنسيين في الجزائر ووهران، وشمل اجراءات التأميم فرض الحراسة على الصحف الفرنسية الثلاث التي بقيت تنشط في الجزائر[1].

وشهد تاريخ 06 ماي 1966 صدور مرسوم حمل الرقم 66/102 الذي تضمن نقل الأملاك الشاغرة لملكية الدولة ،حيث تنص المادة الأولى على أن تنقل الأموال المنقولة والعقارات الشاغرة للدولة، إلا أن الأمر رقم 68/657 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 يختص بالتسيير الذاتي تشمل أراضي الكولون بالإضافة إلى أراضي الجزائريين الذين كانت لهم مواقف مناوئة ومعادية لحرب التحرير الوطنية ، وادى تطور الإحداث إلى صدور الأمر رقم 74/258 بتاريخ 27 أوت 1974 وتضمن هذا الأمر مصادرة أملاك الأشخاص الذين يثبت مساسهم بمصالح الثورة الاشتراكية[2].

لم تمر إجراءات التأميم التي قامت بها الحكومة الجزائرية مرور الكرام، بل قابلتها ردود فعل فرنسية ، انقسمت إلى ثلاث محاور، في البداية جاءت ردة فعل الصحافة الفرنسية التي عبرت عن مواقف كبار المسؤولين الفرنسيين في دواليب الحكم ، وتلا ذلك الاحتجاج الصادر عن الصحافة الفرنسية ، ثم بدأت المفاوضات بين الجانب الفرنسي و الجانب الجزائري حول التعويضات التي يتعين على الحكومة الجزائرية تقديمها إلى المتضررين من التأميمات ، واستمرت المفاوضات إلى اقتراب نهاية حكم الرئيس احمد بن بلة [3].

وبعد صدور لوائح التسيير الذاتي يوم 05 أفريل 1963 ، عقد الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول اجتماعا طارئا للجنة شؤون الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية، للتباحث حول تأميم ممتلكات الفرنسيين في الجزائر، وعقب هذا الاجتماع أذاعت الحكومة الفرنسية بيانا ، جاء فيه أن علاقات التعاون بين فرنسا والجزائر سوف تتعرض للخطر في حالة ما أقدمت الجزائر على إتباع سياسة اقتصادية تتعارض مع المصالح الفرنسية[4] .

---

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 103.

[2] زديك الطاهر، المرجع السابق،ص،266.

[3] Le monde, du 06 avril 1963

[4] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 104.

وفي تصعيد أخر للموقف الفرنسي الذي ينم عن سياسة الابتزاز التي تنتهجها فرنسا في تعاملها مع الجزائر، أعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية ان فرنسا ستمتنع عن الاستجابة للطلب الجزائري بخصوص تعديل البنود العسكرية الموجودة في اتفاقيات ايفيان ؛ لان مصالح فرنسا في خطر، وفي نفس المنحى أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا رسميا احتجت من خلاله على إجراءات التأميم التي قامت بها الجزائر ، معبرة عن إدانتها للطابع التميزي في إجراءات التأميم ضد الرعايا الفرنسيين، واستاءت الحكومة الفرنسية أكثر عندما قامت السلطات الجزائرية بتأميم 07 مزارعة بلغت مساحتها الإجمالية 300 ألف هكتار بالرغم من تواجد أصحابها بالجزائر[1] .

وفي إطار سياسة الابتزاز التي تتبعها فرنسا، هددت هذه الأخيرة بتقليص المساعدات الفنية والمالية المقدمة للجزائر والمقدرة ب 400 مليون فرنك وتخفيضها إلى 200 مليون فرنك ، تدفع في شكل تعويضات للفرنسيين الذين قدمت الحكومة الجزائرية على تأميم أملاكهم ، وبالرغم من الاجتماع الذي ضم وزير الاقتصاد الجزائري بشير بومعزة ونظيره الفرنسي جان دي بروغلjean De Broglieبالوزير الفرنسي للشؤون الجزائرية ،إلا أن هذه المحادثات لم تفضي إلا إلى دفع الجزائر لتعويضات قليلة[2].

المبحث الثاني :التحولات السياسية في الجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين:

قرر العقيد هواري بومدين بتاريخ 19 جوان 1965،وضع حد لحكم الرئيس احمد بن بله ودخول تاريخ الجزائر ، وبرر فعله بضرورة الحفاظ على الثورة والمبادئ الثورية ، وقرر مجلس الثورة الشكل من 26 عضوا، الذي تراصه بومدين وضع الرئيس احمد بن بله في الإقامة الجبرية وظل في هذا الوضع إلى غاية وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم [3] ولمعرفة حيثيات الحدث الذي يعتبر مفصليا في تاريخ الجزائر ؛ بسبب تأثيره على الأوضاع العامة في البلاد في المجالات السياسية أو الاقتصادية على حد سواء ، يتوجب علينا معرفة الظروف

[1] Le monde, du18 avril 1963

[2] أمينةشعبوني، المرجع السابق، ص،23.

[3] Fouad Kebdani,Attalah Habib, Aspectos mas destacados de la revolucion argelina y el establecimiento de un Estadoindependiete : homenaje a Ahmed Ben Bella y Houari Boumedienne.

و الأسباب التي أدت إلى هذا التغير الذي حدث في أعلى هرم السلطة بعد مدة قصيرة من حكم الرئيس بن بله لم تتعدى الثلاث سنوات .

1-الظروف العامة لوصول الرئيس هواري بومدين للسلطة

أشرنا سابقا أن الرئيس احمد بن بلة، قام بتركيز السلطات في شخصه بعد ان وصل إلى السلطة، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الإعلام ووزير الداخلية ووزير المالية والأمين العام للحزب بعد إزاحة محمد خيضر من منصب الأمين العام لحزب (ج .ت.و)، بعد ان دفعه إلى الاستقالة من منصبه، وقد بلغ السيل الزبى عندما أقدم بن بله على تنحيه الشخصيات المقربة من العقيد هواري بومدين بصفته قائد أركان الجيش الشعبي الوطني، ويطلق على الجماعة التي تساند قائد الأركان جماعة وجدة، التي تتشكل من عبد العزيز بوتفليقة وقايد احمد والشريف بلقاسم واحمد مدغري[1].

وفي إطار إقصاء أعضاء هذه المجموعة قام احمد بن بلة بإبعاد احمد مدغري من وزارة الداخلية وعجل باستقالة هذا الأخير من وزارة السياحة في 30 جويلية 1964 ، كما أقدم اول رئيس للجزائر المستقلة على تقليص صلاحيات وزير الإرشاد القومي الشريف بلقاسم[2] ، وأزاح عبد العزيز بوتفليقة من منصب وزير الخارجية[3] ، ولم يتوان ايضا في تعيين العقيد الطاهر الزبيري قائد للأركان بدون استشارة وزير الدفاع هواري بومدين الذي كان متواجدا في مهمة رسمية بمصر[4].

قبل الإطاحة بالرئيس احمد بن بله عقدت عدة اجتماعات من اجل التحضير للانقلاب ، وانحصرت اللقاءات على جماعة وجدة ثم انضم الهم بعد ذلك الرائد سعيد عبيد ومجمد الصالح يحياوي والعقيد عباس بالإضافة إلى شخصيات أخرى ، وتحول النقد في بعض الاجتماعات إلى عزم على الإطاحة بالرئيس، كما اجتمع هواري بومدين بقادة النواحي

[1] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،179

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق،ص،107.

[3] لطفي الخولي، المصدر السابق،ص،105 – 106.

[4] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،179.

العسكرية قصد اطلاعهم على الأمر ووضعهم في الأمر الواقع[1] وتم الاتفاق على ضرورة حسم المسالة قبل المؤتمر الافرواسيوي المزمع انعقاده في الجزائر أواخر شهر جوان 1965 ، وأخيرا حدد الموعد يوم 19 جوان 1965 [2] ففي هذه الليلة تحرك قائد أركان الجيش العقيد الطاهر الزبيري رفقة 13 فردا مسلحا ،من بينهم قادة في الجيش وهم: الرائد سعيد عبيد والرائد عبد الرحمان بن سالم والرائد محمد الصالح يحياوي، وعبد القادر شابو[3] ووصلوا فيلا جولي مقر إقامة بن بلة ، بعد دخولهم صعدوا إلى الطابق الخامس أين كان ينام الرئيس بن بله [4]، وتولى العقيد الطاهر الزبيري مهمة إبلاغ الرئيس بن بله وإخباره بإنهاء مهامه [5].

وقد اتخذ بومدين جميع الاحتياطات، وكان حذرا إلى ابعد الحدود، وهذا ما يفسر إلقاء القبض على الشخصيات والمسؤولين المقربين من محيط الرئيس المخلوع، لعلّ أبرزهم رئيس المجلس الوطني الحاج بن علا الصديق المقرب من الرئيس بن بله ووزير الصحة محمد الصغير النقاش ، كم القي القبض على المستشار الأمني للرئيس عبد الرحمان الشريف [6] .

وما يثير الدهشة والغرابة في آن واحد – حسب رأينا - أن ضابط المخابرات المصري فتحي الديب يروي في كتابه الموسوم " عبد الناصر وثورة الجزائر ' أنه توجه إلى الجزائر بأمر من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بهدف تحذير الرئيس أحمد بن بله من انقلاب وشيك سوف يحصل ، وبقي فتحي الديب مع بن بله لمدة ناهزت الستة ساعات وقد استمع بن بله لمحدثه باهتمام ، إلا انه لم يعط الأمر أهمية بالغة[7] .

---

[1] ابراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة الجزائر،2012، ص،19

[2] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،180.

[3] سعد بن البشير لعمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 1978، ط1، دار الكتاب، الجزائر،1997، ص،63.

[4] الطاهر الزبيري، المرجع السابق،ص،123.

[5] احمد منصور، المرجع السابق، 304 – 305.

[6] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ المرجعالسابق، ص،136.

[7] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر،1990، ص،633.

وظهر قائد الانقلاب وزير الدفاع هواري بومدين على شاشات التلفزة يوم 19 جوان 1965 ليعلن للشعب الجزائري نهاية عهد الرئيس أحمد بن بله، الذي وصفه بالطاغية الدكتاتور ! وأعلن عن تشكيل مجلس الثورة الذي سيضطلع بمهمة قيادة البلاد في المرحلة القادمة[1].

2 - معارضة نظام هواري بومدين سياسيا:

بعد نجاح العملية الانقلابية التي قادها وزير الدفاع هواري بومدين ، شكل هذا الأخير مجلسا لقيادة الثورة مشكلا من 26 عضوا، وهو من تولى قيادته يمثلون فعاليات الطبقة السياسية ،بالإضافة إلى قادة النواحي العسكرية ، كما انضم إليهم اشد الموالين لنظام الرئيس بن بلة[2].

بينما تصدر المعارضة السياسية للنظام القائم بعد 19 جان 1965 وجوه سياسية معروفة لمعارضتها السابقة للرئيس السابق احمد بن بله، ولا يعدو ان يكون هؤلاء من الشخصيات التاريخية ، أمثال محمد بوضياف وكريم بلقاسم وحسين ايت احمد ومحمد خيضر، وانضمام مجموعة أخرى ، وهي التي عرفت بولائها لأحمد بن بله ابرزهم محمد بجاوي ومحند ايت الحسين ، وقد أسسا هذان الأخير أن تنظيما سريا سياسيا معارضا أطلق عليه تسمية: المنظمة السرية للثورة الجزائرية[3] ، وعلى غرار هؤلاء بادر الشيوعيون على تأسيس تنظيم خاص بهم عرف باسم منظمة المقاومة الشعبية ، الذي سيتحول لاحقا إلى حزب الطليعة الاشتراكية[4] ، وشهدت المعارضة السياسية لرئيس مجلس الثورة هواري بومدين تصعيدا بعد 1967 حين انضم قائد الأركان العقيد الطاهر الزبيري إلى قائمة المعارضين للنظام السياسي القائم ، ناهيك عن حزب التجمع الوحدوي الثوري الذي أسسه كل من بشير بومعزة بالتحالف مع احمد محساس، و شهد عام 1972 تعزز صفوف المعارضة بانضمام قايد احمد إليها[5] .

---

[1] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،182.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين المرجعالسابق، ص،142.

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ المرجعالسابق، ص،201.

[4] نفسه،ص،201.

[5] نفسه،ص،201

ومن أجل تقصي حقيقة الإحداث ومعرفة الأسباب التي دفعت هؤلاء الساسة إلى معارضة النظام السياسي القائم يتوجب معرفة الأسباب والتطرق إلى وجهات النظر لكلا الطرفين، وفي هذا الصدد قال رئيس مجلس الثورة هواري بومدين أن احمد محساس وبشير بومعزة اتصلا به بعد قيامه بعزل بن بله في 19 جوان 1965 ، وابديا موافقتهما على الحركة التصحيحية واقتناعهما بأهداف العملية الانقلابية التي قام بها، كم أكدا له بأنهما يعارضا نظام الرئيس احمد بن بله[1] ؛ لهذ لم يتوان هواري بومدين في فرض البشير بومعزة الذي تولى حقيبة وزارة المالية والاقتصاد وأحمد محساس الذي كان وزير الزراعة في عهد احمد بن بلة عضوين في مجلس الثورة ، بالرغم من رفض هذا الإجراء من الأعضاء العسكريين في مجلس الثورة، علاوة على تعينهما في طاقمه الحكومي، فاسند حقيبة وزارة الزراعة لأحمد محساس وتولى بشير بومعزة مهام وزارة الإعلام [2] .

أما عن الأسباب التي دفعت الرجلين إلى تحويل وجهتهما إلى صفوف المعارضة فيبرر بومدين هذا لتصرفات غير مشروعة قام بها الرجلان، فهو يتهم محساس بخلق هيئة الإصلاح الزراعي وهي هيئة بيروقراطية كما يراها هواري بومدين؛ لأنها تستهلك سنويا مبلغا ماليا معتبرا يناهز 15 مليار فرنك فرنسي قديم بتقاضاها حوالي 9الاف عامل لا يكادون يقومون بأي عمل تقريبا[3].

ولم تتوقف المعارضة السياسة عند الشخصيات التي ذكرناه ، بل تعدى الأمر إلى رفاق بومدين في جيش الحدود منهم الرائد علي منجلي[4] ، إلا أن اعنف معارضة عرفها نظام بومدين تمثلت في الحركة الانقلابية التي قادها رئيس أركان الجيش العقيد الطاهر الزبيري يوم 14 ديسمبر 1967 ؛ ويبرر هذا الأخير ما قام ضد حليفه السابق ، بمحاولة الضغط عليه حتى تعود الأمور إلى نصابها ، بعودة الشرعية التي أخذها بومدين عنوة بعد نجاحه في الاستيلاء

---

[1] لطفي الخولي، المصدر السابق،ص،152.

[2] جمال بلفردي، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة (1962 – 1978) أطروحةدكتوراه في التاريخ ، جامعة الجزائر 2، 2013/2014،ص،280.

[3] لطفي الخولي، المصدر السابق،ص،153 – 154.

[4] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص،281.

غلى السلطة في 19 جوان 1965 ن وتنصله من وعوده بمجرد تقلده السلطة وسيطرته على زمام الأمور[1] ، وقد اثأر تعين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مناصب هامة وحساسة بوزارة الدفاع حفيظة وغضب قادة الجيش ومنهم الرائد علي منجلي [2].

ومن جانب آخر عمل العقيد هواري بومدين رئيس مجلس الثورة على تحييد وتهميش الضباط القادة التاريخيين للولايات التاريخية الثورية ،يأتي على رأس هؤلاء العقيد الطاهر الزبيري ، كم تعمد إقصائه من الاجتماعات الخاصة بمجلس قيادة الثورة ، وبدل ذلك صار بومدين يتعامل بصفة مباشرة مع الرائد عبد القادر شابو، الذي سيتقلد مستقبلا منصبا رفيعا في وزارة الدفاع وهو منصب الأمين العام [3] وسارت العلاقات بين حلفاء الأمس العقيدين بومدين وزبيري من سيئ إلى أسوا، إلى ان وصل الأمر بالطاهر الزبيري إلى رفض الحضور في الاحتفالات الرسمية ومنها الاحتفال بالذكرى الثانية عشر لاندلاع الثورة التحريرية[4] وتفاقمت الأمور أكثر فأكثر ، فلم تجدي الوساطة التي قامت الشخصيات المحسوبة على جماعة وجدة إلى أي نتيجة تذكر ، ولم تنفع نصائحهم التي أسدوها إلى العقيد الزبيري في إذابة الجليد الراسي على علاقة الجفاء بين الرجلين القويين في دواليب النظام الجزائري ووصلت الأزمة بينهما إلى نقطة اللاعودة[5].

بدأ الطاهر الزبيري يحضر للإطاحة برئيس مجلس الثورة العقيد هواري بومدين ، ولم يتردد في أن يطلب من توجيه الأوامر إلى ثلاثة من قادة الفيالق بالتحضير الجدي للتحرك بمعية أسلحتهم وإفراد وحداتهم القتالية وهو ما تم فعليا على ارض الواقع منتصف ليلة 13 إلى 14 من شهر ديسمبر 1967 ، وانطلق الزحف على الناحية العسكرية الأولى بالبليدة [6] وقد شاركت ثلاثة فيالق في هذا الهجوم ، انطلق احدها من المدية بقيادة معمر قادة ، اما الفيلق الثاني

---

[1] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق ،ص،251.

[2]Chadli Ben djedid, memoires,tome 1,1929- 1979, editions Casbah, Aller,2012, p, 226.

[3] محمد عباس، نداء الحق، دار هومة،الجزائر،2001،ص،196،

[4] عمار ملاح، حركة ديسمبر 1967، لضباط الجيش الوطني الشعبي، دار الهدى الجزائر،2004، ص،49.

[5] جمال بلفردي، المرجع السابق، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة (1962 – 1978) ص،286

[6] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق ،ص،233.

فكان تحت قيادة مباركية عبد السلام وجاء من مليانة ، اما فيلق المدرعات بقيادة العياشي حواسنية فكانت انطلاقته من مدينة الأصنام الواقعة غرب العاصمة الجزائر[1].

تشكلت القوات المناوئة لنظام بومدين من 1500 عسكري يشكلون الفيالق الثلاث المشاركة في الهجوم ، بالإضافة إلى سلاح المدرعات الذي تضمن آليات ثقيلة بلغت زهاء 30 دبابة وعربة ثقيلة مدرعة، إلا أنها لم تتمكن من التقدم عبر جسر بورمي بسبب عرقلتها بواسطة الشاحنات والسيارات الموجودة فوق الجسر ، وفي الجانب المقابل واجهتها القوات الموالية لهواري بومدين تحت قيادة الضباط هوفمان وزرقيني، وبدت المسافة الفاصلة عن الوصول إلى مدينة البليدة قصيرة اذ لم تتعدى عشرة كيلومتر[2]فاندلعت الاشتباكات وبدا إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين ، الا أن ميزان القوى مال جهة القوات النظامية بفض الدعم الذي وصلها من الجهتين الغربية والشمالية ، وكان عامل الحسم في هذه المعركة غير المتكافئة ، دخول سلاح الجو بعد مشاركة طائرتين تابعة للاتحاد السوفيات بقيادة طيارين من اصل روسي ، كل هذه العوامل أدت إلى انهزام قوات المعارضة وفشل الحركة الانقلابية[3].

عند البحث في موضوع حركة 14 ديسمبر 1967 – حادثة العفرون كما تسمى - تبادر إلى ذهننا عدة تساؤلات حول موضع المحاولة الانقلابية لقائد الأركان الطاهر زبيري بسبب خطورتها وفشلها في أن وحد ، وهو ما يدل في نظرنا للخلافات العميقة بين الرجلين ، حيث استخدم كل منهما وسائله الضرورية لتنفيذ مخططه ، حيث فشلت هذه المحاولة بسبب قوة و حنكة الرئيس بومدين الذي اتخذ احتياطات أمنية وسيطر عل الجيش ليحتكم بأوامره وتبقى أمامنا عدة تساؤلات قد تكشف عنها الوثائق المخزنة للأجيال المقبلة .

وإلى جانب المعارضة الشخصية لنظام بومدين التي تطرقنا لها ظهرت المعارضة الحزبية، وقد قادتها شخصيات تاريخية وطنية، ومنها الحركة الديمقراطية الثورية التي أسسها العقيد كري

---

[1] لخظر بورقعة، المصدر السابق،ص،213.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق ،ص،239 – 240.

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة (1962 – 1978) ص،287.

بلقاسم في باريس في 18 أكتوبر 1967 [1] ، كما سجلت المعارضة السياسية الحزبية في الجزائر تأسيس منظمة المقاومة الشعبية، التي انضوى تحت لوائها اليساريون المنتمون إلى (ج . ت و)، وقد اشرف على تأسيسها عبد الحميد الزين ومحمد حربي والصادق هجرس وبشير حاج علي وقد ندد ت هذه المجموعة بالانقلاب ضد الرئيس بن بلة[2] .

3-أزمة الهجرة في العلاقات بين الجزائروفرنسا

قد يبدو موضوع الهجرة للوهلة الأولى مسالة اجتماعية بحتة، لكنها تقترن بالمسائل السياسية نظرا للتداخل والترابط الشديد بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه خصوصية تميز العلاقات الفرنسية الجزائرية ،بسبب الارث التاريخي الذي يلقي بظلاله دوما على العلاقات بين البلدين ؛صحيح أن الهجرة لها اسباب اجتماعية ولكن حجم الكتلة البشرية للهجرة الجزائرية في فرنسا وتأثيرها في الحياة السياسية الفرنسية والجزائرية جعلها محل تجاذبات بين الساسة وأدت في كثير من الأحيان إلى نشوء أزمات سياسية ذات بعد اقتصادي، تغذيه الحملات الصحفية التي تقوم بتوجيه الرأي العام الفرنسي ، وندرك جيدا تأثير الإعلام الذي يعتبر السلطة الرابعة في العالم المعاصر.

أ - المهاجرون والثورة الجزائرية:

يعود الفضل في تبلور النضال السياسي من اجل الاستقلال إلى الجالية الجزائرية في المهجر، وبالأخص في فرنسا من خلال نجم شمال إفريقيا ، ليقوم حزب الشعب الجزائري بنقل النضال من الجزائر إلى فرنسا ، وتمكن من استقطاب عدد كبير من الجزائريين ، بل تمكن الحزب من تأسيس هياكل قاعدية في فرنسا[3].

عند اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 انتبهت الجبهة إلى دور الجالية الجزائرية في فرنسا إلى ضرورة تعبئة أفراد الجالية في الكفاح لمسلح ، ولهذا عملت على إيجاد نواة لفدرالية جبهة التحرير في فرنسا ، ولم تتمكن جبهة التحرير من تحقيق ذلك في بداية سنة

[1] الطاهر خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962 – 1989)، المرجعالسابق، ص، 166.

[2] جمال بلفردي، المرجع السابق، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة (1962 – 1978) ص،295.

[3] فضيلة علاوي، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي ... ، مرجع سابق ،ص،274

1957 ، إلا أنها تمكنت سنة 1959 من تجسيد أفكارها التحررية ، وقد تأخر ذلك ؛ بسبب الرفض الذي أبداه أنصار مصالي الحاج ، والرمزية التي يتمتع بها في أوساط المهاجرين الجزائريين ، إضافة إلى تمكنه من تأسيس فيدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية[1] كما تمكنت (ج.ت.و) من تجنيد المهاجرين الجزائريين خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ، فكانت بحق نقلة نوعية لكفاح الثورة التحرير خارج الحدود الوطنية ويعتبر هذا اليوم رمزا لتلاحم الشعب الجزائري في الداخل والخارج [2] ،وقد ساهم الدعم المالي لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا من تحقيق جبهة التحرير لأهدافها[3] .

ب - و اقع المهاجرين الجزائريين بعد الاستقلال:

وبعد استقلال الجزائر في 05 من شهر جويلية 1962 بقي تأثير الهجرة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا ،وفي هذا الصدد جرت أول محادثات رسمية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية شهر ديسمبر 1962 ترأسها من الجانب الجزائري وزير الخارجية الجزائري محمد خميستي ، طلب من خلالها هذا الأخير ضرورة صيانة وكفالة كافة الحقوق الاجتماعية للعامل الجزائري المغترب في فرنسا تنفيذا لالتزامات اتفاقيات ايفيان ما طلبت الحكومة الجزائرية نظيرته الفرنسية توفير جميع الضمانات القانونية التي من شانها ان تضمن للعمال الجزائريين العودة إلى بلدهم الأصلي مستقبلا عندما يصير بلدا صناعيا[4]،وتعتبر الهجرة إلى فرنسا عمل جذب بالنسبة للجزائريين لأسباب تاريخية واجتماعية وثقافية بحطم إتقان الجزائريين للغة الفرنسية مما يجعل التواصل سهلا في بلاد الغربة، إضافة إلى انعدام الإجراءات القانونية في التنقل، ولم يتم العمل بذلك إلا بعد الاستقلال حيث تم إبرام الاتفاقيات فيهذا المجال بتاريخ

[1] محمد ياحي، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا الملتقى الوطني حول الهجرة منشورات وزارة المجاهدين،2007، ص،21

[2] فضيلة علاوي، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي 1958- 1972 ،مرجع سابق ص،275.

[3] البشير زهاني:" الدعم المالي للعمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا للثورة الجزائرية 1957 – "1962، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 05، العدد02، 2021، ص، 813.

[4] جريد الأهرام المصرية، 05 ديسمبر 1962.

10 افريل 1964[1]، وقد أطلق بعض علماء الاجتماع على مرحله الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بعد سنة 1962 " مستعمرة جزائرية في فرنسا " ؛ لأنها تتميز بالكثافة بالإضافة إلى الاستقرار الأسري[2]

وقد بدأت أزمة الهجرة سنة 1964 وعملت الصحافة الفرنسية على تصعيد الوضع من خلال الحملة العدائية التي رافقت الأزمة ، وأقدمت على تسميم العلاقات السياسية بين البلدين ، وفق مقاربة تبلورت بعد احتجاج الفرنسيين على تواجد المهاجرين الجزائريين ،فأقدمت السلطات الفرنسية على توقيف هجرة الجزائريين يناء على مزاعم صحية، وهذا ما سبب توترا في العلاقات الفرنسية الجزائرية ،[3] كما تسببت الزيادة الكبيرة لعدد المهاجرين في الثلاثي الأول من سنة 1964 في زيادة حدة التأزم في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، إذ بلغت رقما قياسيا ناهز 49775 فردا بدل 15000 في نفس الفترة من سنة 1963 [4].

ومن الأمثلة على الحملة الصحفية الشعواء التي شنتها الصحافة الفرنسية المتطرفة ما كتبته صحفية فرنسية ، فقد ذكرت أن المليون مهاجر جزائري الموجودون على التراب الجزائري قد قدموا من اجل الانتقام لمعركة بواتيي[5] وتظهر صحيفة باريسية أخرى مدى الحقد والعنصرية التي تكنها للجزائريين فتذكر في هذا السياق الغزو الإسلامي[6] ولحسن الحظ أننا وجدنا آراء موضوعية ومعتدلة تبناها المثقفون الفرنسيون وبعض رجال الإعلام الذين قالوا الحقيقة ولم يخافوا لومة لائم[7].

---

[1]- نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 146.

[2]https://journals.openedition.org/insaniyat/14325?lang=ar

[3] امينة شعبوني، المرجع السابق،ص،25.

[4] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 146.

[5] Le Démocrate, le 18Avril 1964.

[6] تتحدث صحيفة باريسية عن الغزو الإسلامي فتقول: ان جيش التحرير الجزائري قد أرسى قواعده على أراضيناويتمتع بحرية كبيرة في تنظيم صفوفه وتسليحها ضدنا " ينظر : .Le Pays, du 17 Avril 1964

[7] كتب الصحفي الفرنسي لوين فيدال ردا على الأقلام المسعورة التي استهدفت المهاجرين الجزائريين: " كثيرا ما يقال أن بن بلة يصدر لنا العاطلين من أبناءبلده، ولكن قائل هذه العبارة ينسى بأننا مسؤولون عن حالة التخلف التي توجد فيها دولة الجزائر الان وبعد 130 سنة من الحكم الاستعماري الفرنسي فليس هناك ما يمكن إنكاره في حقيقة ان المواطنين

ولإبراز الأهمية الكبرى لليد العاملة الجزائرية في فرنسا، تم إبرام معاهدة 1968 بين البلدين ، ويعكس في نفس الوقت الأهمية الاقتصادية المشتركة للطرفين ، وهنا تبرز ضرورة ربط الاقتصاد الفرنسي بمنابع لليد العاملة ، بهدف الالتفاف على الاقتصاد الجزائري ، ليصير مكملا للاقتصاد الفرنسي في مجال تزويده باليد العاملة والمواد الاولية ، خلال معاهدات التنقل السهل للمهاجرين الجزائريين وعائلاتهم ، التي تعتبر بمثابة يد عاملة بسيطة وغير مكلفة [1] .

ج - تطورات أزمة الهجرة خلال حكم الرئيس هواري بومدين:

وبعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 ، تأزمت العلاقة مرة أخرى بين الجزائر وفرنسا بسبب مسالة الهجرة واليد العاملة الجزائرية في فرنسا ، وفي هذا السياق سنت الحكومة الفرنسية قرار يجبر العمال الجزائريين المغادرين لفرنسا للاستفادة من عطل قصيرة ثم العودة إلى أعمالهم ، تقديم وثيقة تبرر رسميا مزاولتهم العمل في المصانع أو الشركات الفرنسية[2] وكان الهدف الذي سعت اليه الحكومة الفرنسية من خلال هذه الإجراءات هو وضع العراقيل والقيود للحد من تدفق تيار الهجرة العمالية الجزائرية نحو فرنسا[3].

وكما اشرنا سابقا فقد تم إبرام اتفاقية تتعلق بتنقل الأشخاص سنة 1968 وقد بلغ العدد المتفق عليه وفق هذا الاتفاق 25000 مهاجر بين سنتي 1968 و 1971 تمت مرجعتها سنة 1973 بعد تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية ؛بسبب تأميم المحروقات سنة 1971 من طرف الرئيس بومدين، هذا الأخير اتخذ موقفا سياسيا صارما ، وأدلى بتصريح قوي في تجمع شعبي بعد الاعتداء على المهاجرين الجزائريين في فرنسا قائلا: " نفضل أكل التراب في بلدنا على أن

الجزائريين وقد اصحبوا مستقلين في دولة مستقلة يجيئون الينا بحثا عن العمل الشريف مقابل اجر " ينظر ، نازل معوض احمد المرجع السابق،ص،154

[1] فضيلة علاوي، مرجع سابق ،ص،276

[2] Le monde, 29 juin 1967

[3] نازلي معوض احمد المرجع السابق، ص،.147.

يفقد العامل الجزائري كرامته في فرنسا " [1] وعلى اثر الاعتداءات المتكررة على المهاجرين الجزائريين أصدرت الحكومة الجزائرية يوم 30 سبتمبر 1973 قرارا يقضي بوقف الهجرة إلى فرنسا بسبب انعدام الأمن وإرجاء إعادتها إلى حين توفير الأمن للرعايا الجزائريين في فرنسا[2]. وفي الاتجاه المعاكس أوقفت فرنسا الهجرة اليها في شهر جويلية 1974، وسمحت بها لحالات استثنائية فقط، وشهد شهر ديسمبر من سنة 1974 زيارة وزير الداخلية الفرنسي ميشال بونياتوسكي(**Michel Poniatowski**) مرفوقا بكاتب الدولة لشؤون الهجرة بول ديجو(**PaulDijoud**) وكان مشكل الهجرة في قلب الحدث ، ومن ثمار هذه الزيارة قيام السلطات الفرنسية باتخاذ إجراءات استعجاليه لتحسين ظروف إقامة المهاجرين الجزائريين في فرنسا[3] ثم عادت وسمحت بالهجرة العائلية وذلك شهر جويلية 1975 وهي السنة التي شهدت انخفاض نسبة الهجرة ووصل الانخفاض إلى 10 %[4].

المبحث الثالث : انعكاسات الأزمات السياسية على العلاقات الفرنسية الجزائرية في خضم الحرب الباردة:

عرفت العلاقات الفرنسية الجزائلرية عدة توترات جراء انقسام العالم بين المعسكرين المتصارعين ، حيث اختارت الجزائر بعد استقلالها النهج الاشتراكي مخالف النظام الراسمالي الاستعماري ، رغم التجاذبات بني المعسكرين لربح مصالحهما بالجزائر ، لتتبنى الجزائر سياسة عدم الانحياز ومحاولتها ربح علاقات متوازنة مع الطرفين مع الاستقلالية في تطبيق النهج الاشتراكي حسب خصوصيات المجتمع الجزائري .

---

[1] www.youtube.com/watch?v=3aubQ- Pj5CA256

[2] كفاح عباس رمضان صالح الحمداني، الجزائر في عهد هواري بومدين 1965 – 1978، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ، دراسة في الأوضاعالداخلية كليةالآداب جامعة الموصل،2007، ص،134.

[3] Stefan Adler, Migration and international relations, the case of France and Algeria, Migration and development study group, Centre of international study, Cambridge, 1977, p, 30.

[4] عمار بوحوش:" العمال المغتربون ضحايا الأزمات"، **مجلةالثقافة**، العدد 41، اكتوبر – نوفمبر، السنة السابعة، الجزائر،1977، ص،102.

1 - الإطار التاريخي للحرب الباردة:

شاع استخدام مصطلح الحرب الباردة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، في اشارة إلى حالة التوتر في العلاقات الدولية ، بسبب العداء الشديد الذي اتسمت به العلاقة بين الدول الغربية والكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي ، وهناك تصور آخر للحرب الباردة بالنظر إلى الجانب الإيديولوجي الذي نشأت من خلاله حيث ظهر التباين في المعتقدات الإيديولوجية المتنافرة، إضافة إلى التضارب في المصالح ، وبالرغم من هذا التباين إلا أن الأمر لم يرق إلى نشوب المواجهة العسكرية المسلحة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية [1] ويمكننا القول ان الحرب الباردة تمثل مجموعة من الأزمات المتسلسلة كان بإمكانها التسبب في نشوب مواجهات عسكرية دامية قد تؤدي إلى فناء العالم ، وقد ظل الوضع على هذه الحالة لمدة قاربت الأربعين عاما.[2]

أما عن إرهاصات الحرب الباردة فهناك تباين في وجهات النظر عنها، فقد أشار بعض المؤرخين أنها تعود إلى 1917 تاريخ قيام الثورة البلشفية بقيادة لينين التي أطاحت بنظام القياصرة في روسيا[3]، إلا أن هذا الرؤية تبقى دون سند قوي؛ بسبب السياسة المنتهية من طرف (و م أ) في تلك الحقبة والمعروفة تاريخيا بسياسة العزلة ، انطلاقا من مبدأ مونرو الموسوم بشعار " أمريكا للأمريكيين " ، إلى غاية تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة بعد اندلاع حرب الغواصات الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى[4].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تشكل تحالف بصفة مؤقتة بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي بهدف مواجهة العدو المشترك اليابان وألمانيا وحدث ذلك بين سنتي 1942 –

---

[1]صبري مقلد إسماعيل، الإستراتيجية والسياسة الدولية " المفاهيم والحقائق الأساسية "، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، (د ت)، بيروت، ص،55.

[2]روبرت مكنمارا، مابعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،1991، ص،14.

[3]عبد الله شوقي، إبراهيم عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، (د ط) ، المكتب العربي للتوزيع والمطبوعات القاهرة، مصر،2000،ص،135.

[4]ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، (د ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998، ص،145.

1945[1]، وانفض الحلف المصلحي المؤقت بين هذه القوى حالما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ليدخل العالم مرحلة جديدة اتسمت بظهور قوى جديدة على الساحة العالمية ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ليشهد العالم ميلاد القطبية الثنائية، في خضم المخاوف من حدوث تصادم عالمي جديد[2].

فالحرب الباردة انطلاقا من العوامل التي أدت إلى قيامها هي في الواقع نهج سياسي اتبعته الامبريالية وفي مقدمتها أمريكا قصد مجابهة الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكه ممثلة في دول أوروبا الشرقية في أربعينيات القرن العشرين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[3]، أما دوافع الحرب فيمكن ان نلخصها في النقاط التالية:

- التباين في الانتماء الأيديولوجي لكلا المعسكرين من حيث الأهداف المنشودة، حيث تسعى الشيوعية للقضاء على الرأسمالية ، وهو نفس ا هدف الذي تسعى أليه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشيوعية.
- انتشار المد الشيوعي خارج الاتحاد السوفيتي، وتشكيل حكومات موالية للشيوعية في دول أوروبا الشرقية[4] .
- الانتشار الكبير للأحزاب ذات التوجه الإيديولوجي الشيوعي في الدول الرأسمالية مثل فرنسا وإيطاليا مما أدى إلى حدوث إضرابات داخل حكومات هذه الدول.[5]

---

[1]عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، (د ت)، ص ص، 185– 186.

[2]أحمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، (د ت)، نهضة الشرق، بيروت، 1995، ص،19.

[3]جخدان بوعبد الله، الحرب الباردة وانعكاساتها على حركات التحرر1945 –1962، الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2019 –2020، ص،26.

[4]محمد عزيز شكري، الأحلاف العسكرية في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت 1978،صن11.

[5]عبد الفتاح سميح ، انهيار الإمبراطورية السوفيتية ، ط 1،دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت لبنان،1969،ص،24

- التنافس المحموم بين المعسكرين الشرقي والغربي لحيازة القدر الاكبر من اسلحة الدمار الشامل، من اجل تحقيق توازن الرعب، وفي هذا الصدد قام الاتحاد السوفيتي بتفجير قنبلة نووية سنة 1949 في سيبيريا.[1]
- أدى الاختلاف الإيديولوجي بين المعسكرين إلى ظهور الأزمات الدولية، نذكر على سبيل المثال أزمة اليونان 1946 وأزمة برلين 1948 ، بالإضافة إلى نشوب أزمات أخرى عبر العالم، ناهيك عن حركات العصيان التي نشبت في جنوب شرق آسيا.[2]

2- تأثير توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية على العلاقات الدولية.

أدى تأثير الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي إلى دخول القوى العظمى الجديدة التي تعتبر من أهم مخرجات الحرب العالمية الثانية ، والمتمثلة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة دخلت في مجريات حرب الجزائر بطريقة غير مباشرة من خلال محاولتها التوسط بين فرنسا وتونس، وشيئا فشيئا تسللت (و م أ) إلى جوهر الصراع في الجزائر؛ لأنها كانت مرغمة على تحمل مسؤولية أكبر في الصراع الجزائري الفرنسي؛ نظرا للاهتمام الكبير الذي أبداه العالم للحرب الدائرة في الجزائر، دون أن ننسى النصر الكبير الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي ، ويتجلى ذلك في الاعتراف الذي حظيت به من طرف عديد بلدان العالم بالجمعية العامة للأمم المتحدة [3] .

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية، أن تبقى مكتوفة الأيدي ، وبمنأى عن الصراع الدائر في شمال إفريقيا وتحديدا في الجزائر، ولذلك تورطت في هذا النزاع لدواع مصلحيه بحتة ، وهو ما يناقض التصريحات الأمريكية المؤيدة لفرنسا لحربها في الجزائر، ونعتقد أن الموقف الأمريكي كان أكثر براغماتية ، مما شكل دافعا قويا لتغيير السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، وفي هذا السياق، تم استقبال وفد جزائري بقيادة جهة التحرير الوطني من طرف

---

[1] جخدان بوعبد الله، المرجع السابق، ص،27.

[2] الشاذلي زقادة، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية فرع علاقات دولية، جامعة باتنة ،2002، ص،26.

[3] Pierre Henri : « Washington double échec de la politique de conciliation Américaine », in **journal Le Monde**, p,03,13/02/1958.

كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية ، وجرت وقائع اللقاء شهر جانفي 1958 بحضور مسؤولين أمريكيين ساميين، ويعد أول لقاء من هذا المستوى منذ سنة 1955 وهو تاريخ تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة [1].

ومن جانب آخر أدرك الساسة في الإدارة الأمريكية المغالطات التي تحملها التصريحات الفرنسية بشأن مزاعمها في مسألة القضاء على الثورة الجزائرية ، ولهذا أبرقت الإدارة الأمريكية إلى سفرائها في العديد من دول العالم تجيز لهم التواصل مع ممثلي جبهة التحرير الوطني؛ لان الأمريكيين من خلال تجاربهم السابقة في العالم يدركون جيدا؛ إلى حد اليقين أن استقلال الجزائر قادم لا محالة؛ ولهذا أقدموا على هذه الخطوة الدبلوماسية من أجل كسب ود الشعب الجزائري؛ فهم من جانب آخر متخوفون من مغبة دخول الجزائر في فلك الشيوعية [2].

وقد رأى الأمريكيون أنه لا مناص من تغيير موقفهم تجاه القضية الجزائرية حفاظا على مصالحهم في شمال إفريقيا عموما وبلدان المغرب العربي على وجه الخصوص؛ بالنظر إلى الخطر الشيوعي الداهم الذي يمثله الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية بصفة عامة.

وإذا تحدثنا عن الموقف الأمريكي ،فأننا مجبرون على توجيه البوصلة شرقا لاستعراض موقف الاتحاد السوفيتي، هذه الدولة حديثة النشأة في تاريخ العالم المعاصر، إذ يعود تأسيسها إلى مطلع القرن العشرين، تجسيدا لانتصار الثورة البلشفية يوم 25 أكتوبر 1917 بقيادة فلاديمير لينين ، بعد الإطاحة بحكم القيصر، وبعد مرور خمس سنوات من انتصار الثورة، تم الإعلان بصفة رسمية بتاريخ 30 ديسمبر 1922 عن ميلاد " اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية " ، وضم الاتحاد جمهوريات: روسيا واكرانيا وبيلاروسيا بالإضافة إلى جمهورية ما وراء القوقاز، وتم الاتفاق على تعيين مدينة موسكو عاصمة للاتحاد ، وفي سنة 1924 تبنى الاتحاد السوفيتي دستورا موحدا لكافة الجمهوريات التي يتكون منها ، وشهدت

[1] معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسالة الجزائرية، 1942 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2008 – 2009،ص،222.

[2] Pierre Henri ,Op Cit

ذات السنة الاعتراف الدولي بجمهورية الاتحاد السوفيتي ، فحظي باعتراف بريطانيا وكانت أول دولة تقدم على هذه الخطوة الدبلوماسية[1].

وما فتئت أن لحقت بها أيضا كل من فرنسا وإيطاليا، وتأخرت الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتراف بالاتحاد السوفيتي ، ولم يحدث ذلك إلا في سنة 1933 ، وعرفت الفترة الزمنية الممتدة من 1924 إلى غاية 1940 توسعا للاتحاد السوفيتي، حيث ضم خلال هذه المدة جمهوريات : تركمانستان وأوزباكستان سنة 1924، وتم ضم طاجاكستان سنة 1929 ناهيك عن ضم جمهوريات أخرى وهي: أذربيجان و كازاخستان وقرغيزستان عام 1936 ، وتم لاحقا سنة 1940 ضم كل من استونيا و لاتفيا وليتوانيا ومولدافيا، واتسم الاتحاد السوفيتي بأنه أول دولة ذات توجه اشتراكي دستوري في العالم[2] .

وقد سجلت العلاقات الجزائرية السوفيتية انطلاقة سيئة في البداية، بسبب الموقف السوفيتي من ثورة التحرير، وفي هذا الشأن أبدى القادة السوفيت دعما للموقف الفرنسي باعتبار القضية الجزائرية شأنا داخليا من وجهة نظرهم ، وظل الموقف راسخا خلال المرحلة الأولى للثورة التحريرية ، ويبدو أن هذا الموقف مناقضا للمبادئ التي يتبناها الاتحاد السوفيتي في دعم حركات التحرر، ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير[3]، إلا أن هذا الموقف قد تغير جزئيا من خلال الدعم المالي والمادي للثورة الجزائرية من خلال تقديمها لمساعدات مالية بصفة مباشرة إلى قيادة جبهة التحرير الوطني وتم ذلك سنة 1958، كما قدم هبات من الأدوية عن طريق الصليب الأحمر الدولي ، وقد تكفل الاتحاد السوفيتي بتكوين دفعات من

---

[1] حمودي ابرير:" العلاقات الجزائرية السوفيتية أثناء فترة التعايش السلمي وموقع القضية الفلسطينية فيها 1963/"1989. **مجلة التمكين الاجتماعي** المجلد 03، العدد 01، 2021، ص، 176.

[2] حمودي ابرير، المرجع نفسه، ص،176.

[3] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 –1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص،180.

الطلبة الجزائريين في مجال الطيران العسكري في الفترة الممتدة من 1957 إلى غاية 1962 ، والتحق هؤلاء بصفوف الجيش الجزائري بعد استقلال الجزائر [1].

والملاحظ أن القادة السوفيات قد تخندقوا في الصف الفرنسي بالنسبة لرؤيتهم للصراع الدائر في الجزائر، وهذا ما عبر عنه الزعيم السوفيتي **نكيتا خروتشوف**، حيث أشار إلى أن القضية الجزائرية هي مشكل فرنسي داخلي، وعلى هذا الأساس فإن الحل يكون في الإطار الفرنسي،[2] لان الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو نفس الموقف الذي تبناه قائد سوفيتي أخر وهو مولوتوف [3].

إلا أن الأمور قد تغيرت عندما لاحت في الأفق بشائر انتصار ثورة التحرير الجزائرية سنة 1960، ولم تتوان التنظيمات الجماهيرية داخل الاتحاد السوفيتي في رفع وتيرة الضغط من أجل تبني النضال الذي تقوده حركات التحرر في العالم، كما توجس القادة السوفيت خيفة من مغبة توجه الجزائر نحو الصين باعتبارها منافسهم الشيوعي اللدود ؛ مما اجبر القيادة السوفيتية على تحسين علاقتها بالجزائر، ويظهر ذلك جليا في التغير الذي طرأ على موقف الزعيم السوفيتي **خروتشوف** نفسه، الذي لم يتوان في توجيه نقد لاذع لفرنسا وفي المقابل عبر عن مدحه لبطولة الجزائريين وشجاعتهم؛ بل تحسنت العلاقة فيما بعد إلى درجة أن الاتحاد السوفيتي أقدم على الاعتراف رسميا يوم 03 أكتوبر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [4].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر او بعض مآثر نوفمبر، الجزائر، دار البعث قسنطينة،1983، ص،178.

[2] أبدت جبهة التحرير الوطني تذمرا من الموقف السوفيتي المساند للأطروحات الفرنسية اذ عبرت جريدة المجاهد لسان حال الجبهة على هذا قائلة: " إن رئيس الجمهورية الفرنسية مصاب بجنون العظمة ، فقد استدعى خروتشوف ليصافحهبأيدي مضرجة بالدماء ، دماء الحرية التي يريقها ديغول كل يوم في الجزائر بدون حساب ،دماء الحرية التي جعلها ماركس معبد الشعوب التي تصلي له الجماهير البشرية ... إننا لا نجد حرجا في تذكير الرجل الذي زار اسيا قبل أن يزور خروتشوف باريس بان رسالته الى شعوب أسيا وإفريقيا اشرف من منافعه مع الطغاة "ينظر ، **جريد المجاهد**، عدد 04 افريل 1960.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع نفسه، ص ص،178 – 179.

[4] حمودي ابرير، المرجع السابق، ص،177.

وعرفت العلاقات بين الجزائر والاتحاد السوفيتي تحسنا بعد استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية عام 1962؛ فكان الاتحاد السوفيتي أول دولة في العالم تعترف باستقلال الجزائر وحدث ذلك في 23 مارس 1961[1]، حيث تداعمت أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين.

وفي هذا الاطار اتجهت الجزائر إلى عقد شراكة اقتصادية وسياسية مع نظيرها السوفيتي، مع الالتزام بمنح الجانب السوفيتي الأفضلية في ميدان التعاون العسكري، وفي مقابل ذلك تستقبل موسكو الضباط الجزائريين قصد إجراء تربص تكويني بالإضافة إلى تلقي التدريبات العسكرية في المدارس والمعاهد العسكرية السوفيتية، كما تلتزم الجزائر في إطار التعاون العسكري بين الجانبين بشراء الأسلحة السوفيتية بالأخص الثقيلة منها كالدبابات والعربات المصفحة وكذا المدافع بهدف إمداد الجيش الجزائري حديث النشأة[2].

وفي هذا الصدد،زود الاتحاد السوفيتي الجزائر بسرب من الطائرات المقاتلة شهر أكتوبر من سنة 1962 وقد تعددت المساعدات السوفيتية للجزائر في عدة ميادين منها ميدان الطاقة والمناجم ، حيث ساهم الخبراء السوفيت في إقامة مشاريع منها بناء 80 منشأة من بينها مصانع ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية، وتم تشييد معهد وطني متخصص في تكنولوجيا الطاقة في جامعة عنابه، وفي إطار التعاون استفادت مدينة من إنشاء معهد إفريقي لمشتقات الطاقة.

ومن جهة أخرى استعانت شركة سونا طراك من مساعدة التقنيين السوفيت عام 1966، بالإضافة إلى مساعدة مالية في المجال العسكري مقدارها 395 مليون دولار، عبارة عن قروض ميسرة السداد ،إضافة إلى أسلحة متنوعة[3] وقد أثارت المساعدات السوفيتية المقدمة إلى الجزائر حفيظة الفرنسيين وخوفهم من احتواء الجزائر من طرف الاتحاد السوفيتي ودخولها في فلك الشيوعية وهو ما يشكل خطرا داهما على المصالح الفرنسية، لذلك حذر **جان دي بروغلي** الوزير الفرنسي للشؤون الجزائرية من خطورة تقليص المساعدات المالية الموجهة

---

[1] شريفة كلاع:"العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مجلة مدارات سياسية** ،المجلد 1، العدد 01 ،2017،116.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، المرجع السابق،ص،87.

[3] Nicaul grimaud, La politique extérieure de L'Algérie ,1962- 1978, Edition rahma, pp, 126 – 132.

للجزائر عند معارضة أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي منح القروض إلى الجزائر[1]، وحذر من تخفيض القروض الموجهة للجزائر لان ذلك يعتبر موقفا عدائيا.

وقد ذكر **جان دي بروغلي** مثالا تاريخيا ،حين أشار إلى رفض الولايات المتحدة لمويل مشروع السد العالي في مصر سنة 1956 ، في حين سارعت إلى المساهمة في تمويل هذا المشروع وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي الذي نجح في احتواء مصر بسبب هذه المساعدة المالية، وكان الوزير الفرنسي للشؤون الجزائرية يعي جيدا ما يقول وقد دق ناقوس الخطر مبكرا لكي تبقى الجزائر في دائرة النفوذ الفرنسي، فقد دخلت الولايات المتحدة على الخط كذلك بتقديم هبة من المواد الغذائية تزن 25 ألف طن ، وبلغ حجم المساعدات الأمريكية بداية عام 1964 حجم 400 ألف طن من الهبات الغذائية[2].

وبداية من سنة 1965 وجدت الجزائر في الشريك الأمريكي دعما قويا لإرساء دعائم الصناعة النفطية وتحقيق السيادة في المجال النفطي، وفي هذا الإطار مكنت العقود المبرمة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة من منافسة المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر، كم ارتفعت وتيرة النشاطات بالنسبة لشركة سونا طراك، كما وقفت (و م أ) إلى جانب الجزائر في مواجهة الدول الأوروبية التي ادعت ان الغاز الذي تبيعه الجزائر مملوكا للشركات الفرنسية.

وفي خضم الأزمة ظهر الموقف الأمريكي المساند للجزائر انتقاما من السياسات التي تنتهجها فرنسا اتجاه الجزائر، كما دعمت الشركات الأمريكية شركة سون طراك بالعديد من الأفكار التي استفادت منها ، وهي مستمدة من القوانين الأمريكية [3].

وتجدر الإشارة إلى التهديد الذي تعرضت له المصالح التجارية الفرنسية على يد الوجود السوفيتي المكثف والمتزايد في الجزائر أواخر الستينات حيث وصل عدد الفنيين عام 1970 إلى أكثر من 3 ألاف خبير، يشغلون مراكز هامة على غرار تدريب الفنيين الجزائريين في مجال

---

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق ص، 122، 123.

[2] نفسه ، صص، 123.

[3] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص، 193.

النفط، وتشييد مركبات الحديد والصلب، كما أبرمت الجزائر اتفاقيات تجارية مع الاتحاد السوفيتي سنتي 1968 – 1969 ناهزت قيمتها 98 مليون دولار و 135 ملين دولار على التوالي، بالإضافة إلى إبرام اتفاق في مجال النفط بين البلدين لتصدير 500 ألف طن من البترول الجزائري إلى الاتحاد السوفيتي خلال سنة 1969، مع الاتفاق على تصدير كمية اخرى سنة 1970 مقدارها 750 ألف طن[1].

كما أثر قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971 على الساحة الدولية ، فقد انتقلت عدوى التأميم إلى دول عربية أخرى ، وفي هذا السياق قامت الحكومة العراقية بتأميم بترولها سنة 1972، ثم تلتها ليبيا عام بعد ذلك إذ أممت ثروتها النفطية سنة 1973 [2]، وفي السنة ذاتها قامت الدول العربية بفرض الحصار البترولي على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المساندة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر التي اندلعت بين الدول العربية والعدو الصهيوني، وقد ترسخ الحصار في اجتماع القمة العربية الذي انعقد في الجزائر بتاريخ 28 أكتوبر، اين تم إقرار مواصلة الحصار البترولي على الدول الغربية المشاركة في العدوان على الشعب الفلسطيني حتى يسترجع حقوقه المشروعة [3].

ويرجع الفضل في اقتراح فكرة استعمال النفط كسلاح في الحرب إلى سنة 1967 إلى الرئيس هواري بومدين ، وتعود إرهاصاتها إلى حرب جوان 1967 بين الدول العربية والعدو الصهيوني ، وبعد ذلك دعت منظمة الأوبك OPEC في اجتماعها بالكويت بتاريخ 17 أكتوبر 1973 إلى استعمال سلاح النفط في الحرب وفي 8 من شهر ديسمبر تقرر تنفيذ الحصار البترولي على الدول الغربية.[4] وتواصل حضور الجزائر القوي والمؤثر على الساحة الدولية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، حيث احتضنت مؤتمر قمة عدم الانحياز بحضور

---

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 250

[2] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص، 194.

[3] Muhamed Hasrrul Ben ZAKARIAH: "The Oil Embargo Following the Arab-Israel War Of October 1973,British Economic Experience and Reaction", j**ournal of Middle east and Islamic studies in Azia** ,2011,p ,94.

[4] NedjrMekia, Argelia y la cuestionpalastin adurente el periodo delgobiernodel FLN 1962-1988. Tesisdoctiral uiniversidad Madrid, 1999, p, 289.

76 دولة بصفتها عضو في المنظمة كما حظر القمة اعظاء المراقبون في الفترة الممتدة من 05 إلى غاية 09 من شهر سبتمبر 1973 في الجزائر بقصر نادي الصنوبر[1].

وفي إطار النشاط الدبلوماسي الجزائري شارك الرئيس هواري بومدين سنة 1974 في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث القى خطابا مرجعيا حول الأوضاع التي تسود العالم من الناحية السياسية والاقتصادية مبرزا التباين الذي يسود العالم في مجال التنمية بين الشمال والجنوب، وقد ندد الرئيس هواري بومدين بالظلم الذي تتعرض له دول العالم الثالث والدول الفقيرة عموما[2].

نستنتج مما سبق ذكره أن فترة الرئيس أحمد بن بلة القصيرة، تميزت بعدة توترات في العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا. إضافة للمشاكل السياسية الناتجة عن التحولات الكبرى نحو بناء الدولة الجزائرية الفتية ، تسببت في معارضة كبيرة تجاه الرئيس الذي أطيح به على اثر انقلاب أبيض سمي بالتصحيح الثوري على عهد وزير دفاعه العقيد بومدين .

وفي نفس الوقت تواصلت الأزمات السياسية بين البلدين على عهد الرئيس بومدين . بسبب مواقفه الصارمة من النفود الفرنسي ودفاعه عن استقلالية القرار السياسي في العديد من القضايا وتبني سياسة عدم الانحياز تجاه المعسكرين ، خاصة خلال انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر بمشاركة 76 دولة، وفي نفس السياق يرتبط هذا الحدث بإلقاء الرئيس بومدين خطابا في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، وضح من خلاله أسباب الاختلال الذي يميز النظام العالمي في تلك الفترة وأعطى بعض الحلول للخروج من هذه الوضعية. وأصبحت الجزائر إلى حد بعيدة عن التوترات الدولية الحاصلة بين العسكريين لكنها ظلت متمسكة بقراراتها السيادية.

[1] محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، تر حاج مسعود مسعود ، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر 2008،ص،505.

[2] .www.youtube.com/watch?v=ztUBs73TVGU

الفصل الرابع

الأزمات والتحديات الاقتصادية بين الجزائروفرنسا (1962 – 1974)

المبحث الأول: و اقع العلاقات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية غداة الاستقلال

1–الإطار التاريخي العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وا لجزائر

2 -العلاقات الاقتصادية بين فرنسا و الجزائر بناء على مخرجات اتفاقيات ايفيان

3-النهج الاقتصادي الاشتراكي للجزائر من خلال دستور 1963 وميثاق 1964

المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر ما بين سنتي 1962-1974

1 –الإستراتيجية الاقتصادية على عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965

أ -الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر فجر الاستقلال

ب –استراتيجيه الرئيس بن بلة في مواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية

2- الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين:

أ - المخططات الاقتصادية: ب - الثورة الزراعية

المبحث الثالث: أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية على المستوى الاقتصادي 1962-1974

1- مشكلات التعاون المالي والاقتصادي:

2- أزمة النبيذ في العلاقات بين الجزائر وفرنسا

3- الأزمة البترولية بين فرنسا والجزائر

شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية عموما عدة تحديات كبرى ، نجم عنها حدوث أزمات بين البلدين المجال الاقتصادي ، غداة الاستقلال ، ففي إطار تطبيق اتفاقيات ايفيان وما نجم عنها من خلافات في تطبيق بنودها ، أدت الى حدوث توترات سياسية انعكست على المجال الاقتصاجدي الحيوي، بسبب ارتباط الشركات الفرنسية بالثروة المنجمية و الطاقوية بالجزائر ، وتعهدات جزائرية لحماية المصالح الفرنسية ،ذلك ما سنحاول تحليله خلال هذا الفصل مبرزين أبرز أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية في المجال الاقتصادي .

المبحث الأول: و اقع العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والجز ائر غداة الاستقلال

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية عدة مراحل منذ ما قبل الاحتلال لغاية 1962 ،تراوحت بين الصراع البحري إلى الاحتلال واستغلال خيرات البلاد ، ثم تلتها مرحلة الاستقلال التي تميزت بعقد اتفاقيات ايفيان التي حددت طبيعة العلاقات بين البلدين .

1 –الإطار التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين الجز ائروفرنسا

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالتداخل والديناميكية وتأثرها بالخلفيات التاريخية[1] فقد خضعت قبل الاحتلال الفرنسي إلى روابط التعاون [2]بالإضافة إلى العلاقة القائمة أساس الامتيازات[3]، ومن اكبر الشواهد التاريخية على عمق العلاقات الدبلوماسية ولاقتصادية والتجارية بين البلدين ، عدد الاتفاقيات التي عقدها الطرفان بين سنة 1619 وسنة 1830 ، فقد بلغت 58 معاهدة واتفاقا ، حمل اغلبها الطابع التجاري الاقتصادي ، بهدف ضمان المصالح الاقتصادية الفرنسية ، بالإضافة إلى الحرص على سلامة السفن التجارية وتأمينها من خطر التعرض إلى القرصنة البحرية، وفي إطار التمثيل الدبلوماسي القنصلي وصل عدد القناصل الفرنسيين في الجزائر 60 قنصلا ونائب قنصل، ويعد القنصل بارتول

[1] محمد الامين بن عائشة،العلاقات الجزائرية الفرنسية، حرب الذاكرة ونهاية التاريخ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،2019، ص،06.

[2] Guy Perville,La guerre D'Algérie,Histoire et mémoires,Bordeaux,Centre régional de documentations pédagogiques Aquitaine,2008,p,21.

[3] Benjamin Stora ,Histoire de L A Algérie coloniale 1830 – 1954, Paris, La découverte,2004, p,12.

(**Bartgolle**)،أول قنصل لفرنسا بالجزائر وأخرهم دوفال(**Duval**)، وقام 96 محافظا بزيارة إلى الجزائر[1].

ورغم المعاملة التفاضلية التي تمتعت بها فرنسا، إلاأنها في بعض الفترات ، كانت فرنسا تتنصل من التزاماتها الدبلوماسية مع الجزائر، ضاربة عرض الحائط الأعراف والآداب الدبلوماسية المتعارف عليها، رغم المساعدات الاقتصادية والمالية التي تحظى بها من طرف الجزائر ، والتي تعد موقفا ثابتا لسياسة الجزائر اتجاه فرنسا آنذاك لتبرز نواياها الحسنة [2].

ولتوضيح السيادة التي كانت عليها إيالة الجزائر يوضح المؤرخ الفرنسي بن يامين سطورا بصفته مختصا في تاريخ الدول المغاربية ، أن الجزائر امتلكت كل معايير السيادة ، التي أقرتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لها سفراء دائمون بالجزائر[3]وأدت هذه الاتفاقيات إلى توطيد المبادلات التجارية والعلاقات الدبلوماسية ، وقد استغلت فرنسا ذلك أوقات الشدة ، فقد كانت تعاني من حين لأخر من المجاعة بالإضافة إلى حروبها ضد الدول الأوروبية ، حيث تنوعت المساعدات قبل الثورة الفرنسية وبعدها، وقد أنقذت هذه المساعدات الشعب الفرنسي من مغبة مواجهة كوارث حقيقية [4].

وكانت العلاقات بين إيالة الجزائر وفرنسا ، قد عرفت تحسنا أثناء فترة التحالف بين خير الدين بربروس والفرنسيين في حصار قلعة نيس الخاضعة لحكم الأسبان تحت سلطة الإمبراطور شارل الخامس سنة 1543 ، وقد تمكن الفرنسيون من استغلال هذا التحالف أيما استغلال، فقد طلبوا الإذن من السلطان العثماني باصطياد المرجان الموجود في السواحل

1جيلالي بشلاغم،العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002 –2010، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وجامعة ابي بكر بن القايد، تلمسان،2010 – 2011، ص،26.

[2]محمد مداح،محمد بليل:" واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، جامعة ابن خلدون تيارت،المجلد الأول، العدد 02، سبتمبر 2018،ص،313.

[3] Mustapha Arihir,Le srelations extérieurs franco – algériennes,a l épreuve de la reconnaissance des torts infligues,de 1962 a nos jours, étude du rôles de la reconnaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation , Thèse doctorat en science politique, université de Bordeux,1014,p ,142.

[4]عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ج 3،دار الأمة،الجزائر،2010،ص،278.

الشرقية للجزائر، مقابل دفع الضرائب، وشرط أن يقوموا ببناء قلاع مسلحة او محصنة[1] ، وعلى هذا الأساس شيدوا مراكز لصيد المرجان على السواحل الشرقية لمدن عنابة والقالة والقل مقابل مبلغ مالي قدره 1500 ايكو ذهبية تذهب إلى خزينة الجزائر[2]، اما إدارة هذه المراكز فقد تكفلت شركة لينش المرجانية بذلك، وجنت هذه الأخيرة أرباحا طائلة نتيجة هذا النشاط التجاري ،وصارت من أغنى الشركات في مرسيليا،[3] ويمكننا العودة إلى فترة تاريخية سابقة في تاريخ الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط لندرك أهمية العلاقات الاقتصادية ، حيث تمتد إلى الكشوف الجغرافية الأوروبية[4].

إلا أن المعطيات تغيرت اثر فقدان الجزائر لسيادتها بعد وقوعها في براثن الاستعمار الفرنسي سلة 1830، فقد صار الاقتصاد الجزائري تحت هيمنة سلطات الاحتلال، التي شجعت المستوطنين الأوروبيين على السيطرة الشاملة في كل الميادين الاقتصادية ، سواء تعلق الأمر بالصناعة او التجارة بالإضافة إلى سيطرتهم على المجال الزراعي، واقتصر تأثير الجزائريين في المجال الاقتصادي على توفير اليد العاملة التي كانت تتلقى أجرا زهيدا، إضافة إلى المحاصيل الزراعية المعيشية التي تنتجها الأسر الجزائرية[5] ، فيما استولت سلطات الاحتلال الفرنسي ابتداء من سنة 1851 على إنتاج الغابات، والتي تميزت بالوفرة ومردودها من الصنوبر والفلين والأرز، وفي هذا المجال أعطت السلطات الفرنسية الضوء الأخضر للشركات الفرنسية قصد بسط سيطرتها على تجارة الخشب بحيث سيطرت على مساحات شاسعة من الغابات ، ثم احتكرت هذه الأخيرة تجارة الأخشاب ، من أجل سد حاجيات السوق الفرنسية من هذه

1جيلالي بشلاغم،العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002 – 2010،المرجع السابق ص،27.

2 نفسه، ص،27.

[3]فطوم خطاب،التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية 1800– 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015/2014، ص،151.

[4]جواد سماحي:" البعد الاقتصادي للصدام العثماني الأوروبي في الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال القرن 10ه/16م"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 04، العدد 02،2021، ص،491.

[5]علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد 02،2021، ص،563.

المادة، التي بلغت القيمة المالية لصادراتها مبلغا قدره 64 مليون فرنك سنة 1949 [1] وبمنأى عن القطاع الزراعي، طرا تقدم كبير في المجال الاقتصادي الصناعي وفي ميدان الخدمات، وبلغت مساهمته في الدخل الجزائري العام نسبة مئوية ناهزت ثلثي الناتج الوطني[2].

لقد عانى الفرد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية المظلمة ، فكانت حالته الاجتماعية مزرية ، خيم عليها الفقر والأمية ، فكان الجزائريون على شظف من العيش، ولكن عندما أوشك وجود فرنسا أن يأفل في الجزائر بسبب اندلاع ثورة التحرير عمدت هذه الأخيرة إلى تغير أسلوبها حتى تتمكن من بسط هيمنتها مرة أخرى ، فقامت بإتاحة التكوين المهني والتقني لمائة ألف شاب مسلم بين سنتي 1959 و 1961 [3] ، وإذا أجرينا مقارنة بين هذه الأرقام والوضع الاجتماعي المزري المتسم بالفقر والجهل و الأمية الذي عاشه الشعب الجزائري وتعمده المستعمر الفرنسي إبان الفترة الاستعمارية التي سبقت هذا الإجراء ، ندرك ان العدد كبير جدا ، وسلطات الاحتلال لا تعلم الجزائريين مجانا، لهذا ندرك أن هناك مخططا بعيد المدى تخطط له فرنسا في المدى البعيد من اجل استغلال هؤلاء الشباب في المستقبل من اجل ضمان مصالحها[4].

وفي الجانب الصناعي عمد الفرنسيون انتهاج سياسة عدم تصنيع مستعمرتهم ، وأدخلت بضائعها المصنعة في فرنسا وأغرقت بها الأسواق، فأدى ذلك إلى القضاء على الصناعات اليدوية الحرفية ، مثل صناعة النسيج بالإضافة إلى صناعات أخرى كالحلي والنحاس والجلود وهي الصناعات التي يمتهنها الجزائريون منذ القدم، وصب الفرنسيون اهتمامهم على الصناعة التعدينية ،فقامت في هذا المجال ، بالبحث عن المعادن كالحديد والفوسفات من خلال حفر المناجم ، وإنشاء خطوط السكة الحديدية لربطها بالموانئ ، وتركت الجزائريين في وضع صعب يرتكز جل اهتمامهم على توفير لقمة العيش [5] .

---

[1] مساعد أسامة صاحب منعم:" الأوضاع العامة للجزائر في ظل الدارة الاستعمارية 1830 –1962، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، العراق،المجلد 04، العدد 03،2014، ص،225.

[2] علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق،563.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي ، في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999،مركز دراسات الوحدة العبية، لبنان،2001،ص،25.

[4] علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، المرجع السابق،ص،563.

5 مساعد أسامة صاحب منعم، مرجع سابق ،ص،228

من خلال البحث في واقع الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة لاستعمارية التي استمرت لمدة 132 سنة ، تجسدت السياسة الاستعمارية في ترسيخ التبعية الاقتصادية ، من خلال سيطرة الشركات الزراعية الفرنسية على الأكثر خصوبة والأكثر قربا من السواحل ، كم انصب الاهتمام في هذه الفترة الحالكة من تاريخ الجزائر على المنتجات الزراعية المخصصة لإنعاش الصناعات الفرنسية ، مثل زراعة الكروم المخصصة لإنتاج النبيذ ، أما في مجال التجارة والتعدين والمصارف فقد سيطرت عليه الرأسمالية، التي جسدت التبعية الاقتصادية الجزائرية للاقتصاد الفرنسي[1] .

2-العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر بناءً على مخرجات اتفاقيات ايفيان:

جسدت فرنسا على أرض الواقع سياستها الاقتصادية في الجزائر، والمبنية على أساسا لإخضاع في الجانب الاقتصادي لعلاقتها مع الجزائر أثناء الوجود الاستعماري، والهدف هو الحصول على الثروات واحتكار المكانة الإستراتيجية وكذا احتكار الأسواق[2] ومن أهم المرتكزات التي تقوم عليها الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية الهيمنة في المجال الاقتصادي، والتوجه نحو التعاون اللامتكافئ مع مستعمراتها[3].

دفعت التغيرات الجيواستراتيجيةالتي طفت إلى السطح على الساحة الدولية بالرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول، لتبني سياسة جديدة ، بعدما أدرك التقهقر الذي أصاب المكانة الدولية لفرنسا، فانتهج سياسة القوة الناعمة[4]، لقد أدرك الجنرال شارل ديغول حجم الورطة التي تتواجد فيها بلاده نتيجة بقاء قواتها في الجزائر فعمل على تخليص بلده من أتون الحرب في الجزائر ، وإخراجها من هذا المستنقع بأقل الخسائر الممكنة ، بعدما لاحظ تثيرها

[1] مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية 1830 –1962، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، المرجع نفسه ،ص،228.

[2] محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن 16 إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة دار النصر للكتاب، مصر،1961، ص،89.

[3] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص،186.

[4] Mustapha Arihir , op,cit,pp,104 – 105.

على بلاده سياسيا واقتصاديا وعلى الصعيد الدولي[1] هذه العوامل دفعت دوغول نحو إلى التوقيع على اتفاقيات ايفيان – سبق أن اشرنا إلى ظروف توقيعها في الفصل التمهيدي في 18 مارس 1962، لتضع الحرب أوزارها وتستعيد الجزائر سيادتها[2] ، وتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين[3].

تمثل اتفاقيات إيفيان الأساس القانوني، الذي قامت عليه العلاقات بين فرنسا والجزائر بعد استقلال هذه الأخيرة في 05 من شهر جويلية 1962 ، وفي هذا المقام نجد أنفسنا مجبرين على التطرق بالتحليل وبصفة مستمرة إلى اتفاقيات ايفيان ، والعودة دائما إلى السؤال الذي تم طرحه في استفتاء تقرير المصير وقد ورد في الصيغة التالية: " هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962 "، وأول تساؤل يتبادر إلى الأذهان عند الاطلاع على هذا السؤال: ما هو المقصود من عبارة دولة متعاونة مع فرنسا؟[4].

ولذلك فان كل دراسة للعلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، تتطلب منا تحليل اتفاقيات ايفيان ومعرفة بنودها والإحكام التي بنيت عليها، لأنها تعد حقل ألغام ،حيث سارت عبره العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال[5] ؛ بما أن استفتاء تقرير المصير نص بصورة صريحة على دولة جزائرية مستقلة متعاونة مع فرنسا.

إلاّ أن مستويات التعاون المعبر عنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وظلت متذبذبة ، وفي بعض الأوقات تأزمت الأمور بين الطرفين بسبب تضارب المصالح واختلاف وجهات النظر حول بعض

---

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1979، ص، 121.

[2] قال الجنرال شارل ديغول بخصوص استقلال الجزائر: " ان شعبا يظطهد شعبا أخر لا يمكنه ان يكون حرا ، وعلى فرنسا أن تنشئ علاقات تعاون بدلا منم العلاقات الاستعمارية مع البلدان التابعة لها ،ومن جهة اخرى فان استقلال فرنسا لا يمكن أن يتعزز إلا عن طريق رعاياها القدامى والعكس بالعكس " ينظر : بول بالطا وكلودبيرلو،سياسة فرنسا في البلاد العربية،ترجمة كامل فاغور ونخلة فريفر،دارالقدس،لبنان،(د ت)، ص ص،30- 31.

[3] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،187.

[4] علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية،558.

[5] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 23.

المسائل الاقتصادية، كمسالة تأميم الثروات بمختلف أنواعها من اجل استعادة السيادة الكاملة وتحقيق الاستقلال التام[1] .

تتكون اتفاقيات ايفيان من تصريح عام يحتوي على المبادئ التي اتفق بشأنها الطرفان المتفاوضان، يليه 09 اتفاقيات متتابعة، وبما أننا تناولنا محتوى الاتفاقيات في الفصل الأول فسنكتفي بتناول الاتفاقية السادسة التي تخص التعاون المالي والاقتصادي والاتفاقية السابعة التي تخص استغلال البترول الجزائري والمعادن في الصحراء.

وقد ورد في مقدمة الاتفاقية السادسة ،أن فرنسا تلتزم بتقديم إعانة مالية ، حسب مصالحها في الجزائر، تتضمن التعويضات المدفوعة للأوروبيين ؛بسبب تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ،أو بسبب التأميمات التي تقوم بها السلطات الجزائرية، وتنص الاتفاقية أيضا على وجوب بقاء الإعانة مساوية لمعدل المشروعات التي يتم تنفيذها في السنوات السابقة لتقرير المصير- إشارة إلى مشروع قسنطينة -، ويسري مبدأ الأفضلية بالنسبة للرسوم الجمركية بين البلدين، وتدخل الجزائر في منطقة الفرنك ، ونصت الاتفاقية في الجانب المالي النقدي على إمكانية إقامة مؤسسة لإصدار النقد الوطني الجزائري في المستقبل[2].

وقد تم تخصيص قروض مالية في إطار مشروع قسنطينة قدرت بحوالي 01 مليار فرنك سنويا ، تمنح بواسطة جهازين تم إنشاؤهما لهذا الغرض، وقد حصل صندوق الجهاز التقني الجزائري الفرنسي ، حيث تم منحه دعما ماليا قدره 30 مليون فرنك سنة 1963 وارتفع إلى 47 مليون فرنك عام 1964 [3] بينما حصل صندوق تجهيز تنمية الجزائري على قرض مقداره 100 مليون فرنك سنة 1963 بينما حصل سنة 1964 على قرض قدره 800 مليون فرنك ، وفي إطار الترتيبات ذاتها إنشاء صندوق فلاحي يهدف إلى الحماية من الأخطار التي تنشا عن الظروف الطبيعية.

---

[1] علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية،ص،562.

[2] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 23

[3] Salah Mihoubi,La politique de coopération franco-algérienne, publication. O.P.U, 1991, p,53.

حالت سياسة التأميم التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال دون تفعيل هذا الصندوق ، وندرك من خلال الاطلاع على البنود الموجودة في الجانب الاقتصادي ذات أهمية بالغة ؛لأنها تكرس هيمنة فرنسا على دواليب الاقتصاد الجزائري بطرق شتى[1].

أما الاتفاقية السابعة استغلال البترول الجزائري وغيره من المعادن الأخرى الموجودة في الصحراء ، حيث تمتلك الشركات الفرنسية حق الحصول على امتيازات التنقيب لمدة 06 سنوات ، في حالة ما إذا تساوت عروضها مع عروض الشركات الأخرى ، على ان يستمر العمل بالامتيازات التي منحت قبل الاستقلال ، كما يشترط إبقاء العمل بقانون البترول الصحراوي الذي تم سنه إبان الحقبة الاستعمارية[2]، هذه الاملاءات التي فرضتها اتفاقيات ايفيان انما تعود إلى حرص الجنرال شارل دوغول إلى تدشين عهد جديد من العلاقات الخاصة مع الجزائر وفق مقاربة براغماتية أساسها ضمان الامتيازات المكتسبة في اتفاقات ايفيان، منها على سبيل المثال : ملف التجارب الذرية الذي يندرج ضمن في سياق التعاون الاستراتيجي ، وضمان الامتيازات الاقتصادية[3] .

لقد تبنى الجنرال ديغول الفكر المكيافيلي المرتكز على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في تعامله مع الجزائر، ويظهر ذلك جليا في حفاظه على التعاون في صورته النموذجية ، بالرغم من احتدام الصراع بين الطرفين وتسبب في كثير من الأحيان في اندلاع الأزمات[4] هذه الدوافع توضح لنا السعي الدائم لفرنسا من خلال سياستها الخارجية إلى ضمان المصالح الاقتصادية ، التي تعد هدفا اسمي لدى صناع القرار في دواليب الحكم الفرنسية[5] وقد تمكن الفرنسيون من تجسيد أهدافهم المستقبلية بدقة أثناء التفاوض، بدليل أنهم حددوا مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفي الوقت ذاته قاموا بتكريس مبدأ الاستمرارية من أجل سيرورة

---

[1]Salah Mihoubi,op cit.

[2]نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 27.

[3]فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،188.

[4]صالح سعود، السياسة الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981، دار المستقبلية، طاكسيج كوم ، الجزائر،2009،ص،24.

[5]ريمون بار، جان فرانسوا بونسيه، فرنسا – التحديات السياسية والاقتصادية – دراسة استراتيجيه مؤسسة الابحاث العربية، لبنان،1981، ص،02.

الأهداف الاقتصادية التي رسموها آنفا في الجزائر[1] ؛ لأن قادة فرنسا يدركون مدى الأهمية التي يكتسيها تطوير العوامل الاقتصادية والعلمية في ضمان الامن القومي للوطن[2] .

3-النهج الاقتصادي الاشتراكي للجزائر من خلال دستور1963 وميثاق 1964

بعد أن نالت الجزائر استقلالها انبثق عن ذلك قيام نظام سياسي جديد، تحت قيادة الرئيس احمد بن بلة ؛ هذا الأخير اختار النهج الاشتراكي لتسير الشأن الاقتصادي[3] للدولة الفتية ، وحسب راينا فان احمد بن بله لم يكن يملك خيارا أخر بالنظر إلى المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر والعالم ، ونظرا كذلك لطبيعة النظام الاستعماري الرأسمالي الذي هيمن على البلاد طيلة 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني الذي ترك وقعا نفسيا عميقا سيئا لدى الشعب الجزائري ، ولهذا فانه لن يتقبل النظام الرأسمالي لأنه يرمز إلى الاستعمار؛ إضافة إلى انتشار الفكر الاشتراكي الذي كان يرمز آنذاك إلى المساواة بعد ان قضت الثورة البلشفية سمة 1917 على نظام القياصرة الإقطاعي في روسيا وهو رمز الظلم والاستبداد آنذاك، فيما انتشر الفكر التحرري ، وبرز رموزه في القارة الأمريكية بالأخص، حيث نجحت الثورة الكوبية بقيادة القائد فيدال كاسترو وصديقه شي غي فارا، كم تأثر الرئيس بالفكر القومي للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، فاقتفى اثره وانتهج الاشتراكية في تسيير دواليب السلطة في المجالات السياسية والاقتصادية على حد سواء.

من هذه المنطلقات التي أشرنا اليها، كان من الطبيعي أن ينتهج النظام الجزائريتنتهد الجزئر الخيار، بسبب التأثير الكبير للثورة الجزائرية محليا وكذا على النطاق العالمي، وعندما رأت جبهة التحرير الالتفاف الشعبي الذي حظيت به عند اندلاع الكفاح المسلح ولذلك استثمرت في هذا الاتجاه لمقارعة الاستعمار وقد نجحت في ذلك؛ وكان لهذا بعاد اجتماعية تناقض الاحتكار و الانفراد بالثروة[4] .

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،189.

[2] صالح سعود، المرجع السابق، ص، 143.

[3] مسعود حيمد ، محمد بليل، المرجع السابق،ص،540.

4 محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008 ، ص،47

لم يكن هناك خيار أخر أمام النظام الجزائري غير التشبث بالاشتراكية كنهج لا رجعة فيه،بالإضافة إلى اعتبار الاشتراكية إطارا لعملية البناء الوطني ومسايرة التحولات الاجتماعية للشعب الجزائري ،وكذا المواكبة الشاملة للتنمية في شتى المجالات[1] على هذا الأساس فإن الدولة في كنف النظام الاشتراكي تعتمد على التخطيط لضمان الاحتياجات الاجتماعية للفرد بهدف إشباعها بصفة عقلانية، وتضطلع بتحديد شروط الوعي ، كما تقوم في هذا السياق بالتأسيس لأنماط التعبير[2]

ويرتكز النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي على المحاور الآتية:

- إنجاح برنامج الإصلاح الزراعي.
- العمل على استرجاع الثروات الوطنية .
- منح الأولوية للاستثمار.
- مساندة القطاع الاشتراكي الذي يمثله القطاع العام.
- العمل على إدماج الوحدات ذات الطابع الاقتصادي قي القطاع العمومي.
- السهر على التنويع في مجال التجارة الخارجية ، والعمل على تنويعها، ومباشرة عملية تأميم البنوك.
- إقامة نظام الإصلاح الزراعي.[3]
- العمل على خلق اقتصاد وطني، والحرص على القضاء كليا على الاقتصاد الاستعماري .[4]
- نبذ التبذير ومحاربته والعمل على إتباع سياسة التقشف، والحرص على ازالة البيروقراطية ومحاربة الفساد.[5]

---

[1] محمد بوضياف، المرجع نفسه، ص، 47.

[2] Djilali Liabes, Projet de sociétéconsensus, Domination et légitimité, Revue Algérienne des science politique et des relations internationales, N°0 1984.P.31..

[3] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،47.

[4] المرجع نفسه،ص،47.

[5] ، المرجع نفسه،ص،47.

ولهذا البغرض ، انتهجت حكومة الرئيس أحمد بن بلة، سياسة نظام التسيير الذاتي ، الذي ظهر مباشرة بعد الاستقلال مباشر، ويعتبر في نظرنا حتمية اقتصادية ، نظرا للظروف التي ظهر فيها، فقد تزامن ذلك مع هروب المستوطنين بعد الإعلان عن الاستقلال وتركوا الأراضي الزراعية والمصانع والمتاجر ،واحدث هذا فراغا كبيرا كاد ان يؤدي إلى عواقب وخيمة ويعصف باستقلال البلاد، ولم يكن هذا الأمر متوقعا ابدا لهذا لم تشر إليه اتفاقيات ايفيان ولم تتوقعه على الإطلاق وكان حدثا مفاجئا[1] .

وتم تطبق نظام التسيير الذاتي في ثلاثة مرحل:

أ -المرحلة الأولى:

تبدأ هذه المرحلة من إصدار مرسوم 24 أوت 1962 الذي يعنى بحماية الأملاك الشاغرة ، وينص على منع تهريب العتاد ألفلاحي ، ثم تلاه إجراء قانوني أخر صدر في 23 أكتوبر 1962 وهو عبارة عن لائحة قانونية تنص على نقل الملكية من المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائريين الذين استولوا على الأراضي بعد فرار الكولون، وتمتد الفترة الزمنية للفترة الأولى من الأيام الأولى إلى الاستقلال إلى سنة 1963.[2]

ب -المرحلة الثانية:

تبدأ المرحلة الثانية من شهر مارس 1963 وتمتد إلى غاية شهر ماي 1963 وخلال هذه الفترة خضعت أملاك كبار الملاك من الكولون إلى التأميم، وقدرت المساحات المؤممة بمساحة تناهز 200 ألف هكتار من الأراضي.[3]

ج -المرحلة الثالثة:

انتهت هذه المرحلة يوم 02 أكتوبر 1963 وشهدت تأميم كل الأراضي المتبقية ، فصارت بذلك المساحة الإجمالية للأراضي المسيرة ذاتيا تقدر بحوالي 2 مليون 632 ألف هكتار[4]، وقد تم

---

[1] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص، 47.

[2] محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص، 143.

[3] نفسه، صص، 142– 143.

[4] نفسه، ص ص، 142- 143.

تطبق نظام التسيير الذاتي في القطاع الزراعي ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية تتعلق بالنشاط الأكثر ممارسة من طرف الجزائريين منذ الوجود الاستعماري وهو القطاع ألفلاحي ، اما القطاع الصناعي فقد كان محتكرا من طرف المستوطنين الأوروبيين ولم يكن للجزائريين باع في هذا المجال لذلك لم يشمله التسيير الذاتي ، بالإضافة إلى انعدام اليد العاملة الجزائرية المؤهلة فنيا في الميدان الصناعي ، وكما هو معلوم تاريخيا ليس للجزائر ماض صناعي إلا ما اقتصر على الحرف اليدوية التقليدية وهي صناعات معاشية بالدرجة الأولى[1].

المبحث الثاني : الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر ما بيني سنتي 1962-1974

تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية لمواجهة المشاكل المترتبة عن الحقبة الاستعمارية بتبني الخيار الاشتراكي في التنمية الاقتصادية ووضع مخططات إنمائية لوضع أسس سياسة اقتصادية متينة على عهدي الرئيسين بن بلة وبومدين .

1– الإستراتيجية الاقتصادية على عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965

انتهج الرئيس بن بلة سياسة اقتصادية واجتماعية مخالفة للنهج الرأسمالي من أجل مواجهة المشاكل الناجمة عن السياسة الاستعمارية السابقة في المجال الاقتصادي.

أ -الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر فجر الاستقلال:

شهدت الجزائر فجر الاستقلال وضعا اجتماعيا مزريا ،تميز بارتفاع رهيب لنسبة الأمية في أوساط الشعب الجزائري ؛ إذ بلغت نسبتها 5/4 في أوساط الأطفال الذين بلغوا 6 سنوات وهو سن التمدرس ، لا يحسنون القراءة والكتابة [2]، كما أدت حرب التحرير التي استمرت سبع سنوات ونصف إلى تراجع في عدد السكان بعد استشهد مليون ونصف المليون من السكان ، وأدى هذا الوضع إلى بروز واقع اجتماعي مرير اتسم بوجود 30 طفل ألف يتيم الأبوين لا كافل لهم ،بالإضافة إلى 300 ألف لاجئ على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وسجلت الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري وجود ثلاثة ملايين جزائري بدون مأوى ، بعد أن تم تدمير

[1] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق، الطبعة 01، شركة دار الأمة، الجزائر،2001، ص،39.

[2] قواسمية عبد الكريم، لثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة، المرجع السابق، ص،237.

مساكنهم أثناء الحرب، يضاف إليهم 400 ألف مهاجر جزائري موجودين في فرنسا [1]، ويضاف إلى هذه الحالة المأساوية الدمار الذي مس 800 ألف بلدة وقرية ، والخطر المحدق بالسكان على الحدود الشرقية والغربية بسبب الألغام المزروعة هناك ناهيك عن خطورة الأسلاك الشائكة المكهربة[2] ، كم عرف الوضع الاجتماعي بالجزائر غداة الاستقلال وجود أكثر من 900 ألف عاطل عن العمل على مستوى الحضري في المدن ناهيك عن مليون ونصف مليون أخر في الأرياف [3]، وقد مست آفة البطالة 70% من اليد العاملة النشطة إضافة إلى تدهور الحالة الصحية للجزائريين بسبب نقص عدد الأطباء والحالة السيئة لمؤسسات القطاع الصحي[4]

كما ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا يرثى له نتيجة فرار المستوطنين الأوروبيين[5] بعد الاستقلال وقد تركوا فراغا كبيرا في المؤسسات التي كانوا يسيرونها قبل ذلك[6]، وتشير الإحصائيات إلى فراغ قدر ب: 800 ألف مسير في قطاع الفلاحة فقط ، وهو ما دفع بالجزائريين إلى استرجاع المؤسسات الصناعية والتجارية وكذا الأراضي الفلاحية التي نتخلى عنها أصحابها[7]، مما هدد ببروز طبقة بورجوازية في المجتمع الجزائري نتيجة استيلاء كبار التجار والمزارعين وضباط الجيش على الأراضي الفلاحية والمنشئات الاقتصادية فيما عرف بالأملاك الشاغرة [8] وعرفت

---

[1] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق ،97

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية، ص، المرجع السابق، ص،94

[3] Le monde236،ص، المرجع السابق ،

[4] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر،1830 –1989، دار المعرفة الجزائر،2007، ص،335.

[5] تشير صحيفة الفرنسية Le monde ان عدد الأوروبيين المغادرين للجزائر غداة استقلال البلاد بلغ زهاء 800 الف اوروبي في اليوم الواحد ،ينظر: Le monde : « L A cession de l'Algérie a l Independence et la crise au sein de l FLN », , N° 5430, le 04/07/1962

[6] كان الهدف الذي سعت إليه فرنسا من خلال شغور المؤسسات والإدارات هو زرع الإرباك والشك في نفوس الجزائريين وإظهار مدى عجز السلطات الجزائرية في تسيير شؤون الجزائر بعد انسحابها ، ينظر :

Le monde, « la naissance de nouvelle étatalgérien et la crise au sein de L FLN N°, 5430, LE 04/07/1962

[7] الصديق تاوتي، تكوين الإطارات في الجزائر من اجل التنمية، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر،2001، ص،69.

[8] ابو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ط2، دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000، ص،27

هذه الفترة قيام الشركات البترولية الأجنبية والفرنسية على وجه اخص بعمليات الاحتكار في المجال البترولي لا سيما استغلال المناجم بالإضافة إلى حقول الغار وأبار البترول[1].

وفي المجال الزراعي تعمد المعمرون الأوروبيون تدمير العتاد الزراعي قبل انسحابهم، ففي هذا الإطار تم تعطيل الجرارات فمن أصل 1036 جرار كان 950 منها معطلة، بنسبة مئوية بلغت 91%، وتزامن ذلك مع انعدام قطع الغيار لإصلاحها ، وكذا غياب اليد العاملة المؤهلة للقيام بهذه المهمة، والأمر ذاته ينطبق على باقي الآلات الزراعية كالحاصدات والناقلات والآلات الخاصة بالبذور[2].

إضافة إلى المشاكل التي أوردناها آنفا ،هناك مشكلة لا تقل خطورة وأهمية، وتتمثل في شساعة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الخمور، وهي ارث استعماري نجم عن توسع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب بالأخص في شمال البلاد[3]، كما خلف الاستعمار الفرنسي خلفه ألاف الجبال والغابات المحترقة بفعل العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العسكرية الفرنسية من خلال قنبلة الغابات والجبال لإجبار الثوار على مغادرة تلك الأماكن التي يتحصنون بها [4]، إضافة إلى هذه الأعمال التخريبية وسياسة الأرض المحروقة التي تعمد الاستعمار الفرنسي تطبيقها على ارض الجزائر، لم يتوان المستوطنون الأوروبيون في إبادة الثروة الحيوانية، عندما فشلوا في تصديرها خارج الجزائر، وقد انخفض عدد رؤوس الماشية[5] بمعدل رابع ملايين رأس، وفي الماضي كان عددها يناهز سبعة ملايين راس بين ضان وماشية [6].

---

[1]الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص، 89.

[2]محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص،228

[3]قواسمية عبد الكريم، ا لثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة،المرجعالسابق، ص ،236

[4]عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية، المرجع السابق، ص، 94

[5]يذكر عبد الحميد الإبراهيمي في مسالة الثروة الحيوانية التي أبادها الكولون أن الأبقار قد أبيدت عن آخرها للاطلاع على الموضوع ، ينظر: عبد الحميد الإبراهيمي في أصل الأزمة الجزائرية، المرجع السابق، ص،94.

6قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق، ص ،235

ب- إستراتيجية الرئيس احمد بن بلة في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الداخلية:

أعلن الرئيس احمد بن بلة خريف سنة 1963 عن الانطلاق الرسمي لحملة الحرث وكان ذلك يم 15 من شهر سبتمبر 1963 [1]؛ لان توفير الغذاء يعد مسألة ذات أهمية بالغة وتعتبر من بين الأولويات التي يتعين على الدولة توفيرها بالنظر إلى الأوضاع التي عاشتها الجزائر بداية الاستقلال والتي تنذر بأخطار محدقة على رأسها المجاعة[2]، ولم تقف المشاكل التي عانى منها القطاع ألفلاحي في الجزائر غداة الاستقلال، وعلى سيبل المثال : نقص المعدات الزراعية كالجرارات وآلات الزرع، إلا أن الإنتاج الزراعي في موسم 1963/1962 كان وفيرا ، بالأخص في ميدان الحبوب ، وحدثت هذه الوفرة نتيجة الإرادة التي تتمتع بها الجزائريون ، حيث شمروا على سواعد الجد، إضافة إلى الظروف المناخية المناسبة التي اتسمت بتهاطل الأمطار خلال هذا الموسم، وقد خرج الرئيس احمد بن بلة من أجل تشجيع الفلاحين غن العمل، مما أدى إلى تحفيز الفلاحين ودفعهم إلى زيادة الإنتاج، وقد كان لزيارة بن بلة وقع ايجابي في نفوس العمال والفلاحين بالنظر إلى كونه رئيسا للحكومة[3] .

وتشير الإحصائيات التي استقيناها من الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات حجم الإنتاج الوفير في إنتاج الحبوب خلال موسم الحرث 1962/1963، فقد حقق الانتاج الزراعي رقما مهما وصل إلى: 23 مليون و 200 الف قنطار موزعة على الشكل التالي:

- القمح الصلب: 12 مليون و 700 ألف قنطار.
- القمح اللين: 3 ملايين و200 ألف قنطار.
- الشعير: 6 ملايين و 900 ألف قنطار .
- الذرة: 600 ألف قنطار.

[1]Archives M A E E. Service de liaison avec l'Algérie 1957 - 1966, boite 29 QO, N° 01,

[2]رابح لونيسي، رؤساء الجزائر ، المرجع السابق،ص،114.

3قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق، ص ،237 - 238

- الأرز: 67 ألف قنطار.[1]

وفي الجانب الاجتماعي، عانت الجزائر فجر الاستقلال من ظاهرة امتهان الأطفال لمهنة تسيء إلى الكرامة الإنسانية بل يندى لها جبين البشرية، تمثلت في مهنة مسح الأحذية، وهي من مخلفات الفترة الاستعمارية، وقد قام وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد بشير بومعزة بتنبيه الرئيس احمد بن بلة إلى خطورة هذه الظاهرة ، فكانت ردة فعل هذا الأخير قوية [2] فقد أمر بجمع هؤلاء الأطفال وتم إدماجهم في مراكز التكوين المهني قصد تلقينهم حرفا تساعدهم في ترك هذا العمل وممارسة وظائف محترمة، وأحرقت جميع الأدوات المستعملة في مسح الأحذية[3].

أما في قطاع التعليم وهو من أكثر القطاعات التي لها ارتباط مباشر بالمجتمع، فقد سجل أول موسم دراسي للجزائر المستقلة فرار الأساتذة والمعلمين الأوروبيين، ونجم عن ذلك تأخر الدخول المدرسي لمدة شهر، إلا أن حكومة الرئيس بن بلة تداركت الوضع، فاستعانت بالدول العربية مثل مصر، وتم السماح بتوظيف الأساتذة المنضويين تحت لواء جمعية العلماء المسلمين،وادي في الأخير تضافر الجهود إلى نجاح الدخول المدرسي للعام الدراسي 1963/1962[4].

وقد واجهت حكومة احمد بن بله صعوبات أخرى في ميدان الإسكان ،بسبب الآثار السلبية التي نتجت مخلفات السياسة الاستعمارية، فهناك 3 ملايين جزائري بدون مأوى ناهيك عن وجود 300 ألف لاجئ على الحدود الشرقية والغربية، إلا أنها اتخذت تدبير استعجاليه في مواجهة هذه الأزمة تمثلت في إعادة بناء المساكن مكان بيوت الصفيح التي تم هدمها، أما في

---

[1] www.ons.dz ,entré au site le 15 mars 2020

[2] عندما اطلع الرئيس احمد بن بلة بموضوع الأطفال ماسحي الأحذية استشاط غضبا من تواصل هذه الظاهرة الاستعمارية والقي خطابا تلفزيونيا عبر من خلاله عن استنكاره لاستغلال الأطفال في هذا العمل المشين وقال في خطابه المتلفز: " لعنة الله على الرجل الذي يقبل أن طفل صغير ، يركع إمامه ويمسح حذائه " ،ينظر: أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف عن إسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق،ص،231

[3] أجمد بن بلة، مذكرات، مصدر سابق، ص،167

[4] نفسه ص،165.

الأرياف فقد أنشأت وحدات سكنية بلغ عددها 25 ألف وحدة، أما الأشخاص الذين لا مأوى لهم فقد خصصت الحكومة لهم ملاجئ ودورا للعجزة[1] .

2 - الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين:

أ - المخططات الاقتصادية:

كما سبقت الإشارة إليه سابقا فان الجزائر اختارت النهج الاشتراكي في تسيير اقتصادها الناشئ ، وفي هذا الإطار وضعت مخططات اقتصادية وفق المقاربة التي تتلاءم مع النهج الذي اختارته في تسيير عجلة التنمية ، ويختلف النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي في آليات التسيير والنظرة الاقتصادية، لذلك يتسم النظام الرأسمالي بالحرية والمرونة ، مقارنة بالنظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المسبق والنزعة الاجتماعية ؛لان هدفه تلبية طلبات الجماهير، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بالقضاء على الممارسات السائدة ابان الاستعمار ، التي أدت إلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وفق المقاربة المبنية على مبادئ الدين الإسلامي الذي يعكس كنه المجتمع الجزائري.

بالإضافة إلى استخدام الوسائل بصورة كلية من اجل تحقيق الهدف المتمثل في انجاز الأهداف التي يتطلبها البناء الاشتراكي[2]، وانطلاقا من هذه المعايير فان المخططات الاقتصادية ذات الصبغة الاشتراكية هي مجموع التدابير والقرارات الموضوعة من اجل تنفيذ مشروع يعنى بكل مناحي الحياة الاقتصادية بصفة إلزامية مستوى جهاز الإدارة المكلف بتنفيذه[3]، وقد استند الرئيس هواري بومدين إلى هذه المخططات لتنظيم المنظومة الاقتصادية [4]، ويعتقد

---

[1] قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق،239.

[2] رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي دارالهدى، الجزائر، (د ت)، ص ص،57 -58.

[3] اسمهان تمغارت، إشكالية بناء الدولة في الجزائر ،1962 – 1988، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2002، ص،107.

[4] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1996،ص،331.

محمد بوخروبة[1] جازما استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في الجزائر لعدة أسباب يرى في قرارة نفسه أنها موضوعية وتتمثل في:

- الجزائر لا يمكن أن تجني أية فوائد اقتصادية من وراء الاستثمارات الأجنبية؛ بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركات الأجنبية، المعروفة باستثمارها في موارد الطاقة والمواد الأولية.
- حسب وجهة نظر الرئيس بومدين فانه يجب تخليص الجزائرمن الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية وهي التي جعلت الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد الفرنسي.
- بالإضافة إلى العوامل السابقة فان الجزائر ينعدم فيها وجود طبقة بورجوازية تتسم بالوطنية باستطاعتها ان تستمر في الاقتصاد الجزائري.[2]

وفي هذا السياق وضعت السلطة الحاكمة في الجزائر تحت قيادة مجلس الثورة برئاسة هواري بومدين في الفترة الزمنية الممتدة من ستينات وسبعينات القرن العشرين ثلاثة مخططات اقتصادية ، متمثلة في :

- المخطط الثلاثي 1967 – 1969.
- المخطط الرباعي 1970 – 1973.
- المخطط الرباعي 1974 – 1977.

أما المخطط الثلاثي الأول فقد خصصت له السلطات الجزائرية مبلغا ماليا ناهز 10 مليار دينار جزائري / منها 4.3 مليار دينار لصالح قطاع الصناعة بنسبة مئوية بلغت "41% من المبلغ الكلي ، فيما بلغ المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي وقطاع الري مبلغا ماليا بلغ 1.9 مليار دينار جزائري بنسبة مئوية مقدارها 18% من المبلغ الإجمالي، وحظي قطاع السكن بمبلغ

[1] محمد بوخروبة هو الاسم الحقيقي للرئيس هواري بومدين ،ينظر: عمار بومايدة، بومدين والآخرون، ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري،دار المعرفة، الجزائر،2008، ص،16.

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص،217.

400 ملين دينار، فيما تم توجيه مبلغ 300 مليون دينار لقطاع الصحة [1] اما القطاعات غير الإنتاجية فتم منحها 2.01 مليار دينار جزائري[2]. وننتقل إلى المخطط الرباعي الذي يمتد من سنة 1970 إلى غاية 1973 وقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص 12.4 مليار دينار لقطاع الصناعة، وتتمثل في 46% من الإيرادات المالية المخصص للمخطط، وتم تخصيص نسبة 15 %من المبلغ والمقدر ب 4.1 مليار دينار جزائري لميدان الزراعة والري، أما قطاع الصحة فاخذ حصة مقدرة 1.5 مليار دينار جزائري.[3]

وفيم يتعلق بالمخطط الرباعي 1973 – 1977 فقد حظي القطاع الصناعي بمبلغ ماي قدره 47.7 مليار دينار ، بنسبة مئوية تبلغ 45% ، ومنح القطاع ألفلاحي نسبة 16% من المبلغ المخصص لهذا المخطط ، بمبلغ مقداره 16.6 مليار دينار جزائري ، و8 مليار دينار لقطاع الإسكان، أما القطاع الصحي فقد ارتفعت ميزانيته إلى 504 مليار دينار جزائري.[4] ولم تهمل الدولة الجزائرية في ذات المخططات قطاع البنى التحتية إذ خصصت له ميزانية خاصة به ، وفي هذا الشأن قامت في المخطط الثلاثي الأول بتخصيص مبلغ 03 مليار دينار جزائري، بنسبة مقدارها 30% ، وارتفعت قيمته في المخطط الثاني إلى ضعف المبلغ ووصلت حدود 06 مليار دينار جزائري ، اي ما نسبته 23% من الإيرادات المالية للمخطط الثاني، فيما استفاد قطاع البنى التحتية بمبلغ معتبر في المخطط الرباعي 1973 - 1977 ناهز 300 مليار دينار جزائري ، ووصلت النسبة المئوية حدود 30%.[5]

---

[1] سعدون بوكابوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان للتنمية (1962 –1989(، 1999 – 2005)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999، ص ص،166 – 169

[2] محمد بلقاسم،حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1) – 2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،151،2012- 152،

[3] سعدون بوكابوس مرجع ساتبق ص،151 – 152.

[4] نفسه ، ص،151 – 152.

[5] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،244.

ب - الثورة الزراعية:

شهدت سنة 1967 انطلاق المشروع الوطني المخصص للتنمية ، وفي واقع الحال فان الإصلاح الزراعي في الجزائر لم يبدأ إلا سنة 1971،[1] وقد ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الأهداف التي يتطلع إليها هذا المشروع ألفلاحي ، بان هذا المشروع الزراعي الموسوم باسم " الثورة الزراعية " يهدف إلى: ' القضاء على التخلف الاقتصادي و التخلف الاجتماعي وكذا التخلف الثقافي الموجود في الريف " [2] وكان الهدف الرئيسي لهواري بومدين وقف الزحف الريفي من الريف نحو المدينة ، ولم يكن هذا ليحدث دون توفير الظروف الاجتماعية المناسبة[3]، لقد كان ظهور الثورة الزراعية كنتيجة حتمية للاضطراب الذي عرفه القطاع ألفلاحي بسبب الانخفاض المستمر في موارد هذا القطاع الحيوي ، فالدخل الإجمالي الناجم عن الإنتاج ألفلاحي بلغ 2300 ملون دينار جزائري سنة 1963، وما لبث إن صعد إلى حدود 2508 مليون دينار جزائري عام 1965 .

إلا أن هذا الارتفاع لم يعمر طويلا إذ سرعان ما انخفض إلى مستوى اقل إذ بلغ 1677 مليون دينار جزائري سنة [4]1966، وبالعودة إلى سنة 1963 كان القطاع الزراعي يمثل نسبة 22% من الناتج الوطني الخام ، وتقلص هذا الرقم إلى مستوى 15.8 عام 1966، وعلى سبيل المثال أعطى إنتاج الحبوب سنة 1963 23 مليون قنطار وهو رقم مهم بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد بداية الاستقلال ، إلا إن سنة 1965 سقوطا حرا في مستويات الإنتاج من هذه المادة الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري ، ووصل رقم الإنتاج الوطني إلى 17 مليون قنطار[5] ، واستمر الانحدار في مستوى الإنتاج ، وكان موسم 1966 كارثيا ، بسبب المحصول من الحبوب الذي انحصر في 8 ملايين قنطار ، وعلى النقيض من ذلك، فقد تم تسجيل تحسن في مستويات الإنتاج في القطاع الحيواني، وصف اخص في عدد رؤوس

---

[1] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د ت)، صص، 36 – 37.

[2] الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 08، العدد 97، بتاريخ 1971/11/20ص، 1636.

[3] Salah Mihoubi,op cit ,P,99.

[4] احمد هني، المرجع السابق، ص ص، 36 – 37.

[5] نفسه، ص ص، 36 – 37

الأغنام، فقد ارتفع عددها من 5.3 سنة 1963 ليصل عام 1967 عددها إلى 7.1 مليون رأس من الأغنام[1].

دفع هذا التذبذب في الإنتاج الزراعي السلطة الحاكمة في الجزائر إلى تبني إصلاحات شاملة في القطاع ألفلاحي بعد ساءت حالة الفلاحين من الناحية الاجتماعية، وأدركت القيادة السياسية الجزائرية ممثلة في مجلس الثورة برئاسة العقيد هواري بومدين انه لا مناص من مباشرة الإصلاحات الزراعية بهدف تجاوز مرحلة الركود الاقتصادي في المجال ألفلاحي الذي يعد بحق العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بسبب طبيعة المجتمع الجزائري المرتبط بالزراعة باعتبارها النشاط الأكثر ممارسة لاعتبارات تاريخية - سبق ذكرها - [2] لذلك جاءت لوائح الثورة الزراعية معبرة عن طموحات الجماهير المتطلعة إلى محو الفوارق الاجتماعية فكان شعارها منذ البداية : " الأرض لمن يخدمها، ولا حق في الأرض إلا لمن يفلحها ويستثمرها[3] ، لقد تمت المصادقة على ميثاق الثورة الزراعية يوم 8 نوفمبر 1971 من اجل معالجة الأوضاع الهيكلية للقطاع الفلاح بالجزائر [4].

من هنا ندرك كنه المغزى الحقيقي للثورة الزراعية ،إذ لا تعدو أن تكون حركة اقتصادية واجتماعية تعنى بالمجال الزراعي ، في الريف يحركها وتضطلع أساسا بممارسة النشاط ألفلاحي ، كما تهدف إلى تحقيق الرفع من مستويات الإنتاج ، من أجل القضاء على الغبن الذي يثقل

---

[1] احمد هني، المرجع نفسه، صص، 36 – 37

[1] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص، 93.

[1] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،243.

[1] حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976، ص،323.

[1] عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1981، ص،73.

[2] عبد العالي دبلة، مرجع سابق ص، 93.

[3] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق،ص،243.

[4] حسن بهلول،القطاع ،مرجع سابق ص،323.

كاهل المواطنين من سكان الأرياف[1] ، هؤلاء الذين ذاقوا مرارة المعاناة وويلات الحرب أثناء اشتداد لهيب الثورة التحريرية، وتسعى الثورة الزراعية في خضم تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف إلى تشييد القرى الاشتراكية الفلاحية من أجل تحقيق المساواة في مستوى المعيشة في الريف مقارنة بالمدينة؛[2] لان القرى الاشتراكية المشيدة في إطار الإصلاح الزراعي ، أو الثورة الزراعية كما أطلق عليها آنذاك، تحظى بتوفير المنشآت الحيوية الضرورية لتحقيق الحياة الكريمة ، والمتمثلة في المنازل و المساجد والمدارس بالإضافة إلى المستوصفات ومصلحة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية كما احتوت القرى الفلاحية الاشتراكية على وسائل الترفيه كالملاعب وقاعات التسلية وأماكن الجلوس والراحة كالحدائق العامة وقاعات التسلية[3].

وتنفيذا لميثاق الثورة الزراعية بعد صدوره والمصادقة عليه تم إلغاء الملكيات الواسعة للأراضي ومزارع النخيل ، وأملاك البلديات وأملاك الدولة والوقف الشرعي واراضي العرش[4]، أما مصير هذه الأملاك بعد مصادرتها فقد كانت تخضع لوضعها ضمن صندوق الثورة الزراعية الذي انشاته الدولة ، مع منح تعويض للملاك ، ومنحهم حق الطعن في حال لم يرق لهم مبلغ التعويض ورأوا بأنه لا يناسب قيمة ممتلكاتهم المصادرة من طرف الدولة،ولهذا الغرض تم وضع جهاز يعنى بفض النزاعات الناجمة عن رفض التعويض ، وقد سميت هذه الهيئة " لجان الطعن الولائية والوطنية للثورة الزراعية " [5] ، وبلغت المساحة الإجمالية للأراضي المسترجعة في إطار تدابير الثورة الزراعية 1141000 هكتار ، جرى تقسيمها إلى 5261 تعاونية إنتاجية ، مساحة كل وحدة منها 217 هكتار[6] .

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1981، ص،73.

[2] عبد الحميد إبراهيمي، المرجع نفسه،ص،73.

[3] نفسه، ص،73.

[4] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص،243

[5] نفسه، ص،243

[6] بن يامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، (1962– 1988)، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، القاهرة، مصر،2012، صص، 151 – 152.

تمكنت الثورة الزراعية بالرغم من الظروف الصعبة التي ظهرت فيها من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى الإنتاج الزراعي، وعلى سبيل المثال سجلت الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1969 غرس الأشجار المثمرة على مساحة تقدر بأكثر من ألف هكتار، بالإضافة إلى القيام بتشجير 10 آلاف هكتار من الأشجار الغابية ، وتم تزويد الحظيرة الفلاحية الوطنية بالعتاد الزراعي، وفي هذا الصدد تم اقتناء 5000 جرار،ناهيك عن الإنتاج الحيواني في شعبة الأبقار الحلوب، أين تم تربية 3000 بقرة حلوب، اما في الفترة الموالية التي تمثلت في المخطط الرباعي الممتد من 1970 إلى غاية 1973 فقد شهدت تخصيص 7000 هكتار من الأشجار، ونلاحظ في هذا الشأن ارتفاعا معتبرا في المساحة بالمقارنة بالفترة التي سبقتها، كما تم في هذه الفترة التخلص من الكروم المخصصة لإنتاج الخمور، حيث تم اقتلاع مساحة معتبرة تناهز 80 ألف هكتار من هذه الزراعة التي تعتبر آفة من الآفات التي تركها الاستعمار الفرنسي[1] .

وقد تأثر القطاع ألفلاحي بالأزمة البترولية التي نشبت بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما يبرز التداخل والترابط في العلاقات الاقتصادية والتجارية وهي إحدى خصائص العلاقات الجزائرية الفرنسية وهنا تظهر مرة أخرى سياسة الابتزاز التي تنتهجها فرنسا، حيث أخلت بوعودها والتزاماتها التجارية مع الجزائر ورفضت شراء النبيذ، نكاية في الجزائر بعد إقدام الرئيس هواري بومدين على تأميم البترول في 24 فيفري 1971، وهو الدافع من وراء التخلص من أشجار الكروم واستغلال المساحات المسترجعة في أنشطة زراعية أخرى[2] ، كما تم في إطار التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج الثورة الزراعية ، إنشاء ورشات لإصلاح العتاد ألفلاحي بلغ عددها 15 ورشة ثابتة ، ناهيك عن تشغيل 19 ورشة متنقلة، وفتح معاصر للزيتون وصل عددها إلى 13 معصرة، وبهدف تشجيع الفلاحين على ممارسة نشاطهم بادرت الحكومة الجزائرية إلى إعفاء الفلاحين من دفع الضريبة التي تثقل كاهلهم.

وتميزت هذه الفترة كذلك بارتفاع ملموس في عدد الأبقار الحلوب، حيث بلغ عددها 9000 بقرة ، وارتفع عدد الأغنام إلى 16000 رأس غنم، ضف إلى ذلك تشجير مساحة شاسعة من الأراضي ناهزت 150000 هكتار، والشروع في انجاز مشروع السد الأخضر الذي يبلغ طوله

[1] رابح عدالة، هواري بومدين، رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر،2013، ص،41 – 42.

[2] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص،132.

1550 كيلومتر،بينما وصل عرضه إلى 20 كيلومتر،[1] ويهدف إلى وضع حد لظاهرة التصحر، وعرفت الزراعة تطورا في وسائل الإنتاج من خلال توسيع استعمال تقنية البيوت البلاستكية في نطاق أكثر شمولا، وقد تكفل الرئيس هواري بومدين بصفة شخصية ، وأشرف على سيرورة الأعمال في العديد من مناطق الوطن، وقام بشرح لوائح الثورة الزراعية للجماهير من خلال الالتقاء بهم[2] .

جاءت الثورة الزراعية بالعديد من الاشياء الايجابية، أهمها نبذ النظام الإقطاعي ذو الصبغة الاستعمارية والقضاء عليه، لأنه السبب في التفاوت الاجتماعي ، كما أثمرت الثورة الزراعية في الشأن الاجتماعي بان خفضت من معدلات البطالة ، هذه الآفة الاجتماعية التي تنخر المجتمع الريفي، بالإضافة إلى هذه الانجازات التي ذكرناها ن فقد ساهمت الثورة الزراعية في إثراء الفكر لدى سكان الارياف من حيث الاستغلال الأمثل للثروة باستعمال التقنيات الحديثة والطرق المناسبة للتعامل مع الأرض[3] وبتاريخ 17 جوان 1972 دشن رئيس مجلس الثورة هواري بومدين في خميس الخشنة أولى التعاونيات الزراعية التي تم إنشاؤها، أما مشروع الإلف قرية اشتراكية التي أمر هواري بومدين ببنائها فقد تم تدشين أول قرية فلاحية اشتراكية في منطقة عين النحلة يوم 14 جوان 1974[4].

وبالرغم من النجاح الذي كلل الثورة الزراعية في كثير من المحطات الا انها منيت بالفشل في جوانب أخرى ، ونذكر منها على سبيل المثال، نقص الموارد البشرية المتخصصة في الميدان الزراعي كالمهندسين والتقنيين ،إضافة إلى العتاد الزراعي المنهك ، وفي هذا الشأن تحصي سنة 1966 وجود 9000 جرار معطل من أصل 16000 موجودة على مستوى المزارع الجزائرية ناهيك عن مشاكل تقنية أخرى تخص ندرة قطع الغيار، وانعدام الصيانة واهتراء المعدات الفلاحية بسبب قدمها ، أضف إلى ذلك المشاكل الإدارية وسوء التسيير بسبب إقحام السلطات العمومية في شؤون تسيير هذا القطاع ، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج مثلما حدث

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص،45.

[2] نفسه، ص، 45.

[3] سليمان بوشنون، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة،2012، ص ص،137 – 138.

[4] لطفي الخولي، المرجع السابق،ص،184.

سنة 1966، إضافة إلى تقاعس العمال عن أداء مهامهم بسبب الأجرة الهزيلة التي كانوا يتقاضونها[1].

المبحث الثالث أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية على المستوى الاقتصادي (1962-1974)

1-مشكلة التعاون المالي والاقتصادي:

عرفت سنة 1963 انخفاضا كبيرا للموارد المالية للخزينة في الجزائر؛ بسبب الهبوط الحاد في إيرادات الضرائب بنسبة ناهزت 30%[2] ، بالمقارنة بما كان متوقعا أن تحصله الخزانة العامة بعد إجراء الدراسات الاستشرافية السابقة، حيث بلغ العجز أرقاما مرتفعة تراوحت بين 100 إلى 150 مليون فرنك، ومن اجل حلحلة الأزمة الناشئة حل وفد جزائري رفيع المستوى بباريس العاصمة الفرنسية يتقدمه السيد احمد فرنسيس وزير المالية , ووزير العدل السيد بشير بومعزة كما ضم الوفد الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة بصفته وزير الشباب والسياحة [3] .

يعود السبب الرئيسي الذي نخر موارد الخزينة العامة ، إلى الهروب الجماعي المفاجئ للكولون[4] ، حيث شكل هؤلاء اكبر نسبة لدافعي الضريبة ، بنسبة تصل إلى 46% من الموارد العامة التي تجنيها الخزينة العامة من الضريبة ، زيادة على ضياع السجلات الرادارية الخاصة المدون فيها أسماء الأشخاص الذين دفعوا الضرائب المستحقة على ذمتهم، بالإضافة إلى العمليات التدميرية التي تسببت فيها منظمة الجيش السري الإرهابية[5]، مما خلق فضاء للفوضى الإدارية، ولم تقف الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي إزاء هذا التطور الخطير في المجال المالي ، باعتبار ان المال هو عصب الحياة الاقتصادية بلا منازع ، فكان رد فعل الحكومة بان أصدرت يوم 13 جويلية 1963 لائحة إدارية وقعها رئيس الحكومة السيد احمد بن بله ،

---

[1] احمد هني، المرجع نفسه، ص ص،35 – 36.

[2] مسعود حيمد، محمد بليل، 196ا،المرجع السابق،ص،541

[3] Jean Claude Martin, Le model Algérien de développement, Bilan d'une décennie, 1962 – 1972, S.N.E.D, A LGER, 1973, PP, 33 – 34.

[4] مسعود حيمد، محمد بليل، مرجع سابق،ص،541.

[5] Jean Claude Martens, op, cit, pp, 33 – 34.

تجبر بمقتضاها الأجانب المغادرين للجزائر إثبات دفعهم للضريبة المفروضة عليهم[1] ، وقد جاء هذا الإجراء منافيا لاتفاقيات ايفيان التي تنص في جوهرها على حرية تنقل الأشخاص بين البلدين، كما تضمن الإجراء الذي سنته الحكومة الجزائرية على تمييز في المعاملة بين الجزائريين والأجانب[2] ، وسرعان ما هددت الحكومة الفرنسية بأنها سوف تستولي على أموال الضرائب التي تم جبايتها قبل الاستقلال باعتبارها أموالا فرنسية خالصة، إلا أن الطرفان المتنازعان جنحا إلى السلم، ودخلا في مفاوضات تتعلق بالجانب المالي[3] ، وفي هذا الإطار توصلا إلى اتفاق يتضمن موافقة الجانب الجزائري على الموافقة بقبول تعهدات شرفية ، على ان تقدمها السفارة الفرنسية في الجزائر، او تتولى الأجهزة الفرنسية المختصة في هذا المجال تقديمها [4] .

وفي إطار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائري لاستكمال الاستقلال الاقتصادي قامت هذه الأخيرة بإجراءات من اجل تحقيق الاستقلال النقدي للبلاد، عن نظيره الفرنسي ، فقامت السلطات الجزائرية بإنشاء البنك المركزي الجزائري ، باعتباره مؤسسة نقدية تعنى بشؤون الإصدار النقدي، وتم ذلك يوم 13 ديسمبر 1962، ولم يطل الأمر كثيرا حتى ظهرت العملة الجزائرية المتمثلة في" الدينار الجزائري" [5] ونبقى في نفس الميدان حيث أقرت الحكومة الجزائرية تدابير الرقابة على التحويلات المالية النقدية وهذا ابتداء من تاريخ 19 أكتوبر 1963 ، واستهدفت إجراءات الرقابة على التحويلات النقدية بين الجزائر ومنطقة الفرنك، والهدف من هذه الرقابة المالية على التحويلات النقدية إنما جاء بغرض الحد من النزيف الحاد في رؤوس الاموال نحو الخارج[6] وخلال سنتي 1966 -1967 امتدت يد التأميم لتستهدف قطاع البنوك[7] .

---

[1] William Zartman, government and politics in North Africa. Methuen and Co, lnd,London 1964,1964, p,1098.

[2] مسعود حيمد، محمد بليل، ،المرجع السابق،ص،541.

[3] William Zartman, op, cit, p,1098.

[4] William Zartman, ibid, p,1098.

[5] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، 114.

[6] نفسه، 114.

[7] Julien Rocherieux, L'Évolution de l'Algérie depuis l'Independence, www.cairn.info /revue-sud-nord, 2001, p, 34

2 -أزمة النبيذ في العلاقات بين الجزائروفرنسا:

-أ-نبذة تاريخية عن صناعة النبيذ في الجزائر:

يعد نجاح تجربة زراعة الكروم في الجزائر إحدى العوامل التاريخية التي دفعت المستوطنين إلى طرد الجزائريين من الأراضي الخصبة المتواجدة على السواحل إلى الأراضي الداخلية الأكثر جدبا وقحطا، وقد أولى الساسة الفرنسيون في بدايات الاحتلال أهمية بالغة لزراعة الكروم قصد تحويل العنب إلى نبيذ[1]، وبدأت أولى الإرهاصات لزراعة الكروم في الجزائر إلى صدور القرار المؤرخ في 11 جانفي 1851 القاضي بإعفاء الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من دفع الضرائب ، التي صارت مساحتها 2.036 هكتار سنة 1854 [2].

كما تعتبر زراعة الكروم في الجزائر داعما أساسيا للظاهرة الاستعمارية في الجزائر، وابتداء من سنة 1880 قام المستوطنون الفرنسيون بإدخال زراعة الكروم إلى الجزائر بصفة فعلية وبقي هذا المنتج النقدي التصديري يمثل رافدا من روافد الاقتصاد الاستعماري ولم يفقد هذه المميزات الا باكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية[3] ورغم الأزمة التي ضربت قطاع الكروم بعد انتشار جائحة **فلوكسيرا (Floxirat)**، وهو مرض يصيب الكروم ويتمثل في نوع من القمل الخاص بالنبات، إلا أن زراعة الكروم لم تتأذى بصورة كبيرة ، مما أدى إلى مزيد من التوسع في هذا النشاط الزراعي بالأخص في الجزائر ووهران[4] ،حيث بلغت المساحة المزروعة ممن الكروم سنة 1860 ما يقارب 4632 هكتارا منها 2124 هكتارا في الغرب الجزائري بمنطقة وهران ،بينما وصل مستوى إنتاج النبيذ 9926 هكتولتر ، وبلغ إنتاج عنب المائدة في نفس السنة 5703 قنطارا ، وفي سياق التوسع الذي عرفته هذه الزراعة ارتفعت المساحة سنة 1863 إلى 10273 هكتارا تحتل منها منظفة قسنطينة 2764 هكتارا بينما واصلت المساحة في

---

[1] تندراري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الزراعية في عمالة وهران،1880- 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ،قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس،سيدي بلعباس،2017-2018،ص،72.

2 نفسه،72.

[3] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 127.

[4] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954،المجلد 02، الطبعة 01 ، ترجمة المعهد العالي للترجمة، دار الامة، الجزائر،2008، ص،180.

الجزائر العاصمة 4158 هكتارا ، أما في وهران الواقعة في غرب الجزائر فقد احتلت زراعة الكروم مساحة 3351 هكتارا[1]

وعرفت الفترة الزمنية الممتدة من 1900 إلى غاية 1920 مزيدا من التوسع، اذ منحت سلطات الاحتلال الفرنسي المستوطنين مساحة لقدر بحوالي 200 ألف هكتار، حيث يقع اغلب هذه المساحة خلف التلال الداخلية [2] .

تعتبر سنة 1880 مفصلية في تاريخ صناعة الخمور في الجزائر؛ لأنها صارت مهيمنة على باقي الأنشطة الاقتصادية في الجزائر ، وفي الجهة الغربية بصفة اخص ، وهذا ما ادى إلى نمو آفة الاستيطان، وزيادة في المساحات المزروعة من أشجار الكروم في الفترة الممتدة من 1880 إلى غاية 1890[3] ، حيث ارتفعت المساحة من هكتارا 30482 سنة 1881 إلى هكتارا 110042 سنة 1890 ، وهو الأمر الذي إلى ارتفاع أعداد المستوطنين ، فقد انتقل عددهم من 33400 ألف نسمة سنة 1876 إلى 364257 نسمة سنة 1901 [4] .

أما من الناحية الاجتماعية فقد طفت إلى السطح مشكلة غاية في الخطورة بسبب تداعياتها على المجتمع الجزائري بصفة مباشرة ؛ لأنها صنعت فوارق حضارية واجتماعية بين المناطق ، اذ عرفت المناطق الغربية المتاخمة للحدود المغربية انتعاشا اقتصاديا بفضل تجارة محاصيل الكروم ، حيث ترتكز 95 % من إجمالي المساحة المزروعة بالكروم في هذه الجهة، وعلى النقيض من ذلك فقد اتسم الشرق الجزائري بممارسة الزراعة التقليدية المخصصة لمعيشة السكان مع تسجيل انخفاض مستوى المعيشة [5]، ورغم ظهور مرض **فلوكسيرا (Floxirat)**، سنة 1885 بمنطقة سيدي بلعباس وتلمسان ، كما ظهرت هذه الآفة الزراعية في وهران سنة 1886 ، ولم تسلم منطقة سكيكدة الواقعة في شرق الجزائر من ذات الجائحة سنة 1896 ،

---

[1] تندراري عبد الرحمان،المرجع السابق،77.

[2] أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة استنبولي رابح، ومنصف عاشور، دبوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984، ص،360.

[3] عدة بن داهة،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، الجزء الأول والثاني، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،2008، ص،194.

[4] نفسه،ص،194.

5 نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 128.

ورغم الظروف التي ذكرناها إلا أن كميات الإنتاج لم تسجل انخفاضا ؛ بل على العكس من ذلك سجلنا زيادة الإنتاج من العنب والمساحات المزروعة على حد سواء[1] وتتنوع الخمور في الجزائر حسب مصدرها ، ويتميز كل نوع عن الأخر وهي ثلاثة أنواع : خمور السهول، وخمور الجبال بالإضافة إلى خمور المناطق الداخلية ، على سبيل المثال تلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر، وقد عرف الإنتاج نموا تدريجيا وهذا بالرغم من المشكلات التي واجهت زراعة الكروم في الغرب الجزائري ، وفي هذا الإطار تم تصدير 1039476 هكتولتر من النبيذ الأحمر والأبيض إلى فرنسا عبر عدة موانئ منها: لوهافر وبوردو بالإضافة إلى ميناء نيس ونانت ودانكارك و مرسيليا،في الفترة الممتدة بين سنتي 1892 إلى غاية سنة 1901 [2].

إلا أن عملية تصدير الخمور الجزائرية نحو فرنسا لقي معارضة من طرف المنتجين الفرنسيين في الوطن الأم ، نظرا للمنافسة التجارية التي طرأت ، وقد ناهز حجم المبيعات المليار فرنك بالنسبة للنبيذ الجزائري بنوعيه الأبيض والأحمر بعد أن ارتفعت نسبة الاستهلاك الداخلي ، كما دعت الضرورة الاقتصادية إلى التصدير نحو فرنسا[3] وتميز النبيذ المصنع في الجزائر بالجودة مقارنة بالنبيذ الفرنسي ، ويعزى ذلك إلى المناخ الجاف الذي يسود جنوب البحر المتوسط، وقد سمي النبيذ الجزائري بالنبيذ الطبي؛ لأنه غني بالمواد الكحولية، لهذا صار منافسا شرسا لنظيره الفرنسي في الاسواق الفرنسية متجاوزا المصاعب التي تسببها تكاليف النقل[4] .

خلال الحقبة الاستعمارية كانت جميع المشكلات الخاصة بالنبيذ تسوى فى مضمار الاتحاد الجمركي الذي يمثل سياسة الاندماج بين فرنسا ومستعمرتها واحتكار المنتجات التصديرية القادمة من الجزائر[5] ومن خلال متابعة المسار التاريخي لزراعة الكروم وصناعة النبيذ في العهد الاستعماري ندرك كنه السياسة الاستعمارية القائمة على دعم الاستيطان من خلال توفير

---

[1] عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص ص،195- 196.

[2] Youcef Djabari,La France en Algérie bilan et controverse, tomme02, opu, Alger,1995, Pp, 439-440.

[3] تندراري عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص،265.

[4] نفسه، ص ص، 126– 127.

5 نفسه ص ص، 130.

الدعم المادي للمستوطنين بتوفير وسائل العمل الحديثة في القطاع ألفلاحي ، وتطوير البحث العلمي في المجال الزراعي، كل هذه الوسائل هدفها دعم الكولون ماليا لترجيح كفتهم مقارنة بالفلاحين الجزائريين الذين لا يملكون نفس الوسائل ، وليس بوسعهم الحصول على الدعم المالي والمساعدة ؛بل على النقيض من ذلك تم سحق المزارعين الجزائريين من خلال المراسيم والقوانين والقرارات التي صدرت في حقهم [1]

ب-أزمة النبيذ بين فرنسا والجزائر المستقلة:

عمد الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى السيطرة على الأرض ، وتحويل الإنتاج الزراعي ألمعاشي إلى إنتاج نقدي معد للتصدير، وهذا خدمة للاقتصاد الفرنسي، والسعي لإنشاء طبقة من الإقطاعيين شبه رأسماليين يقومون بتملك الأراضي ، ويجعلون من الفلاح الجزائري أجيرا لديهم ، هكذا يتفردون بامتلاك الثروة[2] وينشأ لديهم الشعور بان الفضل يعود للاستعمار في امتلاكهم واحتكارهم للأرض ، والهدف المنشود من وراء ذلك هو العمل على أيجاد دعائم يستند عليها الاستعمار من اجل ترسيخ سيطرته السياسية والإدارية في الجزائر، وهي سياسة تقوم على أسس عنصرية هدفها بث عوامل التفرقة في تركيبة المجتمع[3] ؛ وبسبب الحاجة الملحة لفرنسا في صناعة النبيذ ، هيمنت زراعة الكروم على القطاع الفلاح وصارت السمة السائدة في الجزائر، وبدأت – كما ذكرنا سابقا – سنة 1880 بمساحة قدرها 40 ألف هكتار ليتضاعف هذا الرقم سنة 1940 ويبلغ مساحة 400 ألف هكتار كمساحة تخصص لأشجار الكروم[4].

تركت فرنسا عند رحيلها هدية مسمومة إلى الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال ، تمثلت في المساحات الشاسعة لمزارع الكروم ناهيك عن صناعة النبيذ، لأنها تمثل مشكلة اقتصادية وتجارية عويصة بالنسبة للجزائر بعد استعادتها للسيادة الوطنية بفترة يسيرة ، فقد فتكت

---

[1] سعد طاعة،المسالة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها ،1945 –1962، أطروحة ماجستير، جامعة وهران،2003 –2004، ص،28.

[2] علي الشلقاني، ثورة الجزائر، دارالنديم، مصر،1956، ص،32.

[3] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،196.

[4] صالح سعود المرجع السابق، ص،26.

الآفات الزراعية بتلك المزارع بعد وضع 90% منها تحت نظام التسيير الذاتي، وبالأخص في منطقة وهران [1] ومعلوم أن اتفاقيات ايفيان أكدت في الملحق التجاري الموقع بين الطرفين على ان يلتزم الجانب الفرنسي باستيعاب الفائض من النبيذ الجزائري في الأسواق الفرنسية، لكن هذا الاتفاق تم تجهله من طرف الفرنسيين بعد استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية ، وسجلت صعوبات وعراقيل في وجه دخول الخمور الجزائرية إلى فرنسا إذ صارت تخضع إلى اتفاقيات خاصة من اجل تسويقها على الأراضي الفرنسية، ورغم المشكلات التي ذكرناها إلا أن الحكومة الجزائرية تمكنت في أول عام لاستقلال البلاد ان تسوق 6.6 مليون هكتولتر من النبيذ الجزائري في أسواق فرنسا في أحسن الظروف، وقد بلغت الصادرات الكلية من النبيذ مقدار 11 مليون هكتولتر في الفترة الزمنية الممتدة من الفاتح سبتمبر 1962 إلى غاية 31 جويلية 1963 [2] .

لقد مارس أصحاب الأملاك المؤممة بالإضافة إلى مراعي الكروم ضغوطا كبيرة على الحكومة الفرنسية، مما دفعها إلى التخلي عن التزاماتها التي أبرمتها سابقا في ميدان تجارة النبيذ ، ويعزى ذلك إلى رد فعلها عن مراسيم شهر مارس التي سنتها الحكومة الجزائرية لتأميم الأملاك الشاغرة الخاصة بالكولون، فقلصت الحكومة الفرنسية وارداتها من الخمور [3] بمقدار 5112000 هكتولتر بسعر لا يتجاوز 68 دينارا للهكتولتر الواحد إلى 3500000 هكتولتر، وتشير دراسات اقتصادية أخرى إلى أن الانخفاض وصل في الفترة التي تراوحت بين سنتي 1963 و1964 إلى 8750000 هكتولتر أما في سنتي 1964 1965 فقد بلغ 8350000 هكتولتر [4] وكان الطرفان الفرنسي والجزائري قد اتفقا بتاريخ 18 جانفي 1964 على تنظيم عملية تصدير النبيذ إلى فرنسا، وفي هذا الصدد صرح وزير الاقتصاد الجزائري بشير بومعزة رسميا ان الاتفاق بين الطرفين ساري المفعول لمدة 05 سنوات ، يقضي بان يشتري الفرنسيون كمية من النبيذ تبلغ المقدار التالي:

---

[1] نازلي معوض احمد، المرجع نفسه، ص، 129.

[2] نفسه، ص، 130.

[3] Jean Offredo,L Algéri eavec ou sans la France, Cerf,France,1973,p,46.

[4] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،196.

- 8.25 مليون هكتولتر سنة 1964.
- 7.75 مليون هكتولتر سنة 1965.
- 7.25 مليون هكتولتر سنة 1966.
- 7 مليون هكتولتر سنة 1967.[1]

ج-أزمة النبيذ خلال حكم الرئيس هواري بومدين :

بعد وصول هواري بومدين إلى اعلي هرم السلطة بصفته رئيس مجلس الثورة الذي تم تشكيله في الجزائر بعد حركة 19 جوان 1965 التي أطاحت بالرئيس احمد بن بلة ، طفت إلى سطح الإحداث مرة أخرى مشكلة صادرات النبيذ؛ والسبب في ذلك هي العراقيل التي واجهت وصول صادرات الخمور إلى الأسواق الفرنسية ، وصارت المشكلة عقبة كؤود في مسار العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين ، بعد أن تماطلت الحكومة الفرنسية في الوفاء بالتزاماتها اتجاه الاتفاق المبرم في اتفاقية 1964 الخاصة بصادرات النبيذ.

والحقيقة ان الحكومة الفرنسية استسلمت إلى الضغوط الكبيرة التي مارسها منتجو النبيذ الفرنسيون، بسبب تخوفهم من المنافسة التي قد يحدثها النبيذ المنتج في الجزائر على محاصيلهم ؛ لان النبيذ الجزائري يعتبر الأجود طبيعيا إذا ما تمت مقارنته بالنبيذ الفرنسي المنتج محليا[2]، وهو الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى الحؤول دون دخول واردات الخمر الجزائرية إلى أراضيها ، حدث ذلك صيف 1965 ، وهو ما تسبب في خسائر قدرها 700 مليون فرنك فرنسي ناهيك عن تلف مخزون مهم من الخمور ناهز 14 مليون هكتولتر، وكانت المرة الأولى التي أوقفت فيها السلطات الفرنسية دخول النبيذ الجزائري، أما الثانية فكانت مطلع سنة 1967، وهو الأمر الذي استهجنته السلطات الجزائرية، التي لوحت بالتصعيد باتخاذ إجراءات عقابية قد تصل إلى الحد من استقبال الصادرات الفرنسية من مادة السكر.[3]

---

[1]Le Monde, 19 Janvier, 1964.

[2] جلال احمد سعيد، تجارة الجزائر الخارجية، الأهرام الاقتصادي، عدد 01 اوت 1969، ص،44..

[3]Hildebert Isnard, La Viticulture Nord-Africaine , ed ,Jeune Afrique, du20 février1966, pp, 45- 46

ومن خلال المناورات الفرنسية ندرك نوايا الفرنسيين في السعي من اجل الحؤول دون تنفيذ المخطط الثلاثي الذي ينطلق سنة 1969 وينتهي في حدود سنة 1969، والشيء المؤكد ان الحكومة الفرنسية تعي جيدا أهمية المداخيل المالية للنبيذ في الخطط الاقتصادية للجزائر ، والتي تم ضعها قبل الإعلان عن مقاطعة صادرات الخمر الجزائرية إلى فرنسا[1] وبعد الدخول في مفاوضات شاقة بين الجانبين سنة 1967 تولت الحكومتان الجزائرية ونظيرتها الفرنسية إلى تأسيس لجنة مشتركة تتشكل من الخبراء تعنى بدراسة الشؤون الفنية الخاصة بتجارة الخمور ، لكن هذه الإجراءات المتخذة من الجانبين لم تفضي إلى النتائج المرجوة منها، ولم تسفر على تطور ايجابي، بل على عكس المتوقع تماما ،فقد بقيت الأمور على حالها وبقيت كميات النبيذ المستوردة من طرف فرنسا اقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب بالمقارنة بالمصالح الاقتصادية للجزائر[2] .

وخلال سنة 1969 تم إحياء المفاوضات من جديد بين الخبراء من الجانبين، ومرة أخرى تم التوصل إلى اتفاق بشراء كميات إضافية من الخمور الجزائرية ، إلا أن الفرنسيين تنصلوا من وعودهم كما درجت عليه العادة، فقد تم إيقاف صادرات النبيذ الجزائرية من دخول الأسواق الفرنسية سنة 1970 رغم حاجة السوق الداخلية الفرنسية إلى مزيد من هذه المادة ؛لان الكميات المنتجة في فرنسا لا تفي بالطلب على المستوى المحلي الفرنسي، ويعبر هذا الانسداد على واقع العلاقات التجارية الاقتصادية في قطاع البترول خلال في تلك المرحلة التي شهدت عدة تجاذبات[3].

3 -الأزمة البترولية بين فرنسا والجزائر:

أ -اكتشاف البترول في الجزائر:

ترجع أولى المحاولات لاكتشاف النفط في الجزائر إلى القرن التاسع عشر ، حيث ظهرت الإرهاصات لبداية البحث على البترول سنة 1870 من طرف فرنسا، وتم تركيز المحاولات في المناطق الشمالية للجزائر ، حيث ظهر طفح بترولي على سطح الأرض، وفي هذه المرحلة تم

[1] Jean Offredo,L Algérie avec ou sans la France,op,cit.p,47.

[2] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 255.

[3] نفسه، ص، 255– 265.

اكتشاف كميات صغيرة من البترول ، بسبب عدم الجدية في الأبحاث ونقص المعدات الحديثة أثناء عمليات التنقيب ، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية اللازمة للعديد من العمليات [1] وبالرغم من العراقيل التي أوردناها إلا انه تم الحصول على حقول بترولية صغيرة ، في غرب الجزائر بمنطقة عين الزفت التي تقع في غليزان [2]واستمر هذا الحقل في التدفق وإنتاج 50000 طن في السنة إلى غاية سنة 1920، والى غاية هذه السنوات ظلت فرنسا متأخرة عن ركب الدول الكبرى في مجال المحروقات[3].

وقد بدأ الحقل الموجود في الشمال الغربي للجزائر في الإنتاج سنة 1914 بطاقة إنتاجية بلغت 30000 طن، واستمر استغلال هذا الحقل إلى أن نفذ مخزونه سنة 1940 حيث تم توقيف الاستغلال نهائيا لهذا السبب، وبعد الحرب العلمية الأولى استمرت المحاولات للبحث عن النفط من طرف شركة تاليونات اويل كومباني(.TalionetoilOilCompany) التي حصلت على الترخيص بالتنقيب على النفط سنة 1932 ، إلا أن المحاولات منيت بالفشل ، وأخفقت في الحصول على كميات من البترول تكفي لتسويقها تجاريا؛ لأنها افتقدت إلى الجدوى الاقتصادية [4] كما ساهمت العوامل الطبيعة والمتمثلة في صعوبة التضاريس وتركيز البحث في المناطق الساحلية والغربية في في إعاقة جهود البحث عن البترول إضافة إلى صعوبة النقل ونقص الإمكانيات كلها عوامل سلبية ساهمت في عرقلة الصناعة النفطية في مراحلها الأولى[5].

وقد اتجهت أنظار الفرنسيين إلى الصحراء الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بصفة أكثر جدية ،وبوسائل تقنية وتكنولوجية أكثر تقدما، وبتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لنجاح عمليات البحث والتنقيب، فقد كانت فرنسا بحاجة ماسة إلى موارد الطاقة لتحرك دواليب الاقتصاد[6]بالأخص إذا علمنا أن موارد النفط الفرنسية تعتمد على المصادر الخارجية؛ بسبب الدمار الذي أصاب المنشآت الفرنسية غي الحرب العالمية الثانية ، ومن جهة أخرى

[1]Himed Messaoud, op cit ,pp,15-54.
[2]Rabeh Mahiout, Le pétrole Algerien,Alger,E.N.A.P, 1974 ,P,10.
[3] Jad Kabbanji, Lastrategie petroliere de la France en Algerie,1961 – 1971, departement d'histoire, Faculté des arts et de science,universite de Montreal,2016,p,16.
[4]Rabeh Mahiout,Lepetrole Algerien, op, cit,p,174.
[5]HimedMessaoud, Belil Mohamed, op, cit, p, 1555.
[6] Hamid Mazri, Les hydrocarbures dans l'économie Algérienne, Alger,SND,1975,P,45.

النمو الذي عرفه الاقتصاد الفرنسي في هذه الفترة ، ولهذه الأسباب سعت الحكومة بكل ما أوتيت من جهد في سبيل تامين مصادر الطاقة النفطية لتغطية الطلب المتزايد على النفط، مما اثر بصفة سلبية على موارد الخزينة الفرنسية من العملة الصعبة[1]؛ لان المواد النفطية يتم استيرادها بالعملة الصعبة من الأسواق النفطية العالمية، وبهذا صارت الصحراء الجزائرية تشكل الآمل لرجال المال والاقتصاد والساسة الفرنسيين من اجل ضمان مصدر للبترول يستجيب لاحتياجاتهم من هذه المادة[2] .

وكان المهتمون بشؤون الطاقة ينظرون إلى الجزائر على إنها المكان الأكثر أمانا للاستثمارات البترولية، فيما يؤكد الفرنسيون أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وفي الوقت ذاته تنظر الى الجزائريين باعتبارهم مواطنين فرنسيين [3] وأثمرت الآلي التي أجرتها فرنسا شمال الجزائر في اكتشاف حقلين للنفط ،وهما : حقل واد القطريني الذي يقع على بعد 100 كيلومتر عن الجزائر العاصمة في منطقة سور الغزلان وتم ذلك سنة 1948، وقد كان معروفا لدى سكان المنطقة بسبب الطفح البترولي على وجه الأرض، وقد استعمله هؤلاء في الإغراض الطبية، وبدأ العمل في هذا الحقل سنة 1949 ، وبلغت طاقته الإنتاجية 84000 طن [4] أما الحقل الثاني فقد تم اكتشافه فيقع بالجهة الشرقية المتاخمة للحدود التونسية الجزائرية في منطقة جبل العنق وتم اكتشافه سنة 1960، وبالموازاة مع هذا الاكتشاف البترولي تم إجراء محاولات أخرى نواحي مدينة قسنطينة[5] إلا أن النتائج لم تكن في حجم التطلعات، وتواصلت محاولات البحث في المناطق الشمالية بسبب الإنتاج غير المكلف، وتوفر وسائل النقل وسهولة التسويق بسبب القرب من الموانئ مقارنة المناطق الصحراوية التي لا تتوفر فيها الشروط التي ذكرناها سابقا ،

[1]-,ibid,
[2]-,ibid,
[3]Charles De Gaulle, mémoiresd'espoir, Edition Plon, Paris, 1974, pp, 89 – 93.
[4] Maurice Brogini, L'exploitation des hydrocarbures en algerie de 1956 à1971, Etude de geographie economique ,These de PH D,Universite Nice,Sofia Antipolis,Faculte des lettres et des sciences Humaine ,1973,p,131.
[5] ibid, p,131.

ضف إلى ذلك عدم توفر المياه والطرق المعبدة[1] كل الجهود المبذولة لم تتمكن إلا من توفير نسبة 6.58% من احتياجات فرنسا من الموارد البترولية[2].

وبعد الاكتشافات النفطية التي ظهرت في شمال البلاد، جاء الدور على الصحراء الجزائرية وفي هذا الإطار تم اكتشاف أول حقل للغاز الطبيعي سنة 1954 في حقل برقة في الصحراء ، أما في مجال البترول فقد عرفت سنة 1956 اكتشاف حقل عجيلة الصحراوي[3] وفي شهر جوان 1956 تمكنت الشركة الفرنسية SN- REPAL من التوصل إلى اكتشاف الحقل البترولي بمنطقة حاسي مسعود، نفس الشركة تمكنت من إخراج الغاز الطبيعي من آبار حاسي الرمل، وبهذا تكون سنة 1956 حافلة بالاكتشافات في مجال المحروقات وتبشر بمستقبل زاهر في هذا المجال[4]، وأسفرت الأبحاث التي أجريت آنذاك عن الكشف عن أربع جهات أساسية ، تحتوي البترول والغاز الطبيعي وهي:

- في الشرق قرب الحدود الليبية المتاخمة للحدود الجزائرية، ويتعلق الأمر بمنطقة ايجلي الواقعة في الصحراء الشرقية للجزائر، وتحتوي 20 بئرا بترولية، وتشير التقديرات الأولية التي أجريت حول الطاقة الإنتاجية لهذه الآبار بما يناهز 30 مليون طن ، وقد أبدت سلطات الاحتلال الفرنسي نواياها في تمرير انبون للنفط انطلاقا من هذه المناطق في اتجاه ميناء السخيرة التونسي القريب من مدينة قابس مرورا بالأراضي التونسية[5] .

- في الصحراء الشمالية تم اكتشاف أبار حاسي مسعود الواقعة بين ورقلة واولاد نايل، بينما تتراوح كميات النفط بها بين 200 و 600 مليون طن ، وفي هذه المناطق تقع أبار الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في منطقة حاثي الرمل خلال نفس الفترة[6]

---

[1] Maurice Brogini, op cit, p, 131.

[2]Himed Messaoud, Belil Mohamed,op,cit,p,1556

[3]فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،260.

[4] -Jad Kabbanji,La stratégie pétrolière de la France en Algérien,1961 – 1971

[5]خيري الرزقي،المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة 1890 – 1971، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 01، السنة الثانية عشر، 2019، ص،575.

[6]خيري الرزقي، المصدر نفسه،ص،575.

- وبالقرب من عين صالح بالصحراء الوسطى تم اكتشاف البترول والغاز بكميات بلغت 100 مليون متر مكعب[1]

ب -النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد استقلال الجزائرفي 1962:

تتضمن الاتفاقية السادسة من اتفاقيات ايفيان ، الموسومة بعنوان " إعلان المبادئ "، وتتعلق بالتعاون لاستثمار ثروات باطن الصحراء ، إحكاما غاية في الدقة والتحديد متعلقة بتنظيم مختلف عمليات الإنتاج والإدارة الخاصة بثروة البترول في الجزائر[2]، وقد أثرت الاعتبارات المصلحية ايما تأثير الطرفين الذين قادا عملية التفاوض وفق الأهداف الذي حرص كال منهما على الوصول ايه ، وفي هذا السياق حرص الوفد الجزائري المفاوض إلى تحقيق الاستقلال السياسي والوحدة الترابية للقطر الجزائري ، وبالمقابل سعى المفاوض الفرنسي إلى الحفاظ على المصالح الاقتصادية لفرنسا في الجزائر، في مقدمتها الامتيازات الكبرى في قطاع البترول[3] ، ولهذا السبب تضمنت الاتفاقية السادسة هذه الإحكام البترولية:

- تضمن الجزائر بصفة مؤكدة كل الحقوق البترولية المكتسبة قبل إجراء استفتاء تقرير المصير، بمقتضى السندات البترولية التي تم منحها من طرف الحكومة الفرنسية تنفيذا للأحكام الصادرة في قانون البترول الصحراوي الذي صدر بتاريخ 22 نوفمبر 1958[4] .

- التعاون بين الجزائر وفرنسا بهدف مواصلة الجهود من اجل استثمار ثروات باطن الصحراء ، في إطار السيادة الجزائرية ، على ان يتم تجسيد التعاون بواسطة جهاز مشترك

---

[1] خيري الرزقي، المصدر نفسه،ص،575.

[2] Archives ministère des affaires étrangère et européennes, ministère d'état chargée des affaires Algérienne, boite 29 QO, dossier,2-2-1, les accords d'Évian dossiers et commentaires.

[3] عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، سلسلة دراسات تقدمية 13، دارالطليعة بيروت ،1974، صص، 22 – 24.

4نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص، 156.

ينشئه الطرفان الفرنسي والجزائري مناصفة[1] ، ويمثلهما عدد متساو من المندوبين في الإدارة، وفي الشق المالي يتولى الجانبان النفقات المالية للجهاز مناصفة.[2]

- تحظى الشركات البترولية الفرنسية بحق الأولوية و التفضيل عند حصولها على سندات الاستغلال والتنقيب ،وذلك في غضون 06 سنوات من تاريخ تنفيذ اتفاقيات ايفيان[3].
- يكون التسديد بالعملة الفرنسية الفرنك بالنسبة للمواد البترولية المصدرة إلى فرنسا وكذا البلدان التابعة لمنطقة الفرنك وهذا الإجراء يخص النفط المستخرجة من صحراء الجزائر، بغرض ضمان الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلي[4].
- ورد في اتفاقيات ايفيان في البند الخامس من الاتفاقية السادسة فتشير إلى مسالة المنازعات في حال وجود نزاع بين الطرفين ، ويتم فض النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية ، عندما يتعلق الأمر بالاكتشاف والاستغلال.[5]

مما لا شك فيه ،ان الاتفاقية السادسة من اتفاقيات ايفيان ، من خلال البنود التي وردت فيها ، شكلت نقطة الانطلاق للصراع المكشوف والخفي بين المصالح الفرنسية والجزائرية بشان مسالة استثمار واستغلال الثروات النفطية في الصحراء الجزائرية [6] وتشير كافة الإحصائيات إلى السيطرة الفرنسية الواضحة على رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية وقد تم توزيعها سنة 1963 بهذه النسب : 67،45% ذهبت للفرنسيين ، بينما ضمنت المجموعات الدولية نسبة 17،37% أما الشركات الأجنبية الأخرى فقد نالت حصة

---

[1] رضا بن عتو،تلمساني بن يوسف:" الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال الوثائق: (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، اتفاقيات ايفيان)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 19، جانفي 2018، ص،90.

[2] Archives ministère des affaires étrangères et européenne, boite 29 QO/ N°8. Service de liaison avec l'Algérie, 1957/1966

[3] نازلي معوض احمد، المرجع نفسه، ص، 156.

[4] نفسه، ص، 156.

[5] Himed Messaoud, Belil Mohamed,op,cit, p,1556

[6] Henri Madelin , Pétrole et Politique en Méditerranée Occidentale ,in Cahier de la Fondation National des Sciences Politique 188, Arnaud Colin, Paris, 1973, pp ,154 – 155.

بنسبة مقدارها 10،54 %[1]، وقد تأسست الإستراتيجية الفرنسية في الجزائر، المتعلقة بقطاع الطاقة بالتركيز على عاملين أساسين هما:

فصل مسألة البترول عن قضية الاستقلال، بإتباع مرحلتين، حيث تتمثل الأولى في تهديد الوحدة الترابية للجزائر من خلال المناورة الهادفة إلى فصل الصحراء ، أما المرحلة الثانية فتهدف إلى الفصل بين مسألتي البترول والاستقلال السياسي للجزائر أثناء التفاوض في اتفاقيات ايفيان[2].

عمد الفرنسيون إلى التضليل والتشويش على مفهوم الاستقلال وذلك بانتهاج سياسة منافية للمنطق السليم ، وهي الاحتفاظ بالثروات الطبيعة الموجودة تحت الارض وخضوعها للسيادة الفرنسية وما فوق الأرض للجزائر يخضع للسيادة الجزائرية [3].

ج-الإستراتيجية الجزائرية للتخلص من الهيمنة الفرنسية في مجال المحروقات:

تمثلت في عدة أجراءات قامت بها الجزائر في بداية التخلص من الهيمنة الاقتصادية الفرنسية في ما يلي :

- **تأسيس شركة سونا طراك**: (So.Na.tra.ch)

باشرت الحكومة الجزائرية في إعداد أسس سياستها في مجال المحروقات من أجل مجابهة السياسة الفرنسية التي تعتمد على قانون البترول الجزائري الذي سنته عام ،1958 بالإضافة إلى الاستناد إلى اتفاقيات ايفيان ، بهدف الحفاظ على الوضع القائم [4]؛ فقامت الحكومة الجزائرية بإنشاء مديرية للطاقة والمحروقات لوضع حد للهيمنة الفرنسية ، وجاءت هذه الخطوة بهدف التمهيد إلى تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات - المعروفة في الأوساط البترولية اختصارا باسم سونا طراك(So.na.tra.ch) – وتم ذلك يوم 31 ديسمبر

---

[1] نازلي معوض احمد، المرجع نفسه، ص، 158.

[2] عصام بن الشيخ: "قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والدلالات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 06 جانفي 2012، ص،191.

[3] نفسه، ص،191.

[4] Houcine Malti, Histoire secrète du Pétrole Algérien, France, la découverte, poche, 2010, p, 151.

1963 بمقتضى المرسوم رقم 491/63[1] ، وصارت هذه الشركة المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري[2].

وبعدما عرفت الجزائر استقرارا سياسيا ، بادرت إلى البحث عن توسيع مراقبتها للثروة البترولية بالاعتماد على برامج ومخططات ومن نتائج هذه السياسة تأسيس شركة سونا طراك ، التي اضطلعت في البداية بمهمة أولية تتمثل في نقل وتسويق المحروقات ، وتعتبر شركة سونا طراك الأداة التي تمكن الحكومة الجزائرية من مراقبة تسيير ثروتها البترولية[3] ، وفي المستجدات الاقتصادية على الساحة الوطنية تم الإعلان عن مشروع ضخم في ميدان المحروقات، يتمثل في إنشاء خط للأنابيب بهدف نقل البترول من حوض الحمرا إلى غاية ميناء ارزيو في الغرب الجزائري، بالتعاون مع شركة بريطانية وبتموين عربي ، وبفضل هذا المشروع أرست الجزائر نظاما جديدا في مجالها البترولي[4] وبعدما حدث سوء تفاهم بين الشريك الأجنبي وشركة سونا طراك قررت هذه الأخيرة انجاز المشروع بمفردها وبالتعاون مع مكاتب الاستشارات الدولية، وفي الأخير نجحت في ذلك ، بإتمام المشروع الذي يمتد على طول 850 كيلومتر[5] من حوض الحمرا إلى ارزيو، وتم تشغيل المشروع بصفة فعلية بتاريخ 19 فيفري 1966، وهي أولى البوادر للتخلص من الهيمنة الأجنبية.[6]

تمكنت شركة سونا طراك من اكتساب تجربة مهمة في الميدان البترولي على ارض الواقع ومن خلال الممارسة، وهذا بعد الاتفاق البترولي الجزائري الفرنسي الذي تم عقده سنة 1965

---

[1] خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصصاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 02،2015– 2016، ص،88.

[2] Jauan Martos QUSADA, Fouad Kebdani : « EL FACTOR ECONOMIC SONATRACH Y LA EFICACIA DE LA DEPLOMACIA ARGELINA DURANTE EL MANDATO DEL PRESDENTE HOUARI BOUMEDIENE 1965 – 1978 », **OUSSOUR EL djadida,** N° 7- 8, 2012-2013, P, 05.

[3] Mustapha Mekidech, Secteur Pétrolier Algérien a la croises des chemins, Edition dahlab, Alger, 2008, p ,208.

[4] Mustapha Mekidech, ibid, p,208.

[5] عبد الرحمان أسامة، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، عدد جوان 1982، ص، 27.

[6] خيري الرزقي، المرجع السابق، ص،577.

، سواء في ميدان الاكتشاف آو الاستغلال، وفي غضون خمس سنوات تمكنت هذه الشركة من التطور سريعا في أداء وظائفها[1].

وكان أول اكتشاف نفطي أنجزته سونا طراك عام 1966 في حقل **واد نومر** في منطقة غرداية بمعدل انتاج بلغ 20 متر مكعب في الساعة ،كانت فرصة حقيقية لاكتشاف قدرات الشركة[2] بعد اقتنائها للعتاد الخاص بالتنقيب بمساعدة الشركات المختصة في الخدمات البترولية، وابتداء من سنة 1970 صارت شركة سونا طراك تنجز جميع الأعمال المتعلقة بالاستغلال ، وقبل ذلك وخلال سنتي 1967 و1968 صارت الشركة تمتلك شبكة للتوزيع عبر ربوع الجزائر، بالإضافة إلى توظيف اليد العاملة المؤهلة الجزائرية ، ومن جهة اخرى استغلت الجزائر حرب الستة ايام ضد العدو الصهيوني لاسترجاع بعض المصالح الفرنسية شيئا فشيئا بطرق شتى[3] وفي خضم الأجواء المشحونة على الصعيد الدولي تمكنت الحكومة الجزائرية من وضع الشركات البترولية الانجلوسكسونية تحت رقابتها، وقامت بتأميمها سنة 1970 بعد ان دخلت معها في صراع ، باستثناء شركتين مستقلتين ويتعلق الأمر بشركة البازو(Al paso) وجيتي (Getty) ، حيث تم التوصل إلى اتفاق معهما ، وفي هذا الشأن وصفت الصحافة الاتفاق مع شركة وجيتي (Getty) بأنه يعود بالنفع على البلد المنتج[4] .

في إطار الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر من اجل الحد من الهيمنة الأجنبية على قطاع المحروقات ، شرعت في تأميم الشركات البترولية الأجنبية غير الفرنسية في البداية، وقد تطلب ذلك اتخاد قرارات سياسية شجاعة نظرا للتحديات الموجودة في مجال الصناعة البترولية على الصعيد الدولي[5] .

وكانت الانطلاقة بداية من سنة 1967،واستهدفت العملية قطاع نقل المحروقات، الذي يعتبر قطاعا مهما وحساسا في الوقت ذاته، حيث تم تأميم الشركات التالية:

---

[1]Himed Messaoud, Belil Mohamed, op, cit, p,1558.

[2]عصام بن الشيخ،المرجع نفسه، ص،192.

[3] Nicol Grimaud : « Conflit pétrolier Franco – Algérien », **revue Française de science politique**, 1972, pp, 1276 – 1307.

[4] Ibid pp, 1276 – 1307.

[5]خيري الرزقي، المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة 1890 –1971، المرجع السابق، ص،577.

بريتش بتروليوم British Pitroleum (B P) سنة 1967 .

شركة) (Essoوشركة (Mobil Oil)تاريخ 24 اوت 1967.

شركة (Shell) بتاريخ 20 ماي 1967.

كما قامت شركة سونا طراك باحتكار توزيع البترول ابتداء من تاريخ 13 ماي 1968 ، وفي نفس السياق المتعلق بالتأميم ، تم استهداف الشركات النفطية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و1971[1].

د -إدارة المنازعات إمام الهيئات الدولية:

أشارت اتفاقيات ايفيان في الشق الاقتصادي المتعلق باستغلال ثروات باطن الأرض إلى احتمال وقوع نزاع بين الطرفين المتنازعين ، بإحالته إلى الجهات القضائية المختصة دوليا ،ممثلا في محكمة العدل الدولية[2] وقد تحينت الجزائر الفرصة للتخلص من القيود التي فرضها قانون البترول الجزائري ، والاتفاقية السادسة من اتفاقيات ايفيان، وجرت وقائع الحدث حينما طلبت شركة لاترابال La Trapal الفرنسية مد خط أنبوب غاز Gazoduc انطلاقا من حاسي مسعود إلى مدينة بجاية الساحلية ، وقد سعت هذه الشركة الفرنسية إلى طلب مساعدة الحكومة الجزائرية في تنفيذ المشروع إلا أن هذه الأخيرة رفضت الطلب، وهو الأمر الذي شكل نزاعا بين الجانبين ، ورفعت الحكومة الجزائرية القضية إلى محكمة العدل الدولية ، واستندت في ذلك إلى بنود اتفاقيات ايفيان التي تنص على ذلك صراحة[3] .

ومن حسن حظ الجزائر أنها فازت بالقضية، مما اكسبها تجربة في المسائل القانونية وحل المنازعات، وبفضل هذا النجاح تمكنت الجزائر من فرض نفسها بقوة ، حيث أجبرت الشركة الفرنسية على إشراكها في المشروع ، وهذا بالتوقيع على اتفاق الجزائر بتاريخ 29 جويلية 1965، حيث وقعت شركة سونا طراك الاتفاقية سالفة الذكر مع مجمع ERAP ا وهو عبارة مجمع لتروليي يضم شركات فينا FINA وتوتال TOTAL وألف ELF[4] .

---

[1] خيري الرزقي، المرجع السابق، ص،577.

[2] Himed Messaoud, Belil Mohamed, op, cit, pp, 1558, 1559.

[3] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،262.

[4] Himed Messaoud, Belil Mohamed,op,cit,p, 1559

هـ -انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP):

لم تجد الجزائر صعوبة في تصدر طليعة دول العالم الثالث ، وهذا بفضل الإشعاع العالمي الذي اتسمت به الثورة الجزائري ، واستمر توهجها بفضل الصدى الذي تركه انتصارها على الصعيد الدولي بالأخص في دول العالم الثالث، ومن هذا المنطلق كان انضمام الجزائر إلى منظمة **(OPEP)** [1].

وتعتبر سنة 1969 ذات أهمية كبرى بالنسبة للجزائر في إدارة معركتها البترولية ، حيث شهدت هذه السنة انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة ، وفرصة لشركة سونا طراك لانتهاز الفرصة للدخول من باب منظمة **(OPEP)** إلى أجواء المنافسة العالمية في تجارة الذهب الأسود[2]، وفي إطار التنسيق بين الدول المصدرة للبترول في مواجهة الشركات البترولية العالمية ، من اجل كسر الاحتكار في مجال الصناعة البترولية ، وفي هذا السياق استقبلت الجزائر يوم 23 ماي 1970 ممثلي دول العراق وليبيا من اجل وضع خطة عمل لموجهة كارتل الشركات النفطية[3] وما هي الا فترة يسيرة تمر حتى احتضنت الجزائر شهر جوان 1970 القمة العشرين لمنظمة (OPEP) ن تحضيرا لاجتماع رؤساء الحكومات في فيينا عاصمة النمسا، وفي إطار نشاط الجزائر في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) حضرت في اجتماع كركاس العاصمة الفنزويلية ضمن فعاليات القمة الواحدة والعشرين للمنظمة ، وتعد هذه القمة من أهم القمم التي عقدتها المنظمة ،بسبب أهمية القرارات المفصلية التي خرجت بها ، وتأثيرها على العلاقات البترولية على الصعيد العالمي؛ بسبب الرفض الذي أبدته كبرى الشركات العالمية البترولية لمخرجات قمة كراكاس التي تعد إرهاصا للصراع العالمي في المجال البترولي[4]

و -تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971:

انطلقت المفاوضات حول مسالة الامتيازات النفطية بين الجانب الجزائري الذي مثله عبد العزيز بوتفليقة بصفته وزير الخارجية الجزائري ونظيره الفرنسي ممثلا في شخص السيد

[1]- IBID ,P,1559.
[2]Jauan Martos QUSADA, Fouad Kebdani, , op, cit, p,06
[3]Albert Fitte : « La crise Pétrolière franco-Algériennede 1970-1971, Les hydrocarbures migration et accuielle », **cahier de medetirannée** ,1972, pp,36-48
[4]Himed Messaoud, Belil Mohamed, op, cit,p, 1559

كزافييه ارتولي (Xavier Artoli) وزير الصناعة في الحكومة الفرنسية شهر نوفمبر من عام 1969، وكان التفاوض منصبا على مسألة اقتسام الامتيازات التي منحت سابقا للشركات البترولية ، لكن بعد مرور عام كامل من الجولات المكوكية في إطار التفاوض بين الطرفين، إلا أن هذا لم يجد نفعا ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود [1] وهو الأمر الذي دفع برئيس مجلس الثورة هواري بومدين إلى وقف المفاوضات وإعفاء وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة من هذه المهمة ، وإسنادها إلى وزارة الطاقة والمناجم ، على ان تتحمل هذه الأخيرة مسؤولية تسيير قطاع المحروقات [2].

والملاحظ عن السياسة الاقتصادية في مجال البترول منذ اعتلاء هواري بومدين سدة الحكم في الجزائر هو ارتفاع حدة الاحتجاج ، بسبب العائدات المالية البسيطة التي تجنيها الجزائر من العائدات المحصلة من الضرائب البترولية، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى الطعن في في الامتيازات التي تحظى بها الشركات الفرنسية ، وتغيرت نبرة الجزائر في تعاملها مع فرنسا منذ تولي الرئيس هواري بومدين السلطة في الجزائر ، وصارت أكثر حدة وصرامة وحزما، [3] فقد حرص هذا الأخير على إتمام الجهود التي بذلها سلفه الرئيس احمد بن بله في إرساء دعائم الصناعة البترولية الجزائرية، من خلال الاعتماد على الإطارات الجزائرية المؤهلة في هذا الميدان، من اجل الاطلاع على مقدرات النفط والاحتياطيات التي تتوفر عليها الجزائر، بغية التمهيد لانطلاق العمل الجاد في مجالات الاكتشاف والاستغلال وصولا إلى انتاج البترول ، وفي هذا دلالة واضحة على التحضير لبسط السيادة الوطنية على الثروة النفطية في الجزائر[4].

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات طويلة وشاقة دامت 18 شهرا ، وقد سعت السلطات الجزائرية من خلالها إلى المشاركة في كل العمليات البترولية ، وقد اتسمت المفاوضات بالصعوبة فقد ذكرها السيد وزير الصناعة بلعيد عبد السلام الصعوبات، واوعز ذلك إلى

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،263.

[2] Houcine Malti ,Histoire secrète du Pétrole Algérien, op, cit, p, 167.

[3] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،263.

[4] عصام بن الشيخ، قرارتأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والدلالات، ص،191.

تصرف بعض المسؤولين الجزائريين، حيث ابدى هؤلاء مواقف متناقضة، فهم يظهرون تارة في سمة الوطنيين الثوريين بينما يبدون تارة اخرى حرصهم على مواصلة التعاون مع الجانب الفرنسي[1] إلا أنها في الأخير كللت بالتوصل إلى" اتفاق الجزائر" يوم 29 جويلية 1965 وتضمن البنود التالية:[2]

- رفع معدل الضريبة البترولية المباشرة من نسبة 50% المنصوص عليه في قانون البترول الجزائري إلى نسبة 53% ، ويخص الإجراء سنوات 1965 و 1966و 1967 ، وقد ارتفعت النسبة إلى 54% ، انطلاقا من عام 1968 والى حلول سنة 1971 حيث تم تأميم البترول[3].
- تلتزم فرنسا بتقديم مساهمتها في تطوير الصناعة في الجزائر ورفع نسبة الاستثمار بالنسبة للشركات في عمليات التنقيب والبحث.
- الاتفاق على رفع زيادة حصة الجزائر إلى مستوى النصف في الشركة الفرنسية S.N REPAL على ان يكون مديرها جزائريا، مع الالتزام بالتنازل عن الحصة التي تمتلكها الشركة في مصنع تكرير النفط إلى نسبة 10%.
- السيطرة الكاملة للجزائر على الغاز الطبيعي، وتأكيد الملكية التامة لها بالنسبة لهذه الثروة.
- الشروع في تنفيذ نظام المشاركة التعاونية بين الطرفين الجزائري والفرنسي مناصفة بنسبة (50/50) في إطار جمعية تشاركية تسمى اختصارا باللغة الفرنسية ASCOOP .[4]
- تلتزم فرنسا في مدة 05 سنوات بتقديم قرض مالي بدون فوائد قدره 02 مليار فرنك، يتم تسديده على المدى البعيد[5]

---

[1]Mahfoud Banoun et Ali El KanzK le Hazard et l'histoire, entretien Belaid Abdeslam ,éd, enag, 1990, tome1, p341.

[2]خيري الرزقي،المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة 1890 – 1971، المرجع السابق، ص،576.

3نفسه

[4]-Gerard Destanne De Bernis,Les problèmes Pétroliers Algériens,ÉtudesInternational,institut Québécois des hautes études international, Volume 2,numéro 4,1971, p 582.

[5]Ibid, p582.

أما الهدف الحقيقي لهذا الاتفاق فهو تعزيز هيمنتها على الثروة النفطية من اجل التفاوض بقوة مستقبلا [1] ؛ لان التخلص من الهيمنة الاستعمارية ليس بالأمرالسهل، وقد تطلب ذلك اتخاذ قرارات سياسية جريئة وشجاعة بهدف الخروج من الضغوط؛ ولهذا باشرت الجزائر خطة للتخلص من اليد العاملة الاستعمارية الفرنسية؛ بسبب سيطرتها المطلقة على قطاع المحروقات في الجزائر، التي انتهجت قيادتها السياسية سياسية التأميم بصفة مرحلية[2].

وبعد فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي انطلقت عام 1969 قصد تنفيذ اتفاقية الجزائر التي تم التوصل اليها سنة 1965، إلى ان ذلك لم يفضي إلى النتائج المرجوة، فانتقلت الحكومة الجزائرية إلى مباشرة عملية تأميم الشركات الفرنسية، وتم معاينة فشل المحادثات التي تمت على مرحلتين هما:

المرحلة الاولى : بدأت بتاريخ 24 نوفمبر 1969 إلى غاية 13 جويلية .

المرحلة الثانية: انطلقت يوم 29 اوت 1970 وانتهت بتاريخ 04 فيفري 1971[3] ، وهو التاريخ الذي اوقفت فيه فرنسا المحادثات ، فجاءها الرد من الجانب الجزائري حيث تم اصدار مرسوم يوم 12 فيفري 1971 ، تم بموجبه الغاء نظام الاشتراك بالامتياز الذي حظيت به فرنسا سابقا ، وذلك بتعويضه بنظام بديل يؤسس إلى الشراكة بين الجزائر والشركات الاجنبية على اساس الخضوع للقانون التجاري، ووفق هذه المستجدات تم تأميم الشركات الاجنبية ، وصارت خاضعة للقانون التجاري الجزائري ابتداء تاريخ التأميم ، وترتب على ذلك انعكاسات أهمها:[4]

شعور الدول المستهلكة للنفط بخطورة الوضع ؛ بسبب وجود وارداتها البترولية بمنأى عن الرقابة التي تقوم بها الشركات الامريكية المسيطرة بنسبة تصل إلى80% من صناعة البترول خارج الولايات المتحدة الامريكية.[5]

---

[1] خيري الرزقي،المرجع السابق، ص،576.

[2] امينة طيبون، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2004، ص،11.

3 نفسه،ص،32.

4خيري الرزقي،المسألة، المرجع السابق، ص،577.

5 نفسه،ص،577.

اضطراب سوق النفط العلمية بسبب هذه القرارات؛ لان الرقابة صارت تحت وصاية الدول المنتجة عوض الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك من حيث الانتاج والاستغلال والتخزين والنقل[1].

صار الهدف الرئيسي للدول الوطنية المنتجة للنفط هو رفع كميات الانتاج ، وهذا مناقض لاستراتيجية الشركات الاجنبية التي ترمي إلى زيادة فوائدها المالية وجني المزيد من الاموال[2] .

ادت قرارات التأميم الذي اقدمت عليه الجزائر إلى تعديل ميزان القوى بين الدول المصدرة باعتباره مصدر قوة حقيقية في مجابهة الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات التي تتسم بنهمها الشديد إلى الاموال[3].

وبتاريخ 24 فيفري 1971 هواري بومدين رئيس مجلس الثورة إمام اطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) [4]في خطاب القاه على مسامعهم اتخاذ القرارات التالية:

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية بنسبة 51% بهدف ضمان مراقبة جزائرية فعالة لاستغلال البترول الجزائري، اما الشركات المعنية بقرار التاميمفهي: C.F.P.A , CREPS , PETROPART , SNPA , SOFRAPAL , COPAREX , OMNIREX , EVRAFREP , FRANCAREP[5]
- تأميم النقل البري لجميع الانابيب الموجودة على التراب الجزائري.
- تأميم الغاز الجزائري.[1]

عقب الإعلان عن قرار التأميم من الجانب الجزائري، صدر في شهر افريل قي ذات السنة نصوص تتعلق بجباية المحروقات على أساس الأمر رقم 17 – 11 المؤرخ في شهر افريل 1971 ، مع اعتماد الجزائر على نفس الأسلوب المنتهج في الدول الأخرى، مع تحديد كيفية تدخل

1 نفسه، ص،577.

2 نفسه، ص،577.

3 نفسه ، ص،577.

4 Albert Fitte,op cit ,pp,36-48.

5 Philippe Manin, Le déférent franco-Algérien, relatif au hydrocarbures, Annuaires Français de droit international, ANNEE1971, P ,150.

الشركات الأجنبية في عمليات البحث عن المحروقات واستغلالها على بناء على أسس التعاون الدولي[1]، وقد أطلق على قرار التأميم تسمية أول نوفمبر الاقتصادي في دلالة واضحة عن الأهمية البالغة لهذا الحدث على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي[2].

ر- رد الفعل الفرنسي على قرارتأميم البترول في 24 فيفري 1971:

بعد صدور قرارات التأميم التي اقرها هواري بومدين في 24 فيفري 1971، جاء رد الفعل الفرنسي المعبر عن رفض القرار الأحادي الجانب من طرف الجزائر وفي هذا الشأن أشاع الفرنسيون أن البترول الجزائري ردئ النوعية وان لونه احمر في إشارة إلى الشيوعية، فرد هواري بومدين بان اللون الأحمر للبترول الجزائري نابع من كونه ممزوج بدماء الشهداء [3] ، وواصلت فرنسا التصعيد حيث رفعت دعوى قضائية ضد قرارات التأميم على مستوى محكمة العدل الدولية ، بغرض إجبار الجزائر على التراجع عن موقفه والالتزام ببنود معاهدات ايفيان الموقعة في 18 مارس 1962 التي تنص على احتفاظ فرنسا بثروات باطن الأرض في الجزائر، بينما يمتلك الجزائريون ما فوق العارض فقط [4] .

ولهذه الغاية ندد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، معلنا في ذات المسألة أنه كان من المفروض أن تؤجل الجزائر القرار الصادر يوم 20 فيفري 1970 الخاص برفع سعر النفط من طرفها ، وهو القرار الذي أدى إلى وقف المفاوضات يوم 04 فيفري 1971 من طرف الفرنسيين، وصدور قرار التأميم يوم 24 فيفري سنة 1971 ، ويبرر الفرنسيون موقفهم من كون مسالة البترول ترتبط بالعلاقات الأخرى بين الطرفين،[5] وانتقلت الحكومة الفرنسية إلى إجراءات أكثر راديكالية حين قررت مقاطعة البترول الجزائري الذي قاموا بتلوينه باللون الأحمر كناية على الهيمنة الشيوعية السوفيتية على الجزائر.

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق،ص،264.

[2]JauanMartos QUSADA, Fouad Kebdani, , op, cit, p,06.

[3]اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدوليدار هومة الجزائر 2017، ص ص،123 – 169.

[4]فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص،265.

[5]Charle Saint Prot ,op ,cit,p,158

إلا أن الموقف الفرنسي لم يخلو من البراغماتية حين دعوا شركاتهم البترولية إلى اجراء مباحثات بصفة مباشرة مع الحكومة الجزائرية؛ للمحافظة على خط الرجعة ان اقتضى الأمر ذلك [1]، وأمعنت فرنسا في الانتقام من الجزائر بعد قرارات التأميم التاريخية، وامتد ذلك إلى الجلية الجزائرية في فرنسا حيث طال الاعتداء بعض العمال الجزائريين في فرنسا ، حيث تعرضوا لسوء المعاملة والعنف، وتم وقف الواردات الفرنسية من البترول الجزائري شهر افريل 1971، وواصلت فرنسا حملتها العدائية ضد الجزائر فأخذت بالتحريض علة مقاطعة البترول الجزائري، واستعملت صادرات الجزائر من النبيذ والتمر كورقة ابتزاز ولم تابه الجزائر بذلك وقامت برفع سعر البترول إلى 3.60 مع الاستعداد لدفع التعويضات المناسبة[2]

نستخلص مما سبق لنا ذكره، أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، عرفت عدة توترات بسبب العديد من الأزمات، التي شكلت تصاعدا دبلوماسيا و إعلاميا بين البلدين في المجال الاقتصادي.

وكان لتبني الجزائر موقفا مستقلا عن السياسة الفرنسية وانتهاجها النهج الاشتراكي وكذا انتمائها لحركة دول عدم الانحياز، من خلال تبنيها الحياد الإيجابي تجاه الكتلتين المتصارعتين في إطار الحرب البرادة، مكانة لدى كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

نستخلص مما سبق لنا ذكره ، بأن العلاقات الفرنسية الجزائرية ، عرفت عدة أزمات بسبب خلافات البلدين في تفسير اتفاقيات ايفيان خلال تطبيقات نصوصها على أرض الواقع ، إضافة للتحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر وتلكؤ فرنسا من التزماتها ، مما أدى الى تشنج العلاقات على عدة مستويات، انعكست سلبا على العلاقات الاقتصادية بينهما ، وأدت إلى حدوث أزمات عديدة ، حاولنا تسليط الضوء عى نماذج منها .

[1]ibid, p,158.

[2]فضيلة علاوي،المرجع السابق، ص،268.

الخـــاتـمـة

الخاتمة:

توصلنا لنتائج عديدة خلال دراستنا لموضوع أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1962- 1974،تبين لنا من خلالها ،مدى الترابط والتداخل بين المجالين السياسي والاقتصادي وصعوبة الفصل بينها، إلا في بعض الجزئيات المستقلة في حد ذاتها في ما يلي :

- بدأت المفاوضات بين وفد جبهة التحرير الوطني والوفد الفرنسي في طابع سري وشبه سري حيث استعملت فرنسا المناورات من أجل جس نبض قادة الثورة، ومعرفة طريقة تفكيرهم، بهدف القضاء على الثورة.

- تم الانتقال في مرحلة ثانية إلى مفاوضات أكثر جدية، فكان لقاء مولان الذي باء بالفشل نتيجة التصلب في وجهات النظر من الطرفين، وهذا ما دفع بالفرنسيين إلى تبني الحل العسكري، وقد كان الهدف الحقيقي من هذه المرحلة من المفاوضات جس النبض رغم الجدية التي ميزتها.

- يذهب بعض الفرنسيين إلى أن الحكومة الفرنسية كان لها الفضل في منح الاستقلال إلى الجزائر ويبررون ذلك بالصياغة الأحادية الجانب لبنود ونصوص اتفاقيات ايفيان، وبأنها وضعت الوفد الجزائري المفاوض في الأمر الواقع ، حيث اضطر للموافقة على نصوص الاتفاقيات، الا أن المتفحص لهذه النصوص ، يدرك زيف المزاعم الفرنسية عندما يقرأ عبارة التعاون المشترك الموجودة في نص الاتفاقيات، وهو ما يؤكد لنا قوة و فعالية الوفد الجزائري المفاوض الذي ترك المفاوض الفرنسي ينفسه أمام الأمر الواقع .

- حققت جبهة التحرير الوطني ، نصرا حقيقيا ، تمثل في اعتراف الحكومة الفرنسية بشرعية الجبهة، كممثل وحيد للشعب الجزائري ؛ وذلك من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات بشكل قانوني على مرأى ومسمع الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ، كما تم التشاور بين الطرفين على كيفية إجراء تقرير المصير، وتدوين ذلك رسميا ضمن بنود الاتفاقيات، وقد

إطلنا على ذلك من خلال النصوص التي أوردناها كملاحق والمستمدة من الأرشيف الفرنسي مما يضفي الصبغة القانونية على اتفاقيات ايفيان دون ان تشوبها شائبة.

- أدت استماتة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني في ميادين القتال إلى تكبد فرنسا مزيدا من الخسائر على الصعيد البشري والاقتصادي، مما خلق تذمرا في الأوساط الشعبية الفرنسية، وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى الرضوخ والاستسلام للأمر الواقع بالإمضاء على اتفاقيات ايفيان.

-حرص الوفد المفاوض الجزائري على تحقيق أهداف أبرزها ضمان وحدة وسلامة التراب الوطني، واستعادة السيادة الوطنية في جانبها السياسي إضافة إلى وحدة الشعب الجزائري ، إلا أن الوفد الفرنسي حقق الكثير من الأهداف الذي كان يصبو إليها ، على سبيل المثال ضمان حقوق وامتيازات للمستوطنين، ونيل الامتيازات في الجانب الاقتصادي، وتعد التنازلات التي قدمها الوفد الجزائري في نظر الكثير هزيمة للطرف الجزائري.

-شهدت الجزائر فجر الاستقلال أزمة سياسية خطيرة ؛ بسبب التنافس على الوصول إلى السلطة ، كانت نتائجها وخيمة ، بعد انفلات الأوضاع وحدوث المواجهات العسكرية بين الإخوة الفرقاء، نتج عنها سقوط مئات الضحايا من أفراد الشعب الواحد فيما عرف بأزمة صائفة 1962.

-أفرزت أزمة صيف 1962 واقعا سياسيا جديدا في الجزائر، تمثل ترجيح كفة قيادة الأركان المتحالفة مع أحمد بن بله على الحكومة المؤقتة ، مما أدى إلى وصول هذا الأخير إلى أعلى هرم السلطة في جزائر ما بعد الاستقلال ، وكان لذلك تأثير على المستوى الداخلي والخارجي والإقليمي.

- انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي على الصعيد السياسي والاقتصادي، كرد فعل على السياسة الاستعمارية ذات التوجهات الرأسمالية، كما تأثر ساستها بالمد الاشتراكي الذي ساد في تلك الفترة إضافة التوجه القومي المتأثر بشخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر .

-تعرضت الجزائر إلى طعنة من الأشقاء في المغرب بعد الاعتداء على حدودها الغربية، وهي حديثة العهد بالاستقلال؛ بل أن جراح الشعب الجزائري لم تندمل بعد، حيث اندلعت حرب الرمال شهر أكتوبر 1963 ؛ ورغم الانعكاسات السلبية للحرب الا نها ساهمت في عودة اللحمة الوطنية بين الجزائريين ، ونستخلص من أحداثها وتطوراتها مواقف دولية متباينة وتواطؤ فرنسي تجاه الأحداث، بإيجاد انقسمات بين بلدان المغرب العربي .

-دخلت الجزائر مرحلة من التأزم في علاقاتها مع فرنسا كادت أن تودي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، بسبب تعنت فرنسا ورفضها وقف تجاربها الذرية، إضافة إلى بروز مشكلة الأملاك الشاغرة التي خلفها المستوطنون الأوروبيون بعد فرارهم الجماعي المفاجئ، نتيجة تردي الأوضاع الأمنية عقب الجرائم التي قامت بها منظمة الجيش السري الإرهابية ضد الجزائريين والأوروبيين على حد سواء.

-استأثر الرئيس أجمد بن بله بجميع الصلاحيات وقام بتركيز السلطات في يده ، ونزع نحو الحكم الفردي ، وتميزت فترة حكمه بعلاقات متباينة مع فرنسا من المهادنة الى التأزم .

-بوصول العقيد هواري بومدين إلى السلطة وانتهاجه سياسة التأميم حدث تصعيد في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وانتهجت فرنسا سياسة الابتزاز في تعاملها مع الجزائر بالأخص في الجانب الاقتصادي ، ويظهر ذلك جليا في أزمة الأملاك الشاغرة حين هددت بتقليص حجم المساعدات المالية من اجل تعويض المستوطنين ، كم ظهر الابتزاز في أزمة النبيذ عندما قلصت فرنسا واردتها من النبيذ الجزائري.

- حاولت الجزائر التخلص من الهيمنة الفرنسية في المجال الاقتصادي بالأخص في مجال النفط، حيث قامت في 31 ديسمبر 1963، بإنشاء شركة سونا طراك لتكون بديلا للشركات الفرنسية والأجنبية التي تستغل البترول الجزائري بأثمان زهيدة.

- أتقنت الجزائر إدارة الصراع البترولي لدى الهيئات القضائية الدولية من خلال النجاح في كسب قضايا الخلاف بينها وبين الشركات الفرنسية اثر نشوب نزاع قضائي حول مد أنابيب الغاز، إلا أن الشركات أذعنت في الأخير ووافقت على الشروط الجزائرية.

- وفي نفس الإطار أرغمت الجزائر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات حول عوائد الضرائب النفطية، وتحديد السعر المرجعي للبترول يوم 25 جويلية 1965 وكان هذا الاتفاق بادرة بالنسبة للجزائر في استعادة السيطرة على ثروتها النفطية.

- يوم 24 فيفري 1971 قام الرئيس هواري بومدين بتأميم النفط الجزائري بعد فشل المفاوضات الجزائرية، وقد اعتبرت الصحافة هذا التاريخ بمثابة أول نوفمبر جديد نظرا للدلالة التي بحملها الحدث على الصعيد الوطني والإقليمي والوطني.

- أثرت انعكاسات تأميم البترول في الجزائر على بعض الدول العربية التي قامت بتأميم بترولها ، وفي هذا الشأن أقدمت كل من العراق وليبيا على نفس العملية، بعد أن استلهمت ذلك من التجربة الجزائرية.

- انعكست أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية على العلاقات الدولية في خضم الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، من خلال منافسة المصالح الفرنسية على أرض الجزائر، وتقديم المساعدة الفنية والمالية للجزائر في المجال والصناعي والاقتصادي.

- تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض نفسها على الساحة الدولية، وقد تجسد ذلك من خلال النجاح في عقد اجتماع قمة عدم الانحياز سنة 1973 بالجزائر بحضور 76 دولة عضوا في المنظمة إضافة إلى الأعضاء الملاحظين.

- استخدمت الجزائر البترول كسلاح بنجاعة كبيرة خلال الحروب العربية ضد العدو الصهيوني سواء خلال حرب 1967 وكذلك خلال سنة 1973 ، وكان الرئيس هواري بومدين اول من تفطن إلى سلاح النفط واقترح استخدامه ضد الدول الغربية التي تساند إسرائيل عل غرار فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

- تبلورت الحنكة السياسية والدبلوماسية للجزائر سنة 1974 بمشاركة الرئيس هواري بومدين في أشغال الجمعية العانة للأمم المتحدة، حيث دعا هذا الأخير إلى إرساء نظام عالمي

جديد يقوم على أساس العدالة في توزيع الثروة واستغلالها بعد انهيار نظام **بروتنوولز** المالي، قد أعرب الرئيس هواري بومدين عن امتعاضه وتذمره من الوضع القائم .

المـــلاحـــق

الملحق رقم 1: النص الأصلي لاتفاقيات ايفيان (نماذج من المواد)

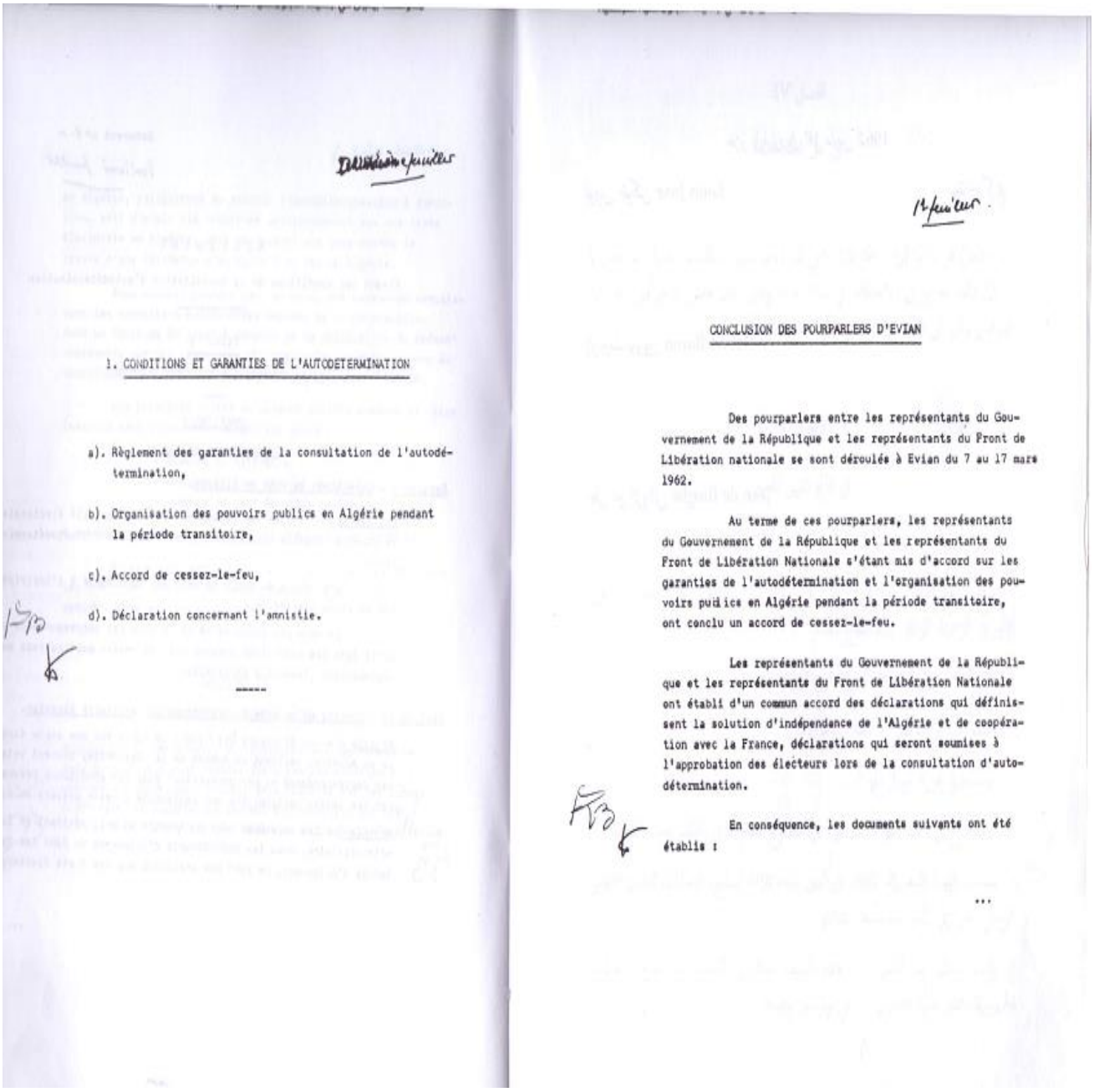

1. CONDITIONS ET GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION

a). Règlement des garanties de la consultation de l'autodétermination,

b). Organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire,

c). Accord de cessez-le-feu,

d). Déclaration concernant l'amnistie.

CONCLUSION DES POURPARLERS D'EVIAN

Des pourparlers entre les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération nationale se sont déroulés à Evian du 7 au 17 mars 1962.

Au terme de ces pourparlers, les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération Nationale s'étant mis d'accord sur les garanties de l'autodétermination et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire, ont conclu un accord de cessez-le-feu.

Les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération Nationale ont établi d'un commun accord des déclarations qui définissent la solution d'indépendance de l'Algérie et de coopération avec la France, déclarations qui seront soumises à l'approbation des électeurs lors de la consultation d'autodétermination.

En conséquence, les documents suivants ont été établis :

...

المصدر :النص الكامل والاصلي لاتفاقيات ايفيان ، المصدر كتاب نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان. المؤلف موريس فايس.

Document n° 1.a

en Algérie, participent au scrutin d'autodétermination à condition, soit d'avoir été inscrites antérieurement sur une liste électorale en Algérie, soit de fournir par tous moyens la preuve d'une résidence d'au moins cinq ans en Algérie.

Pour pouvoir prendre part au vote, les personnes remplissant les conditions sus-énoncées doivent se faire inscrire, dans un délai de 80 jours à compter de la publication du présent règlement, sur une liste spéciale temporaire ouverte, en vue du scrutin d'autodétermination, dans chaque commune d'Algérie.

Les personnes visées au présent article peuvent se faire inscrire dans l'une des communes suivantes :

- commune de naissance,
- commune de leur dernier domicile,
- commune de leur dernière résidence,

à condition que cette résidence ait été de 6 mois au moins.

Elles votent par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui règlementent cette matière en Algérie.

CHAPITRE II

Dispositions particulières

Article 4 - Les militaires du contingent qui, au moment de leur incorporation, ne remplissaient pas les conditions de résidence requises pour pouvoir être inscrits sur les listes électorales en Algérie, ne peuvent être inscrits sur ces listes. Ceux qui s'y trouvent déjà inscrits sont rayés d'office.

...

REGLEMENT

fixant les conditions de la consultation d'autodétermination

TITRE I

DE LA COMPOSITION DU CORPS ELECTORAL

CHAPITRE I

Dispositions générales

Section I - Conditions de vote en Algérie.

Article Ier - Toutes les personnes ayant la capacité électorale et résidant en Algérie participent à la consultation d'autodétermination.

L'exercice du droit de vote est subordonné à l'inscription sur la liste électorale.

Le vote par procuration et le vote par correspondance sont admis dans les conditions prévues par les textes particuliers qui en réglementent l'exercice en Algérie.

Section II - Conditions de vote à l'extérieur du territoire algérien.

Article 2 - Les électeurs qui, étant inscrits sur une liste électorale en Algérie, résident en dehors de ce territoire, peuvent voter par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière en Algérie.

Article 3 - Les personnes nées en Algérie et qui, résidant en France métropolitaine, dans les départements d'outre-mer ou dans les territoires d'outre-mer, ne sont pas inscrites sur une liste électorale

...

Article 7 - La Commission proposera les mesures à prendre aux instances des deux parties; notamment en ce qui concerne :

- la solution des incidents relevés, après avoir procédé à une enquête sur pièces;
- la résolution des difficultés qui n'auraient pu être réglées sur le plan local.

Article 8 - Chacune des deux parties est représentée au sein de cette Commission par un officier supérieur et au maximum dix membres, personnel de secrétariat compris.

Article 9 - Le siège de la Commission mixte du cessez-le-feu sera fixé à Rocher Noir.

Article 10 - Dans les départements, la Commission mixte du cessez-le-feu sera représentée, si les nécessités l'imposent, par des commissions locales composées de deux membres pour chacune des parties, qui fonctionneront selon les mêmes principes.

Article 11 - Tous les prisonniers faits au combat détenus par chacune des parties au moment de l'entrée en vigueur du cessez-le-feu, seront libérés ; ils seront remis dans les 20 jours à dater du cessez-le-feu aux autorités désignées à cet effet.

Les deux parties informeront le Comité International de la Croix-Rouge du lieu du stationnement de leurs prisonniers et de toutes les mesures prises en faveur de leur libération.

Document n° 1 - c.

ACCORD DE CESSEZ-LE-FEU

Article 1er - Il sera mis fin aux opérations militaires et à toute action armée sur l'ensemble du territoire algérien le 19 mars 1962 à Douze heures

Article 2 - Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violence collective et individuelle.

Toute action clandestine et contraire à l'ordre public devra prendre fin.

Article 3 - Les forces combattantes du F.L.N. existant au jour du cessez-le-feu se stabiliseront à l'intérieur des régions correspondant à leur implantation actuelle.

Les déplacements individuels des membres de ces forces en dehors de leur région de stationnement, se feront sans armes.

Article 4 - Les forces françaises stationnées aux frontières ne se retireront pas avant la proclamation des résultats de l'autodétermination.

Article 5 - Les plans de stationnement de l'armée française en Algérie prévoiront les mesures nécessaires pour éviter tout contact entre les forces.

Article 6 - En vue de régler les problèmes relatifs à l'application du cessez-le-feu, il est créé une Commission mixte de cessez-le-feu.

...

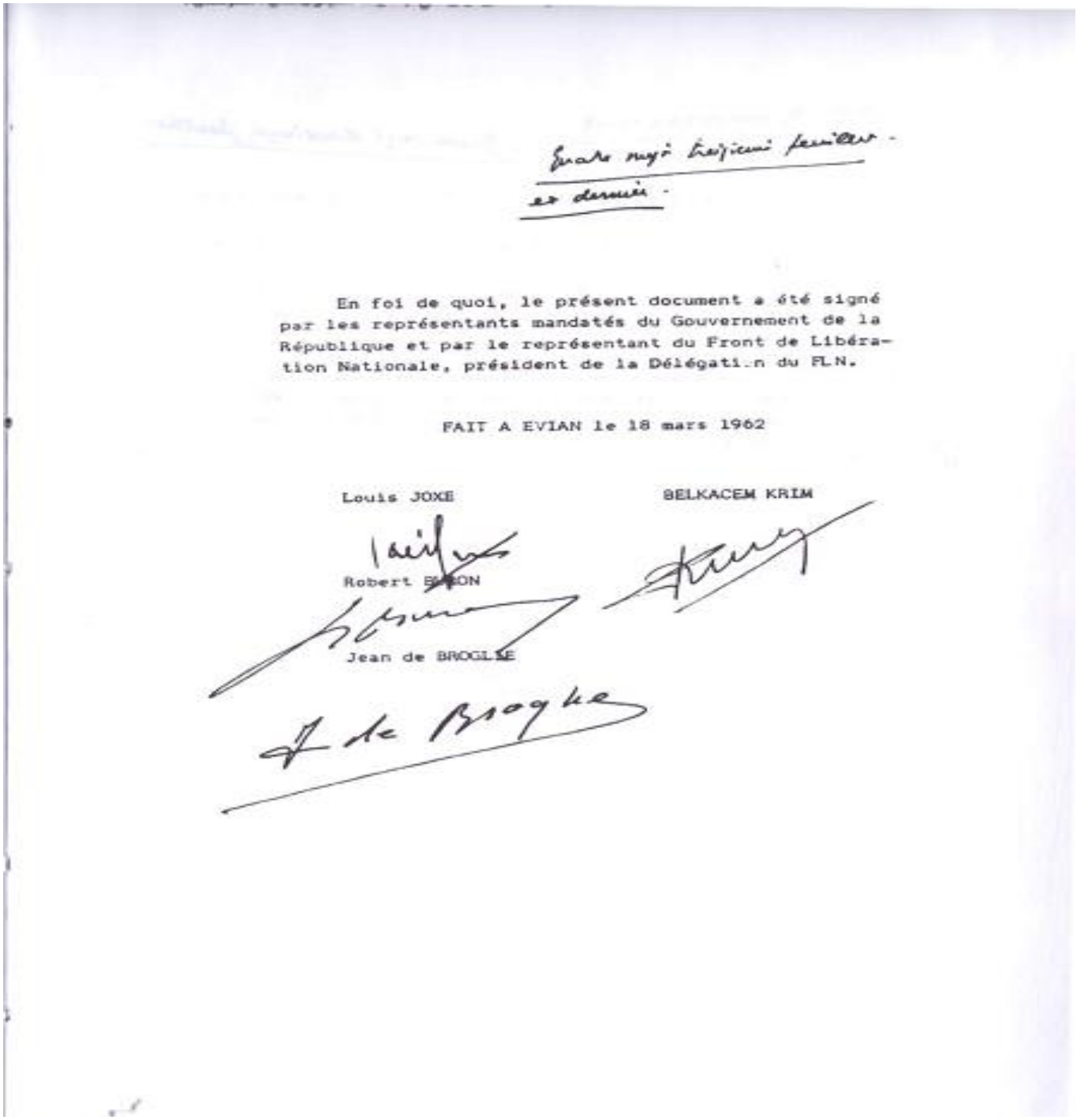

Fait trois exemplaires originaux, le dernier.

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE

BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

المصدر :النص الكامل والاصلي لاتفاقيات ايفيان ، المصدر كتاب نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان. المؤلف موريس فايس.

الملحق رقم2 : بيان عام لاتفاقيات ايفيان

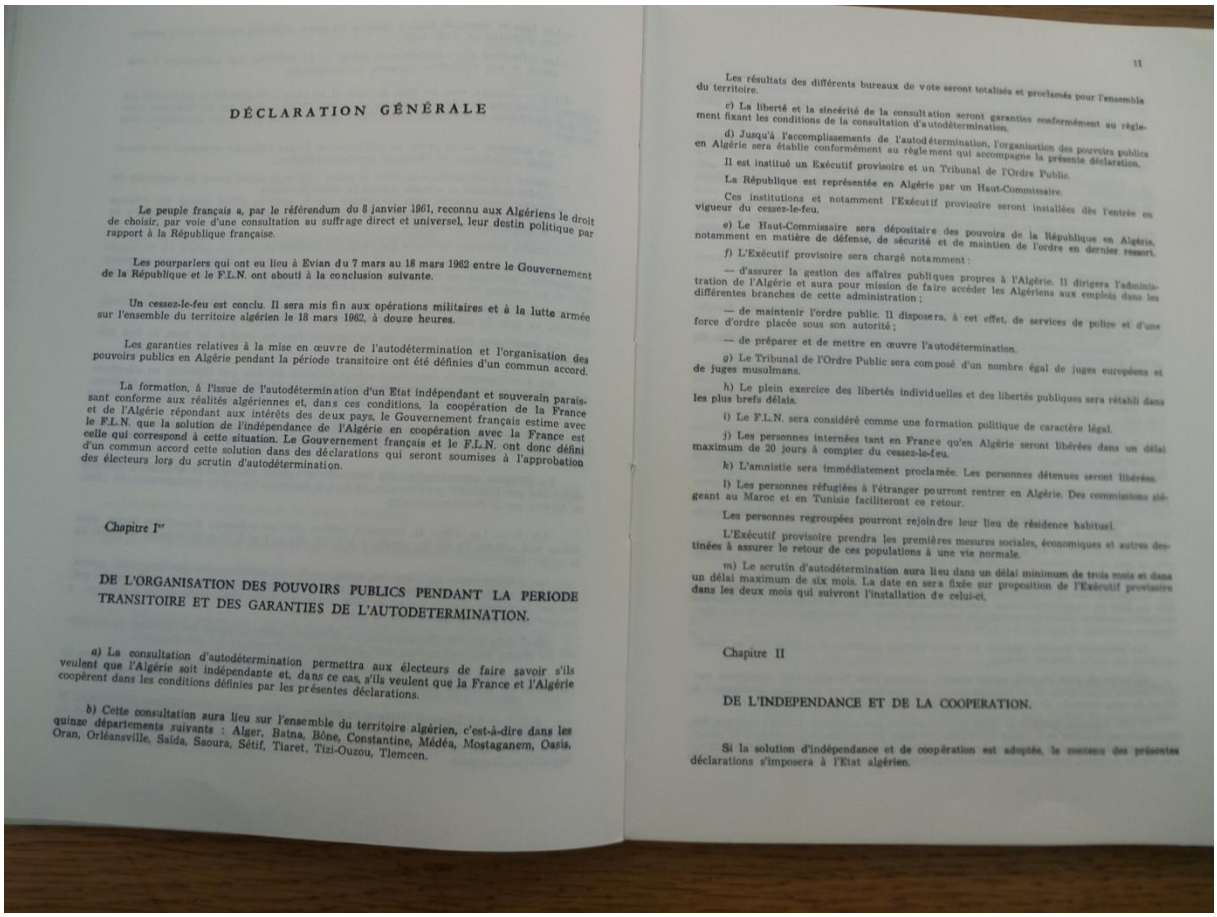

DÉCLARATION GÉNÉRALE

Le peuple français a, par le référendum du 8 janvier 1961, reconnu aux Algériens le droit de choisir, par voie d'une consultation au suffrage direct et universel, leur destin politique par rapport à la République française.

Les pourparlers qui ont eu lieu à Evian du 7 mars au 18 mars 1962 entre le Gouvernement de la République et le F.L.N. ont abouti à la conclusion suivante.

Un cessez-le-feu est conclu. Il sera mis fin aux opérations militaires et à la lutte armée sur l'ensemble du territoire algérien le 18 mars 1962, à douze heures.

Les garanties relatives à la mise en œuvre de l'autodétermination et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire ont été définies d'un commun accord.

La formation, à l'issue de l'autodétermination d'un Etat indépendant et souverain parfaitement conforme aux réalités algériennes et, dans ces conditions, la coopération de la France et de l'Algérie répondant aux intérêts des deux pays, le Gouvernement français estime avec le F.L.N. que la solution de l'indépendance de l'Algérie en coopération avec la France est celle qui correspond à cette situation. Le Gouvernement français et le F.L.N. ont donc défini d'un commun accord cette solution dans des déclarations qui seront soumises à l'approbation des électeurs lors du scrutin d'autodétermination.

Chapitre Ier

DE L'ORGANISATION DES POUVOIRS PUBLICS PENDANT LA PERIODE TRANSITOIRE ET DES GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION.

a) La consultation d'autodétermination permettra aux électeurs de faire savoir s'ils veulent que l'Algérie soit indépendante et, dans ce cas, s'ils veulent que la France et l'Algérie coopèrent dans les conditions définies par les présentes déclarations.

b) Cette consultation aura lieu sur l'ensemble du territoire algérien, c'est-à-dire dans les quinze départements suivants : Alger, Batna, Bône, Constantine, Médéa, Mostaganem, Oasis, Oran, Orléansville, Saïda, Saoura, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen.

11

Les résultats des différents bureaux de vote seront totalisés et proclamés pour l'ensemble du territoire.

c) La liberté et la sincérité de la consultation seront garanties conformément au règlement fixant les conditions de la consultation d'autodétermination.

d) Jusqu'à l'accomplissements de l'autodétermination, l'organisation des pouvoirs publics en Algérie sera établie conformément au règlement qui accompagne la présente déclaration.

Il est institué un Exécutif provisoire et un Tribunal de l'Ordre Public.

La République est représentée en Algérie par un Haut-Commissaire.

Ces institutions et notamment l'Exécutif provisoire seront installées dès l'entrée en vigueur du cessez-le-feu.

e) Le Haut-Commissaire sera dépositaire des pouvoirs de la République en Algérie, notamment en matière de défense, de sécurité et de maintien de l'ordre en dernier ressort.

f) L'Exécutif provisoire sera chargé notamment :

— d'assurer la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie. Il dirigera l'administration de l'Algérie et aura pour mission de faire accéder les Algériens aux emplois dans les différentes branches de cette administration ;

— de maintenir l'ordre public. Il disposera, à cet effet, de services de police et d'une force d'ordre placée sous son autorité ;

— de préparer et de mettre en œuvre l'autodétermination.

g) Le Tribunal de l'Ordre Public sera composé d'un nombre égal de juges européens et de juges musulmans.

h) Le plein exercice des libertés individuelles et des libertés publiques sera rétabli dans les plus brefs délais.

i) Le F.L.N. sera considéré comme une formation politique de caractère légal.

j) Les personnes internées tant en France qu'en Algérie seront libérées dans un délai maximum de 20 jours à compter du cessez-le-feu.

k) L'amnistie sera immédiatement proclamée. Les personnes détenues seront libérées.

l) Les personnes réfugiées à l'étranger pourront rentrer en Algérie. Des commissions siégeant au Maroc et en Tunisie faciliteront ce retour.

Les personnes regroupées pourront rejoindre leur lieu de résidence habituel.

L'Exécutif provisoire prendra les premières mesures sociales, économiques et autres destinées à assurer le retour de ces populations à une vie normale.

m) Le scrutin d'autodétermination aura lieu dans un délai minimum de trois mois et dans un délai maximum de six mois. La date en sera fixée sur proposition de l'Exécutif provisoire dans les deux mois qui suivront l'installation de celui-ci.

Chapitre II

DE L'INDEPENDANCE ET DE LA COOPERATION.

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée, le contenu des présentes déclarations s'imposera à l'Etat algérien.

المصدر.- -Archives ministère des affaires étrangères et européenne , boite 29 QO/ N°8 .Service de liaison avec l Algérie, 1957/1966.

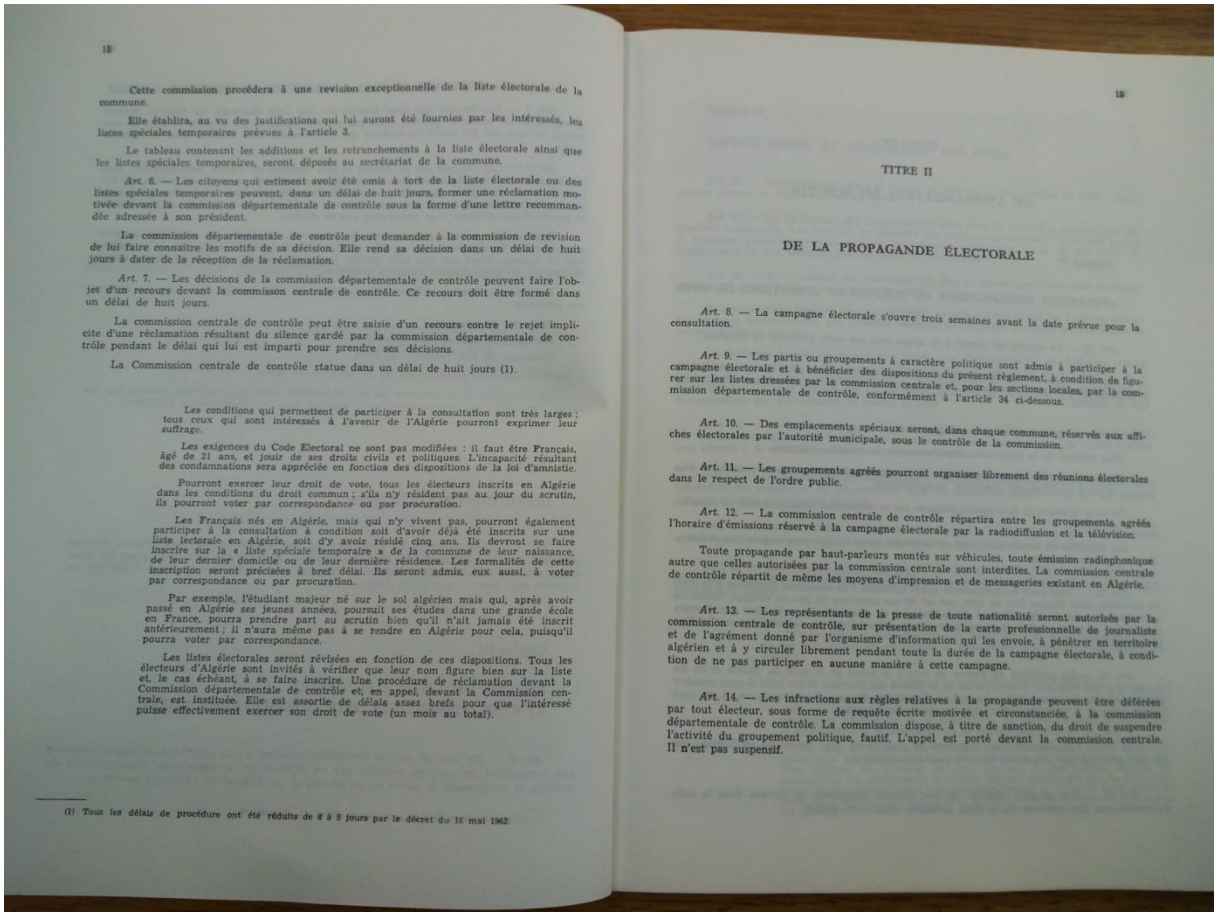

18

Cette commission procèdera à une revision exceptionnelle de la liste électorale de la commune.

Elle établira, au vu des justifications qui lui auront été fournies par les intéressés, les listes spéciales temporaires prévues à l'article 3.

Le tableau contenant les additions et les retranchements à la liste électorale ainsi que les listes spéciales temporaires, seront déposés au secrétariat de la commune.

Art. 6. — Les citoyens qui estiment avoir été omis à tort de la liste électorale ou des listes spéciales temporaires peuvent, dans un délai de huit jours, former une réclamation motivée devant la commission départementale de contrôle sous la forme d'une lettre recommandée adressée à son président.

La commission départementale de contrôle peut demander à la commission de revision de lui faire connaître les motifs de sa décision. Elle rend sa décision dans un délai de huit jours à dater de la réception de la réclamation.

Art. 7. — Les décisions de la commission départementale de contrôle peuvent faire l'objet d'un recours devant la commisson centrale de contrôle. Ce recours doit être formé dans un délai de huit jours.

La commission centrale de contrôle peut être saisie d'un recours contre le rejet implicite d'une réclamation résultant du silence gardé par la commission départementale de contrôle pendant le délai qui lui est imparti pour prendre ses décisions.

La Commission centrale de contrôle statue dans un délai de huit jours (1).

Les conditions qui permettent de participer à la consultation sont très larges ; tous ceux qui sont intéressés à l'avenir de l'Algérie pourront exprimer leur suffrage.

Les exigences du Code Electoral ne sont pas modifiées : il faut être Français, âgé de 21 ans, et jouir de ses droits civils et politiques. L'incapacité résultant des condamnations sera appréciée en fonction des dispositions de la loi d'amnistie.

Pourront exercer leur droit de vote, tous les électeurs inscrits en Algérie dans les conditions du droit commun ; s'ils n'y résident pas au jour du scrutin, ils pourront voter par correspondance ou par procuration.

Les Français nés en Algérie, mais qui n'y vivent pas, pourront également participer à la consultation à condition soit d'avoir déjà été inscrits sur une liste lectorale en Algérie, soit d'y avoir résidé cinq ans. Ils devront se faire inscrire sur la « liste spéciale temporaire » de la commune de leur naissance, de leur dernier domicile ou de leur dernière résidence. Les formalités de cette inscription seront précisées à bref délai. Ils seront admis, eux aussi, à voter par correspondance ou par procuration.

Par exemple, l'étudiant majeur né sur le sol algérien mais qui, après avoir passé en Algérie ses jeunes années, poursuit ses études dans une grande école en France, pourra prendre part au scrutin bien qu'il n'ait jamais été inscrit antérieurement ; il n'aura même pas à se rendre en Algérie pour cela, puisqu'il pourra voter par correspondance.

Les listes électorales seront révisées en fonction de ces dispositions. Tous les électeurs d'Algérie sont invités à vérifier que leur nom figure bien sur la liste et, le cas échéant, à se faire inscrire. Une procédure de réclamation devant la Commission départementale de contrôle et, en appel, devant la Commission centrale, est instituée. Elle est assortie de délais assez brefs pour que l'intéressé puisse effectivement exercer son droit de vote (un mois au total).

(1) Tous les délais de procédure ont été réduits de 8 à 5 jours par le décret du 16 mai 1962.

19

TITRE II

DE LA PROPAGANDE ÉLECTORALE

Art. 8. — La campagne électorale s'ouvre trois semaines avant la date prévue pour la consultation.

Art. 9. — Les partis ou groupements à caractère politique sont admis à participer à la campagne électorale et à bénéficier des dispositions du présent règlement, à condition de figurer sur les listes dressées par la commission centrale et, pour les sections locales, par la commission départementale de contrôle, conformément à l'article 34 ci-dessous.

Art. 10. — Des emplacements spéciaux seront, dans chaque commune, réservés aux affiches électorales par l'autorité municipale, sous le contrôle de la commission.

Art. 11. — Les groupements agréés pourront organiser librement des réunions électorales dans le respect de l'ordre public.

Art. 12. — La commission centrale de contrôle répartira entre les groupements agréés l'horaire d'émissions réservé à la campagne électorale par la radiodiffusion et la télévision.

Toute propagande par haut-parleurs montés sur véhicules, toute émission radiophonique autre que celles autorisées par la commission centrale sont interdites. La commission centrale de contrôle répartit de même les moyens d'impression et de messageries existant en Algérie.

Art. 13. — Les représentants de la presse de toute nationalité seront autorisés par la commission centrale de contrôle, sur présentation de la carte professionnelle de journaliste et de l'agrément donné par l'organisme d'information qui les envoie, à pénétrer en territoire algérien et à y circuler librement pendant toute la durée de la campagne électorale, à condition de ne pas participer en aucune manière à cette campagne.

Art. 14. — Les infractions aux règles relatives à la propagande peuvent être déférées par tout électeur, sous forme de requête écrite motivée et circonstanciée, à la commission départementale de contrôle. La commission dispose, à titre de sanction, du droit de suspendre l'activité du groupement politique, fautif. L'appel est porté devant la commission centrale. Il n'est pas suspensif.

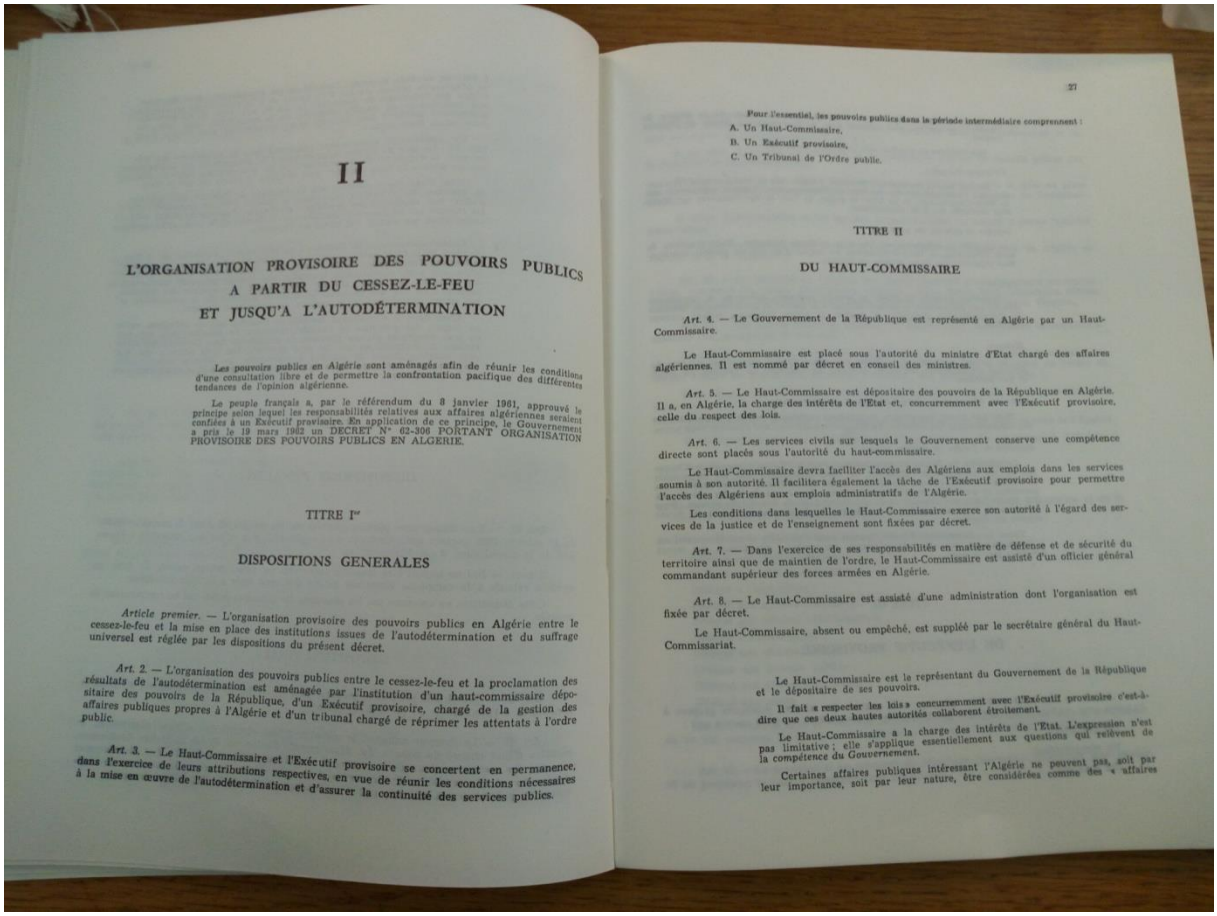

II

L'ORGANISATION PROVISOIRE DES POUVOIRS PUBLICS
A PARTIR DU CESSEZ-LE-FEU
ET JUSQU'A L'AUTODÉTERMINATION

Les pouvoirs publics en Algérie sont aménagés afin de réunir les conditions d'une consultation libre et de permettre la confrontation pacifique des différentes tendances de l'opinion algérienne.

Le peuple français a, par le référendum du 8 janvier 1961, approuvé le principe selon lequel les responsabilités relatives aux affaires algériennes seraient confiées à un Exécutif provisoire. En application de ce principe, le Gouvernement a pris le 19 mars 1962 un DECRET N° 62-306 PORTANT ORGANISATION PROVISOIRE DES POUVOIRS PUBLICS EN ALGERIE.

TITRE Ier

DISPOSITIONS GENERALES

Article premier. — L'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie entre le cessez-le-feu et la mise en place des institutions issues de l'autodétermination et du suffrage universel est réglée par les dispositions du présent décret.

Art. 2. — L'organisation des pouvoirs publics entre le cessez-le-feu et la proclamation des résultats de l'autodétermination est aménagée par l'institution d'un haut-commissaire dépositaire des pouvoirs de la République, d'un Exécutif provisoire, chargé de la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie et d'un tribunal chargé de réprimer les attentats à l'ordre public.

Art. 3. — Le Haut-Commissaire et l'Exécutif provisoire se concertent en permanence, dans l'exercice de leurs attributions respectives, en vue de réunir les conditions nécessaires à la mise en œuvre de l'autodétermination et d'assurer la continuité des services publics.

27

Pour l'essentiel, les pouvoirs publics dans la période intermédiaire comprennent :
A. Un Haut-Commissaire,
B. Un Exécutif provisoire,
C. Un Tribunal de l'Ordre public.

TITRE II

DU HAUT-COMMISSAIRE

Art. 4. — Le Gouvernement de la République est représenté en Algérie par un Haut-Commissaire.

Le Haut-Commissaire est placé sous l'autorité du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes. Il est nommé par décret en conseil des ministres.

Art. 5. — Le Haut-Commissaire est dépositaire des pouvoirs de la République en Algérie. Il a, en Algérie, la charge des intérêts de l'Etat et, concurremment avec l'Exécutif provisoire, celle du respect des lois.

Art. 6. — Les services civils sur lesquels le Gouvernement conserve une compétence directe sont placés sous l'autorité du haut-commissaire.

Le Haut-Commissaire devra faciliter l'accès des Algériens aux emplois dans les services soumis à son autorité. Il facilitera également la tâche de l'Exécutif provisoire pour permettre l'accès des Algériens aux emplois administratifs de l'Algérie.

Les conditions dans lesquelles le Haut-Commissaire exerce son autorité à l'égard des services de la justice et de l'enseignement sont fixées par décret.

Art. 7. — Dans l'exercice de ses responsabilités en matière de défense et de sécurité du territoire ainsi que de maintien de l'ordre, le Haut-Commissaire est assisté d'un officier général commandant supérieur des forces armées en Algérie.

Art. 8. — Le Haut-Commissaire est assisté d'une administration dont l'organisation est fixée par décret.

Le Haut-Commissaire, absent ou empêché, est suppléé par le secrétaire général du Haut-Commissariat.

Le Haut-Commissaire est le représentant du Gouvernement de la République et le dépositaire de ses pouvoirs.

Il fait « respecter les lois » concurremment avec l'Exécutif provisoire c'est-à-dire que ces deux hautes autorités collaborent étroitement.

Le Haut-Commissaire a la charge des intérêts de l'Etat. L'expression n'est pas limitative ; elle s'applique essentiellement aux questions qui relèvent de la compétence du Gouvernement.

Certaines affaires publiques intéressant l'Algérie ne peuvent pas, soit par leur importance, soit par leur nature, être considérées comme des « affaires

المصدر.- Archives ministère des affaires étrangères et européenne , boite 29 -

QO/ N°8 .service de liaison avec l Algérie, 1957/1966.

الملحق رقم 3 : تقرير السفير الفرنسي جانيني عن الأوضاع في الجزائر عام 1962

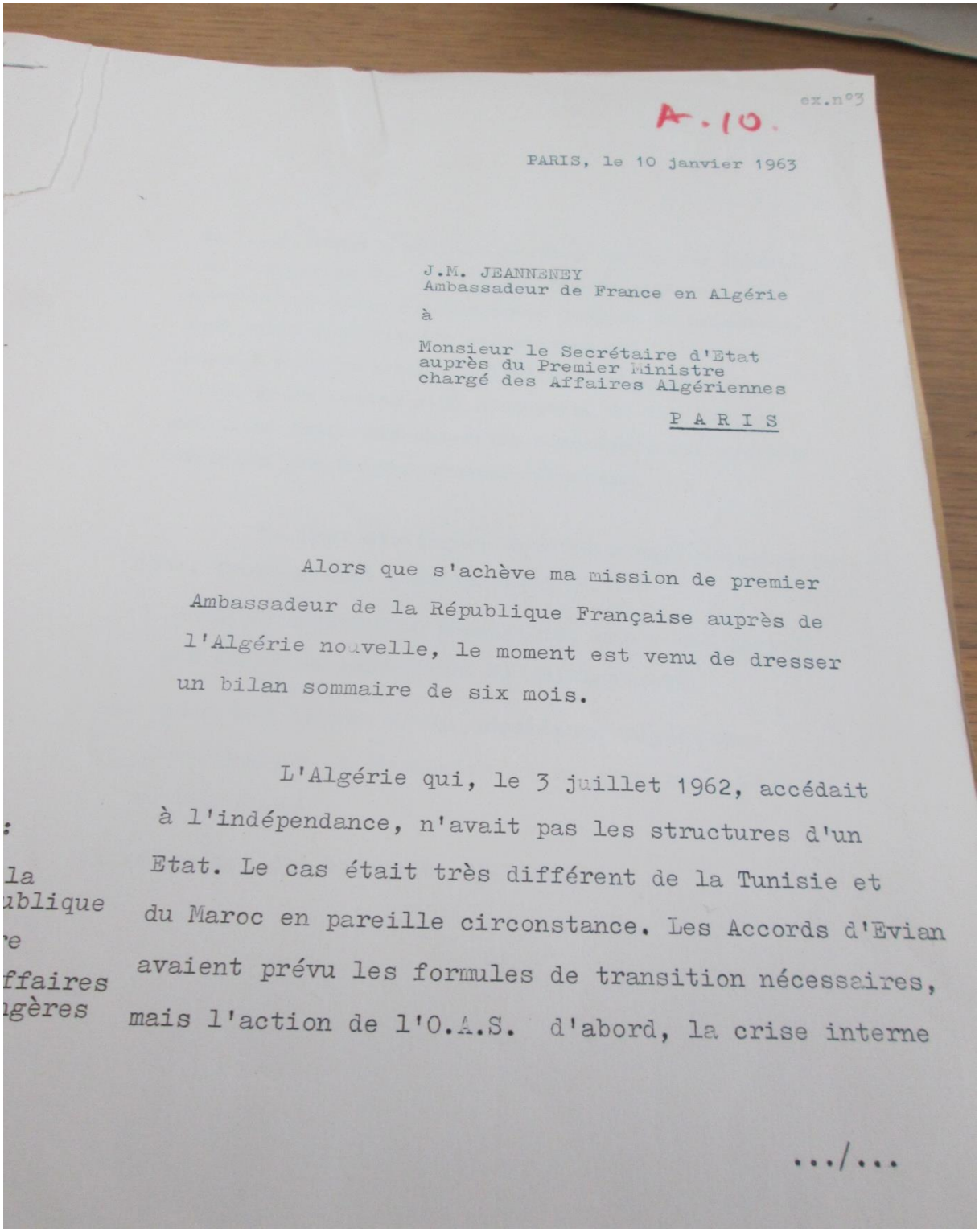

ex.n°3

A.10.

PARIS, le 10 janvier 1963

J.M. JEANNENEY
Ambassadeur de France en Algérie

à

Monsieur le Secrétaire d'Etat
auprès du Premier Ministre
chargé des Affaires Algériennes

PARIS

Alors que s'achève ma mission de premier Ambassadeur de la République Française auprès de l'Algérie nouvelle, le moment est venu de dresser un bilan sommaire de six mois.

L'Algérie qui, le 3 juillet 1962, accédait à l'indépendance, n'avait pas les structures d'un Etat. Le cas était très différent de la Tunisie et du Maroc en pareille circonstance. Les Accords d'Evian avaient prévu les formules de transition nécessaires, mais l'action de l'O.A.S. d'abord, la crise interne

.../...

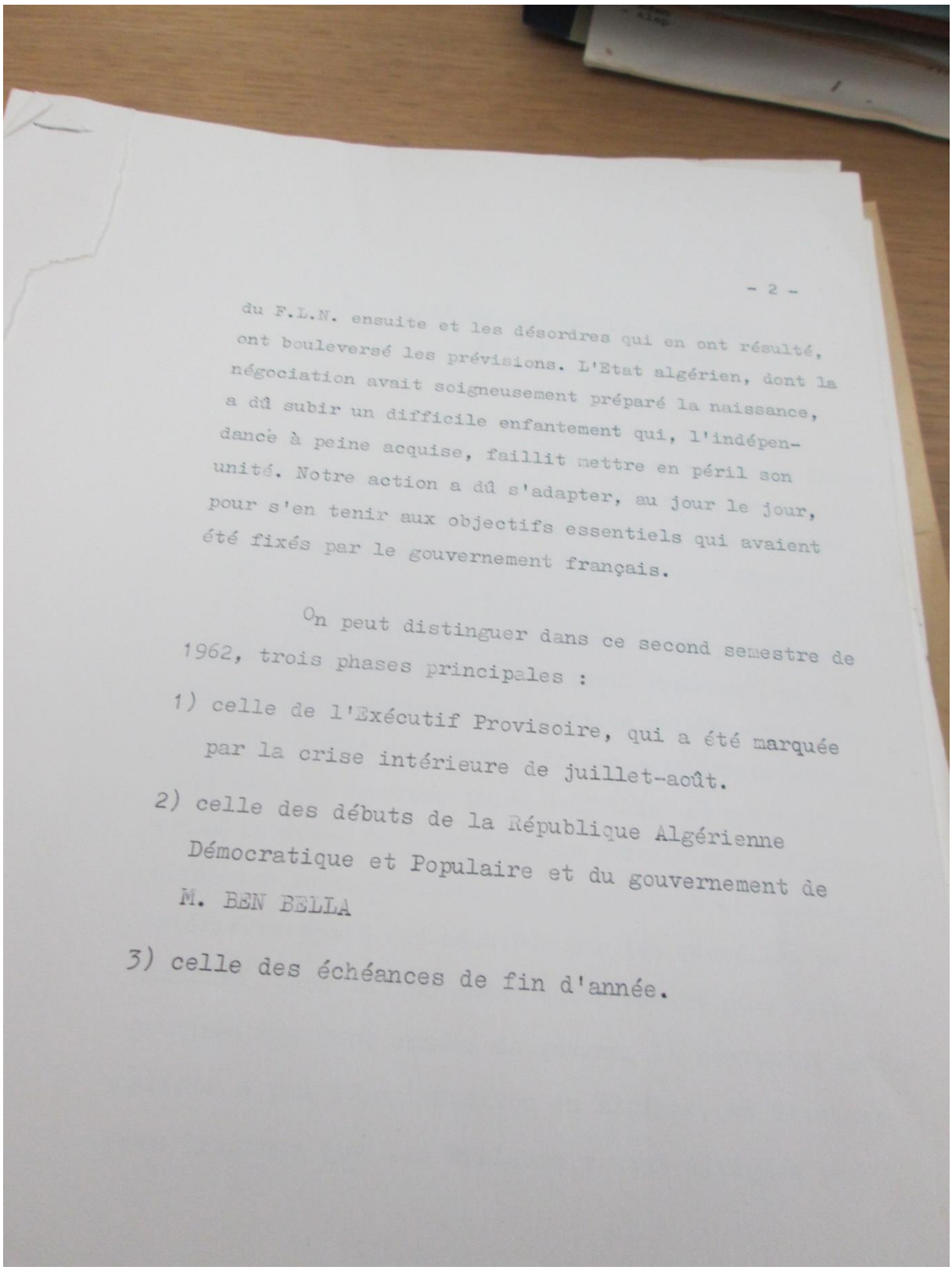

du F.L.N. ensuite et les désordres qui en ont résulté, ont bouleversé les prévisions. L'Etat algérien, dont la négociation avait soigneusement préparé la naissance, a dû subir un difficile enfantement qui, l'indépendance à peine acquise, faillit mettre en péril son unité. Notre action a dû s'adapter, au jour le jour, pour s'en tenir aux objectifs essentiels qui avaient été fixés par le gouvernement français.

On peut distinguer dans ce second semestre de 1962, trois phases principales :

1) celle de l'Exécutif Provisoire, qui a été marquée par la crise intérieure de juillet-août.

2) celle des débuts de la République Algérienne Démocratique et Populaire et du gouvernement de M. BEN BELLA

3) celle des échéances de fin d'année.

I - La période de l'Exécutif Provisoire
(3 juillet - 25 septembre)

Quand l'Ambassade s'installe à Rocher-Noir le 6 juillet 1962, il est prévu qu'elle aura comme interlocuteur l'Exécutif Provisoire institué par les Accords d'Evian. Son Président, M. FARES, reçoit, le 7 juillet, les lettres de créance de l' Ambassadeur de France.

Le G.P.R.A. devait, de son côté, prendre en mains l'appareil intérieur du parti et assumer, en attendant les élections, la direction politique du pays. Mais le conflit qui couvait en son sein éclate brusquement dès les premiers jours de juillet et provoque une crise ouverte. La lutte pour le pouvoir met aux prises plusieurs factions issues du F.L.N. dont l'organisation extérieure avait été déchirée par les querelles de personne. Leur affrontement est d'autant plus vain qu'après ces sept années de guerre, le mouvement nationaliste a peu d'implantation en Algérie, et d'autant plus tragique que les Willayas y sont dirigées par

.../...

des chefs de bande sans envergure. Pendant deux mois il n'y a plus en Algérie d'autorité politique. L'administration s'effondre. Le pays sombre dans l'anarchie. La grande peur qui en juin avait provoqué le départ en masse des Français n'est point calmée. Leur exode continue.

L'action de l'Ambassade s'inspire alors d'une triple préoccupation :

- tenter d'assurer la sécurité des personnes et des biens de la Colonie Française.

- aider l'Exécutif Provisoire à mettre en place l'administration du nouvel Etat et définir avec lui les règles de la coopération prévue par les Accord d'Evian.

-favoriser le règlement du conflit politique intérieur et l'instauration d'un pouvoir central.

1 - Dans le désordre général, la préoccupation première de l'Ambassade et des Consulats,

.../...

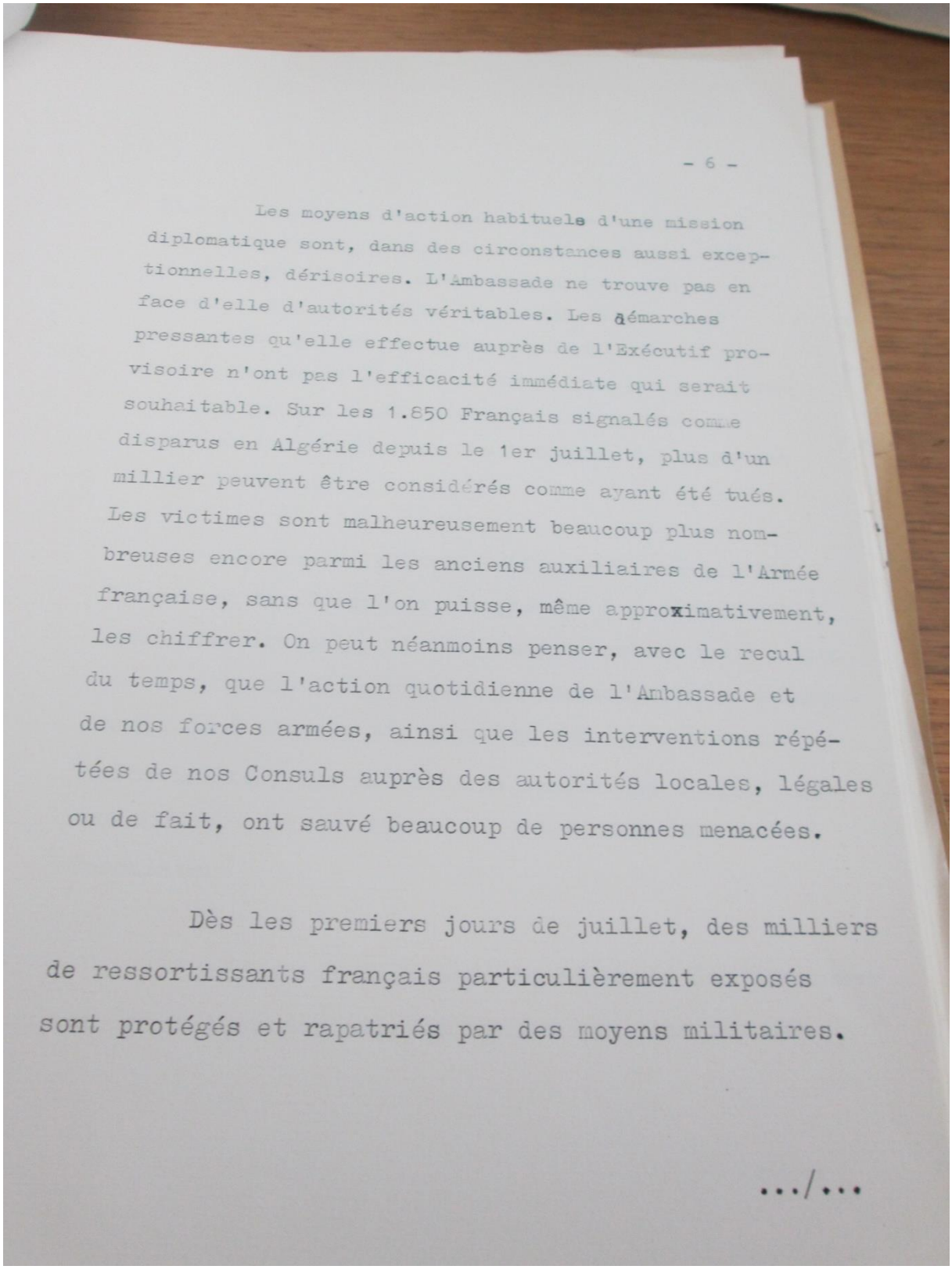

- 6 -

Les moyens d'action habituels d'une mission diplomatique sont, dans des circonstances aussi exceptionnelles, dérisoires. L'Ambassade ne trouve pas en face d'elle d'autorités véritables. Les démarches pressantes qu'elle effectue auprès de l'Exécutif provisoire n'ont pas l'efficacité immédiate qui serait souhaitable. Sur les 1.650 Français signalés comme disparus en Algérie depuis le 1er juillet, plus d'un millier peuvent être considérés comme ayant été tués. Les victimes sont malheureusement beaucoup plus nombreuses encore parmi les anciens auxiliaires de l'Armée française, sans que l'on puisse, même approximativement, les chiffrer. On peut néanmoins penser, avec le recul du temps, que l'action quotidienne de l'Ambassade et de nos forces armées, ainsi que les interventions répétées de nos Consuls auprès des autorités locales, légales ou de fait, ont sauvé beaucoup de personnes menacées.

Dès les premiers jours de juillet, des milliers de ressortissants français particulièrement exposés sont protégés et rapatriés par des moyens militaires.

.../...

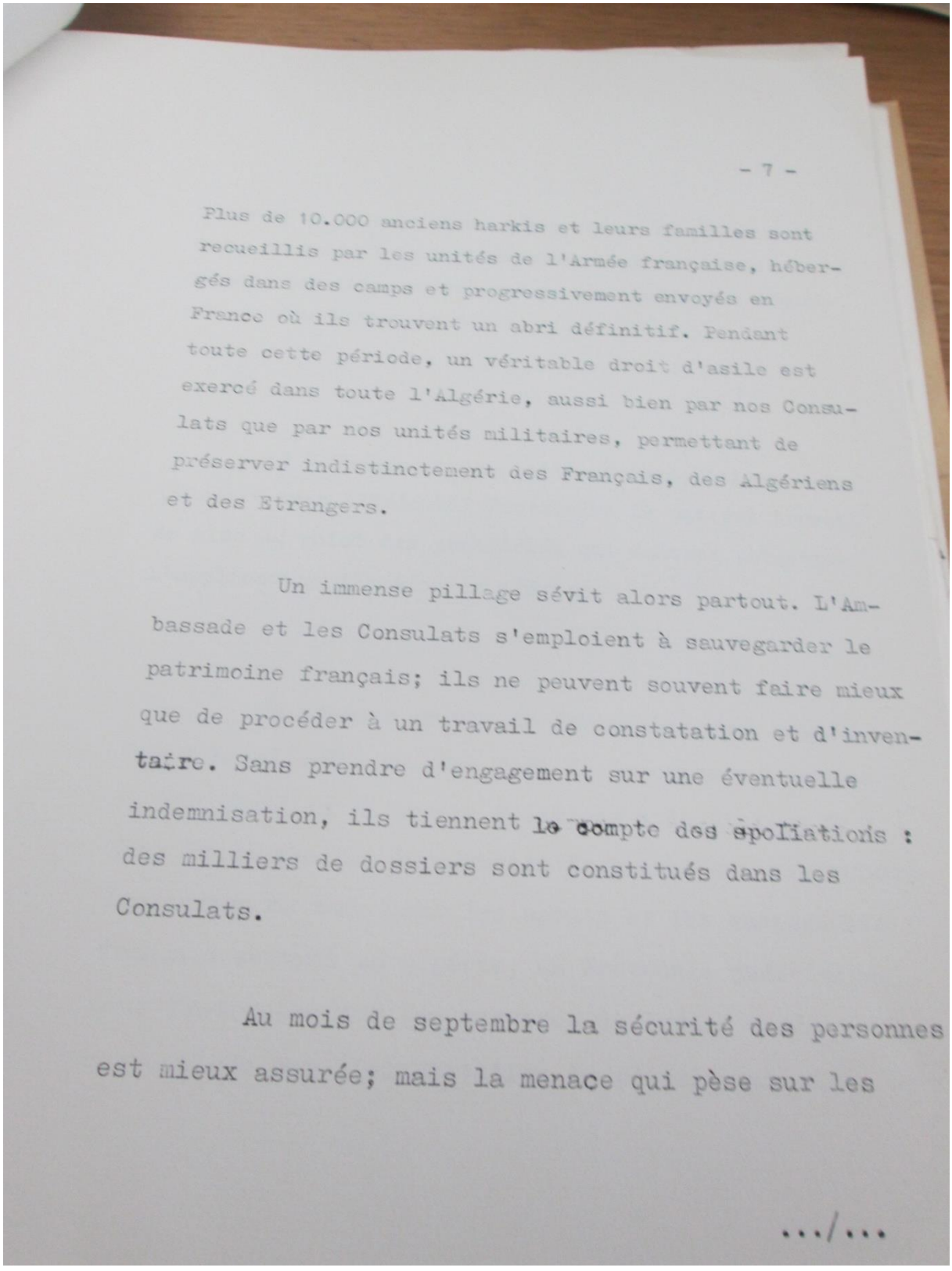

- 7 -

Plus de 10.000 anciens harkis et leurs familles sont recueillis par les unités de l'Armée française, hébergés dans des camps et progressivement envoyés en France où ils trouvent un abri définitif. Pendant toute cette période, un véritable droit d'asile est exercé dans toute l'Algérie, aussi bien par nos Consulats que par nos unités militaires, permettant de préserver indistinctement des Français, des Algériens et des Etrangers.

Un immense pillage sévit alors partout. L'Ambassade et les Consulats s'emploient à sauvegarder le patrimoine français; ils ne peuvent souvent faire mieux que de procéder à un travail de constatation et d'inventaire. Sans prendre d'engagement sur une éventuelle indemnisation, ils tiennent le compte des spoliations : des milliers de dossiers sont constitués dans les Consulats.

Au mois de septembre la sécurité des personnes est mieux assurée; mais la menace qui pèse sur les

.../...

biens de la Colonie française persiste en prenant une forme nouvelle : la réglementation sur les biens vacants substitue au brigandage une spoliation organisée et même officialisée.

2 - Pendant toute cette période, l'Ambassade poursuit avec l'Exécutif Provisoire le patient travail de mise au point des protocoles qui doivent permettre l'application des Accords d'Evian.

Un premier groupe de Protocoles sont signés à Paris le 28 août, au plus fort de la crise qui oppose M. BEN BELLA et le Bureau Politique à la Willaya IV : deux Protocoles de Coopération Technique qui constituent les textes de base pour les agents et les enseignants français servant en Algérie, un Protocole judiciaire, deux Protocoles sur les services du Trésor et des conventions sur l'exploitation du pétrole saharien. La

.../...

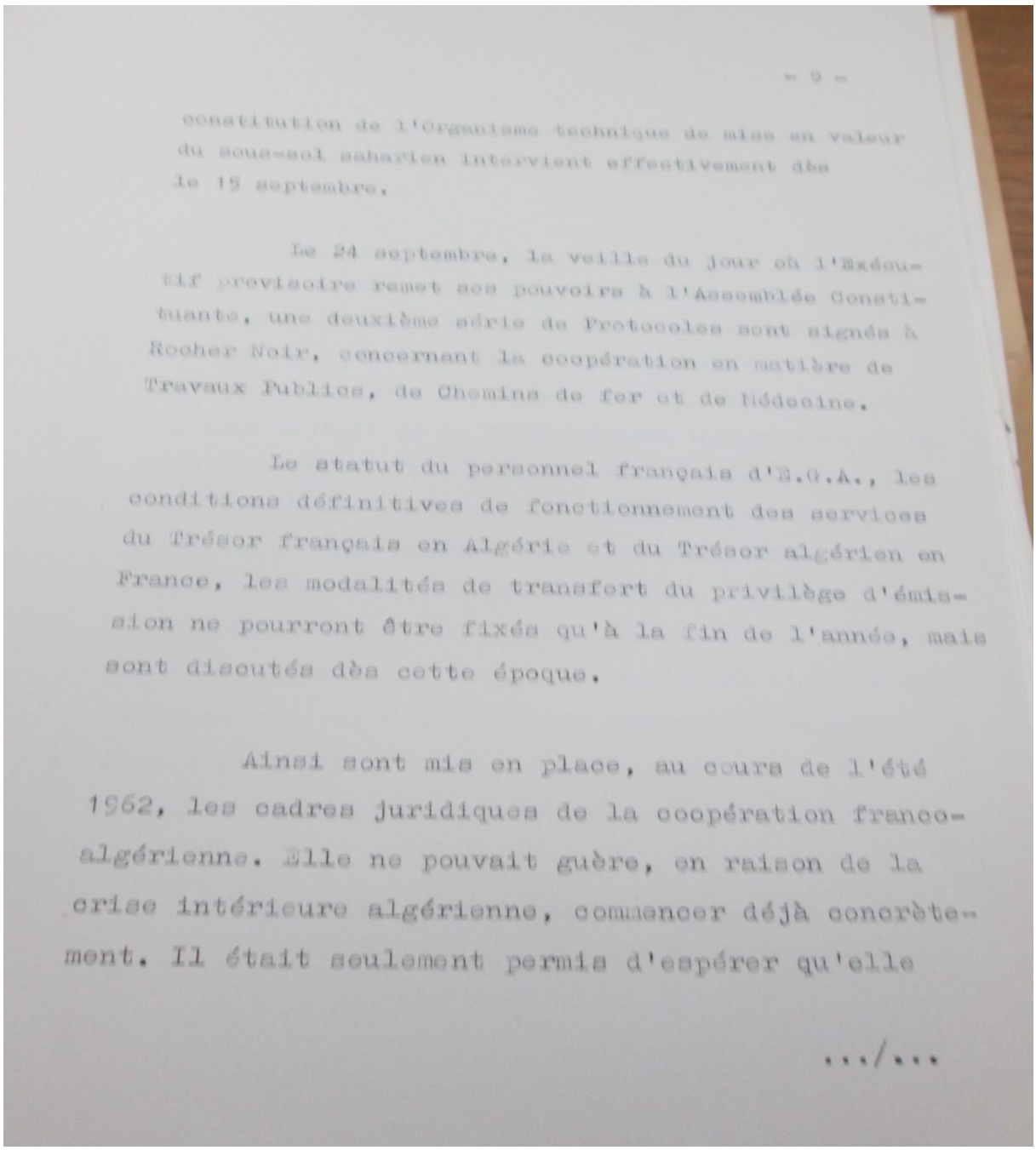

- 9 -

constitution de l'Organisme technique de mise en valeur du sous-sol saharien intervient effectivement dès le 15 septembre.

Le 24 septembre, la veille du jour où l'Exécutif provisoire remet ses pouvoirs à l'Assemblée Constituante, une deuxième série de Protocoles sont signés à Rocher Noir, concernant la coopération en matière de Travaux Publics, de Chemins de fer et de Médecine.

Le statut du personnel français d'E.G.A., les conditions définitives de fonctionnement des services du Trésor français en Algérie et du Trésor algérien en France, les modalités de transfert du privilège d'émission ne pourront être fixés qu'à la fin de l'année, mais sont discutés dès cette époque.

Ainsi sont mis en place, au cours de l'été 1962, les cadres juridiques de la coopération franco-algérienne. Elle ne pouvait guère, en raison de la crise intérieure algérienne, commencer déjà concrètement. Il était seulement permis d'espérer qu'elle

.../...

المصدر: Archives ministère des affaires étrangères et européenne, boite 29

QO/ N°1 .service de liaison avec l Algérie , 1957/196

الملحق رقم 4 : التجارب النووية الفرنسية السطحية في الصحراء الجزائرية منطقة رقان

1- التجارب النووية برقان

الترتيب	اسم التجربة	الأهداف	القوة (ك.طن)	التاريخ
01	اليربوع الأزرق	عسكرية	70- 60	1960/02/13
02	اليربوع الأبيض	عسكرية	20 <	1960/04/01
03	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 <	1960/04/27
04	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 >	1961/04/25

02 - التجارب الباطنية في عين إيكر:

05	أغات	عسكرية	20 >	1962/11/07
06	بيريل زمرد مصري	عسكرية	20 <	1962/05/01
07	إيمرود/زمرد	//	10	1963/03/18
08	أميتيست/جمز	//	20 >	1963/03/30
09	روبي/ياقوت أحمر	//	68/52	1963/10/20
10	أوبال/عين الهر	علمية	3,7	1964/02/14
11	توباز/ اقوت أصفر	//	20 >	1964/06/15
12	توركواز/فيروز	//	20 >	1964/11/28
13	سافير/ياقوت أزرق	//	127/117	1965/02/27
14	جاد/ يشب	//	20 >	1965/05/30

المرجع: عبد القادر فكاير، التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و المواقف الوطنية، مجلة مصادر، العدد ،15 ص ص، 144 - 145

الملحق رقم 5:رسالة تهنئة من الرئيس بن بلة لنظيره الفرنسي الرئيس شارل ديغول

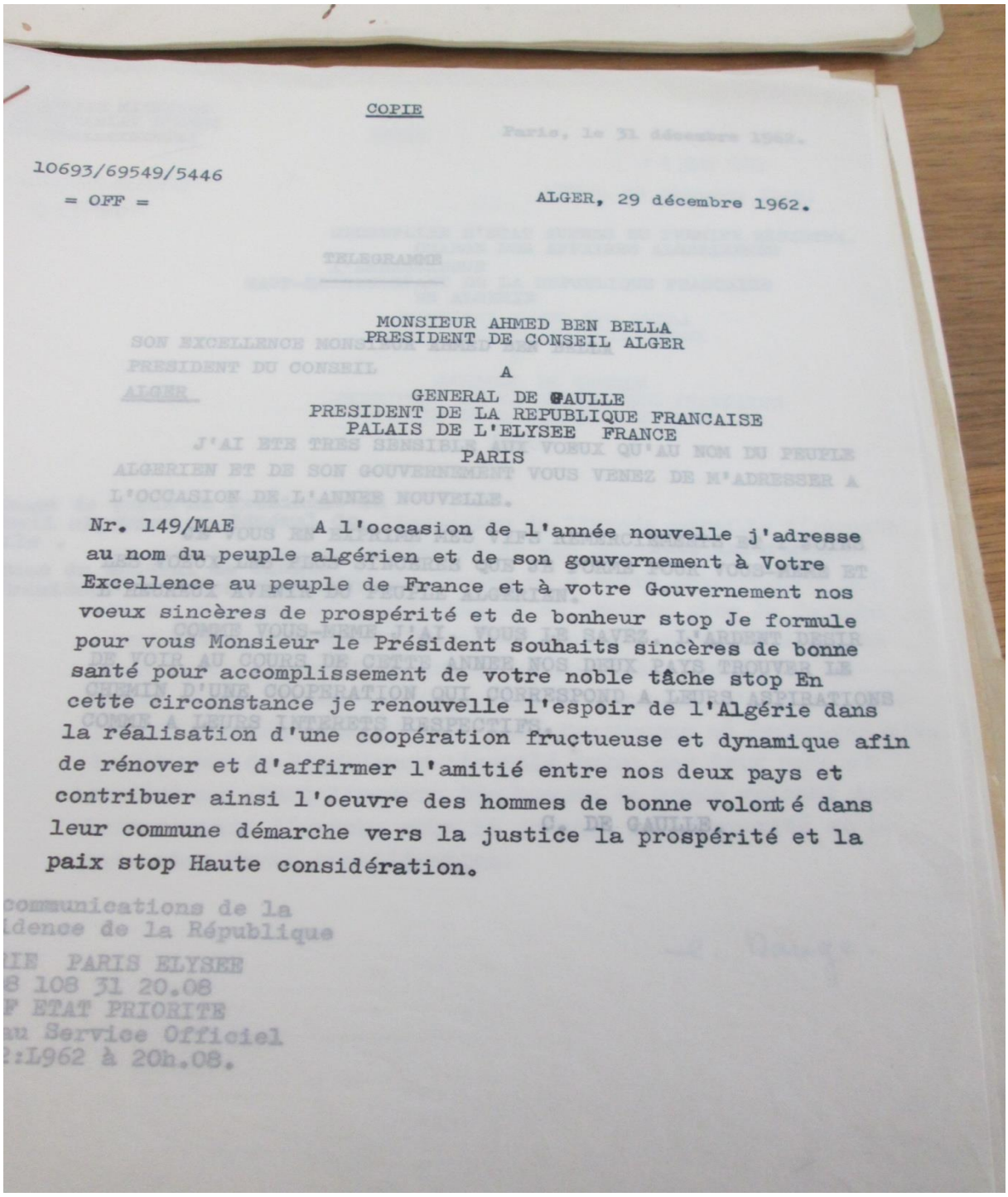

COPIE

10693/69549/5446
= OFF =

ALGER, 29 décembre 1962.

MONSIEUR AHMED BEN BELLA
PRESIDENT DE CONSEIL ALGER

A

GENERAL DE GAULLE
PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE
PALAIS DE L'ELYSEE FRANCE
PARIS

Nr. 149/MAE A l'occasion de l'année nouvelle j'adresse au nom du peuple algérien et de son gouvernement à Votre Excellence au peuple de France et à votre Gouvernement nos voeux sincères de prospérité et de bonheur stop Je formule pour vous Monsieur le Président souhaits sincères de bonne santé pour accomplissement de votre noble tâche stop En cette circonstance je renouvelle l'espoir de l'Algérie dans la réalisation d'une coopération fructueuse et dynamique afin de rénover et d'affirmer l'amitié entre nos deux pays et contribuer ainsi l'oeuvre des hommes de bonne volonté dans leur commune démarche vers la justice la prospérité et la paix stop Haute considération.

المصدر: Archives ministère des affaires étrangère et européennes:, boite :148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algérienne,1959-1967.

الملحق 6 : تعيين سفير جزائري بباريس

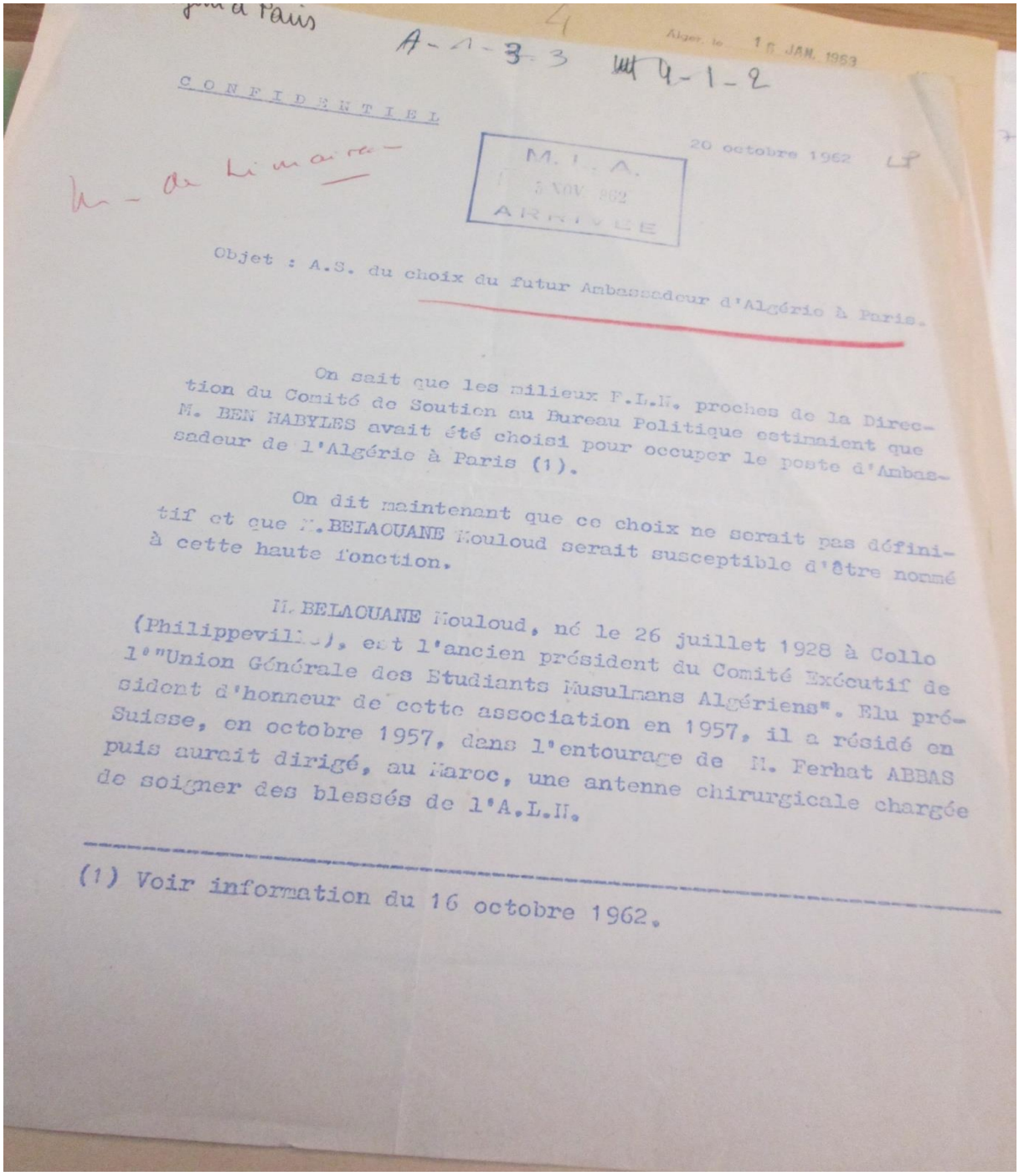

CONFIDENTIEL

Alger, le 16 JAN. 1963

20 octobre 1962

M. I. A.
5 NOV. 962
ARRIVÉE

Objet : A.S. du choix du futur Ambassadeur d'Algérie à Paris.

On sait que les milieux F.L.N. proches de la Direction du Comité de Soution au Bureau Politique estimaient que M. BEN HABYLES avait été choisi pour occuper le poste d'Ambassadeur de l'Algérie à Paris (1).

On dit maintenant que ce choix ne serait pas définitif et que M. BELAOUANE Mouloud serait susceptible d'être nommé à cette haute fonction.

M. BELAOUANE Mouloud, né le 26 juillet 1928 à Collo (Philippeville), est l'ancien président du Comité Exécutif de l'"Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens". Elu président d'honneur de cette association en 1957, il a résidé en Suisse, en octobre 1957, dans l'entourage de M. Ferhat ABBAS puis aurait dirigé, au Maroc, une antenne chirurgicale chargée de soigner des blessés de l'A.L.N.

(1) Voir information du 16 octobre 1962.

المصدر :AMEE; op cit ,

الملحق رقم 7:التجارب النووية الفرنسية في الجزائر

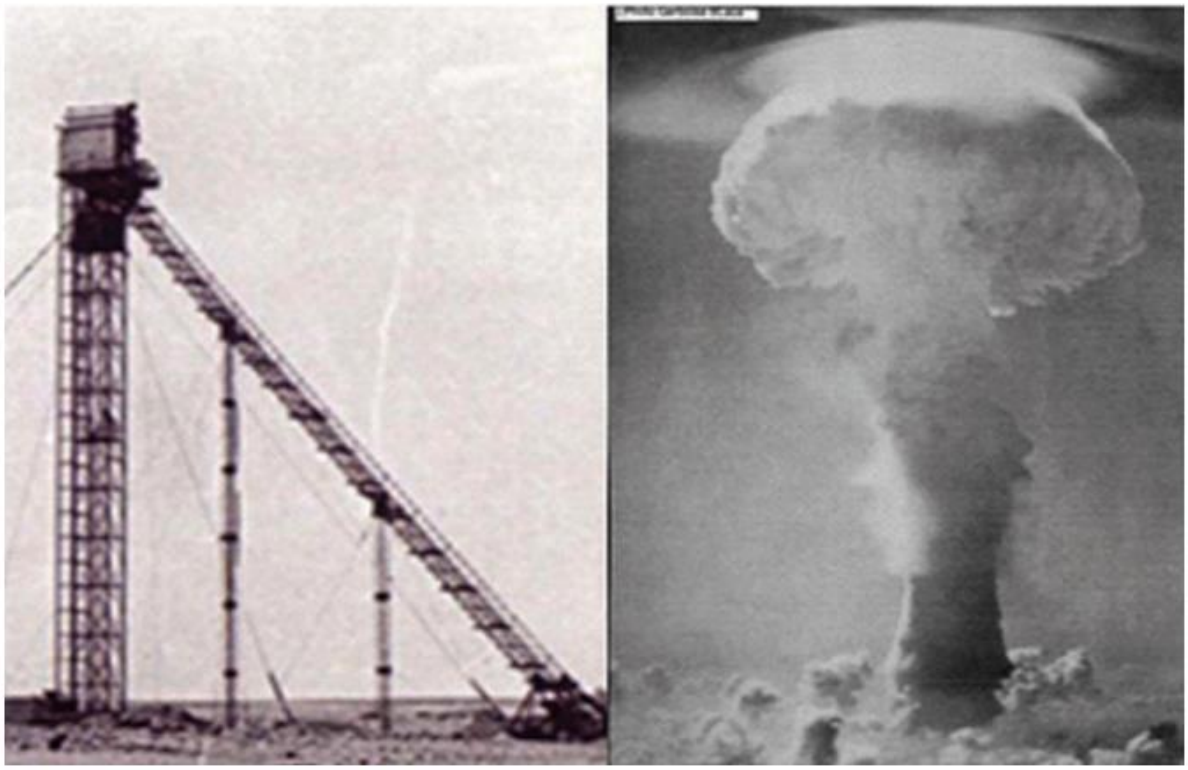

تابع التفجيرات النووية الفرنسية بالجزائر

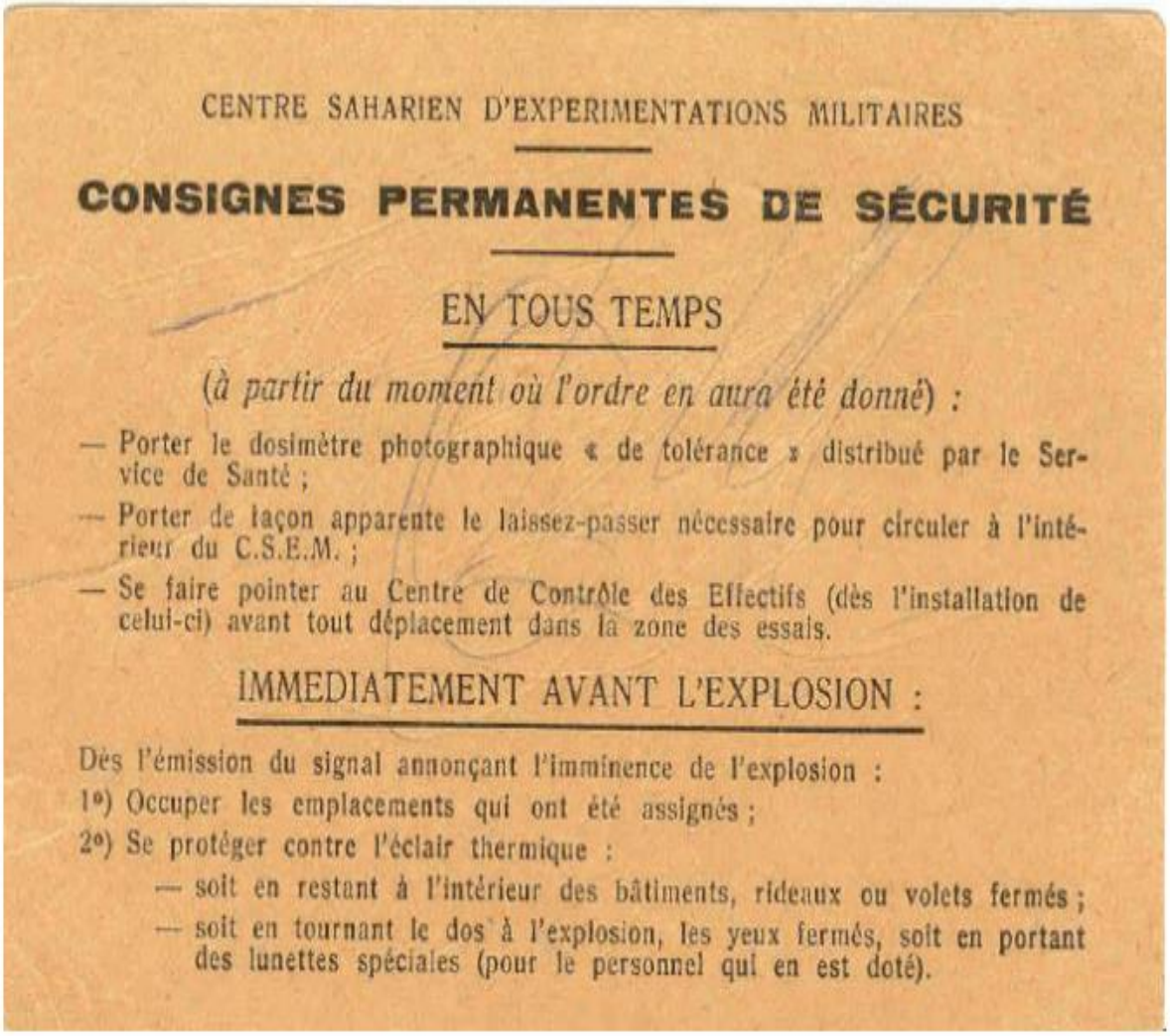

CENTRE SAHARIEN D'EXPERIMENTATIONS MILITAIRES

CONSIGNES PERMANENTES DE SÉCURITÉ

EN TOUS TEMPS

(à partir du moment où l'ordre en aura été donné) :

— Porter le dosimètre photographique « de tolérance » distribué par le Service de Santé ;

— Porter de façon apparente le laissez-passer nécessaire pour circuler à l'intérieur du C.S.E.M. ;

— Se faire pointer au Centre de Contrôle des Effectifs (dès l'installation de celui-ci) avant tout déplacement dans la zone des essais.

IMMEDIATEMENT AVANT L'EXPLOSION :

Dès l'émission du signal annonçant l'imminence de l'explosion :

1°) Occuper les emplacements qui ont été assignés ;

2°) Se protéger contre l'éclair thermique :

— soit en restant à l'intérieur des bâtiments, rideaux ou volets fermés ;

— soit en tournant le dos à l'explosion, les yeux fermés, soit en portant des lunettes spéciales (pour le personnel qui en est doté).

المصدر: عمار منصوري التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر، ارث استعماري ثقيل، مجلة مصادر، المجلد 17، العدد 1، 2019، ص، 12

قائمة

الببليوغرافيا

القرآن الكريم (سورة النساء الآية 93)

1 -أولا:المصادر

أ -الأرشيف:

A-**Archives du Ministère des Affaires Étrangères et européenne(AMAEE) à Courneuve, Paris :**

1- boite 1 Archives ministère des affaires étrangère et européenne, 29 QO, services de liaisons avec l'Algérie, accords de cesserles feux et déclarations gouvernementales dossier 1957-1966

2 -boite 8, accords de cessez – le feu et déclarations gouvernementales dossier A 10.1.1 ,01957-1966

3-boite 148, SEAA, secrétaires d'état aux affaires algériennes, 1959-1967

B –Archives nationales D'Outre -Mer (AN0M)

1- -Série 5I boite N°, B, N° 5I/192 la Semaine En Algérie N° 90

2-ANOM, B, N° 5I/192, le dossier des Négociations

3- ANOM, B, N°5I/192, Rapports et Coupure de presse sur le cessez le Feu en Algérie

ب- المصادر المطبوعة بالعربية (الشهادات):

1-المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982

2 -الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الامة، الجزائر،2010

3 -الإبراهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية،1999/1958،ط 1،مركز دراسات الوحدة.

4 –الإبراهيمي أحمد طالب ، مذكرات جزائري، (أحلام ومحن 1932 – 1965)، ج 1، (د ط) ،دار القصبة الجزائر،2012

5 -إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962 ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2012

6-الميلي محمد: فرانس فانون والثورة الجزائرية ، دار الكتاب العربي في الجزائر ،2010.

7 -الزبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري (المجلد ط 1). الجزائر: الشروق للأعلام والنشر،2011

8-الديب فتحي عبد الناصر و ثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العرب 1984
9-أوليفي لونغ : الملف السري -اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر تقديم ماكسبوتي نبير، د. م. ج، الجزائر ،2011.
10- بجاوي بن العربي مدني ، مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد ومسار، دار هومة الجزائر
11-بجاوي محمد ، النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960 مقال منشور كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830- 19662،ط2، مزيدة ومنقحة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر
12-بلحاج صالح ، جذور السلطة في الجزائر،(الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني 1956 – 1965) ، (د ط) ،دار بن مرابط،(د ب) ،2016
13-بن العقون عبد الرحمان: مذكراتي ، منشورات دحلب ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009
14-بن جديد الشاذلي ، مذكرات، الجزء الأول ، ملامح حياة 1979/1929، تحرير عبد الله بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011
15-بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر.لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1987
16-بن خدة بن يوسف ، مفاوضات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987.
17-بن خرف الله الطاهر ، النخبة الحاكمة في الجزائر،1962 – 1989، ج2، (د ط)، دار هومة ،الجزائر، 2007
18-بورقعة لخضر: مذكراته شاهد على اغتيال الثورة ، تحرير صادق بخوش ، تق. سعد الدين الشاذلي ،ط 2 ، دار الأمة في الجزائر ،2000.
19بوضياف محمد. الجزائر إلى أين (المجلد د ط). (محمد بن زغيبة، ويحي زغودي، المترجمون) الجزائر: النخلة. د ت
20-تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر ، الرمز ، والمال وتر. عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر في الجزائر ،2010

21-حربي محمد ، جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع،تر كامل داغر قيصر ، " ،دار نشر مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ط 1 ، سنة 1983

22-جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال، دار الهدى،الجزائر.

23-خير الدين محمد.، مذكرات الشيخ محمد خير الدين. الطبعة الثانية، الجزائر: مؤسسة الضحى،الجزائر،2002.

ديغول شارل ، مذكرات الأمل التجديد،1958 – 1962 ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت ، لبنان،1981

24-دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ،2007.

25-دبش اسماعيل ، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدوليدار هومة الجزائر 2017

26-فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1945-1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

27-سعد الله أبو القاسم،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 4، دار البصائر، الجزائر، د ت،

28-فلوسي مسعود ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي "، مواقف وشهادات من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى عين مليلة ،الجزائر 2009.

29-كافي علي ، مذكرات (من القائد السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962)،

30-عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب، ط 1 ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2000

31-عميمور محي الدين، الجزائر الحلم والكابوس، ط 2، دار هومة، الجزائر،2003

32-مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر أول نوفمبر، دار الأمة الجزائر/2007.

33-مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر. فارس غصوب، ط 1 ، م. و. ن الجزائر ، 2003

34-ملاح عمار: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس ، دار المدى ، الجزائر ، 2003

35-ملاح عمار: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى والجزائر ،2005

36-ملاح عمار، حركة ديسمبر 1967، لضباط الجيش الوطني الشعبي، دار الهدى الجزائر،2004

37-نزار خالد، مذكرات خالد نزار، تقديم علي هارون ،منشورات الشهاب باتنة، .1999.

38-خالد نزار، يوميات الحرب، ترجمة سعيد اللحام، دارالفارابي، بيروت، لبنان،2004.

39-هشماوي مصطفى ، جذور أول نوفبر 1954 في الجزائر (د.ط)،دار هومة الجزائر 2000 ص،188

40-هارون علي ، خيبة الانطلاقة آوأزمة صيف 1962 تر الصادق عماري دار القصبة للنشر ، الجزائر 2003.

ج – المصادر المطبوعة باللغة الأجنبية :

1-Abbes Farhat : Autopsie d'une guerre, Éd l'aurore, Paris, France, 1980

2- Banoune Mahfoud et Ali El Kanz leHasard et l'histoire, entretien Belaid Abdeslam ,éd, enag, 1990, tome1, p34

3-Ben djedid, Chadli, memoires, tome 1, 1929- 1979, editions Casbah, Alger,2012

4-Courrière Yves, La guerre d'Algérie, dictionnaire et document, tome 5, fayard. Paris :1970.

5-Courrière Yves, L'heur des colonels librairie anthem fayard. Paris : 1970

6 -De Gaulle Charles, mémoiresd'espoir, Edition plon, Paris, 1974

7- grimaud, Nicole - la politique extérieure de l'Algérie 1962-1978. Paris: Edition Karthala.

8-Herreman Philippe, Les relations Économique de l'Algérie et ses Option Socialiste, le monde diplomatique, juin 1964.

9-Mahiout Rabeh, Le pétrole Algérien, Alger, E.N.A.P, 1974.

10-Malek Redah, L'Algérie à Évian, Histoire des négociation secrets 1956-1962 éd Dagleb, Alger,1995

11-Madelin Henri, Pétrole et Politique en Méditerranée Occidentale, Cahier de la Fondation National des Sciences Politique N°188, Arnaud Colin, Paris, 1973

12-Martens Jean Claude, Le model Algérien de développement, Bilan d'unedécennie,1962 – 1972, S.N.E.D, ALGER ,1973

13-Massu Jacques, Le torrent et la digne, Alger du13 mai au Barricades, Edition, plan, France, 1972.

14 -Offredo Jean, L'Algérie avec ou sans la France, Cerf, France, 1973.

15- Palazzoli Claud.-. Le Maroc politique. Paris : Sind Bad 1974
16- Saad Dahlab, Mission Accomplie Pour l'indépendance de l'Algérie, Ed. Dahlab ,Alger, 1999,
17-Zartman William, governement and polics in North Africa. Methuen and Co, lnd,London 1964.

د-الجرائد

د.1- الجرائد باللغة العربية:

1-جريدة المجاهد: ع 55 ، 6 نوفمبر 1959

2-جريدة المجاهد، عدد 07 ماي 1958

3-جريدة المجاهد: مظاهرات 1960/ 12 / 11 صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري، عدد 1479، 9 ديسمبر 1988

4-جريدة الأهرام المصرية، 19 أوت 1962،

5-الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 08، العدد 97، بتاريخ 1971/11/20

د. 2- الجرائد باللغة الأجنبية:

1-- 'Écho D'Oron, N° 31-271, Vendredi 19 Septembre 195

2-ÉchoD'Alger, N° 16 – 887,Samedi 20 Septembre 1958.

3-Journal Officielle de la République Française ,17 juillet 1962.

4-Journal officiel de la république française, proclamation des accords d'Évian, N° 7 Paris,20mars 1962

5-Journal officiel de la République Française N°570, la loi n° 27 – 57 du 10 janvier 1957, créant une organisation commune de région saharienne

6-Le Démocrate, le 18Avril 1964

7-Le monde, du 06 avril 1963

8-Le monde,29 juin 1967

9 -New York times,27 juillet1962

ثانيا: المراجع

أ -المراجع باللغة العربية

1-أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر. عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت ،1982

2-أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، من 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954،المجلد 02، الطبعة 01،ترجمة المعهد العالي للترجمة دار الامة ، الجزائر،2008.

3-أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة في الجزائر ،2010

4 - الدرعي محمد: التطورات السياسية في الوطن العربي ، ج 2، ط1 ،دار مدتي ، د.م ،1998.

5-أزغيدي محمد الحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دار هومة الجزائر ، 2009

6 -الخولي لطفي ،عن الثورة، في الثورة ،بالثورة حوار مع بومدين سنوات 1965-1966 1974،دار الهدى الجزائر،2011.

7-السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

8-الشامي علي. الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الحكمة، -- 1980

9-الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954_1962) ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،1999.

10-الرياشي سليمان، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1996

11-الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،200

12-العايد عمار: مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار ، محلة الراصد والعدد 2 أفريل 2002.

13-المشيريقي إبراهيم الهادي ، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة الجزائر،2010.

أندري نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمةاسطنبوليرابح، ومنصفعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984،

14-العايب معمر. مؤتمر طنجة ألمغاربي دراسة تحليلية و نقدية. الجزائر: دار الحكمة للنشر-2010

15 –الشلقاني علي، ثورة الجزائر، دارالنديم، مصر،1956

16-العبودي عبد الكاظم ،يرابيع رقان وجرائم فرنسا في الصحراء الجزائرية ،ط 1، دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران،200

17-بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 (المجلد الطبعة 2). الجزائر: دار الكتاب،2005

18 -براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1981.

19-بشيري احمد : الثورة الجزائرية والجامعة العربية ،ومنشورات ثالة في الجزائر د ت

20-بشير بلاح ، العربي منور ، نبيلدوادة: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 2 ، دار المعرفة والجزائر ،2010

- 21-بلاسي احمد نبيل. الاتجاه العربي الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر (المجلد د ط). القاهرة: الهيئة الدستورية العامة للكتاب. (1990

22-بلحسين مبروك ،المراسلات بين الداخل و الخارج،(الجزائر- القاهرة) دار القصبة للنشر،الجزائر،2004.

23-بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق) ،ط2 ، دار ابنكثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،2007

24-بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليلة،الجزائر،2009.

25-بن داهة عدة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962 ، الجزء الأول والثاني، طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين،2008

26-بن عائشة محمد الأمين، العلاقات الجزائرية الفرنسية، حرب الذاكرة ونهاية التاريخ المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا،2019

27--بن عمر مصطفى ،الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة ،الجزائر 2009

28-بن سلطانعمار، الدعم العربي للثورة الجزائرية. الجزائر: المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنيةوثورة أولنوفمبر. -2009

29 - بن ياميناستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، (1962 – 1988)، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، القاهرة، مصر،2012،

30-بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976

31-بلقاسم محمد، حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1) – 2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2012،

32-بوجلال عمار، حواجز الموت 1959-1975 الجهة المنسية (المجلد ط خ). (ترجمة زينب قي، المترجمون) الجزائر: دار غرناطة-2010

33-بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997.

34-بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1979،

35-بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونةللبحوث والدراسات، الجزائر،2012.

36--بوشنون سليمان ،الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة،2012

37 -بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830_1962، ج 3، ط2، دار الأمل، الجزائر 2004،

38-بوكابوس سعدون،الاقتصاد الجزائري محاولتان للتنمية (1962 – 1989(، 1999 – 2005)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999

39-بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عينمليلة، الجزائر،1990

40-بوضرية: عمر تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1960 ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع الجزائر ،2013

41-بوعزيز يحي مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، د. م. ج،الجزائر،1999.

42-بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج 2 ، دار الهدى والجزائر ، 2009

43-بومايدة عمار، بومدين والآخرون، ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري،دارالمعرفة، الجزائر،2008

44-بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق، الطبعة01، شركة دار الأمة، الجزائر،2001

45-تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 196

46-جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير وما بعد الاستقلال، دار الأمة، الجزائر2

47-حماميد حسيئة: المستوطنون الأوربيون و الثورة الجزائرية 1954 -1962 ط1 منشورات الخبر،الجزائر،2007

48-حميد عبد القادر: فرحات عباس رحل الجمهورية بدار المعرفة، الجزائر ،2007.

-خضير إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962/ 1830 ، ج 2 ، دار الغرب الجزائر ،2006.

49-دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة،2004

50-دبش إسماعيل ، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدوليدار هومة الجزائر 2017

51-دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2003،

52-درواز احمد ، العقيد محمد شعباني (الآمل و الألم) ، (د ط) ، دار هومة، الجزائر، 2013

56-رخيلة عامر ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962- 1980، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993

57-رضوان. محمد منازعات الجدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخيةوقانونية. الجزائر: إفريقيا الشرق- 1999.

58- زروال محمد، إشكالية القيادة الجماعية في الثورة الولاية الأولىنموذجا، دار هومة الجزائر،2010.

59-زكي مبارك، أصولالأزمة في العلاقة الجزائرية المغربية، الرباط دار ابي الزفراق للطباعة والنشر،2007.

60-زوزو عبد الحميد.. المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،مؤسسات و مواثيق (المجلد ط1). دار هومة للطباعة و النشر(2005)

61-سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود (الإصدار الجزء الاول). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية- د ت.

62-سعود صالح ، السياسة الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981، دار المستقبلية، طاكسيج كوم ، الجزائر،2009

63-سميح عبد الفتاح ، انهيارالإمبراطورية السوفيتية ، ط 1،دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت لبنان،1969

64-شوقي عبد الله،إبراهيم عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، (د ط)، المكتب العربي للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، مصر، 2000

65-صبري مقلد إسماعيل، الإستراتيجية والسياسة الدولية " المفاهيم والحقائق الأساسية"، ط2، مؤسسة الأبحاثالعربية، بيروت، (د ت)، بيروت

66-صغير مريم المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962 دار الحكمة الجزائر 2008،

67-طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية ، تق . يسام العسلي اطلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ،198

68-عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1 ، دار المعرفة والجزائر ،2009.

69-عميراوي أحميدة ، زاوية سليم وقاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى الجزائر ، 2009.

.70-عباس محمد: في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر (أحداث_قضايا_شهادات)، دار هومة في الجزائر ،2007.

71-عباس محمد: نصر بلا ثمن - الثورة الجزائرية 19621954 ، دار القصبة الجزائر 2007،

72-عباس محمد ، ديغول والجزائر (أحداث – قضايا – شهادات) ، (د ط) ، دار هومة الجزائر،2000.

73-عباس محمد ، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)،(د ط) ، دار هومة،الجزائر،2009.

74-عباس محمد ، نداء الحق، دار هومة،الجزائر،2001،

75-عدالة رابح، هواري بومدين، رجل كفاح ومواقف، دارالمجتهد، الجزائر،2013

76-. فرحاتي عمر، العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في الجزائر بين فترة الأحادية والتعددية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04

77-فؤادعبد العزيز.- حرب الرمال شهادات حية (المجلد د ط). الجزائر: دار الشروق للنشر. - 2013

78-لونيسي إبراهيم، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد،دار هومة الجزائر،2012

79-لعمامرة سعد بن البشير ،هواري بومدين الرئيس القائد 1932 1978،ط1، دار الكتاب، الجزائر،1997

80--مصالي رشيد، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضرالصبيحي، دارالهدى، الجزائر، (د ت)

81-هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر (د.ط)،دار هومة الجزائر 2000.

82-غليسي جوان: ثورة الجزائر ، تر . عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر ،1966.

83-غالية إسماعيل معراف ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية (المجلد د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. – 1999

84-فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم ،2005.

85-قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، ط 1، دار الشعب الجزائر، 1991.

86-قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م.و.ن، الجزائر 1994،

87-لاندرو روم- الحسن الثاني ملك المغرب. (بن حمان الداودي، المترجمون) الرباط: المطبعة الملكية.1969.

87-لونيسي إبراهيم ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بله،(د ط)،دار هومة الجزائر،2011.

88-لونيسي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، طبعة مزيدة ومنقحة، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

89-محمد عزيز شكري، الأحلاف العسكرية في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1978

90-مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر 2009.

91-مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954_1962، د. م. ج،الجزائر، 2012

92-مكنمارا روبرت ،ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن،1991

93-مياسي إبراهيم : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2007.

94-مياسي ابراهيم. - الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934 (المجلد د ط). الجزائر: دار هومة.- 2009

95-محمد بلقاسم. وحدة المغرب العربي فكرة وواقع 1954-1975 (المجلد د ط). الجزائر: دار البصائر د ت.

96-منصوراحمد، الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائربيروتدار بن حزم للطباعة والنشروالتوزيع .2007.

97-محمودي عبد القادر. النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي1945-1985 الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار.2001.

98-نازلي معوض احمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول، مطبوعات مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978.

99-نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر او بعض مآثر نوفمبر، الجزائر، دار البعث قسنطينة، 1983

100-ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، (د ط)،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر،1998

101-هني احمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت)،

202-ودوع محمد: الدعم الليبي للثورة التحريرية ،مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع الجزائر ،2001.

103-ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003.

104-وهبان أحمد ،العلاقات الأمريكيةالأوروبية بين التحالف والمصلحة،(د ت)، نهضة الشرق، بيروت ،1995

105-يمون بار، جان فرانسوا بونسيه، فرنسا – التحديات السياسية والاقتصادية – دراسة إستراتيجية مؤسسةالأبحاث العربية ،لبنان،1981

106-ياحي محمد ،النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا ،الملتقى الوطني حول الهجرة منشورات وزارة المجاهدين،2007

ب – المراجع باللغة الأجنبية

1-Ageron Charles Robert : Histoire de L'Algérie contemporaine, (1830_1982),
Imprimerie des Presses Universitaires de France, France, 1983

2- Cheikh Slimane L'Algérie en armes ou le temps de servitudes,2 – èmeEditioncasbah, Alger,1998.
3- Cheikh Slimane L'Algérie porte de l'Afrique. Alger: Edition Casbah-
4-Dgerad, Abdaziz - Dualité du monde Arabe. Alger: ANAP 1987
5-Djabari Youcef, La France en Algérie bilan et controverse, tomme02, opu, Alger,1995
6-Eveno Patrick et Jean Plachais, la guerre d'Algérie, dossier et témoignage, Edition Allain Michel,1990
7-Goldshmitht Bill, Les rivalités atomique, Paris, Fayard, 1964
8-Gaudio Attillo- les populations du sahara Occidentale. Paris: EditionKarthala.1993.
9-Harbi Mohamed, le FLN mirage et réalité, des origines a le prix du pouvoir (1954—1962) NAQD, Enal, Alger,1993.
10- Lacouture Jean: Algérie, La guerre est Finie, Éditions complexe, Bruxelles, 1985.
11-Lourent Eric Hassan2 mémoired'un roi EditionPlon. Paris 1998
12- Malt Hocine, L'Histoire secrète du Pétrole Algérien, France, la découverte, poche,2010
13-Martini.Michel - . Chronique des années Algériennes 1962-1972. France: Editionbouchen.2002
14-Mazri Hamid, Les hydrocarbures dans l'économie Algérienne, Alger, SND, 1975
16-Mekidech, Mustapha Secteur Pétrolier Algérien a la croises des chemin, Edition dahlab, alger,2008.
17-Mazri Hamid, Les hydrocarbures dans l'économieAlgérienne, Alger, SNED, 1975
Mihoubi Salah,La politique de coopération franco-algérienne,publication o.p.u, 1991.
18-Mouhoubi Salah, La politique de coopérationAlgero-française ,publiu, O.P.U1991
19- Minier Gilbert, histoire intérieure de FLN 1954-1962, édition Casbah, 2013
20-Pervillé Guy, La guerre D'Algérie, Histoire et mémoires, Bordeaux, Centrerégional de documentationspedagogiques, d'Aquitaine,2008.
21-Peterspeglman James, Les barons de l autonomie, 1er Edition, Le seuil, Paris, 1982
22-Serge Moureaux ,Les Accords d'Evian et l'avenir de la Révolution Algérienne, Edition Plon, paris, 1962
23-Stefan Adler, Migration and international relations, The case of France and Algeria, Migration and development study group, centre of international study, Cambridge, 1977.

24-Stora Benjamin, Histoire de L'Algérie coloniale 1830 – 1954, Paris, La découverte, 2004.
25-Stora Benjamin - . Algérie Maroc histoire parallèles destin croises. Alger: éd. Barzakh 2002
26-Stora Benjamin -Zakiya Daoud, Farhat Abbas une autre Algérie, Ed casba, Alger, 1995,
27-Vaice Maurice, vers la paix en Algérie, les négociations d'Évian dans les archives diplomatiques Françaises 15janvier 1961 -29juin 1962, ed ; alem,el afkar, Alger,2012.

ثالثا - الدوريات (المقالات)

ج 1- اللغة العربية:

1-أبرير حمودي": العلاقات الجزائرية السوفيتية أثناء فترة التعايش السلمي وموقع القضية الفلسطينية فيها 1963/"1989. **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد 03، العدد 01، 2021.

2 -العباسي فاتن:" المسار التاريخي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية، وطبيعة الصعوبات التي واجهتها"،**مجلة عصور**، المجلد 19،العدد الثاني،ديسمبر 2020.

3-الواعي محمود: "مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول" "**منشورات المتحف الوطني للمجاهد**، الجزائر ،1995.

4-بزيان سعدي:" جرائم فرنسا في 17 اكتوبر 1961بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية"، م**جلة المصادر**، العدد 6، الجزائر 2002.

6 –بلعالية ميلود:" محمدعيساني، صدى تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر، مارس 1963 في جريدة لو موندالفرنسية"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 05، العدد 02 ،2021.

7-بلفردي جمال:" حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية، سبتمبر 1962 – سبتمبر 1963"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 09،

8-بليل محمد:" المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق ارشيفية"، ، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلدالتاسع، العدد1، مارس 2018

9-بليل محمد: الانتقال الصعب من الأزمةإلى مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة 1962 – 1965"، **دورية كان التاريخية**، العدد 21، 2013

10-بن الشيخ عصام:" قرارتأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والدلالات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 06 جانفي 2012،

11-بن عتو رضا ،تلمساني بن يوسف:" الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال الوثائق: (مخطط العقيد لطفي ، برنامج طرابلس، اتفاقيات ايفيان)" ،م**جلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 19، جانفي 2

12-بوحوش عمار:" العمال المغتربون ضحايا الأزمات"، **مجلةالثقافة**، العدد 41، أكتوبر – نوفمبر، السنة السابعة، الجزائر،1977

13-بوضربة عمر :" موقف الحكومة، المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية حق تقرير المصير16 / 9/"1959من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني الأرشيف" ، **حولية المؤرخ** ، 2 ، 2002

14-بوعباش مراد:" قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، مفاوضات ايفيانأنموذجا"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانيةوالاجتماعية**، العدد34، جوان2018

15-بوعزيز يحي:" ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر "،1960 **مجلة الأصالة** ، ع73-1979،74

16-بوعزيز يحي :" مغزى وأبعاد 19 مارس1962 " **مجلة المصادر** ، تصدر بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع5 والجزائر ، 2001.

17-بوعنيفة طاهر: "أحداث 1961 10 / 17 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة "،**مجلة المجاهد**، ع 1419 ،16 أكتوبر 1987.

18--جلال احمد سعيد:" تجارةالجزائر الخارجية"، **الأهرام الاقتصادي**، عدد 01 اوت 1969

19-تيطواني الحاج:" وسائلالإعلام في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، بدايات الصحافة المكتوبة،الإذاعة والتلفزيون،" **مجلة الاتصال والصحافة**، المجلد06، العدد 2019،02.

20-دلباني زهرة:" وساطة تونس والمغرب لحل القضية الجزائرية سلميا 1956-"1962، **مجلة اول نوفمبر**، المؤسسة الوطنية للنشر، 2017.

21--ذكار احمد:" تطور جيش التحرير من 1954إلى1962 "، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد11، العدد 4

22-جفال عمار :" استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر"، **سلسلة المشاريع الوطنية للبحث** ، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954

23-حمدي أحمد: "دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة "منشور في **كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر**، 1998.

24-حيفر مريم، السبتي غيلاني:" مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين" **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية**، المجلد 10 ، رقم 2 صص صص641-679 .

25-حيمد مسعود :" بليل محمد ، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965" **مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا**، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد05، العدد،01.

26-خامس سامية: "19 مارس 1962 مسيرة نحو التحرر من النير الاستعماري" ، **محلة المصادر** ، تصدر بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، ع 2، الجزائر، مارس - أفريل 2002

27-زديك الطاهر:"مطالبالإقدام السوداء بالتعويض علىممتلكاتهم بالجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد السابع والعشرون

28-زهاني البشير:" الدعم المالي للعمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا للثورة الجزائرية 1957 – "1962، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 05، العدد02،2021

29-سعيداني لخضر :"التطور السياسي و العسكري للثورة ،التحديات والمؤسسات 1954-1962"، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، المجلد 07، العدد 03 ،2020.

30 سعدوني بشير:" اتفاقيات إيفيان18مارس1962 وردود الفعل المختلفة حولها"، **مجلة أفاق للعلوم** العدد 05 ،2016.

31-سماحي جواد:" البعد الاقتصادي للصدام العثمانيالأوروبي في الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال القرن 10ه/16م"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا**، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 04، العدد 02،2021.

32-شطيبي علي:" توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد13، العدد 02،2021.

33-شطرة خير الدين :"الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر – المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية" ،**مجلة الحقيقة**، العدد 34

34-شعاشعية لخضر:" الأساس القانوني الدولي لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر، (دراسة لتحديد القواعد الموضوعية والإجرائية في القانون الدولي لمطالبة فرنسا بالتعويض)"،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،المجلد 7،العدد2014، 2

35 -فكاير عبد القادر :" التجارب النووية في الجزائر والمواقف الوطنية"، **مجلة مصادر**، العدد 15، تصدر بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

36-كلاع شريفة :" العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مجلة مدارات سياسية** ،المجلد 1، العدد 01 ،2017.

37-عاطف سليمان:" معركة البترول في الجزائر"، **سلسلة دراسات تقدمية 13**، درالطليعة، بيروت ،1974،

38-عبد الرحمان أسامة:" البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية"، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد جوان 198241

39-عبد الله حمادي:" التوجه المغاربي قي ذاكرة الحركة الوطنية". مجلة الذاكرة الوطنية تصدر عن المتحف الوطني للمجاهد ع 2،سنة2002.

40-عصام الشيخ:" قرارتأميم البترول الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات،" **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 06 جانفي 2012.

41-لباز الطيب:" مفاوضات الاستقلال بين الجزائر وفرنسا 1960-1962"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد3، العدد3، سبتمبر2020.

42-مياسى إبراهيم: "عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة "، **مجلة الراصد** ، ع2 ، مارس أبريل 2002

43-قبايلي أمال:" التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية جريمة دولية، التجارب النووية برقان 1961 أنموذجا"، **مجلة قضايا تاريخية**، العدد 2017،06

44- منصوري عمار:" التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث استعماري ثقيل"، **مجلة مصادر** ، المجلد17، عدد 2019،1

45-.مداح محمد :"بليل محمد ، واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن "18، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، جامعة ابن خلدون تيارت ،المجلد الأول، العدد 02، سبتمبر 2018

46 مساعد أسامة صاحب منعم:" الأوضاع العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية 1830 – 1962، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، العراق، المجلد 04، العدد 2014،03.

47-مسعود سيد علي احمد:"، المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلم 1959-"1961، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد21، السنة13، شتاء 2016

48-يخلف حاج عبد القادر:"، المفاوضات الجزائرية الفرنسية المعركة السياسية،" **مجلة عصورجديدة** العدد 19-20،أكتوبر 2019.

ب-الدوريات باللغة الأجنبية(انجليزية واسبانية و فرنسية)

1-Addi Houari : « introuvable réconciliation entre Alger et le Rabat ».**Le Monde diplomatique**, décembre, 1999

2 -Ben Zakaria Muhamed Hasrrul: " The Oil Embargo Following the Arab-Israel War Of October 1973,British Economic Experience and Reaction", **journal of Middle east and Islamic studies in Asia** ,2011

3-Fitte Albert : « La Crise Pétrolière franco-Algérienne de 1970-1971,Les hydrocarbures migration et accueille » , in **cahier de méditerranée** ,1972

4- Grimaud Nicol : « Conflit pétrolier Franco – Algérien », **revue Française de science politique** ,1972

5-Gueche Nacerdinne : « La Législation des bien vacants en Algérie » ,**Revue algérienne des sciences juridiques et politiques**, volume 1,numiro 1,

6-Gerard Destanne De Bernis : « Les problemes Petroliers Algeriens,Etudes International », **institut Québécois des hautes études international**, Volume1

7- Juan Martos QUSADA, Fouad Kebdani : « EL FACTOR ECONOMICO) SONATRACH)Y LA EFICACIA DE LA DEPLOMACIA ARGELINA DURANTE EL MANDATO DEL PRESDENTE HOUARI BOUMEDIENE 1965 – 1978 », **OUSSOUR EL jadida,** N° 7- 8, 2012-2013,

8-Hildebert Isnard : « La Viticulture Nord-Africaine » in **Jeune Afrique**, du20 février 1966.2, numero 4,1971

9- Himed Messaoud, Belil Mohamed : « La stratégie de libération de pétrole en Algérie de l'Independence a la nationalisation, 1962 – 1971 », r**evue EL Wahat pour les recherche et les études**, Vol 14,N° 02 ,2021,

10- Hosna Abdelhamid : « accords d'Evian processus d'une formation identitaire », **Revue sciences humaines** Revue Des Sciences Humaines Volume 18 Numéro 1, Pages 05-18 2007-06-30

11-Manin Philippe : « Le déférent franco-Algérien, relatifaux hydrocarbures », **Annuaires Français de droit international**, Année 1971.

12 –Lamamra Ramdane : « L'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières », **Revue Algérienne des relations internationales** – 1986
13- Liabes Djilali : « Projet de société consensus, Domination et légitimité », **Revue Algérienne des science politique et des relations internationales**, 1984
14-Maguemati Wagbou : « Estado Moderno en ArgeliaPodre y Sociedad ,Pensamiento . **juridico**, N° 43, Bogota.
15- Kebdani Fouad, Attalah Habib : « Aspectos mas destacados de la revolucion Argelina y el establecimiento d'un Estadoindependi : Hommage à Ahmed Ben Bella y Houari Boumedienne » **in revue . مجلة العلوم الإنسانية ،** Volume 4, Numéro 2, Pages 32-47 2015-01-01

16-Pierre Henri, Washington : «double échec de la politique de conciliation Américaine, » **in journal Le Monde**, p, 03, le 13/02/1958.

رابعا: الرسائل الجامعية:

الرسائل الجامعية باللغة العربية:

1-العايب معمر ، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسالة الجزائرية، 1942 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2008 – 2009

2-احمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا، (1960 -1961)، من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 20 أوت 1961، إشراف محمد العربي الزبيري ،رسالة ماجستير في التاريخ قسمالتاريخ كلية العلوم الإنسانية ،جامعة الجزائر،2002/2001

3-بلفردي جمال ،تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة (1962 – 1978) أطروحةدكتوراه في التاريخ ، جامعة الجزائر 2، 2013/2014

4-بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1881 – 1914، القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجستير – قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانيا وهران، 2006-2007.

5-بن عوالي خالدية،استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصصاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران 2015،02 – 2016

6-بن فليس احمد، السياسة الدولية، للحكومة المؤقتة الجزائرية1958 – 1962 رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقاتالدولية جامعة الجزائر،1985.

7-بوبكر مولود، الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا رسالةماجستير، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة،2009.

8-بوحموم أمحمد، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودةيحياوي قسمالتاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2004

9-بوضياف محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008

10-بوعبد الله جخدان ، الحرب الباردة وانعكاساتها على حركات التحرر1945 – 1962 ، الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2019 – 2020

11-بوهناف يزيد مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ،2013 / 2014

12-بشلاغم جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002 – 2010، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وجامعةأبي بكر بن القايد، تلمسان،2010 – 2011،

13-تندراري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الزراعية في عمالة وهران،1880-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،2017-2018.

14--،تمغارت اسمهان،إشكالية بناء الدولة في الجزائر ،1962 – 1988، رسالة ماجستير فبالعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2002، ص،107.

15-جيلبرت قران جيلوم وجون بيير بيرلو: الرهانات والصراعات الفرنسية من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة)

16-حميطوش يوسف، منابع الثقافة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة،2006.

17-رقادة الشاذلي ، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية فرع علاقات دولية، جامعة باتنة ،2002

18-شعبوني مينة، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا 1962-1978، رسالةماجستير كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية جامعة الجزائر 2011/2،2012

19-شلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية رسالة أمال ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2005-2006.

20-طاعة سعد ،المسالة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها ،1945 – 1962،أطروحة ماجستير، جامعة وهران،2003 – 2004

21-طيبون أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2004،

22-كفاح الحمداني عباس، رمضانصالح، الجزائر في عهد هواري بومدين 1965 – 1978، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ، دراسة في الأوضاعالداخلية كليةالآداب جامعة الموصل،2007

23-ليتيم عيسى: الكتلة الأفرو-آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا ، رسالة ماجستير ، إشراف أحمد صاري ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2006

24-عايب أحسن، البعدالأمنيلسياسةوديبلوماسية الجزائر الإقليمية. أطروحةدكتوراه ،كلية الحقوق العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الجزائر- جامعة الجزائر.-1992

25-عفيري عقيلة: مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، إشراف أحمد ناصر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2010

26-عموري محمد ، أزمات العلاقات الدولية و مشروع الوحدة من مؤتمر طنجة الى لقاء زرالدة 1958- 1988، رسالة ماجستير، الجزائر معهد الحقوق و العلوم الادارية ،فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية 1995 – 1996

27-قندل جمال.- . خط موريس و تأثيره على الثورة التحريرية1957-1962. رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية، قسم التاريخ.الجزائر: جامعة الجزائر-2000

28-معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899_2000 ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الكريم بوصفصاف قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2010

29-مقلاتي عبد الله.- العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، التاريخ و الآثار. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة – 2008/2007

30-ميلودي سهام، إتفاقيةإيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان،2016/2015

31-قواسمية عبد الكريم، الدولة الجزائرية ومسالة بناء الدولة (1962-1978)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د الحلقة الثالثة، تخصص: الحركة الوطنية والتورةالجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2018/2017

ب - الرسائل والأطروحات باللغات الأجنبية:

1-Arihir Mustapha, Les relations extérieurs franco – algériennes l'épreuve de la reconnaissance des torts infliges, de 1962 a nos jours, étudedu rôle de la reconnaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation, Thèse doctorat en science politique, université de Bordeux,1014

2-Brogini Maurice, L'exploitation des hydrocarbures en Algérie de 1956 à1971, Etude de géographieéconomique, Thèse de PH D'UniversitéNice, SofiaAntipolis, Faculté des lettres et des sciences Humaine ,1973.

3-Chapparo Waleska Rodriguez, Crisis De Legtimitadi en Argelia 1930 – 1992, informi de seminario para optari al grado de licenciada en historia, universidad de Santiago, chile, 2014.

4-KabbanjiJad, La stratégie pétrolière de la France en Algerie, 1961 – 1971, departement d'histoire, Faculté des arts et de science,université de Montreal,2016.

5-Naylor Phillip. C, France and Algeria, A History of Decolonization and transformation, University press of Florida. University press of Florida.

1- Nedjr Mekia, Argelia y la cuestion palastinadurente el periodo delgobierno del FLN 1962-1988 Tesis doctoral iniversidad Madrid ,1999.

خامسا :اللقاءات والمقابلات الشخصية:

1- مقابلة مع عمر بوضربة ، أستاذ بجامعة لمسيلة ،يوم 05 فيفري 2018 على الساعة 11 صباحا بجامعة المسيلة.

سادسا :الموسوعات والقواميس:

أ - بالعربية:

1-الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،لبنان،(د ت)،

2-بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و20 ،ج 2،ط 1 ، دار يونفار ستي براس، الجزائر 2015

3 - مرتاض عبد الملك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ،2010

ب باللغة الأجنبية:

1-LE PETIT ROBERT: Dictionnaire de culture général, France, 1993

سابعا: المو اقع الالكترونية:

1-ولد قابلية دحو، اتفاقيات ايفيان،المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1962- 19541www.el-mouradia.dz/arab/algerie-.تاريخ زيارة الموقع يوم 2021/08/22

2--Echoroukwww.djazairess.com2019/01/29 تاريخ زيارة الموقع:

3-Ghanassia, Andrewww.lemonde.fr /archives/article/1966/04/14/les-biens-vacants-et-lesbiens-nationalises-des-francais-d- 2020/06/09 تاريخ زيارة الموقع: Algérie_2696979_1819218.html 2020/04/13 تاريخ زيارة الموقع يوم:

-Julien Rocherieux,L Evolution de lAlgérie depuis l Independence,4

5-2020/15/08 تاريخ زيارة الموقع يومwww.el-mouradia.dz/arab/algerie

6-2021/01/02 تاريخ زيارة الموقع www.youtube.com/watch?v=ztUBs73TVGU

7- www.cairn.info /revue-sud-nord ,20012020/07/18 تاريخ زيارة الموقع يوم

2020/01/03 تاريخ زيارة الموقع يوم 8www.youtube.com /watch?v=3aubQ- Pj5CA-

9- https://journals.openedition.org /insaniyat/14325?lang=ar تاريخ زيارة الموقع

2018/12/31 يوم

10-www.legavox.fr/blog/maitre-brahimi / biens-appartenant-pieds-noirs-

2019/03/05 تاريخ زيارة الموقع يومdéclares - 17562.htm

فهرس الأعلام

ابوبكر بلقايد- 160 - ,

أحمد بلافريج- 137 - ,

احمد بن الشريف- 151 - ,- 91 - ,

أحمد بن بله ,, - 111 -, - 112 -, - 114 -, - 115 -, - 117 -, - 118 -, - 122 -, - 123 - , - 148 -, - 150 -, - 152 -, - 153 -, - 155 -, - 156 -, - 158 -, - 159 -, - 161 -, - 162 -, - 166 -, - 175 -, - 183 -, - 185 -, - 186 -, - 187 -, - 211 -, - 221 -, - 204 -, - 240 -, - 255 -, 302

أحمد بومنجل- 137 - ,- 116 - ,- 115 - ,- 57 - ,

احمد توفيق المدني ,س, - 46 -, - 55 -, - 101 -, - 104 -, - 106-

احمد زهانا- 28 - ,

احمد طالب الابراهيمي ,س, - 165-

أحمد فرنسيس- 220 - ,- 115 - ,- 112 - ,- 107 - ,

ادغار فور- 24 - ,

ارنولد توينبي ,ص

الأمير عبدالقادر- 133 - ,- 132 - ,- 131 - ,- 41 - ,

الأمين دباغين- 106 - ,- 105 - ,- 100 - ,- 48 - ,

البشير الابراهيمي ,ج, - 164 -, - 165-

الحاج بن علا- 185 - ,- 165 - ,- 157 - ,- 120 - ,- 115 - ,

الحاج لخضر316 ,- 105 - ,- 54 - ,- 46 - ,- 40 - ,

الحبيب بورقيبة- 154 - ,- 103 - ,- 26 - ,

الحسن302 ,295 ,- 144 - ,- 143 - ,- 60 - ,- 48 - ,

الحسن الثاني- 144 - ,- 143 - ,

عبد لرحمان كيوان- 48 - ,

الشاذلي بن جديد ,س, - 96 -, - 124 -, - 164 -, - 184 -, - 185 -, 301

الشيخ بوعمامة- 133 - ,

الصادق دهيليس- 105 - ,

الطاهر الزبيري ,ح, س, - 102 -, - 112 -, - 115 -, - 116 -, - 117 -, - 118 -, - 119 -, - 120 -, - 121 -, - 122 -, - 164 -, - 184 -, - 185 -, - 187 -, - 188 -, - 189 -, - 190 -, - 251-

الطاهر بلخوجة- 137 - ,

الطيبب بولحروف- 73 - ,- 71 - ,- 59 - ,

العربي برجم- 120 - ,- 118 - ,

أمين التليلي- 137 - ,

اوليف يلونغ291 ,- 72 - ,- 71 - ,- 70 - ,- 63 - ,- 60 - ,- 59 - ,

آيتا حمد حسين،- 49 - ,

برونو دولوس- 60 - ,

بن بركة- 143 - ,

بن سالم- 185 - ,- 96 - ,- 92 - ,

بن يحي- 151 - ,- 57 - ,

بن يوسف بن خدة ,ز, - 39 -, - 46 -, - 50 -, - 55 -, - 57 -, - 60 -, - 63 -, - 68 -, - 70 -, - 73 -, - 75 -, - 82 -, - 84 -, - 85 -, - 89 -, - 97 -, - 108 -, - 109 -, - 110 -, - 113 -, - 116 -, - 118 -, - 119 -, - 153 -, - 155 -, - 157 -, - 163 -, - 255 -, 314, 315, 316

بوبكر القادري- 137 - ,

بوضياف محمد- 49 - ,

بوعنان- 94 - ,

بومبيدو- 244 - ,- 61 - ,- 60 - ,

بومدين حميدو- 74 - ,

بينو- 47 - ,

بيوض ابراهيم- 74 - ,

بيير كومين- 48 - ,

بيير هيربرت- 48 - ,

جاك سوستال- 34 - ,- 27 - ,- 24 - ,

جاك سوستيل- 46 - ,

جان دو برفلي- 73 - ,

جمال عبدالناصر- 256 - ,- 204 - ,- 186 - ,- 159 - ,- 102 - ,- 54 - ,- 47 - ,

جون دو بروغلي- 67 - ,

جين مانوني- 74 - ,

حسين الخطيب- 115 - ,- 114 - ,

حسي نب لحول- 46 - ,

خير الدين310 ,292 ,- 197 - ,- 174 - ,- 137 - ,- 123 - ,- 120 - ,- 46 - ,

خيضرمحمد- 49 - ,

دحوولدقابلية ,ز, - 70-

رشيدقايد- 137 - ,

رضامالك ,ز, - 44 -, - 45 -, - 54 -, - 64 -, - 66 -, - 67 -, - 70 -, - 76 -, - 77-

زهيراحدادن- 97 - ,- 55 - ,

سالان- 33 - ,- 32 - ,- 27 - ,

سالم شلبك- 103 - ,

سعد دحلب ,ز, - 56 -, - 65 -, - 67 -, - 69 -, - 71 -, - 73 -, - 78 -, - 100 -, - 113 -, - 116 -, - 152 -, - 154-

سليمان ,296 ,- 232 - ,- 219 - ,- 212 - ,- 115 - ,- 109 - ,- 106 - ,- 96 - ,- 66 - ,- 61 - , 298, 310

شارل ديغول ,ذ, س, ض, 16, - 27 -, - 31 -, - 33 -, - 34 -, - 35 -, - 36 -, - 37 -, - 39 -, - 50 -, - 52 -, - 53 -, - 58 -, - 61 -, - 64 -, - 67 -, - 84 -, - 100 -, - 126 -, - 127 -, - 129 -, - 130 -, - 138 -, - 168 -, - 169 -, - 173 -, - 182 -, - 200 -, - 201 -, 284

شال- 139 - ,- 138 - ,- 89 - ,- 30 - ,- 29 - ,

شوقي مصطفاي- 74 - ,

صالح السوفي- 96 - ,

صالح بوبنيدر- 161 - ,- 118 - ,- 117 - ,- 115 - ,

صالح زعموم- 53 - ,

عبدالحفيظ بوصوف- 157 - ,- 107 - ,- 106 - ,- 105 - ,- 103 - ,- 100 - ,- 88 - ,

عبد الحميد مهري298 ,- 213 - ,- 137 - ,

عبدالرحمان بن العقون ,س, - 55 -, - 69-

عبدالرحمان فارس ,خ, ز, - 74 -, - 75 -, - 104 -, - 129 -, - 158 -, - 179-

عبدالرزاق شنتوف- 74 - ,

عبدالسلام بلعيد- 74 - ,

عبدالمجيدشاكر- 137 - ,

عبد الناصر291 ,- 186 - ,- 185 - ,- 143 - ,- 101 - ,

عبدالرحيم بوعبيد- 137 - ,

عبدالله فرحات- 137 - ,

عثمان- 120 - ,- 116 - ,- 115 - ,- 113 - ,- 112 - ,- 111 - ,

عز الدين317 ,- 151 - ,- 111 - ,- 109 - ,- 90 - ,- 55 - ,

علال الفاسي- 140 - ,- 137 - ,- 136 - ,- 135 - ,- 134 - ,

علي كافي ,س, - 92 -, - 100 -, - 101 -, - 103 -, - 105 -, - 150 -, - 151 -, - 153 -, - 157-

علي منجلي- 188 - ,- 115 - ,- 109 - ,- 103 - ,- 96 - ,- 70 - ,

علي هارون ,ز, - 94 -, - 110 -, - 111 -, - 112 -, - 113 -, - 118 -, - 145 -, - 151 - , - 154 -, 293

عمر بوضربة318 ,- 75 - ,- 52 - ,- 51 - ,

عميرة علاوة- 105 - ,

غورس- 177 - ,- 176 - ,- 169 - ,

غي موللي- 49 - ,- 47 - ,

غي مولي- 27 - ,- 26 - ,- 25 - ,

غي موليي- 47 - ,

فانس انلبوري- 73 - ,

فتحي الديب- 186 - ,- 185 - ,- 143 - ,- 107 - ,- 105 - ,- 103 - ,- 102 - ,- 101 - ,- 73 - ,

فرحات عباس- 103 - ,- 100 - ,- 99 - ,- 70 - ,- 63 - ,- 58 - ,- 55 - ,- 50 - ,- 46 - ,- 35 - , ,- 137 - ,- 136 - ,- 130 - ,- 115 - ,- 113 - ,- 112 - ,- 108 - ,- 107 - ,- 105 - ,- 104 - , 317 ,299 ,- 163 - ,- 162 - ,- 161 - ,- 158 -

فرنسوا ميتيران- 23 - ,

فرونسوا بليزان- 73 - ,

فرونسوا ميتيران- 22 - ,

فليكسغايار- 32 - ,

فليملان- 33 - ,- 27 - ,

قايدأحمد- 187 - ,- 70 - ,

قنزمحمد- 96 - ,

كريم بلقاسم - ,- 102 - ,- 101 - ,- 99 - ,- 98 - ,- 75 - ,- 72 - ,- 67 - ,- 66 - ,- 63 - ,- 62 - , - ,- 157 - ,- 156 - ,- 152 - ,- 118 - ,- 117 - ,- 114 - ,- 113 - ,- 107 - ,- 106 - ,- 103 160 -

كلود شابى- 64 - ,

لخضر بن طوبال- 106 - ,- 104 - ,- 100 - ,- 67 - ,

لخظر بورقعة- 189 - ,- 162 - ,- 149 - ,- 121 - ,

لطفي الخولي ,ز, - 86 -, - 89 -, - 184 -, - 187 -, - 219-

لعموري- 103 - ,- 102 - ,- 101 - ,- 95 - ,- 91 - ,

لوي جوكس- 75 - ,- 73 - ,- 65 - ,- 62 - ,

لويس جوكس- 61 - ,

ماسو- 49 - ,- 33 - ,- 32 - ,

مانديس فرانس- 31 - ,

محبوب لصديق- 137 - ,

محمدالخامس- 144 - ,- 138 - ,- 135 - ,- 130 - ,

محمدالصديق بن, - 71 -, - 75 -, - 136 -, - 186-

محمدبن تفيتيفة- 74 - ,

محمدبوضياف - ,- 156 - ,- 153 - ,- 152 - ,- 149 - ,- 118 - ,- 116 - ,- 114 - ,- 113 - , - 206 - ,- 204 - ,- 186 - ,- 161 - ,- 160 - ,- 159

محمدخيضر - ,- 121 - ,- 120 - ,- 118 - ,- 115 - ,- 113 - ,- 112 - ,- 111 - ,- 48 - ,- 47 - , 301 ,- 184 - ,- 175 - ,- 166 - ,- 162 - ,- 157 - ,- 156 - ,- 152 - ,- 123

محمدشعباني ,ج, - 112 -, - 113 -, - 115 -, - 116 -, - 117 -, - 119 -, - 120 -, - 121 - , - 148 -, - 149 -, - 151 -, - 163 -, 299

محمديزيد- 175 - ,- 67 - ,- 48 - ,

محمديالسعيد- 157 - ,- 152 - ,- 115 - ,- 106 - ,- 101 - ,- 100 - ,

محموداالشريف- 103 - ,- 98 - ,

محنداولحاج- 162 - ,- 160 - ,- 149 - ,- 111 - ,- 109 - ,

مختار بويزم- 70 - ,

مصطف بب نبو لعيد- 46 - ,

مصطفى الأشراف- 49 - ,

منداس فرانس- 47 - ,- 24 - ,- 23 - ,

منديس فرانس- 24 - ,

نهرو- 54 - ,

هواريبومدين ,أ, ب, ح, د, ذ, ر, ز, - 70 -, - 89 -, - 90 -, - 92 -, - 95 -, - 96 -, - 100 -, - 103 -, - 104 -, - 106 -, - 107 -, - 109 -, - 113 -, - 115 -, - 118 -, - 120 -, - 150 -, - 151 -, 152, - 153 -, - 154 -, - 160 -, - 163 -, - 167 -, - 183 -, - 184 - ,- 185 - ,- 186 - ,- 187 - ,- 188 - ,- 189 - ,- 190 - ,- 194 - ,- 195 - ,197, - 212 -, - 213 - ,- 216 - ,- 218 - ,- 227 - ,- 239 - ,- 243 - ,- 244 - ,- 254 - ,- 256 - ,- 257 - ,- 258 - , 301, 316

هوفمان- 189 - ,- 94 - ,

ياسفسعدي- 123 - ,- 119 - ,- 114 - ,- 112 - ,

يزوران،- 105 - ,

المحتويات	الصفحة
إهداء	3
شكر وتقدير	4
قائمة المختصرات	5
مقدمة	أ-ز
الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر وفرنسا قبل سنة 1962	17
المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر قبل مجيء الجنرال شارل ديغول على رأس الجمهورية الخامسة	18
1-الوضع السياسي	18
2- الوضع العسكري	24
المبحث الثاني : سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة و مجيء الجنرال شارل ديغول إلى حكم الجمهورية الخامسة	28
1 –سقوط الجمهورية الرابعة بفرنسا وانعكاساتها على الوضع في الجزائر	28
2 - مجيء الجنرال ديغول للحكم بفرنسا وقيام الجمهورية الخامسة	30
المبحث الثالث: استراتيجية الجنرال شارل ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية	33
1-مشروع قسنطينة	33
2 - سلم الشجعان	35
3-مقترحات الجنرال ديغول في مجال تقرير المصير للجزائريين	36
الفصل الأول: مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية وأزماتها إلى غاية 1962	40
المبحث الأول: مدخل عن المفاوضات بين قيادات من الثورة التحريرية والحكومة الفرنسية قبل سنة 1960.	41
1 -العوامل المؤدية إلى بدأ الاتصالات بين الطرفين	41
2- مرحلة الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية	42
3- تطور الأحداث قبل انطلاق المفاوضات	47
المبحث الثاني المفاوضات السرية والعلنية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية	52

الجزائرية والحكومة الفرنسية	
1 - تأسيس الحكومة المؤقتة 19 للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958	52
2-مرحلة المفاوضات الأولية (جس النبض)بمولان سنة 1960	56
3 – مرحلة المفاوضات السرية في ايفيان الأولى 1961إلى لي روس سنة 1962	61
المبحث الثالث: مفاوضات ايفيان الثانية ووقف إطلاق النار 07 مارس -18 مارس 1962(تحليل مضمون اتفاقية ايفيان وانعكاساتها على الوضع في الجزائر عشية الاستقلال)	70
1-دو افع تفضيل سويسرا لعقد الاجتماع:	70
2-تشكيلة الوفدين المفاوضين	72
3-الأزمات التي تخللت المفاوضات	74
4-تحليل محتويات اتفاقيات ايفيان	**78**
5-اتفاقيات ايفيان على ضوء قراءة تحليلية نقدية:	82
الفصل الثاني: أزمة صائفة 1962 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية	87
المبحث الأول :ارهاصات الأزمة وأسبابها والاطراف المشاركة فيها	88
1-إرهاصات الأزمة	88
2-أطراف الأزمة	90
المبحث الثاني: انفلات الأوضاع وانفجار أزمة صائفة 1962	108
1-خلفيات الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة	108
2 -اجتماع قيادة الاركان في تلمسان	110
3-تأسيس المكتب السياسي	112
4- المواجهة المسلحة والهجوم على العاصمة	116
المبحث الثالث : انعكاسات أزمة صائفة 1962 على العلاقات الجزائرية الفرنسية على إقليميا	123
1-مدخل عن مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي	123
2- دور السياسة الاستعمارية الفرنسية في توتر العلاقات المغربية الجزائرية	129
3 –اندلاع حرب الرمال بين الجزائر و المملكة المغربية وانعكاساتها الإقليمية و الدولية	014
الفصل الثالث:أزماتالعلاقاتالفرنسية الجز ائريةالسياسية 1962- 1974	147

المبحث الأول: الوضعالسياسي في الجزائر من 1962 إلى غاية 1965	148
1–الأوضاع السياسية قبيل عهد الرئيس أحمد بن بلة	481
2-المعارضة السياسية للرئيس أحمد بن بلة	156
3 – الاستفتاء على دستور 1963.	162
4- الأزمات السياسية بين البلدين خلال سنوات 1962-1965	164
4-1- واقع العلاقات الثنائية بعد استعادة السيادة الوطنية	164
4-2 - توتر العلاقات بين البلدين 1962-1965	167
أ-أزمة استرجاع الاذاعة الجزائرية 28 أكتوبر 1962	167
ب- أزمة التجارب النووية الفرنسية في الجزائر 1962-1965	169
ج-أزمة تأميم الممتلكات الشاغرة 1963	175
المبحث الثاني: التحولات السياسية في الجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين	179
1 -الظروف العامة لوصول الرئيس هواري بومدين للسلطة	180
2 - معارضة نظام هواري بومدين سياسيا	182
3-أزمة الهجرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية	186
المبحث الثالث:انعكاسات الأزمات السياسية على العلاقات الفرنسية الجزائرية في خضم الحرب الباردة:	190
1-الإطار التاريخي للحرب الباردة	191
2-تأثير توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية على العلاقات الدولية	193
الفصل : الأزمات والتحديات الاقتصادية بين الجزائروفرنسا (1962 – 1974)	201
المبحث الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال	202
1–الإطار التاريخي العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا	202
2 -العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا بناء على مخرجات اتفاقيات ايفيان	206
3-النهج الاقتصادي الاشتراكي للجزائر من خلال دستور 1963 وميثاق 1964	210
المبحث الثاني : الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر ما بيني سنتي 1962-1974	213
1 – الاستراتيجية الاقتصادية على عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965	213
أ -الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر فجر الاستقلال	216
ب- استراتيجية الرئيس احمد بن بلة في مواجهة الاوضاع الاقتصادية الداخلية	217

2- الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين	218
أ - المخططات الاقتصادية	218
ب - الثورة الزراعية	221
المبحث الثالث أزمات العلاقات الجزائرية الفرنسية على المستوى الاقتصادي 1962-1974	226
1-مشكلات التعاون المالي والاقتصادي	226
2 -أزمة النبيذ في العلاقات بين الجزائر وفرنسا	228
3 -الازمة البترولية بين فرنسا والجزائر	234
الخاتمة	251
الملاحق	257
قائمة المصادر والمراجع(الببليوغرافيا)	279
فهرس الاعلام	308
فهرس المحتويات	314

الملخص

اتسمت العلاقات الفرنسية الجزائرية بين سني 1962 إلى غاية 1974، بالصراع بين الطرفين نتيجة الآثار المترتبة على اتفاقيات إيفيان في الجانب السياسي والاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى حدوث أزمات في العلاقات الفرنسية الجزائرية تميزت بالتداخل والترابط بين الجانب السياسي والاقتصادي، بسب التضارب في المصالح بين البلدين.

اختارت الجزائر النهج الاشتراكي وتبنت سياسة التأميم ، مما أدى إلى التصعيد في العلاقات بين البلدين ، خصوصا بعد الإطاحة بالرئيس احمد بن بله من طرف هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 ، وقد ساءت العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر بعد تأميم البترول يوم 24 فيفري 1971، و انعكست أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية على العلاقات الدولية في خضم الحرب الباردة المستعرة بين المعسكرين الشرقي والغربي بقيادة القطبية الثنائية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية: أزمات، العلاقات الفرنسية الجزائرية، الجانب السياسي والاقتصادي، سياسة التأميم، احمد بن بله، هواري بومدين،شارلدوغول، تأميم البترول، العلاقات الدولية، الحرب الباردة، القطبية الثنائية.

Résumé

Les relations franco-algériennes entre 1962 et 1974 ont été marquées par des conflits entre les parties, en raison des effets des accords d'Evian sur le plan politique et économique. Cela a conduit à des crises dans les relations franco-algériennes, caractérisées par un chevauchement et une interdépendance entre les aspects politiques et économiques, en raison de conflits d'intérêts entre les deux pays. L'Algérie a opté pour une approche socialiste et a adopté une politique de nationalisation. Cela conduit à une escalade des relations entre les deux pays, notamment suite au renversement du président Ahmed Ben-Bella par**HouariBoumediene** le 19 juin 1965. Les relations entre les deux pays se sont encore détériorées après la nationalisation du pétrole le 24 février 1971, La crise des relations franco-algériennes s'est reflétée dans les relations internationales au milieu de la guerre froide entre les camps de l'Est et de l'Ouest dirigée par l'Union soviétique et les États-Unis d'Amérique.

Mots-clés : crises, relations franco-algériennes, aspects politiques et économiques, politique de nationalisation, Ahmed Ben-Bella, Houari Boumediene,CharlesdeGaulle, la nationalisation du pétrole, relations internationales, guerre froide, bipolaire.

Abstract

Franco-Algerian relations between 1962 and 1974 were marked by conflicts between the parties because of the political and economic effects of the Evian agreements. This has led to crises in Franco-Algerian relations, characterized by overlap and interdependence between political and economic aspects, due to conflicts of interest between the two countries. Algeria has opted for a socialist approach and has adopted a policy of nationalization, This led to an escalation of relations between the two countries, notably following the overthrow of President Ahmed Ben-Bella by HouariBoumedien on 19 June 1965.Relations between the two countries worsened further after the nationalization of petroleum on February 24, 1971, The crisis in Franco-Algerian relations was reflected in international relations in the middle of the Cold War between the East and West camps led by the Soviet Union and the United States of America.

Keywords: crises, Franco-Algerian relations, political and economic aspects, nationalization policy, Ahmed Ben-Bella, HouariBoumadien, Charles deGaulle, nationalization of oil, international relations, cold war, bipolar.